

# التقرير السنوي للسندرية

## في المسائل المفيدة

تلخيص لأهم مسائل الأبواب الفقهية بأسلوب مبسط ومفيد وحديث  
مستفاد من كتب علمائنا الشافعية  
ومن دروس علمائنا الأفاضل حفظهم الله تعالى أجمعين

قسم البيوع والفرائض

تأليف

حسين بن أحمد بن محمد الجاف

دار الميراث النبوي

للدراسات والتحقيق وخدمة التراث

# الْبَقِيرَةُ فِي السُّؤَالِ وَالْجَوَابِ

## فِي الْمَسَائِلِ الْمُفِيدَةِ

تلخيص لأهم مسائل الأبواب الفقهية بأسلوب مبسط ومفيد وحديث  
مستفاد من كتب علمائنا الشافعية  
ومن دروس علمائنا الأفاضل حفظهم الله تعالى أجمعين

فِيهِمُ الْيُوعُ وَالْفِرَانِضِيُّ

تأليف  
حسين بن أحمد بن محمد بن بكاف

دار البقير  
للدراسات والتأليف والخطبة والقرآن



ح حسن أحمد محمد الكاف ، ١٤٢٠هـ  
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر  
الكاف ، حسن أحمد محمد الكاف  
التقريرات السديدة في المسائل المفيدة - الرياض  
ص ٥٦٥ ؛ ١٧ x ٢٤ سم  
ردمك ٠٠ - ٧٦٠ - ٣٥ - ٩٩٦٠ (مجموعة)  
٩ - ٧٦١ - ٣٥ - ٩٩٦٠ (ج ١)  
١- العبادات (فقه إسلامي) ٢- المعاملات (فقه إسلامي) أ- العنوان  
رقم الإيداع : ٢٠ / ٠١١١  
ردمك ٠٠ - ٧٦٠ - ٣٥ - ٩٩٦٠ (مجموعة)  
٩ - ٧٦١ - ٣٥ - ٩٩٦٠ (ج ١)

---

الطبعة الأولى  
١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م  
جميع حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

إيميل المؤلف وهاتفه

الإيميل : Hasanalkaffs@gmail.com  
asanalkaffs2011@gmail.com

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نِعْمَ الْكِتَابُ وَنِعْمَ الْجُهْدُ يَا حَسَنُ      فِيهِ الْخِصَالُ وَفِيهِ الْحُسْنُ وَالسُّنَنُ  
أَثَلَجْتَ صَدْرِي بِعِلْمٍ أَنْتَ تَحْمِلُهُ      مِنْ دَوْحَةِ الْبَيْتِ هَذَا الْأَصْلُ وَالْفَنُّ

الشَّاعِرُ أَحْمَدُ حَمَّادِي الْهُوَاسُ



### جميع حقوق الطبع محفوظة للناشر

لا يسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من الأشكال أو نسخه أو حفظه في أي نظام إلكتروني أو ميكانيكي يمكن من استرجاع الكتاب أو أي جزء منه وكذلك لا يسمح بالانقياس منه أو ترجمته إلى أي لغة أخرى دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر .

### الموزعون المعتمدون

الإمارات العربية المتحدة :  
دار الفقيه للنشر والتوزيع ( أبو ظبي )  
هاتف ٠٠٩٧١٢٦٦٧٨٩٢٠

الكويت :  
دار الضياء ( حولي )  
هاتف ٠٠٩٦٥٢٦٥٨١٨٠

سوريا :  
المشرق للكتاب ( دمشق )  
هاتف ٠٠٩٦٣ ٩٤ ٦٦٩٥٩٥

الأردن :  
مكتبة الرازي ( عمان )  
هاتف ٠٠٩٦٢٦٤٦٤٦١٠٦

الجمهورية اليمنية :  
مكتبة تريم الحديثة ( تريم )  
هاتف ٠٠٩٦٧٥٤١٧١٣٠

المملكة العربية السعودية :  
١. دار المنهاج ( جدة )  
هاتف ٠٠٩٦٦٢٦٣١١٧١٠  
٢. دار الكتاب الإسلامي ( المدينة المنورة )  
هاتف ٠٠٩٦٦٤٨٣٧٢١٣٦  
٣. مكتبة الزمان ( المدينة المنورة )  
هاتف ٠٠٩٦٦٤٨٣٦٦٦٦  
٤. مكتبة البيكان ( الرياض )  
هاتف ٠٠٩٦٦١٤٦٥٤٤٢٤

# مُقَدِّمَةُ الْمُؤَلِّفِ

للجزء الثاني من كتاب «التقريرات السديدة في المسائل المفيدة»

الحمد لله المُنِّم للخيرات ، المُنِّع بالمسرات ، المتفضل بالمواهب والعطيات ، والصلاة والسلام على من خصه الله بالآيات ، ورفع منزلته في أغلِّ الدرجات ، وعلى آله وصحبه أولي التعلم والتعليم ، والتفقه في الدين ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الميقات ، أما بعد :

فبعد طول انتظار أذن الله سبحانه وتعالى بفضلِهِ ومنَّهِ وكرمه وإحسانِهِ وجودِهِ في إخراج هذا الكتاب ، الجزء الثاني من كتاب «التقريرات السديدة في المسائل المفيدة» في قسم البيوع والفرائض ، وقد كان كثيرٌ من طلبَةِ العلم والمدرِّسين يعتمدون على مسودَّته الأولى ، والتي سبق أن أخرجت عام ١٤١٩هـ ، وهي عبارة عن ورقاتٍ مختصرة هي أساس هذا الكتاب ، كنتُ أعتدُّ عليها أثناء تدريسي لمتونِ فقه الشافعية عند الشروع في كتاب المعاملات ، والذي أوَّلُهُ كتابُ البيوع ، وكنتُ أقدمُها للطلاب ليسهلَ لهم فهمَ مسائلِ هذا الكتاب ، وبفضلِ من الله حصلَ بها النفعُ الكبيرُ والكثيرُ ، وحصلَ التسهيلُ والتبسيطُ حتَّى أصبحَ كثيرٌ من طلبَةِ العلمِ يَصَوِّرُ أوراقها ، ويجعلُها مُساعِدةً لَهُ في تحضيرِ الدُّروسِ ومراجعتها ، بل حتَّى كثيرٌ من المدرِّسين أخذَ يدرِّسُها طلابَهُ في كثيرٍ من البلدانِ والمعاهدِ الشرعية .

وقد انتهجتُ فيها المنهجَ الذي سلكتهُ في قسمِ العباداتِ إلا أنني وجدتُ الكتابَ بحاجةً إلى التوضيحِ أكثرَ ، حيثُ إنَّ بابَ البيوعِ من أقلِّ الأبوابِ خدمةً وتدرِّساً في الفقهِ عموماً ومقارنةً لَهُ بِبابِ العباداتِ ، وكذلك لأنَّ كثيراً من المسائلِ التي يذكرونها الفقهاء لا يُعْمَلُ بِهَا في عصرنا أو يُعْمَلُ بِهَا بِصورةٍ أخرى غيرِ الصورةِ التي يذكرونها ، فاجتهدتُ جهدَ المِقلِّ أن أقربَ البونَ بينَ طلبَةِ العلمِ في هذا الزَّمانِ ، وما يعيشُونَهُ في معاملاتِهِم الواقعية ،

وَبَيَّنَ مَا هُوَ مَوْجُودٌ فِي كُتُبِ الْفِقْهِ<sup>(١)</sup> الْأَصِيلَةِ ، الَّتِي هِيَ غَزِيرَةٌ بِالْفَوَائِدِ الْعَظِيمَةِ  
الثَّقِيلَةِ ، وَالْجَوَاهِرِ النَّفِيسَةِ الْجَلِيلَةِ ، الَّتِي أَلْفَهَا الْعُلَمَاءُ الْعَامِلُونَ الْمُخْلِصُونَ ،  
مَنْ أَفْتَوْا حَيَاتَهُمْ وَسَهَرُوا اللَّيَالِي الطَّوَالَ فِي تَوْضِيحِ أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ الْقَرَاءِ ، وَفِي  
خِدْمَةِ الْعِبَادِ وَالْبِلَادِ ، وَكُلُّ مَا فِي هَذَا الْكِتَابِ إِنَّمَا هُوَ مُسْتَمَدٌّ مِنْ كُتُبِهِمِ الْمَلِيَّةِ  
بِنُورِ الْإِنْكَسَارِ لِلَّهِ وَالْإِخْلَاصِ لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ .

وَكَانَ التَّقْرِيبُ بِتَسْهِيلِ الْعِبَارَةِ وَتَرْقِيمِ الْمَسَائِلِ وَتَرْتِيبِهَا ، وَبَيَانِ أَضْلَى كُلِّ  
بَابٍ ، وَأَدْلَى بَعْضِ الْأَحْكَامِ وَتَغْلِيلِهَا ، حَتَّى يُدْرِكَ الْمُتَعَلِّمُ سَبَبَ هَذَا الْحُكْمِ ،  
وَيَفْهَمَ الصُّورَةَ الْأَسَاسِيَّةَ الصَّحِيحَةَ لِكُلِّ مُعَامَلَةٍ ، وَبَعْدَ ذَلِكَ يُدْرِكُ الْفَرْقَ بَيْنَ  
مَقْصُودِ الْفُقَهَاءِ سَابِقًا وَبَيْنَ مَا يَتَعَامَلُ بِهِ النَّاسُ حَالِيًا .

وَقَصَدْتُ بِهَذَا الْكِتَابِ أَنْ يَكُونَ تَأْصِيلًا لِلطُّلَابِ لِمَنْ أَرَادَ فِيمَا بَعْدَ  
التَّوَسُّعِ وَخَوْضِ غَمَارِ هَذَا الْبَابِ ، وَأَرَادَ الْإِنْجَارَ وَالْعَوْمَ فِي بَحْرِهِ الْوَاسِعِ الْمُتَلَاظِمِ  
الْأَمْوَاجِ ، فَلَا يَحْسُنُ بِطَالِبِ الْعِلْمِ أَنْ يَبْحَثَ عَنْ حُكْمٍ مَسْأَلَةٍ فِي الْمُعَامَلَاتِ  
الْعَصْرِيَّةِ وَلَمْ يَكُنْ لَدَيْهِ تَأْصِيلٌ سَابِقٌ لِأَحْكَامِ بَابِ هَذِهِ الْمُعَامَلَةِ ، وَيَسَبِّبُ ذَلِكَ  
قَدْ يَقَعُ فِي أَخْطَاءٍ فَادِحَةٍ وَتَصْنِيفِ مَسَائِلَ وَمُعَامَلَةٍ فِي غَيْرِ بَابِهَا .

وَيَسَبِّبُ تَجَدُّدَ الْمَسَائِلِ الْعَصْرِيَّةِ مِنْ بَلَدٍ لِآخَرَ ، وَمِنْ وَقْتٍ لِآخَرَ<sup>(٢)</sup> ، وَتَغْيِيرُ  
نِسْبَةِ الضَّرُورَةِ وَالْحَاجَةِ مِنْ بَلَدٍ لِآخَرَ ؛ الْأَمْرُ الَّذِي جَعَلَنِي لَا أَذْكَرُ كُلَّ الْمَسَائِلِ  
لِأَنَّ ذَلِكَ سَيَخْرُجُ بِي عَنْ مُرَادِ الْاِخْتِصَارِ وَالتَّبْسِيطِ وَالتَّأْسِيسِ وَالتَّأْصِيلِ .

وَقَدْ قَرَأْتُ مُسَوَّدَةَ هَذَا الْكِتَابِ عَلَى شَيْخِي الْحَبِيبِ الْعَلَامَةِ زَيْنِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ  
بْنِ سُمَيْطٍ حَفِظَهُ اللَّهُ وَأَطَالَ عُمُرُهُ فِي عَافِيَةٍ ، وَقَدْ أَشَارَ عَلَيَّ أَكْثَرَ مِنْ مَرَّةٍ بِإِكْمَالِ  
بَقِيَّةِ أَجْزَاءِ الْكِتَابِ بَعْدَ طِبَاعَةِ قِسْمِ الْعِبَادَاتِ فَجَزَّاهُ اللَّهُ خَيْرًا لاهْتِمَامِهِ ، وَاللَّهُ  
الْكَرِيمُ أَسْأَلُ أَنْ يُيسِّرَ ذَلِكَ ، وَأَنْ يَنْفَعَ بِهَذَا الْكِتَابِ كَمَا نَفَعَ بِجُزْئِهِ الْأَوَّلِ وَزِيَادَةٍ ،  
وَأَنْ يَجْعَلَهُ خَالِصًا لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ وَمُقَرَّبًا لِحَنَاتِ التَّعِيمِ ، وَقُرَّةَ عَيْنٍ لِسَيِّدِ  
الْمُرْسَلِينَ ﷺ ، وَأَنْ يُكْرِمَنَا بِالْحُسْنَى وَزِيَادَةٍ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ .

(١) وَلِأَجْلِ ذَلِكَ أَقَلَّلْتُ ذِكْرَ الْعَبِيدِ وَالْإِبْتَاءِ بِقَدْرِ الْاِسْتِطَاعَةِ لِعَدَمِ وُجُودِهِمْ فِي هَذَا الزَّمَانِ .

(٢) وَذَلِكَ بِسَبَبِ تَطَوُّرِ التَّكْنُولُوجِيَا كَمَا تُشَاهِدُ ذَلِكَ جَلِيًّا فِي أَجْهَرَةِ الْاِتِّصَالِ وَغَيْرِهَا .



# كتاب البيوع

# دار الميراث النبوي

للدراسات والتحقيق وحفظ التراث

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كِتَابُ الْبَيْعِ<sup>(١)</sup>

\* تَعْرِيفُ الْبَيْعِ<sup>(٢)</sup> :

لُغَةً : مُقَابَلَةٌ شَيْءٍ بِشَيْءٍ عَلَى سَبِيلِ الْمُعَاوَضَةِ<sup>(٣)</sup>.

شَرْعاً : عَقْدُ مُعَاوَضَةٍ ، مَالِيَّةٍ ، تُفِيدُ مِلْكَ عَيْنٍ ، أَوْ مَنْفَعَةٍ عَلَى التَّأْيِيدِ<sup>(٤)</sup>.

- شَرْحُ التَّعْرِيفِ :

عَقْدٌ : وَهُوَ الْإِيجَابُ وَالْقَبُولُ ، خَرَجَ بِهِ : الْمُعَاطَاةُ فَلَا يَنْعَقِدُ بِهَا الْبَيْعُ عَلَى الْمَشْهُورِ فِي مَذْهَبِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ ، وَاخْتَارَ الْإِمَامُ التَّوَوُّي صِحَّتَهُ - وَهُوَ مَذْهَبُ الْمَالِكِيَّةِ - فِيمَا يَعُدُّهُ النَّاسُ بِهَا بَيْعاً .

(١) يَقُولُ الْعُلَمَاءُ : يُقَدِّمُ الْكَلَامُ فِي رُبْعِ الْعِبَادَاتِ ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْهَا التَّخْصِيلُ الْآخِرُ وَهِيَ أَهَمُّ مَا خُلِقَ لَهُ الْإِنْسَانُ ، ثُمَّ يَكُونُ الْكَلَامُ عَقِبَهُ عَنْ رُبْعِ الْمُعَامَلَاتِ ، وَهِيَ الْبَيْعُ الَّتِي الْمَقْصُودُ مِنْهَا التَّخْصِيلُ الدُّنْيَوِيُّ لِيَكُونَ سَبَباً لِلْآخِرِيِّ ، وَيُؤَخَّرُ عَنْهُمَا رُبْعُ التَّكَاجِ ؛ لِأَنَّ شَهْوَتَهُ مُنَآخِرَةً عَنْ شَهْوَةِ الْبَاطِنِ ، وَيُؤَخَّرُ رُبْعُ الْجَنَائِاتِ وَالْمُخَاصَمَاتِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ شَهْوَتِي الْبَاطِنِ وَالْفَرْجِ .

(٢) قَدْ يُطْلَقُ الْبَيْعُ عَلَى الشِّرَاءِ ؛ كَقَوْلِهِ ﷺ فِي الْحَدِيثِ : (كُلُّ النَّاسِ يَغْدُو فَبَائِعٌ نَفْسَهُ فَمُعْتِقُهَا أَوْ مَوْبِقُهَا) أَي : شَارِي نَفْسِهِ . وَقَدْ يُطْلَقُ الشِّرَاءُ عَلَى الْبَيْعِ ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ ﴾ [يوسف : ٢٠] أَي : بَاعُوهُ .

(٣) خَرَجَ بِهِ : نَحْوُ ابْتِدَاءِ السَّلَامِ وَرَدِّهِ ، وَمُقَابَلَةُ عِيَادَةِ مَرِيضٍ بِمِثْلِهَا فَلَا تُسَمَّى بَيْعاً .

(٤) وَعَرَّفَهُ الشَّيْخُ الْحَطِيبُ بِأَنَّهُ : مُقَابَلَةُ مَالٍ بِمَالٍ عَلَى وَجْهِ تَخْصُوصٍ .



مُعاوَضةً : خَرَجَ بِهِ : الْهَبَةُ ؛ لِأَنَّ الْمُعاوَضةَ تَكُونُ مِنَ الْجَانِبَيْنِ ؛ مِنَ الْمُشْتَرِي الْقَسْنُ ، وَمِنَ الْبَائِعِ الْمُثْنُ ، فَهَذَا عِوَضُ هَذَا ، بِخِلَافِ الْهَبَةِ ، فَإِنَّهَا مِنْ ظَرْفٍ وَاحِدٍ .

مالية : خَرَجَ بِهِ : التَّكَاحُ فَهُوَ عَقْدُ مُعاوَضةٍ غَيْرِ مَالِيَةٍ ، حَيْثُ أَنَّ الْعِوَضَ مِنْ جِهَةِ الزَّوْجِ الْمَهْرُ ، وَمِنْ جِهَةِ الْمَرْأَةِ الْبُضْعُ ، وَالْبُضْعُ لَا يُسَمَّى مَالاً<sup>(١)</sup> .  
تُفِيدُ مِلْكَ عَيْنٍ : خَرَجَ بِهِ : الْإِجَارَةُ الْمُؤَقَّتَةُ ، فَهِيَ تُفِيدُ مِلْكَ الْمَنْفَعَةِ مُؤَقَّتاً لَا الْعَيْنَ .

أَوْ مَنْفَعَةٍ عَلَى التَّابِيدِ<sup>(٢)</sup> : كَالْإِجَارَةِ الْمُؤَبَّدَةِ فَهِيَ تُسَمَّى بَيْعاً كَبَيْعِ حَقِّ الْمَمَرِّ أَوْ حَقِّ وَضْعِ الْحَشَبِ عَلَى الْجِدَارِ وَحَقِّ الْبِنَاءِ<sup>(٣)</sup> .

\* الْأَضْلُ فِيهِ : قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾ (البقرة: ٢٧٥) وَخَبَرُ : (سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : أَيُّ الْكَسْبِ أَطْيَبُ؟ قَالَ : عَمَلُ الرَّجُلِ بِيَدِهِ ، وَكُلُّ بَيْعٍ مَبْرُورٍ)<sup>(٤)</sup> أَيُّ : لَا غِشَّ فِيهِ وَلَا خِيَانَةَ<sup>(٥)</sup> .  
وَقَوْلُهُ ﷺ : (إِنَّمَا الْبَيْعُ عَنْ تَرَاضٍ)<sup>(٦)</sup> .

(١) وَخَرَجَ كَذَلِكَ بِقَوْلِهِ (مالية) : الْعَيْنُ التَّجِسَةُ فَلَا تُسَمَّى مَالاً .

(٢) وَبَعْضُهُمْ زَادَ قَيْداً آخَرَ فِي حَدِّ الْبَيْعِ وَهُوَ : أَنْ لَا تَكُونَ عَلَى وَجْهِ الْقُرْبَةِ ؛ لِيُخْرَجَ مَا كَانَ عَلَى وَجْهِهَا كَالْقَرْضِ ، فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ فِيهِ مُعاوَضةٌ مَالٍ بِمَالٍ لَكِنَّهُ عَلَى وَجْهِ الْقُرْبَةِ فَلَا يَكُونُ بَيْعاً .  
(٣) صَوْرَتُهُ : أَنْ يَقُولَ لَهُ : بَعْثَكَ حَقَّ الْبِنَاءِ عَلَى هَذَا السَّطْحِ مَثَلاً بِكَذَا ، وَالْمُرَادُ بِالْحَقِّ : الْاسْتِخْقَاقَ .

(٤) رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٧٣٠٤) .

(٥) الْفَرْقُ بَيْنَ الْغِشِّ وَالْخِيَانَةِ : أَنَّ الْأَوَّلَ تَدْلِيسٌ يَرْجِعُ إِلَى ذَاتِ الْمُبِيعِ ؛ كَأَنْ يَجْعُدَ شَعْرَ الْجَارِيَةِ وَيَحْمِرُ وَجْهَهَا ، وَالثَّانِي أَعَمُّ ؛ لِأَنَّهُ تَدْلِيسٌ فِي ذَاتِهِ أَوْ صِفَتِهِ أَوْ أَمْرٍ خَارِجٍ كَأَنْ يَصِفَهُ بِصِفَاتٍ كَاذِبَةٍ وَكَأَنْ يَذْكُرَ لَهُ ثَمناً كَاذِباً .

(٦) رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ (٢١٨) .

## \* أَحْكَامُ الْبَيْعِ ، خَمْسَةٌ :

١. واجب : كَبَيْعِ الطَّعَامِ لِلْمُضْطَّرِّ إِذَا كَانَ فَاضِلاً عَنْ حَاجَةِ الْبَائِعِ وَلَمْ تَسْمَحْ نَفْسُهُ بِبَذْلِهِ مَجَّاناً .

٢. مندوب : كَبَيْعِ كُلِّ شَيْءٍ فِيهِ مَنَفَعَةٌ لِلنَّاسِ <sup>(١)</sup> .

٣. مكروه : كَالْبَيْعِ بَعْدَ الْأَذَانِ الْأَوَّلِ لصلَاةِ الْجُمُعَةِ <sup>(٢)</sup> .

٤. مباح : وَهُوَ الْأَصْلُ فِيهِ .

٥. محرم :

مَعَ الصَّحَّةِ : كَالْبَيْعِ بَعْدَ الْأَذَانِ الثَّانِي لصلَاةِ الْجُمُعَةِ ، وَكَبَيْعِ السَّيْفِ لِقَاطِعِ الطَّرِيقِ <sup>(٣)</sup> .

وَمَعَ عَدَمِ الصَّحَّةِ : إِذَا اخْتَلَّ شَرْطٌ مِنْ شُرُوطِ الْبَيْعِ ؛ كَبَيْعِ الْمَضَامِينِ وَالْحَصَاةِ وَالْمَلَامَسَةِ <sup>(٤)</sup> .

(١) إِذَا قَرَنَهَا بِالْثِيَةِ الصَّالِحَةِ .

(٢) وَيَكْرَهُ لِلشَّخْصِ أَنْ يَتَجَرَّ فِي أَكْفَانِ الْمَوْتَى ؛ لِأَنَّهُ سَيَتَمَنَّى الْمَوْتَ لِلْكَثِيرِ مِنَ النَّاسِ ، وَأَنْ يَتَجَرَّ فِي الطَّعَامِ ؛ إِذَا كَانَ سَيَتَمَنَّى الْقَلَاءَ مِنْهُ .

(٣) وَكَذَلِكَ يَبِيعُ الْعِنَبَ لِمَنْ يَظُنُّ أَنَّهُ يَغْصِرُهُ خَمِراً .

(٤) بَيْعُ الْمَضَامِينِ : جَمْعُ مَضْمُونٍ وَهُوَ بَيْعُ مَا فِي أَصْلَابِ الْفُحُولِ مِنَ الْمَاءِ .

وَبَيْعُ الْحَصَاةِ : أَنْ يَقُولَ لَهُ : (بِعْتِكَ مِنْ هَذِهِ الْأَثْوَابِ مَا تَقَعُ هَذِهِ الْحَصَاةُ عَلَيْهِ) أَوْ يَجْعَلَا الرَّمِيَّ بَيْعاً أَوْ يَجْعَلَا قَاطِعاً لِلْخِيَارِ بِأَنْ يَقُولَ : (بِعْتِكَ وَلَكَ الْخِيَارُ إِلَى رَمِيَّهَا) .

وَبَيْعُ الْمَلَامَسَةِ : بِأَنْ يَلْمَسَ ثَوْباً مَطْرِياً ثُمَّ يَشْتَرِيهِ عَلَى أَنْ لَا خِيَارَ لَهُ إِذَا رَأَاهُ اكْتِفَاءً بِلَمْسِهِ عَنْ رُؤْيَاهُ أَوْ يَقُولَ : (إِذَا لَمَسْتَهُ فَقَدْ بَعْتَكِهِ) اكْتِفَاءً بِلَمْسِهِ عَنِ الصِّيغَةِ .

\* أَرْكَانُ الْبَيْعِ ، ثَلَاثَةٌ :

١. عَاقِدَانِ : الْبَائِعُ وَالْمُشْتَرِي .
  ٢. مَعْقُودٌ عَلَيْهِ : الثَّمَنُ وَالْمُثْمَنُ .
  ٣. صِيغَةٌ : إِجَابٌ وَقَبُولٌ ، كَأَنْ يَقُولَ : (بِعْتُكَ هَذَا الْكِتَابَ بِعَشْرَةِ) فَيَقُولُ الْمُشْتَرِي : (قَبِلْتُ) .
- وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : سِتَّةٌ : بَائِعٌ ، وَمُشْتَرٍ ، وَثَمَنٌ ، وَمُثْمَنٌ ، وَإِجَابٌ ، وَقَبُولٌ .

\* شُرُوطُ الْعَاقِدَيْنِ ، أَرْبَعَةٌ :

١. إِطْلَاقُ التَّصَرُّفِ : أَيُّ أَنْ يَكُونَ الْعَاقِدَانِ بِالْغَيْنِ عَاقِلَيْنِ رَشِيدَيْنِ ، فَلَا يَصِحُّ بَيْعُ صَبِيٍّ أَوْ مُجْنُونٍ أَوْ مُحْجُورٍ عَلَيْهِ بِسَفَهٍ .  
وَأَمَّا تَصَرُّفُ الْمُحْجُورِ عَلَيْهِ بِفُلْسٍ فَلَا تَصِحُّ فِي أَغْيَانِ مَالِهِ ، وَأَمَّا تَصَرُّفَاتُهُ فِي ذِمَّتِهِ فَصَحِيحَةٌ<sup>(١)</sup> .
٢. عَدَمُ الْإِكْرَاهِ بِغَيْرِ حَقٍّ : فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مُخْتَاراً فَلَا يَصِحُّ الْبَيْعُ مُكْرَهاً .
- صُورَةُ الْبَيْعِ مُكْرَهاً : إِذَا كَانَ بِحَقٍّ : كَأَنْ تَوَجَّهَ عَلَيْهِ بَيْعُ مَالِهِ لِيُوفَاءَ دَيْنِهِ فَاِمْتَنَعَ ، فَيُكْرَهُهُ الْحَاقِكُ عَلَى بَيْعِ مَالِهِ لِيُوفَاءَ دَيْنِهِ .
- صُورَةُ الشَّرَاءِ مُكْرَهاً : إِذَا حَلَّ وَقْتُ تَسْلِيمِ الْمُسْلِمِ فِيهِ وَلَمْ يُسَلِّمْهُ مَعَ قُدْرَتِهِ فَيُكْرَهُهُ الْحَاقِكُ عَلَى شِرَائِهِ لِكَيْ يُؤَدِّيَهُ لِلْمُسْلِمِ إِذَا لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ .

(١) وبالنسبة لتصرف العبد بالبيع والشراء فتصح إن كان مأذوناً له من سيده في التجارة، وإلا فلا.



٣. إسلام مَنْ يُشْتَرَى لَهُ نَحْوُ مُضْحَفٍ أَوْ مُسْلِمٍ أَوْ مُرْتَدٍّ لَا يَغْتِقُ عَلَيْهِ:

- قوله : (نحو مضحف) ما كُتِبَ فِيهِ قُرْآنٌ سِوَاهُ كَانَ لِلدِّرَاسَةِ أَوْ لِغَيْرِهَا ، وَكُتِبَ الْأَحَادِيثُ النَّبَوِيَّةُ وَكُتِبَ الْعُلُومُ الشَّرْعِيَّةُ فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الْمُشْتَرَى لَهُ ذَلِكَ مُسْلِمًا خَوْفًا مِنَ الْإِهَانَةِ.

- قوله : (و مسلم) أي عَبْدٌ مُسْلِمٌ ، فَلَا بُدَّ مِنْ إِسْلَامِ مَنْ يُشْتَرَى لَهُ عَبْدٌ مُسْلِمٌ لِأَنَّ تَمَلُّكَ الْكَافِرِ لِلْمُسْلِمِ فِيهِ إِذْلَالٌ لَهُ <sup>(١)</sup> إِلَّا إِذَا كَانَ يَغْتِقُ عَلَيْهِ (أُضْلًا أَوْ قَرْعًا) فَإِنَّهُ يَصِحُّ بَيْعُهُ .

- قوله : (أو مرتد) أي عَبْدٌ ارْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ ، فَلَا يَصِحُّ بَيْعُهُ لِكَافِرٍ ، لِبَقَاءِ عُلُقَةِ الْإِسْلَامِ بِهِ ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الْمُشْتَرَى لَهُ مُسْلِمًا لِأَنَّ الْمُرْتَدَّ مُطَالَبٌ بِالرُّجُوعِ إِلَى الْإِسْلَامِ .

٤. عَدَمُ جِرَابَةٍ مَنْ يُشْتَرَى لَهُ عِدَّةُ حَرْبٍ :

أي آلةُ الْحَرْبِ <sup>(٢)</sup> كَبَيْعِ طَائِرَةِ حَرْبِيَّةٍ أَوْ سِلَاحٍ لِكُفَّارِ حَرْبِيِّينَ ، وَأَمَّا بَيْعُهَا لِكُفَّارِ ذِمِّيَّينَ فَيَصِحُّ .

- حُكْمُ بَيْعِ الْأَعْمَى : لَا يَجُوزُ بَيْعُهُ وَشِرَاؤُهُ لِلْمَعْيَنِ بِنَفْسِهِ ، فَيُؤْكَلُ فِي ذَلِكَ وَفِي الْقَبْضِ وَالْإِقْبَاضِ بِخِلَافِ مَا فِي الذِّمَّةِ كَالسَّلَامِ ، وَلَهُ أَنْ يُؤَجَّرَ نَفْسَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجْهَلُهَا .

(١) وَقَدْ قَالَ تَعَالَى : ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٤١] .

(٢) آلة الحرب : هي كُلُّ نَافِعٍ فِي الْحَرْبِ وَلَوْ دِرْعًا وَقِرْسًا .

## \* شروط المفقود عليه :

خَمْسَةٌ جَمَعَهَا صَاحِبُ «صَفْوَةِ الزُّبَيْدِ» فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ فَقَالَ :  
فِي طَاهِرٍ ، مُنْتَفِعٍ بِهِ ، قَدِرٌ تَسْلِيمُهُ ، مِلْكٌ لَدِي الْعَقْدِ ، نُظَرُ  
وَهِيَ نَثْرًا :

١. أَنْ يَكُونَ طَاهِرًا : أَي طَاهِرًا أَوْ يُمَكِّنُ تَطْهِيرَهُ بِالغُسْلِ ؛ بَأَنْ يَكُونَ طَاهِرَ الْعَيْنِ <sup>(١)</sup> ، فَلَا يَصِحُّ بَيْعُ نَجَسِ الْعَيْنِ كَجِلْدِ الْمَيْتَةِ وَالْكَلْبِ وَالْخَنزِيرِ <sup>(٢)</sup> وَلَا بَيْعُ الْمُتَنَجِّسِ الَّذِي لَا يُمَكِّنُ طَهْرَهُ بِالغُسْلِ كَالذَّهْنِ الْمُتَنَجِّسِ <sup>(٣)</sup> .
٢. أَنْ يَكُونَ نَافِعًا : أَي مَنَفَعَةٌ مَقْصُودَةٌ <sup>(٤)</sup> حِسِيَّةٌ أَوْ شَرْعِيَّةٌ ، فَلَا يَصِحُّ بَيْعُ مَا لَا مَنَفَعَةَ فِيهِ كَبَيْعِ الْحَشَرَاتِ الصَّغِيرَةِ أَوْ بَيْعِ آلَاتِ اللَّهْوِ .
٣. أَنْ يَكُونَ مَقْدُورًا عَلَى تَسْلِيمِهِ <sup>(٥)</sup> : أَي : أَنْ يَكُونَ الْبَائِعُ قَادِرًا عَلَى تَسْلِيمِ الْمُشْتَرِي لِلْمُشْتَرِي ، أَوِ الْمُشْتَرِي قَادِرًا عَلَى تَسْلِيمِهِ مِنَ الْغَاصِبِ إِذَا كَانَ مَغْصُوبًا مَثَلًا .

(١) وَمَحَلُّ عَدَمِ صِحَّةِ بَيْعِ النَّجَسِ إِذَا كَانَ اسْتِقْلَالًا ، أَمَا تَبَعًا فَيَصِحُّ بَيْعُ دَارٍ مَبْنِيَةٍ بِأَجْرِ تَخْلُوطِ بَسْرَجِينَ أَوْ طِينٍ كَذَلِكَ أَوْ أَرْضٍ مُسَمَّدةٍ بِذَلِكَ ، وَنُقِلَ عَنِ الْعَلَامَةِ الرَّمْلِي صِحَّةُ بَيْعِ دَارٍ مَبْنِيَةٍ بِبَسْرَجِينَ فَقَطْ ، وَاخْتَلَفُوا هَلِ الْمَبِيعُ الظَّاهِرُ فَقَطْ وَالنَّجَسُ مَاخُودٌ بِمُحْكَمِ رَفْعِ الْيَدِ ، أَمْ النَّجَسُ مَبِيعٌ أَيْضًا تَبَعًا لِلطَّاهِرِ؟ وَالَّذِي حَقَّقَهُ ابْنُ قَاسِمٍ الْعَبَّادِيُّ الْأَوَّلُ .

(٢) لِحَدِيثٍ : (إِنَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ وَالْخَنزِيرِ وَالْأَصْنَامِ) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٢٣٦) وَمُسْلِمٌ (٤١٣٢) .

(٣) فَلَا يَصِحُّ بَيْعُ الْأَغْيَانِ الَّتِي يُمَكِّنُ تَطْهِيرُهَا بِالِاسْتِحَالَةِ ؛ كَالْخَمْرِ وَجِلْدِ الْمَيْتَةِ .

(٤) وَلَوْ كَانَتْ الْمَنَفَعَةُ فِي الْمَالِ ؛ كَبَيْعِ الْجُحْشِ الصَّغِيرِ إِذَا لَمْ يَتَرْتَّبْ عَلَيْهِ تَفْرِيقُ مُحَرَّمٍ بِأَنْ اسْتَفْتَى عَنْ أُمِّهِ أَوْ مَائَتٍ .

(٥) أَوَّلَى مِنْ تَعْبِيرِ بَعْضِهِمْ (بِالْقُدْرَةِ عَلَى تَسْلِيمِهِ) لِأَنَّ الْعَبْرَةَ بِقُدْرَةِ الْمُشْتَرِي عَلَى التَّسْلِيمِ لَا بِقُدْرَةِ الْبَائِعِ عَلَى التَّسْلِيمِ .

٤. أَنْ يَكُونَ مَمْلُوكًا لِلْبَائِعِ<sup>(١)</sup> : أَي أَنْ يَكُونَ لِلْبَائِعِ وَلَايَةٌ عَلَى الْمَبِيعِ ، خَرَجَ بِهِ : بَيْعُ الْقَضُولِي ؛ وَهُوَ أَنْ يَبِيعَ مَالٌ غَيْرُهُ مِنْ غَيْرِ وَلَايَةٍ وَلَا تَوَكِيلٍ<sup>(٢)</sup> فَلَا يَصِحُّ ، وَإِنْ أَجَازَهُ الْمَالِكُ بَعْدَ الْبَيْعِ عَلَى الْمُعْتَمَدِ .

٥. أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا جِنْسًا وَقَدْرًا وَصِفَةً : فَلَا يَصِحُّ بَيْعُ الْمَجْهُولِ .

- إِذَا رَأَاهُ كِلَا الْعَاقِدَيْنِ قَبْلَ الْعَقْدِ صَحَّ الْبَيْعُ إِذَا كَانَ الْمَبِيعُ مِمَّا لَا يَتَغَيَّرُ غَالِبًا مِنْ وَقْتِ الرُّؤْيَا إِلَى الْعَقْدِ كَالْأَرْضِ وَالْأَوَانِي وَالْحَدِيدِ .

- وَإِذَا رَأَاهُ أَحَدُهُمَا - الْبَائِعُ أَوِ الْمُشْتَرِي - دُونَ الْآخَرِ فَلَا يَصِحُّ .

- وَإِذَا رَأَاهُ الْمُشْتَرِي قَبْلَ الْعَقْدِ وَكَانَ مِمَّا لَا يَتَغَيَّرُ غَالِبًا فِي تِلْكَ الْمُدَّةِ فَوَجَدَهُ مُتَغَيِّرًا عَمَّا رَأَاهُ عَلَيْهِ صَحَّ الْبَيْعُ وَلَهُ الْخِيَارُ .

\* الصِّيغَةُ : وَهِيَ إِيجَابٌ وَقَبُولٌ ، كَمَا قَالَ صَاحِبُ «صَفْوَةِ الزُّبَدِ» :

وَأَمَّا يَصِحُّ بِالْإِيجَابِ وَبِقَبُولِهِ أَوْ اسْتِيجَابِ

١- الإِيجَابُ : صَرِيحٌ وَكِنَايَةٌ :

فَالصَّرِيحُ : مَا دَلَّ عَلَى التَّمْلِيكِ دَلَالَةً قَوِيَّةً مِمَّا اشْتَهَرَ وَتَكَرَّرَ عَلَى أَلْسِنَةِ حَمَلَةِ الشَّرْعِ فَيَصِحُّ بِهَا نِيَّةٌ .

وَالْكِنَايَةُ : مَا احْتَمَلَ الْبَيْعَ وَغَيْرَهُ<sup>(٣)</sup> وَيَصِحُّ بِالنِّيَّةِ<sup>(٤)</sup> .

(١) لِحَدِيثِ : (وَلَا يَبِيعُ مَا لَا يُمْلِكُ) رَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (٢١٨٦) (٧٨٢٢) .

(٢) وَالْعَبْرَةُ هُنَا بِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ ؛ فَلَوْ بَاعَ مَالٌ مَوْرَثَهُ ظَانًّا حَيَاتَهُ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ صَحَّ الْبَيْعُ ؛ لِتَبَيُّنِ أَنََّّهُ مِلْكُهُ .

(٣) كَ : (جَعَلْتُهُ لَكَ ، وَخَذُهُ ، وَتَسَلَّمُهُ ، وَبَارَكَ اللَّهُ لَكَ فِيهِ) .

(٤) وَيَصِحُّ الْبَيْعُ بِالْإِيجَابِ مِنَ الْبَائِعِ وَلَوْ هَزَلًا أَيْ عَلَى سَبِيلِ الْمُزَاجِ ، وَهُوَ أَنْ لَا يَقْصِدَ بِاللَّفْظِ حَقِيقَةَ الْإِيقَاعِ ، بِخِلَافِ الْاسْتِهْزَاءِ فَلَا يَصِحُّ بِهِ الْبَيْعُ ؛ لِأَنَّ الْاسْتِهْزَاءَ لَيْسَ فِيهِ قَصْدُ اللَّفْظِ بِمَعْنَاهُ كَمَا اسْتَوْجَهَهُ ابْنُ قَاسِمٍ .



٢- القبول : ما يدلُّ عَلَى التَّمَلُّكِ دَلَالَةً ظَاهِرَةً .

وَأَمَّا اشْتَرَطَتِ الصِّيغَةُ : لِأَنَّ الرِّضَا أَمْرٌ خَفِيٌّ فَاشْتَرَطَ لَفْظٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ .

-الاستيجابُ : طَلَبُ الْمُشْتَرِي الْإِجَابَ مِنَ الْبَائِعِ .

كَأَنَّ يَقُولُ الْمُشْتَرِي لِلْبَائِعِ : (بِعْنِي هَذَا الْكِتَابَ بِكَذَا) ، فَيَقُولُ الْبَائِعُ : (بِعْثُكَ) .

-الاستقبالُ : طَلَبُ الْبَائِعِ الْقَبُولَ مِنَ الْمُشْتَرِي .

كَأَنَّ يَقُولُ الْبَائِعُ لِلْمُشْتَرِي : (اشْتَرِ مِنِّي هَذَا الْكِتَابَ بِكَذَا) ، فَيَقُولُ الْمُشْتَرِي : (اشْتَرَيْتُ) .

\* بَيْعُ الْمُعَاطَاةِ : وَهُوَ أَنْ لَا يُوْجَدَ لَفْظٌ مِنَ الْعَاقِدَيْنِ أَثْنَاءَ الْبَيْعِ أَوْ يُوْجَدَ مِنْ أَحَدِهِمَا دُونَ الْآخَرِ ؛ فَهَذَا الْبَيْعُ لَا يَصِحُّ عَلَى الْمُعْتَمَدِ .

وَاخْتَارَ النَّوَوِيُّ صِحَّةَ بَيْعِ الْمُعَاطَاةِ فِي كُلِّ مَا يُعَدُّ بِهَا بَيْعًا فِي عُرْفِ النَّاسِ .  
وَمَذْهَبُ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ : يَصِحُّ بَيْعُ الْمُعَاطَاةِ فِي الْمُحَقَّرَاتِ وَلَا يَصِحُّ فِي غَيْرِهَا ، وَاخْتَارَهُ الْإِمَامُ الرَّافِعِيُّ <sup>(١)</sup> .

(١) الْحَاصِلُ أَنَّ الْمُعَاطَاةَ : هِيَ أَنْ يَتَّفَقَ الْبَائِعُ وَالْمُشْتَرِي عَلَى الثَّمَنِ وَالْمُثَمَّنِ ، ثُمَّ يَدْفَعُ الْبَائِعُ الثَّمَنَ لِلْمُشْتَرِي ، وَهُوَ يَدْفَعُ الثَّمَنَ لَهُ ، سَوَاءٌ كَانَ مَعَ سَكُوتِهِمَا ، أَوْ مَعَ وَجُودِ لَفْظٍ إِجْبَابٍ أَوْ قَبُولٍ مِنْ أَحَدِهِمَا ، أَوْ مَعَ وَجُودِ لَفْظٍ مِنْهُمَا لَكِنْ لَا مِنْ الْأَلْفَاظِ الْمُتَقَدِّمَةِ - كَمَا فِي (ع ش) - وَعِبَارَتُهُ : وَلَا تَتَّقِيْدُ الْمُعَاطَاةُ بِالسُّكُوتِ ، بَلْ كَمَا تَشْمَلُهُ تَشْمَلُ غَيْرَهُ مِنَ الْأَلْفَاظِ غَيْرِ الْمَذْكُورَةِ فِي كَلَامِهِمْ ، لِلضَّرِيحِ وَالْكُنَايَةِ . اهـ وَفِي «فَتْحِ الْجَوَادِ» : وَيُظْهِرُ أَنَّ مَا نُسَبِّهُ قِطْعِيَّ الْإِسْتِقْرَارِ - كَالرَّغِيْفِ بِدَرْهَمٍ بِمَحَلٍّ لَا يَخْتَلِفُ أَهْلُهُ فِي ذَلِكَ - لَا يَحْتَاجُ لَاتِّفَاقٍ فِيهِ ، بَلْ يَكْفِي الْأَخْذُ وَالْإِعْطَاءُ مَعَ سَكُوتِهِمَا .

• شروط الصيغة ، ثلاثة عشر :

١. ألا يتخلل بين الإيجاب والقبول كلام أجنبي :

- ضابط الكلام الأجنبي : هو الذي ليس له تعلق بالبيع ، فلا يضطر

اشتراط الخيار أو الإشهاد أو الرهن بين الإيجاب والقبول<sup>(١)</sup> .

٢. ألا يتخلل بينهما سكوت طويل :

ضابط السكوت الطويل : ما يزيد على ما يقع من السكوت في مجلس

التخاطب .

وقال بعضهم : هو ما يشعر بالإغراض عن الإيجاب أو عن القبول بحيث

لا يعد جواباً في العرف<sup>(٢)</sup> .

٣. أن يتوافق الإيجاب والقبول في المعنى : وإن لم يتوافقا في اللفظ؛ كأن

يقول : (اشتريت هذا الكتاب بعشرة) فيقول : (قبلت بخمسة مع خمسة) .

وأما إذا قال : (اشتريت منك هذا الكتاب بعشرة) فقال البائع : (قبلت

بِعَشْرِينَ) فلا يصح .

٤. عدم التعليق : كأن يقول : (بعثك إذا جاء رمضان) فلا يصح .

٥. عدم التأقيت : كأن يقول : (بعثك هذا الكتاب شهراً) فلا يصح .

٦. ألا يتغير الأول قبل الثاني : أي ألا يتغير البادي باللفظ .

معنى التغير : أي يفسخ أو يرجع عن البيع قبل فراغ الثاني من كلامه<sup>(٣)</sup> .

(١) وبعضهم يقول : هو ما لم يكن من مقتضيات العقد كشرط الرد بالعيب ولا من

مصلحه كشرط الرهن والإشهاد ، ولا من مستحباته كالخطبة التي تستحب عند الرافعي قياساً على النكاح خلافاً للنووي أي في عدم الشبهة مع اتفاقهما على عدم ضرر الخطبة .

(٢) قال البجيرمي : إنه بقدر ما يقطع القراءة في الفاتحة ، وهو الزائد على سكتة التنفيس .

(٣) وكذلك أن يغير المبتدئ من العاقدنين ما أتى به ، فلو قال : (بعثك ذا الكتاب بل القلم)

لم يصح ، أو : (بعثك هذا حالاً بل مؤجلاً) لم يصح ؛ لضعف الإيجاب بالتغيير .

٧. أَنْ يَتَلَفَّظَ بِحَيْثُ يُسْمِعُ مَنْ يُقْرِبُهُ : فَلَا يَصِحُّ إِذَا تَلَفَّظَ وَأَسْمَعَ نَفْسَهُ فَقَطْ .

- حُكْمُ إِشَارَةِ الْأَخْرَيسِ : إِشَارَتُهُ إِذَا كَانَتْ يَفْهَمُهَا كُلُّ أَحَدٍ فَهِيَ صَرِيحَةٌ ، فَتَصِحُّ بِلا نِيَّةٍ ، وَإِذَا كَانَتْ لَا يَفْهَمُهَا إِلَّا الْقَطِنُونَ أَوْ خُلَطَاؤُهُ فَهِيَ كِنَايَةٌ ، وَتَصِحُّ مَعَ النِّيَّةِ . وَأَمَّا إِشَارَةُ النَّاظِقِ فَلَا تُعْتَبَرُ<sup>(١)</sup> .

٨. بَقَاءُ الْأَهْلِيَّةِ إِلَى وُجُودِ الشَّقِّ الْآخَرِ : خَرَجَ بِهِ : إِذَا زَالَتِ الْأَهْلِيَّةُ قَبْلَ وُجُودِ الشَّقِّ الْآخَرِ ، وَالشَّقُّ الْآخَرُ هُوَ الْقَبُولُ .

- صَوْرَتُهُ : إِذَا أَجَابَ الْبَائِعُ فَقَالَ : (بِعْتُكَ هَذَا بِكَذَا) وَقَبِلَ قَبُولُ الْمُشْتَرِي طَرَأَ عَلَى الْبَائِعِ الْجُنُونُ أَوِ الْإِغْمَاءُ .

٩. الْخِطَابُ : فَلَا بُدَّ مِنْ جَرَيَانِ الْخِطَابِ بَيْنَ الْعَاقِدَيْنِ ، فَلَوْ قَالَ الْبَائِعُ : (بِعْتُ زَيْدًا) وَالْمُشْتَرِي هُوَ زَيْدٌ لَمْ يَصِحَّ ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَقُولَ : (بِعْتُكَ)<sup>(٢)</sup> .

(١) فَايِدَةٌ : إِشَارَةُ الْأَخْرَيسِ مِثْلُ نُطْقِ النَّاطِقِ فِي جَمِيعِ أَبْوَابِ الْفِقْهِ إِلَّا فِي ثَلَاثِ مَسَائِلَ :

١. فِي الشَّهَادَةِ : فَلَا يُنْكَحُ أَنْ يَشْهَدَ بِالإِشَارَةِ .

٢. فِي الْحِنْثِ : فَلَا يَحْنُثُ إِذَا حَلَفَ أَنْ لَا يُكَلِّمَ زَيْدًا فَكَلَّمَهُ بِالإِشَارَةِ .

٣. فِي الصَّلَاةِ : فَلَوْ أَشَارَ بِالْبَيْعِ أَوْ التَّكَاجِ وَكَانَتْ دُونَ ثَلَاثِ حَرَكَاتٍ مُتَوَالِيَاتٍ فَلَا تَبْطُلُ صَلَاتُهُ وَإِنْ كَثُرَتْ . قَالَ بَعْضُهُمْ فِي ذَلِكَ :

إِشَارَةُ الْأَخْرَيسِ مِثْلُ نُطْقِهِ فِيمَا عَدَا ثَلَاثَةَ لِسْذِيهِ

فِي الْحِنْثِ وَالصَّلَاةِ وَالشَّهَادَةِ تِلْكَ ثَلَاثَةٌ بِلا زِيَادَةٍ

وَإِشَارَةُ النَّاطِقِ لَا تُعْتَبَرُ إِلَّا فِي ثَلَاثَةِ مَجْمُوعَةٍ فِي قَوْلِ بَعْضِهِمْ :

إِشَارَةُ لِنَاطِقِ تُعْتَبَرُ فِي : الْإِذْنِ ، وَالْإِفْتَاءِ ، أَمَانٍ ، ذِكْرُوا

(٢) وَهَذَا الشَّرْطُ الْوَحِيدُ الَّذِي لَا يُشْتَرَطُ فِي عَقْدِ التَّكَاجِ مِنْ هَذِهِ الشُّرُوطِ .

١٠. أَنْ يُتِمَّ الْمُخَاطَبُ : أَي لَا بُدَّ أَنْ يُتِمَّ الصِّعَّةَ الْمُخَاطَبُ ، خَرَجَ بِهِ : مَا إِذَا خَاطَبَ الْبَائِعُ الْوَكِيلَ مَثَلًا وَالْمُوَكَّلُ مَوْجُودٌ فَقَالَ الْمُوَكَّلُ : (قَبِلْتُ) فَلَا يَصِحُّ .

١١. أَنْ يَذْكَرَ الْمُتَبَدِّي الثَّمَنَ : سَوَاءً كَانَ الْبَائِعُ أَوِ الْمُشْتَرِي .

١٢. أَنْ يُضَيَّفَ الْبَيْعَ لِجُمْلَتِهِ : فَإِذَا قَالَ : (بِعْتُ يَدَكَ أَوْ رَأْسَكَ أَوْ نِصْفَكَ) لَمْ يَصِحَّ ، فَلَا بُدَّ أَنْ يُضَيَّفَ الْبَيْعَ لِجُمْلَتِهِ فَيَقُولَ : (بِعْتُكَ) .

١٣. أَنْ يَقْصِدَ اللَّفْظَ لِمَعْنَاهُ : فَإِذَا كَانَ أَعْجَمِيًّا مَثَلًا وَقَالَ : (بِعْتُكَ) جَاهِلًا مَعْنَاهَا ، لَمْ يَصِحَّ .

\* أَقْسَامُ الْمَبِيعِ <sup>(١)</sup> ، أَرْبَعَةٌ :

١- بَيْعُ عَيْنٍ مُشَاهِدَةٍ : أَي : مَرْتَبَةً يَرَاهَا الْعَاقِدَانِ الْبَائِعُ وَالْمُشْتَرِي فَيَصِحُّ <sup>(٢)</sup> .

٢- بَيْعُ شَيْءٍ مَوْصُوفٍ فِي الذَّمَّةِ : وَمِنْهُ السَّلَمُ ، وَهُوَ جَائِزٌ ، وَيَصِحُّ بِشُرُوطٍ كَمَا سَيَأْتِي .

٣- بَيْعُ عَيْنٍ غَائِبَةٍ : أَي مِنْ غَيْرِ مُشَاهَدَةٍ مِنَ الْعَاقِدَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا ، وَهُوَ لَا يَجُوزُ <sup>(٣)</sup> .

٤- بَيْعُ الْمَنَافِعِ : كَبَيْعِ حَقِّ الْمَمَرِّ <sup>(٤)</sup> .

(١) وَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُهَا أَقْسَامًا لِلْبَيْعِ وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ .

(٢) وَتَكُونُ الرُّؤْيَا إِذَا عِنْدَ الْعَقْدِ أَوْ قَبْلَهُ إِذَا كَانَتْ الْعَيْنُ بِمَا لَا تَتَغَيَّرُ غَالِبًا إِلَى وَقْتِ الْبَيْعِ ، وَيَكْفِي رُؤْيَا جُزْءٍ مِنَ الْمَبِيعِ إِنْ دَلَّ عَلَى بَاقِيهِ .

(٣) لِلنَّهْيِ عَنِ بَيْعِ الْغَرَرِ .

(٤) أَيْ لِلْمَاءِ مَثَلًا بِأَنْ لَا يَصِلَ الْمَاءُ إِلَى تَحْلِهِ إِلَّا بِوَسِطَةِ مِلْكٍ غَيْرِهِ ، وَمِثْلُهُ بَيْعُ حَقِّ الْبِنَاءِ

وَالْحَسْبِ عَلَى جِدَارٍ .



## باب الربا

\* الأضْلُ في تحريمه : قوله تعالى : ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾ [البقرة: ٢٧٥]

وقوله تعالى : ﴿ وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ ﴾ [النساء: ١٦١] وقوله تعالى : ﴿ فَأَذْنُوا بِعَرَبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ [البقرة: ٢٧٩] .

وفي الحديث : (لَعَنَ اللَّهُ آكِلَ الرِّبَا وَمَوْكِلَهُ<sup>(١)</sup> وَكَاتِبَهُ وَشَاهِدِيهِ<sup>(٢)</sup>) .

\* إثمُهُ : مِنْ أَكْبَرِ الْكَبَائِرِ<sup>(٣)</sup> ، وَلَمْ يَحِلَّ فِي شَرِيعَةِ قَبْلُ ، وَلَمْ يَأْذَنْ سُبْحَانَهُ

وَتَعَالَى فِي كِتَابِهِ بِالْحَرْبِ إِلَّا لِآكِلِهِ<sup>(٤)</sup> ، وَلِذَا كَانَ مِنْ أَسْبَابِ سُوءِ الْخَاتِمَةِ .

قال الله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي

يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ﴾<sup>(٥)</sup> [البقرة: ٢٧٥] .

(١) إلى هنا رواه البخاري (٥٩٦٢) .

(٢) رواه مسلم (٤١٧٧) وتام الحديث قال : ( وَهُمْ سَوَاءٌ ) .

(٣) وَمِنَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي وَرَدَتْ فِي بَيَانِ إِثْمِهِ قَوْلُهُ ﷺ : (يَرْهَمُ رَبًّا يَأْكُلُهُ الرَّجُلُ وَهُوَ يَعْلَمُ

أَشَدُّ مِنْ سِتَّةٍ وَثَلَاثِينَ رَنْتَةً) رواه أحمد (٢٢٠٠٧) والبيهقي (٣٣٨١) والدارقطني (٢٨٤٣) والبيهقي في الشعب (٥١٣٠) .

(٤) في قوله : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِعَرِبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ [البقرة: ٢٧٩] .

(٥) قَالَ بَعْضُهُمْ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: إِنَّ آكِلَ الرِّبَا أَسْوَأُ حَالًا مِنْ جَمِيعِ مَرْتَكِبِي الْكَبَائِرِ، فَإِنَّ كُلَّ

مَكْتَسِبٍ لَهُ تَوَكُّلٌ مَا فِي كَسْبِهِ، قَلِيلًا كَانَ أَوْ كَثِيرًا - كَالتَّاجِرِ وَالزَّارِعِ وَالْمُخْتَرِفِ - إِذْ لَمْ يَعْنُوا

أَرْزَاقَهُمْ بِعُقُولِهِمْ، وَلَمْ تَتَعَيَّنْ لَهُمْ قَبْلَ الْاِكْتِسَابِ، فَهُمْ عَلَى غَيْرِ مَعْلُومٍ فِي الْحَقِيقَةِ، كَمَا قَالَ ﷺ :

(أَبَى اللَّهُ أَنْ يَرْزُقَ الْمُؤْمِنَ إِلَّا مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُ)، وَأَمَّا آكِلُ الرِّبَا فَقَدْ عَيَّنَ عَلَى أَخْذِهِ مَكْسَبَهُ

وَرِزْقَهُ، سَوَاءَ رَبَعَ الْأَخِذُ أَوْ خَسِرَ فَهُوَ مُحْجُوبٌ عَنِ رَبِّهِ بِنَفْسِهِ، وَعَنِ رِزْقِهِ بِتَغْيِينِهِ، لَا تَوَكُّلٌ لَهُ

## \* تعريف الربا :

لَفَّة : الزيادة ، ومنه قوله تعالى : ﴿ أَهْزَنْتَ وَرَيْتَ ﴾ [الحج : ٥٠] أي زادت ونمت .

شَرْعاً : عَقْدٌ ، عَلَى عَوِضٍ مَخْصُوصٍ ، غَيْرِ مَعْلُومِ الثَّمَانِ ، فِي مِغْيَارِ الشَّرْعِ ، حَالَةَ الْعَقْدِ ، أَوْ مَعَ تَأْخِيرٍ فِي الْبَدَلَيْنِ ، أَوْ أَخْذِهِمَا .  
وَهُوَ تَعْرِيفٌ شَامِلٌ لِرَبَا الْيَدِ وَرَبَا النِّسَاءِ وَرَبَا الْفَضْلِ .  
- شَرْحُ التَّعْرِيفِ :

عَقْدٌ : أَيِ إِجْبَابٍ وَقَبُولٍ .

عَلَى عَوِضٍ مَخْصُوصٍ : الْمُرَادُ بِهِ : الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ وَكُلُّ مَا قُصِدَ لَطْعِمِ الْآدَمِيِّ <sup>(١)</sup> اقْتِيَاتاً أَوْ تَقْكُهَا أَوْ نِدَاوياً <sup>(٢)</sup> .

غَيْرِ مَعْلُومِ الثَّمَانِ : خَرَجَ بِهِ : إِذَا عَلِمْنَا الثَّمَانِ فَلَا رَبَا ، أَمَا إِذَا جَهِلْنَا الثَّمَانِ أَوْ عَلِمْنَا التَّفَاضُلَ فَهَذَا هُوَ رَبَا الْفَضْلِ .

أصلاً ، فَوَكَّلَهُ الْحَقُّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى إِلَى نَفْسِهِ وَعَقْلِهِ ، وَأَخْرَجَهُ مِنْ حِفْظِهِ وَكَلَاءَتِهِ ، فَاخْتَطَفَتْهُ الْجِنَّ ، وَخَبَّلَتْهُ ، فَيَقُومُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا رَابِطَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ كَسَائِرِ النَّاسِ الْمُرْتَبِطِينَ بِهِ بِالشُّوْكِ فَيَكُونُ كَالْمَضْرُوعِ الَّذِي مَسَّهُ الشَّيْطَانُ فَتَخَبُّطُهُ لَا يَهْتَدِي إِلَى مَقْصِدٍ ، وَتَحْطَفُهُ الزَّبَانِيَةُ ، وَتُلْقِيهِ فِي النَّيِّرَانِ .

(١) بِخِلَافِ الطَّعَامِ الْمَوْضُوعِ لِلْبَهَائِمِ فَقَطْ فَلَا رَبَا فِيهِ ، وَمَا وُضِعَ لِلْآدَمِيِّ وَالْبَهَائِمِ مَعاً فَرَبَوِيٌّ ، إِلَّا أَنْ يَغْلِبَ تَنَاوُلُ الْبَهَائِمِ لَهُ أَوْ اخْتَصَّ بِهِ ، وَكَذَلِكَ لَا يَجْرِي الرِّبَا فِيمَا يُقْصَدُ لِلْجِنِّ كَالْعَظْمِ .

(٢) فَالْأَوَّلُ : كَالْبُرِّ وَالشَّعِيرِ وَالذَّرَّةِ ، وَالثَّانِي كَالثَّمَرِ وَالزَّبِيبِ وَالتِّينِ ، وَالثَّالِثُ كَالْعِلْجِ وَالْمُضْطَكِيِّ وَالزَّنْجَبِيلِ ، وَأَمَّا غَيْرُ ذَلِكَ فَمَا لَا يُقْصَدُ لِلطَّعْمِ فَلَا رَبَا فِيهِ ؛ كَحَبِّ الْكَثَّانِ وَدُهْنِهِ وَدُهْنِ السَّمَكِ .

في مِغْيَارِ الشَّرْع : أي : لم يعلم تماثلهما في مِغْيَارِ الشَّرْع وإنْ عَلِمَ  
تَمَاطُلُهُمَا فِي غَيْرِهِ ، فَلَا بُدَّ مَنْ تَحَقَّقَ تَمَاطُلُهُمَا فِي مِغْيَارِ الشَّرْع ، فَإِنْ كَانَ  
الْمَعْقُودُ عَلَيْهِ مِمَّا يُكَالُ فَلَا بُدَّ مِنْ تَمَاطُلِهِمَا فِي الْكَيْل ، وَإِنْ كَانَ مِمَّا يوزَنُ فَلَا  
بُدَّ مِنْ تَمَاطُلِهِمَا فِي الْوَزْنِ .

وَالْعِبْرَةُ بِغَالِبِ عَادَةِ الْحِجَازِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ فَالْعِبْرَةُ  
بِبَلَدِ الْبَيْعِ .

حَالَةُ الْعَقْدِ : أي : بَأَن كَانَ غَيْرَ مَعْلُومِ التَّمَاتُلِ فِي مِغْيَارِ الشَّرْع حَالَةُ  
الْعَقْدِ <sup>(١)</sup> وَهُوَ رَبَا الْفَضْلِ ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ مَعْلُومَ التَّمَاتُلِ حَالَةُ الْعَقْدِ فَلَا رَبَا ، وَإِذَا  
كَانَ حَالَةُ الْعَقْدِ غَيْرَ مَعْلُومِ التَّمَاتُلِ ثُمَّ عَلِمْنَاهُ بَعْدَ الْعَقْدِ فَهُوَ رَبَا أَيْضاً .

أَوْ مَعَ تَأْخِيرٍ فِي الْبَدَلَيْنِ : أي قَدْ يَكُونُ مَعْلُومَ التَّمَاتُلِ فِي مِغْيَارِ الشَّرْع ،  
وَلَكِنْ مَعَ تَأْخِيرٍ فِي الْبَدَلَيْنِ أي : فِي الْعَوَضَيْنِ بَأَن يَشْتَرِطَا التَّأْجِيلَ فِيهِمَا وَهُوَ  
رَبَا النِّسَاءِ أَوْ يَتَفَرَّقَا قَبْلَ الْقَبْضِ وَهُوَ رَبَا الْيَدِ .

أَوْ أَحَدِهِمَا : أي : أَنَّ أَحَدَهُمَا حَالٌ وَالْآخَرُ مُؤَجَّلٌ وَهُوَ رَبَا النِّسَاءِ ، أَوْ  
تَفَرَّقَا وَقَدْ قَبِضَ أَحَدُهُمَا دُونَ الْآخَرِ فَهُوَ رَبَا الْيَدِ .

\* الْإِتِّحَادُ فِي عِلَّةِ الرَّبَا : لَا يَكُونُ الْبَيْعُ رَبَوِيًّا إِلَّا إِذَا اتَّحَدَتْ عِلَّةُ الرَّبَا  
فِي الْمَبِيعَيْنِ ، وَالْعِلَّتَانِ فِي الرَّبَا هُمَا : الطَّعْمُ وَالتَّقْدِيَةُ .

فَلَوْ بَاعَ أَرُزًا بِدَرَاهِمٍ فَلَا رَبَا ؛ لِعَدَمِ اتِّحَادِ الْعِلَّةِ ، فَعِلَّةُ الْأَرُزِّ الطَّعْمُ ،  
وَعِلَّةُ الدَّرَاهِمِ التَّقْدِيَةُ .

(١) فَالْعِبْرَةُ بِحَالَةِ الْعَقْدِ ، فَلَوْ بَاعَا جُزْأً حَالَةَ الْعَقْدِ ثُمَّ تَبَيَّنَ تَسَاوِيَهُمَا بَعْدَ الْعَقْدِ لَمْ يَصَحْ ؛  
لَأَنَّ الْعِبْرَةَ بِعِلْمِ تَمَاطُلِهِمَا حَالَةَ الْعَقْدِ .

## • أقسام الربا ، ثلاثة :

١. ربا الفضل : وهو بيع الربوي بجنسه مع الزيادة في أحد العوضين.  
 مثاله : اشتريت منك هذا الذهب (الجديد مثلاً) الذي وزنه ٨ غرامات  
 بهذا الذهب (القديم) الذي وزنه ١٠ غرامات .  
 أو اشتريت منك ٨ أصع أرزاً أسمر بـ ١٠ أصع أرزاً أبيض .  
 ومن ربا الفضل ربا القرض : وهو ما جرّ نفعاً للمقرض<sup>(١)</sup> .

٢. ربا اليد : وهو بيع الربوي بجنسه أو بغير جنسه مع اتحاد علة الربا مع  
 التفريق قبل القبض<sup>(٢)</sup> .

مثاله : اشتريت منك هذا الذهب (الجديد) الذي وزنه ١٠ غرامات بهذا  
 الذهب (القديم) الذي وزنه ١٠ غرامات ، أو اشتريت منك ١٠ أصع أرزاً أسمر  
 بـ ١٠ أصع أرزاً أبيض ، ولا يذكّران أجلاً ولكن يتفرقان قبل أن يتقابضا أو  
 يتفرقان قبل أن يقبض أحدهما الآخر .

٣. ربا النسا : وهو بيع الربوي بجنسه أو بغير جنسه مع اتحاد علة الربا  
 مع الأجل في العوضين أو أحدهما .  
 مثاله : كالصورة السابقة ولكن يذكّران أجلاً في العقد للعوضين أو  
 لأحدهما ويتقابضان في المجلس قبل التفريق .

(١) وإنما جعل ربا القرض من ربا الفضل مع أنه ليس من هذا الباب ، لأنه لما شرط نفعاً  
 للمقرض كان بمنزلة أنه باع ما أقرضه بما يزيد عليه من جنسه فهو منه حكماً .  
 (٢) ونسب إلى اليد ، لأن القبض يكون بها أصالة .



• شروط صحة بيع الربوي : وهي زائدة على شروط البيع ، فإذا اختلف شرط منها حرم وكان ربا :

- إذا اتحدت العلة واختلف الجنس يشترط شرطان :

١. الحلول : بأن يكون حالاً بحال أي : بدون ذكر أجل ولو يسيراً .

٢. التقابض : أي في مجلس العقد<sup>(١)</sup> .

- وإذا اتحدت العلة والجنس<sup>(٢)</sup> يشترط ثلاثة شروط :

١. الحلول .

٢. التقابض .

٣. المماثلة : أي مثلاً بمثل ، ولا بد من تماثلهما في معيار الشرع .

- وإذا اختلفت العلة : جاز البيع بلا شرط من هذه الشروط كبيع أرز

بذهب أو بيع دقيق بفلوس .

- وإذا اختلف النوع واتحد الجنس : اشترطت الشروط الثلاثة كبيع

ذهب هندي بذهب يمني أو تمر مدني بتمر عراقي .

اعتبار التماثل في حالة الكمال : يشترط في بيع الربوي بجنسه التماثل ،

والعبرة بالتماثل في حالة الكمال<sup>(٣)</sup> ، فلا يصح بيع الرطب بالرطب أو العنب

بالعنب ؛ لأنهما ليسا في حالة الكمال ، وكذلك بيع العنب بالزبيب أو بيع

الرطب بالتمر .

(١) فلو قبض البعض دون البعض صح فيما قبض دون ما لم يقبض على الأصح من قولي

تفريق الصفقة.

(٢) وإن اختلف النوع فلا عبرة باختلاف النوع مع اتحاد الجنس كما سيأتي.

(٣) فلا تعتبر مماثلة الدقيق والسويق والخبز وكذا ما أثرت فيه النار بالطبخ أو القلي أو الشوي

بخلاف تأثير النار للتشيز كالعسل أو السمن ، وإنما تعتبر في الحبوب حباً ، وفي السمس حباً أو

دُهناً ، وفي العنب والرطب زبيباً أو تمرأ أو عصيراً أو خلأ.

## استثناء بيع العرايا :

يُسْتَثْنَى مِنْ اشْتِرَاطِ الْمُمَاطِلَةِ فِي حَالَةِ الْكَمَالِ مَسْأَلَةٌ وَاحِدَةٌ وَهِيَ بَيْعُ الْعَرَايَا ، وَهُوَ شِرَاءُ الرُّطْبِ عَلَى التَّخْلِ بِالشَّمْرِ أَوْ شِرَاءِ الْعِنَبِ عَلَى الشَّجَرِ بِالزَّبِيبِ .

وَيُسْتَرْطَفُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ <sup>(١)</sup> وَهُوَ مَا يَسَاوِي حَالِيًا ٨٧٥ كيلو جرام تقريبًا <sup>(٢)</sup> .

(١) لحديث البخاري (٢٣٨٢) ومسلم (٣٩٧٣) عن أبي هريرة : ( أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا بِخَرْصِهَا فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ أَوْ فِي خَمْسَةِ أَوْسُقٍ ) شَكَ دَاوُدُ بْنُ الْحَصَنِ أَخَذَ رَوَاتِهِ فَأَخَذَ الشَّافِعِيُّ بِالْأَقْل .

(٢) وَتَحْمُورُ حَاصِلِ الشَّرْطِ تَسَعَةٌ :

١. أَنْ يَكُونَ الْمَبِيعُ عِنَبًا أَوْ رُطْبًا .
٢. وَأَنْ يَكُونَ مَا عَلَى الْأَرْضِ مَكِيلًا وَالْآخَرُ مَحْرُوصًا .
٣. وَأَنْ يَكُونَ مَا عَلَى الْأَرْضِ يَابِسًا وَالْآخَرُ رُطْبًا (بِمَنْجِ الرِّاءِ وَإِسْكَانِ الطَّاءِ) .
٤. وَأَنْ يَكُونَ الرُّطْبُ عَلَى رُءُوسِ الشَّجَرِ لِأَنَّ مِنْ حِكْمِ الرُّخْصَةِ أَكْلَ الرُّطْبِ عَلَى الشَّذِيرِجِ فَلَوْ كَانَ الرُّطْبُ عَلَى الْأَرْضِ لَمْ يَصِحَّ خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ إِذِ الرُّخْصَةُ يُقْتَصَرُ فِيهَا عَلَى تَحَلٍّ وَرُودِهَا مِنْ «شَرْخِ الرَّمْلِ» قَالَ ابْنُ قَاسِمٍ : يُشْكَلُ عَلَى (م ر) أَنَّ تَحَلَّ وَرُودِهَا الرُّطْبُ وَقَدْ أَخْفَوْا بِهِ الْعِنَبَ وَأَنَّ الصَّحِيحَ جَوَازُ الْقِيَاسِ فِي الرُّخْصِ .
٥. وَأَنْ يَكُونَ دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ .
٦. وَأَنْ يَتَقَابِضَا قَبْلَ التَّفَرُّقِ لِأَنَّهُ بَيْعٌ مَطْمُوعٌ بِمِثْلِهِ وَهُوَ يُسْتَرْطَفُ فِيهِ الْحُلُولُ وَالتَّقَابُضُ وَيَحْضُلُ الْقَبْضُ بِثَقْلِ الشَّمْرِ أَوْ الزَّبِيبِ لِأَنَّهُ مَنَقُولٌ وَبِالتَّخْلِيَةِ فِي الرُّطْبِ وَالْعِنَبِ الَّذِي عَلَى الشَّجَرِ لِأَنَّهُ مِنْ غَيْرِ الْمَنَقُولِ .
٧. وَأَنْ يَكُونَ بَعْدَ بُدْؤِ الصَّلَاحِ .
٨. وَأَنْ لَا يَتَعَلَّقَ بِهِ زَكَاةٌ .
٩. وَأَنْ لَا يَكُونَ مَعَ أَحَدِهِمَا شَيْءٌ مِنْ غَيْرِ جَنْبِهِ .

• ملحوظة : بَيْعُ اللَّبَنِ <sup>(١)</sup> وَكَذَا السَّمْنُ وَالْمَخِيضُ <sup>(٢)</sup> بَعْضُهُ يَبْغِضُ بَيْعُهُ <sup>(٣)</sup> ،  
لأنَّه في حالة كَمَالٍ ، فَلَا يَجِبُ تَجْبِينُ اللَّبَنِ <sup>(٤)</sup> .

كما قال صاحب «صَفْوَةِ الرَّبْدِ» :

وَأَنْتَا يُغْتَبَرُ الثَّمَانُ كُلُّ      حَالِ كَمَالِ التَّفْعِ ، وَهُوَ حَاصِلٌ  
فِي لَبَنِ وَالثَّمَرِ ، وَهُوَ بِالرُّطْبِ      رُخْصٌ فِي دُونِ نَصَابٍ كَالْعَنْبِ

• حُكْمُ بَيْعِ اللَّحْمِ <sup>(٥)</sup> بِالْحَيَوَانِ وَالْعَكْسِ : لَا يَصِحُّ <sup>(٦)</sup> .

- وَأَمَّا بَيْعُ اللَّحْمِ بِاللَّحْمِ أَوْ الْحَيَوَانِ بِالْحَيَوَانِ فَصَحِيحٌ .

- حُكْمُ السَّمَكِ : إِذَا كَانَ حَيًّا فَهُوَ كَالْحَيَوَانِ ، وَإِذَا كَانَ مَيِّتًا فَهُوَ كَاللَّحْمِ .

(١) وَمِثْلُ اللَّبَنِ مَا شَابَهُهُ مِنَ الْمَائِعَاتِ كَالْأَذْهَانِ إِنْ لَمْ يَخْتَلِفْ أَضْلُهَا فَيَصِحُّ بَيْعُ بَعْضِهَا

بِبَعْضِ .

(٢) الَّذِي نَزَعَ مِنْهُ الرَّبْدُ .

(٣) وَالْعِبْرَةُ فِي اللَّبَنِ بِالْكَيْلِ ، وَهُوَ أَفْضَلُ مِنَ اللَّحْمِ ؛ لِأَنَّهُ أَضْلُهُ .

(٤) أَيِ : تَضْيِيرُهُ جُبْنًا .

(٥) وَكَذَلِكَ لَا يَصِحُّ بَيْعُ مَا فِي مَعْنَى اللَّحْمِ كَالشَّحْمِ وَالْكَبِدِ وَالْإِلْيَةِ وَالطَّحَالِ وَالْكِلْيَةِ وَالْجِلْدِ

قَبْلَ ذَبْغِهِ . وَكَذَا لَا يَصِحُّ بَيْعُ الشَّيْءِ بِمَا اخْتِذَ مِنْهُ كَالدَّقِيقِ بِالْجَنْظَةِ وَالسُّنْمِ بِالْكَنْسِ أَوْ بِالذَّهْنِ .

(٦) لِحَدِيثِ : (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ اللَّحْمِ بِالْحَيَوَانِ) رَوَاهُ التَّبَهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى»

(١٠٨٧٥) وَغَيْرِهِ ، وَلِأَنَّهُ جُنُسٌ فِيهِ الرُّبَا يَبْعُ بِأَصْلِهِ الَّذِي فِيهِ مِثْلُهُ فَلَمْ يَجْزُ كَيْبِيعُ الشَّمْرِجِ  
بِالسُّنْمِ .

## الْمَخْرَجُ الشَّرْعِيُّ لِلْخَلَاصِ مِنَ الرَّبَا

لَوْ أَرَادَ بَيْعَ مَالٍ رَبَوِيٍّ بِجِنْسِهِ مَعَ زِيَادَةٍ<sup>(١)</sup> فَلَهُ عِدَّةٌ مَخَارَجَ شَرْعِيَّةٍ<sup>(٢)</sup> وَهِيَ:

١. أَنْ يَبِيعَ الْمَالَ الرَّبَوِيَّ (الذَّهَبَ أَوْ الْفِضَّةَ أَوْ الطَّعَامَ) بِفُلُوسٍ أَوْ بِعَرَضٍ وَبَعْدَ التَّقَابُضِ وَإِمْضَاءِ الْعَقْدِ<sup>(٣)</sup> يَشْتَرِي مِنْهُ الْمَالَ الرَّبَوِيَّ الْآخَرَ بِفُلُوسٍ أَوْ بِعَرَضٍ<sup>(٤)</sup>.

٢. أَنْ يَقْرِضَ صَاحِبَهُ الْمَالَ الرَّبَوِيَّ (الذَّهَبَ أَوْ الْفِضَّةَ أَوْ الطَّعَامَ) بَدَلَ بَيْعِهِ لَهُ وَتَسْتَقْرِضَ مِنْهُ الْمَالَ الرَّبَوِيَّ الْآخَرَ بَدَلَ شِرَائِهِ مِنْهُ ثُمَّ يُبْرِيءَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَاحِبَهُ.

٣. أَنْ يَهَبَ كُلَّ وَاحِدٍ مَالَهُ لِلْآخَرِ .

٤. أَنْ يَبِيعَ لِصَاحِبِهِ الْمَالَ الرَّبَوِيَّ (الذَّهَبَ أَوْ الْفِضَّةَ أَوْ الطَّعَامَ) بِمِثْلِهِ ذَوْنَ زِيَادَةٍ ثُمَّ يَهَبَ لِصَاحِبِهِ الزِّيَادَةَ .

فَجَمِيعُ هَذِهِ الطَّرِيقِ جَائِزَةٌ إِذَا لَمْ تُشْتَرَطْ فِي صُلْبِ الْعَقْدِ .

قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ : هَذِهِ الطَّرِيقُ وَإِنْ كَانَتْ جَائِزَةً عِنْدَنَا فَهِيَ مَكْرُوهَةٌ إِذَا نَوَّيَا ذَلِكَ.

(١) كَبِيعَ فِضَّةً بِجِنْسِهَا أَوْ بَيْعَ ذَهَبٍ بِجِنْسِهِ أَوْ فُلُوسٍ كَرِبَالَاتٍ أَوْ دُولَارَاتٍ بِجِنْسِهَا أَوْ طَعَامٍ بِجِنْسِهِ كَأَرْزٍ بِأَرْزٍ.

(٢) ذَكَرَهَا الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ فِي كِتَابِهِ «رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ» .

(٣) وَالْمَقْصُودُ بِ(إِمْضَاءِ الْعَقْدِ) : التَّخَايُرُ وَهُوَ اخْتِيَارُ لُزُومِ الْعَقْدِ كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ فِي بَابِ الْحَيَارِ ، وَلَوْ اشْتَرَى الْمَالَ الرَّبَوِيَّ بِالْفُلُوسِ أَوْ الْعَرَضِ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِنْهُ قَبْلَ قَبْضِهِ لَمْ يَحْزَ ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَ قَبْضِهِ وَقَبْلَ التَّفَرُّقِ وَإِمْضَاءِ الْعَقْدِ جَازَ .

(٤) فَيَصِحُّ ذَلِكَ سَوَاءَ اتَّخَذَهُ عَادَةً أَمْ لَا .



حُكْمُ اتِّفَاقِ مُؤَسَّسَةِ مَالِيَّةٍ وَعَمِيلٍ عَلَى شِرَاءِ سِلْعَةٍ بِثَمَنِ حَالٍّ

ثُمَّ بَيْعُهَا عَلَى الْعَمِيلِ بِثَمَنِ مُؤَجَّلٍ

صُورَتُهُ : زَيْدُ (الْعَمِيلُ) يُرِيدُ أَنْ يَشْتَرِيَ سِلْعَةً كَسَيَّارَةٍ - أَوْ دَارٍ - لَا يَمْلِكُ ثَمَنُهَا نَقْدًا فَيَقْضِي مُؤَسَّسَةُ مَصْرَفِيَّةٍ كَبْنِكِ أَوْ شَرِكَةً تِجَارِيَّةً كَمَعْرِضِ سَيَّارَاتٍ أَوْ شَرِكَةً عَقَّارِيَّةً وَيَطْلُبُ مِنْهُمْ أَنْ يَشْتَرُوا السَّيَّارَةَ - أَوِ الدَّارَ - بِمَبْلَغٍ حَالٍّ ثُمَّ يَشْتَرِي هُوَ مِنْهُمْ ذَلِكَ بِمَبْلَغٍ مُؤَجَّلٍ أَعْلَى مِنْ الثَّمَنِ الَّذِي اشْتَرَوْا بِهِ مُقَسَّطٍ عَلَى عِدَّةِ أَشْهُرٍ كَأَنْ يَشْتَرُوا السِّلْعَةَ بِ ٥٠ أَلْفًا مَثَلًا وَيَشْتَرِيهَا مِنْهُمْ بِ ٦٠ أَلْفًا مُقَسَّطَةً عَلَى ٥٠ شَهْرًا كُلُّ شَهْرٍ ١٢٠٠ رِيَالًا .

الْحُكْمُ : يَجُوزُ ذَلِكَ بِشُرُوطٍ :

١. أَنْ تَتَمَلَّكَ الْمُؤَسَّسَةُ الْمَصْرَفِيَّةُ السَّيَّارَةَ بِالشَّرَاءِ الصَّحِيحِ لَهَا أَوَّلًا .
  ٢. أَنْ تَقْبِضَ الْمُؤَسَّسَةُ الْمَصْرَفِيَّةُ السَّيَّارَةَ مِنَ الشَّرِكَةِ الْبَائِعَةِ لِجَلِّ لَهَا بَيْعُهَا بَعْدَ ذَلِكَ لِلْعَمِيلِ .
  ٣. أَنْ يَشْتَرِيَ زَيْدُ السَّيَّارَةَ مِنَ الْمُؤَسَّسَةِ الْمَصْرَفِيَّةِ بَعْدَ قَبْضِهَا مِنَ الشَّرِكَةِ الْبَائِعَةِ .
- وَأَمَّا إِذَا أَخَذَ زَيْدٌ مِنَ الْبَنْكِ قَرْضًا لِأَجْلِ شِرَاءِ سَيَّارَةٍ أَوْ دَارٍ عَلَى أَنْ يُسَدِّدَهُ عَلَى أَقْسَاطٍ مَعَ الزِّيَادَةِ فَهَذَا لَا يَجُوزُ لِأَنَّهُ رَبَا .

• مال الشخص الذي تحت يده غيره<sup>(١)</sup> على ثلاثة أقسام :

- ١- مضمون ضمان عقيد : كالمبيع والتمن والمهر فلا يجوز التصرف فيه قبل القبض<sup>(٢)</sup> إلا ما استثنى .
- ٢- مضمون ضمان يد<sup>(٣)</sup> : كالمفصوب والمعار فيجوز التصرف فيه قبل القبض<sup>(٤)</sup> .

٣- غير مضمون فهذا فيه تفصيل :

١. إن لم يتعلق به حق ولا عمل : جاز التصرف فيه قبل القبض كالمال الذي تحت يد الشريك أو الوكيل<sup>(٥)</sup> ، والرهن بعد انفكاكه<sup>(٦)</sup> .
٢. وإن تعلّق به حق كالرهن قبل انفكاكه أو عمل كالمستاجر عليه من نحو خياط أو صباغ : فليس له تصرف فيه قبل انفكاك الرهن<sup>(٧)</sup> وقبل العمل

(١) أي الكائن تحت يد غيره كالمبيع قبل القبض والوديعة والعارية والعين المفصوبة وغير ذلك .

(٢) ضمان العقيد : هو الضمان بالمقابل كالمبيع يضمن بالتمن فليس للبائع والمشتري والزوجة التصرف في التمن والمبيع والصدّاق يبيع أو نحوه قبل قبضها .

(٣) ضمان اليد : هو الضمان بالبدل الشرعي أي المثل في المثل والقيمة في المتقوم .

(٤) قبل مالك التصرف في العين المعارة والمفصوبة مثلاً قبل قبضها .

(٥) أي أن لأحد الشريكين التصرف في نصيبه من المال المشترك وهو تحت يد شريكه ، وللموكل التصرف في العين التي وكل فيها حالة كونها تحت يد الوكيل .

(٦) أي أن للرهن التصرف في العين المرهونة بعد انفكاك الرهن وهي لا تزال تحت يد الرهن .

(٧) أي أن من وضع عنده غيره رهناً ليس له التصرف فيه حتى ينقك الرهن أو يأذن له المرتهن بإفراقه حتى المرتهن به .

وَكَذَا بَعْدَهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ سَلَّمَ الْأَجْرَةَ<sup>(١)</sup> ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَ الْعَمَلِ وَتَسْلِيمِ الْأَجْرَةِ جَازَ لَهُ التَّصَرُّفُ<sup>(٢)</sup> .

### حَقُّ قَبْضِ الْمَبِيعِ وَحَبْسِهِ

- لِلْمُشْتَرِي : الْحُرِّيَّةُ بِقَبْضِ الْمَبِيعِ إِنْ كَانَ ثَمَنُهُ مُوجَّلاً وَإِنْ حُلَّ لِأَنَّ الْبَائِعَ رَضِيَ بِبَقَائِهِ فِي ذِمَّتِهِ ، وَلَهُ كَذَلِكَ الْأَسْتِقْلَالُ بِالْقَبْضِ<sup>(٣)</sup> .  
- وَلِلْبَائِعِ : حَقُّ حَبْسِ الْمَبِيعِ إِذَا كَانَ الثَّمَنُ حَالاً حَتَّى يُسَلَّمَ الْمُشْتَرِي الثَّمَنَ .

### حُكْمُ بَيْعِ الْمَبِيعِ قَبْلَ الْقَبْضِ

\* حُكْمُهُ : بَاطِلٌ سَوَاءً كَانَ الْمَبِيعُ عَقَاراً ، أَوْ طَعَاماً أَوْ غَيْرَهُمَا ، وَكَذَلِكَ الْإِجَارَةُ وَالرَّهْنُ وَالْهَبَةُ وَغَيْرُهَا مِنَ التَّصَرُّفَاتِ الشَّرْعِيَّةِ .  
س : بِمَاذَا يَحْضُلُ الْقَبْضُ ؟ .

ج : يَخْتَلِفُ ذَلِكَ بِاخْتِلَافِ الْمَبِيعِ :  
- فَإِذَا كَانَ مِمَّا يُتَنَاوَلُ بِالْيَدِ فَيَحْضُلُ بِالتَّنَاوُلِ بِهَا .

(١) أَي مَنِ اسْتَأْجَرَ غَيْرَهُ لِيَخِيطَ لَهُ ثَوْبَهُ أَوْ يَصْبِغَهُ مَثَلاً لَمْ يَكُنْ لَهُ التَّصَرُّفُ فِي الثَّوْبِ بِبَيْعِ أَوْ نَحْوِهِ قَبْلَ عَمَلِ الْأَجِيرِ مُطْلَقاً وَكَذَا بَعْدَهُ إِنْ لَمْ يُسَلِّمِ الْمُسْتَأْجِرُ الْأَجْرَةَ .  
(٢) وَإِنْ كَانَتْ لَا تَرَالُ نَحْتُ يَدِ الْأَجِيرِ لِعَدَمِ تَعَلُّقِ حَقِّ بِهَا .

(٣) بِمَعْنَى أَنَّهُ لَا يَتَوَقَّفُ صِحَّةُ قَبْضِهِ عَلَى تَسْلِيمِ الْبَائِعِ وَلَا إِذْنِهِ فِي الْقَبْضِ ، وَلَكِنْ إِنْ كَانَ الْمَبِيعُ فِي دَارِ الْبَائِعِ أَوْ غَيْرِهِ ، لَمْ يَكُنْ لِلْمُشْتَرِي الدُّخُولُ لِأَخْذِهِ مِنْ غَيْرِ إِذْنٍ فِي الدُّخُولِ ، لِمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مِنَ الْفِئْتَةِ وَهَتِكِ مِلْكِ الْغَيْرِ بِالدُّخُولِ ، فَإِنْ امْتَنَعَ صَاحِبُ الدَّارِ مِنْ تَمْكِينِهِ جَازَ لَهُ الدُّخُولُ لِأَخْذِ حَقِّهِ ، لِأَنَّ صَاحِبَ الدَّارِ - بِامْتِنَاعِهِ مِنَ التَّمْكِينِ - يَضُرُّ كَالْغَاصِبِ لِلْمَبِيعِ .

- وإذا كَانَ مِمَّا لَا يُنْقَلُ كَأَرْضٍ أَوْ بَيْتٍ فَيَحْصُلُ بِالتَّخْلِيَةِ وَتَسْلِيمِ نَحْوِ  
الِفْتَاكِجِ وَإِفْرَاغِهِ مِنْ أَمْتَعَةٍ غَيْرِ الْمَشْتَرِي .

- وَإِنْ كَانَ مِمَّا يُنْقَلُ كَالسَّيَّارَةِ فَيَحْصُلُ بِالتَّقْلِيلِ مِنْ مَوْضِعٍ إِلَى مَوْضِعٍ آخَرَ .  
قَالَ صَاحِبُ «صَفْوَةِ الزُّبْدِ» :

بِيعَ الْمَبِيعُ قَبْلَ قَبْضِ أَبِيطَلَا كَالْحَيَوَانِ إِذَا بَلَغَ قَوْلًا

\* ضَمَانُ الْمَبِيعِ قَبْلَ الْقَبْضِ : هُوَ مِنْ ضَمَانِ الْبَائِعِ <sup>(١)</sup> .

\* التَّصَرُّفَاتُ الَّتِي تَصِحُّ قَبْلَ الْقَبْضِ : بَعْضُ التَّصَرُّفَاتِ تَصِحُّ قَبْلَ الْقَبْضِ

كَالْوَقْفِ وَإِبَاحَةِ الطَّعَامِ لِلْفُقَرَاءِ وَالتَّذْيِيرِ وَالْوَصِيَّةِ وَقِسْمَةِ غَيْرِ الرَّدِّ <sup>(٢)</sup> وَالتَّذْرِ ؛  
لأنَّهَا قُرْبَةٌ .

\* حَكْمُ بَيْعِ الْغَرَرِ : لَا يَجُوزُ ، وَهُوَ بَيْعُ مَا انْظَوْتُ عَنْهُ عَاقِبَتَهُ وَخَفِيَ

أَمْرُهُ ، أَوْ هُوَ مَا تَرَدَّدَ بَيْنَ أَمْرَيْنِ أَغْلِبَهُمَا أَخَوَفُهُمَا كَبَيْعِ عَبْدٍ مِنْ عَبِيدِي أَوْ  
الطَّيْرِ فِي الْهَوَاءِ أَوِ السَّمَكِ فِي الْمَاءِ <sup>(٣)</sup> ، أَوْ بَيْعِ الْبَصْلِ وَالْجَزْرِ وَالْفُجْلِ فِي الْأَرْضِ  
وَكُلِّ مَا هُوَ مُسْتَوَرٌّ بِالْأَرْضِ <sup>(٤)</sup> .

\* يُسْتَثْنَى مِمَّا سَبَقَ النَّحْلُ فَيَصِحُّ بَيْعُهُ فِي الْهَوَاءِ بِشَرْطِ أَنْ تَكُونَ أُمُّهُ

وَهِيَ الْيَغْسُوبُ فِي الْكَوَّارَةِ وَيُقَالُ لَهَا : الْحَلْيَةُ ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ عَوْدُهُ إِلَيْهَا حِينَئِذٍ .

---

(١) وَيُسَمَّى ضَمَانٌ عَقْدٍ كَمَا تَقَدَّمَ .

(٢) سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ فِي الْجُزْءِ الرَّابِعِ لِاجْتِمَاعِ بَيَانِ التَّذْيِيرِ فِي (كِتَابِ الْعِثْقِ) وَقِسْمَةِ غَيْرِ الرَّدِّ  
فِي (بَابِ الْقِسْمَةِ) .

(٣) وَمِنْهُ : بَيْعُ الْمَجْهُولِ وَالتَّكْلِيفِ وَمَا لَمْ يَرَقُبْ الْعَقْدُ .

(٤) أَمَّا بَيْعُ الْخَسِّ وَالْكُرْتَبِ فَيَصِحُّ ؛ لِأَنَّ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْهُمَا غَيْرُ مَقْصُودٍ ؛ لِأَنَّهُ يُقَطَّعُ

وَيُرْمَى .



## • الاختِكَارُ :

مَعْنَى الاحتكارِ : هو إمساكُ ما اشتراه من الأقوات في وقتِ القلاء لا الرخص لبيعِهِ بأكثرَ عند اشتدادِ حاجةِ أهلِ بلديهِ أو غيرِهِم إليه .  
حكمُهُ : يحرمُ وهو من الكبائر<sup>(١)</sup> .

## • أنواع العقود من جهة لزومها وعَدَمِهِ ، ثلاثة :

١. عَقْدٌ جَائِزٌ مِنَ الطَّرَفَيْنِ : أي يَجُوزُ لِكُلِّ مِنْهُمَا فَنَسْخُهُ .
٢. عَقْدٌ لَا زِمٌ مِنَ الطَّرَفَيْنِ : أي لَا يَجُوزُ لِأَحَدِهِمَا فَنَسْخُهُ بِلا مُوجِبٍ يَفْتَضِيهِ كَغَيْبٍ .
٣. عَقْدٌ لَا زِمٌ مِنْ طَرَفٍ وَجَائِزٌ مِنْ طَرَفٍ : كَالرَّهْنِ بَعْدَ الْقَبْضِ لَا زِمٌ مِنْ جِهَةِ الرَّاهِنِ وَجَائِزٌ مِنْ جِهَةِ الْمُرْتَهِنِ .

## • العقودُ الجائِزةُ مِنَ الطَّرَفَيْنِ ، عشرة :

- ١- الوَكَاةُ .
- ٢- الوَدِيعَةُ .
- ٣- العَارِيَةُ .
- ٤- الهِبَةُ قَبْلَ الْقَبْضِ .

(١) لقوله ﷺ : ( لَا يَخْتَكِرُ إِلَّا خَاطِيٌّ ) رواه مسلم (١٢٠٧) قَالَ أَهْلُ اللَّفْظَةِ : الخَاطِيُّ : العَاصِي الأَثَمُ ، وقوله ﷺ : ( مَنْ اخْتَكَرَ طَعَاماً أَرْبَعِينَ يَوْماً فَقَدْ بَرِئَ مِنَ اللَّهِ ، وَبَرِئَ اللَّهُ مِنْهُ ) رواه أحمد (١٨٨٠) ، وقوله ﷺ : ( الْجَالِبُ مَرْزُوقٌ ، وَالْمَحْتَكِرُ مَلْعُونٌ ) رواه ابن ماجه (٢١٥٣) ، وقوله ﷺ : ( مَنْ اخْتَكَرَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ طَعَامَهُمْ ضَرْبَةَ اللَّهِ بِالْجَذَامِ وَالْإِفْلَاسِ ) رواه ابن ماجه (٢١٥٥) .

- ٥- الشَّرْكَة .
- ٦- الجُعَالَة .
- ٧- القِرَاض .
- ٨- المُسَابَقَة .
- ٩- الرَّهْنُ قَبْلَ الْقَبْض .
- ١٠- الوصية للغير بشيء .

### \* الْعُقُودُ الْجَائِزَةُ مِنْ طَرَفٍ وَاللَّازِمَةُ مِنَ الْآخَرِ : ستة :

- ١- الرَّهْنُ : لازمٌ مِنْ جِهَةِ الرَّاهِنِ بَعْدَ الْقَبْض ، وجائزٌ مِنْ جِهَةِ الْمُرْتَهِنِ .
- ٢- الضَّمان : لازمٌ مِنْ جِهَةِ الضَّامِنِ ، وجائزٌ مِنْ جِهَةِ الْمَضْمُونِ لَهُ .
- ٣- الْحِزْبِيَّة : لازمَةٌ مِنْ جِهَةِ الْإِمَامِ ، وجائزَةٌ مِنْ جِهَةِ الْكَافِرِ .
- ٤- الْأَمَان : لازمٌ مِنْ جِهَةِ الْمُسْلِمِ ، وجائزٌ مِنْ جِهَةِ الْكَافِرِ .
- ٥- الْكِتَابَة : لازمَةٌ مِنْ جِهَةِ السَّيِّدِ ، وجائزَةٌ مِنْ جِهَةِ الْمَكْتُوبِ .
- ٦- هَبَةُ الْأَصْلِ لِفُرْعِهِ بَعْدَ الْقَبْض : لازمَةٌ مِنْ جِهَةِ الْفُرْعِ ، وجائزَةٌ مِنْ جِهَةِ الْأَصْلِ .

### \* الْعُقُودُ اللَّازِمَةُ مِنَ الطَّرَفَيْنِ ، عشرة :

- ١- الْإِجَارَة .
- ٢- الْخُلْع .
- ٣- الْمُسَاقَاة .
- ٤- الْوَصِيَّة بَعْدَ مَوْتِ الْمُوصِي .
- ٥- التَّيْبِع .
- ٦- التَّكَاح .

- ٧- الصُّلْح .  
 ٨- الحَوَالَة .  
 ٩- الهبة بعد القبض لغير الفرع .  
 ١٠- السَّلَم <sup>(١)</sup> .

---

(١) وَقَدْ نَظَّمَ بَعْضُهُمْ ذَلِكَ فَقَالَ :

مِنْ الْعُقُودِ جَائِزٌ ثَمَانِيَةٌ : وَكَالَةٌ ، وَدِيْعَةٌ ، وَعَارِيَةٌ  
 وَهَبَةٌ مِنْ قَبْلِ قَبْضٍ ، وَكَذَاكَ شَرِكَةٌ ، جَعَالَةٌ ، قَرَضِيَّةٌ  
 ثُمَّ السَّبَاقُ خَتْمُهَا ، وَلَا زِمٌ مِنْ الْعُقُودِ مِثْلُهَا وَهَامِيَةٌ :  
 إِجَارَةٌ ، خُلْعٌ ، مُسَاقَاةٌ كَذَا وَصِيَّةٌ ، بَيْعٌ ، نِكَاحُ الْغَانِيَةِ  
 وَالصُّلْحُ أَيْضًا ، وَالْحَوَالَةُ الَّتِي تَنْقُلُ مَا فِي ذِمَّةٍ لِثَانِيَةٍ  
 وَثَمَنَةٌ لَا زِمَةَ مِنْ جِهَةٍ : رَهْنٌ ، ضَمَانٌ ، حِزْبَةٌ ، أُمَانِيَةٌ  
 كِتَابَةٌ ، وَهِيَ الْخِتَامُ بِأَفْتَى فَاسْتَعِ بِأُذُنٍ لِلصَّوَابِ وَاعْبِيَةٌ

## باب الخيار

• الأَصْلُ فِي الْبَيْعِ : اللَّزُومُ<sup>(١)</sup> إِلَّا أَنَّ الشَّرْعَ أَثْبَتَ فِيهِ الْخِيَارَ رِفْقًا

بِالْمُتَعَاقِدِينَ.

مَعْنَى الْخِيَارِ : طَلَبُ خَيْرِ الْأَمْرَيْنِ مِنْ إِمْضَاءِ الْعَقْدِ وَفَسْخِهِ .

- أَقْسَامُ الْخِيَارِ : ثَلَاثَةٌ<sup>(٢)</sup> :

١. خِيَارُ مَجْلِسٍ<sup>(٣)</sup> .

٢. خِيَارُ شَرْطٍ<sup>(٤)</sup> .

٣. خِيَارُ عَيْبٍ<sup>(٥)</sup> .

(١) لِأَنَّ الْقَضَاءَ مِنْهُ الْمِلْكُ وَالتَّصَرُّفُ ، وَكِلَاهُمَا قَرَعُ اللَّزُومِ .

(٢) وَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُهَا نَوْعَيْنِ :

١. خِيَارُ نَقْشَةٍ : مَا يَتَعَاظَاهُ الْمُتَعَاقِدَانِ بِاخْتِيَارِهِمَا وَشَهَوْتِهِمَا مِنْ غَيْرِ تَوْقُفٍ عَلَى فَوَاتِ أَمْرِ

فِي الْمَبِيعِ ، وَسَبَبُهُ : الْمَجْلِسُ أَوْ الشَّرْطُ .

٢. خِيَارُ نَقِيبَصِيَّةٍ : أَيُّ عَيْبٍ .

(٣) وَالْأَصْلُ فِيهِ قَوْلُهُ ﷺ : (الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا فَإِنْ صَدَقَا وَبَيَّنَّا بُورِكَ لَهُمَا فِي

بَيْعِهِمَا وَإِنْ كَذَبَا وَكَتَمَا مُحِقَّتْ بَرَكَةُ بَيْعِهِمَا) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٠٨٢) وَمُسْلِمٌ (٣٩٣٧) .

(٤) وَالْأَصْلُ فِيهِ حَدِيثُ مُنْقِذِ بْنِ عَمْرٍو ، وَكَانَ رَجُلًا قَدْ أَصَابَتْهُ أَمَةٌ فِي رَأْسِهِ ، فَكَسَّرَتْ

لِسَانَهُ ، وَكَانَ لَا يَدْعُ عَلَى ذَلِكَ التَّجَارَةَ ، فَكَانَ لَا يَزَالُ يُغَيِّنُ ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ ، فَقَالَ

لَهُ ﷺ : (إِذَا أَنْتَ بَايَعْتَ ، فَقُلْ : لَا جِلَابَةَ ، ثُمَّ أَنْتَ فِي كُلِّ سِلْعَةٍ ابْتَغَيْتَهَا بِالْخِيَارِ ثَلَاثَ لَيَالٍ ، فَإِنْ

رَضِيتَ فَأَمْسِكْ ، وَإِنْ سَخِطْتَ فَارْذُذْهَا عَلَى صَاحِبِهَا) رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهٍ (٢٣٥٥) وَأَصْلُهُ فِي الْبُخَارِيِّ

(٢١٠٧) وَمُسْلِمٌ (٣٩٣٩) .

(٥) وَالْأَصْلُ فِيهِ حَدِيثُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَجُلًا ابْتِاعَ غُلَامًا فَأَقَامَ عِنْدَهُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يُقِيمَ

ثُمَّ وَجَدَ بِهِ عَيْبًا فَخَاصَمَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَرَدَّهُ عَلَيْهِ فَقَالَ الرَّجُلُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ قَدْ اسْتَقْبَلْتُ غُلَامِي ؟

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (الْحَرَّاجُ بِالضَّمَانِ) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٥١٢) .



## الأول : خيار المجلس :

يُثْبِتُ لِلْعَاقِدِينَ الْخِيَارَ مَا دَامَا فِي مَجْلِسِ الْعَقْدِ ، وَيُثْبِتُ ذَلِكَ فِي جَمِيعِ أَنْوَاعِ الْبَيْعِ ، وَلَا يَجُوزُ شَرْطُ نَفْيِ الْخِيَارِ فِي الْعَقْدِ ، وَلَا يَثْبِتُ فِيْمَا لَا يُسَمَّى بَيْعاً كَالْإِبْرَاءِ وَالْهَبَةِ وَالشَّرَكَةِ وَالْقَرَاضِ وَالرَّهْنِ وَالْحَوَالَةِ وَالْإِجَارَةَ<sup>(١)</sup>.

### • شروط المعاوضة التي يَثْبِتُ فِيهَا خِيَارَ الْمَجْلِسِ :

- ١- أَنْ تَكُونَ مُعَاوَضَةً مُخَصَّةً ، خَرَجَ بِهِ التَّكَاحُ فَلَا خِيَارَ مَجْلِسٍ فِيهِ.
- ٢- أَنْ تَكُونَ وَقَعَةً عَلَى عَيْنٍ فَلَا خِيَارَ فِي الْإِجَارَةِ.
- ٣- أَنْ تَكُونَ لَازِمَةً مِنَ الْجَانِبَيْنِ فَلَا خِيَارَ فِي الْكِتَابَةِ.
- ٤- أَلَّا يَكُونَ فِيهَا تَمَلُّكٌ قَهْرِي كَالشُّفْعَةِ فَلَا خِيَارَ فِيهَا.
- ٥- أَلَّا تَكُونَ جَارِيَةً تَجْرَى الرُّخْصُ كَالْحَوَالَةِ فَلَا خِيَارَ فِيهَا.

### • انقِطَاعُ خِيَارِ الْمَجْلِسِ : يَنْقُطِعُ بِأَحَدِ أَمْرَيْنِ :

١. بِالتَّخَايُرِ : أَيُّ بِأَنْ يَخْتَارَا بَعْدَ الْعَقْدِ إِمْضَاءَ الْعَقْدِ وَلُزُومَهُ أَوْ يَخْتَارَ أَحَدُهُمَا دُونَ الْآخَرِ ، فَيَنْقُطِعُ خِيَارُ الَّذِي اخْتَارَ وَيَبْقَى خِيَارُ الْآخَرِ .
- صَوْرَتُهُ : أَنْ يَقُولَا : (اخْتَرْنَا لُزُومَ الْعَقْدِ) أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ ، أَوْ يَقُولَ أَحَدُهُمَا لِلْآخَرِ : (اخْتَرْتُ لُزُومَ الْعَقْدِ) فَيَنْقُطِعُ خِيَارُ الْقَائِلِ .

(١) لِأَنَّهَا لَا تُسَمَّى بَيْعاً وَالْخَبَرُ إِثْمًا وَرَدَّ فِي الْبَيْعِ .

٢. بِالتَّفَرُّقِ بِالْأَبْدَانِ<sup>(١)</sup> عُرْفًا<sup>(٢)</sup> واختياراً : فَمَا دَامَا فِي تَجْلِيسٍ وَاحِدٍ أَوْ قَامَا وَتَمَاشِيَا طَوِيلًا وَلَمْ يَتَفَرَّقَا دَامَ خِيَارُهُمَا ، وَإِنْ أَغْرَضَا عَمَّا يَتَعَلَّقُ بِالْعَقْدِ ، فَكُلُّ مَا عَدَّهُ الْعُرْفُ تَفَرُّقًا اعْتَبِرَ تَفَرُّقًا<sup>(٣)</sup>.

- صَوْرُ التَّفَرُّقِ : التَّفَرُّقُ فِي دُكَّانٍ صَغِيرٍ يَكُونُ بِالْخُرُوجِ مِنْهُ ، وَالتَّفَرُّقُ فِي دُكَّانٍ كَبِيرٍ يَكُونُ بِالْإِنْتِقَالِ مِنْ مَوْضِعٍ إِلَى مَوْضِعٍ آخَرَ ، وَالتَّفَرُّقُ فِي الشَّارِعِ أَوْ السَّاحَةِ بِأَنْ يُولِيَ أَحَدُهُمَا ظَهْرَهُ لِلآخَرِ وَيَمْشِي ثَلَاثَ خَطَوَاتٍ<sup>(٤)</sup>.

وَالتَّفَرُّقُ بِالْأَزْوَاجِ : لَا يَنْقَطِعُ بِهِ الْخِيَارُ كَأَنْ مَاتَ ؛ فَيَتَبَيَّنُ الْخِيَارُ لَوَرَثَتِهِ ، وَكَذَلِكَ لَوْ جُنَّ أَوْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ<sup>(٥)</sup> فَيَنْتَقِلُ الْخِيَارُ لَوْلِيِّهِ<sup>(٦)</sup>.  
وَالتَّفَرُّقُ مُكْرَهًا : لَا يَنْقَطِعُ بِهِ الْخِيَارُ كَذَلِكَ<sup>(٧)</sup>.

(١) وَلَوْ كَانَ جَهْلًا أَوْ سَهْوًا.

(٢) لِأَنَّ كُلَّ مَا لَيْسَ لَهُ حَدٌّ فِي اللَّغَةِ وَلَا فِي الشَّرْعِ يُرْجَعُ فِيهِ إِلَى الْعُرْفِ.

(٣) وَلَوْ هَرَبَ أَحَدُهُمَا وَلَمْ يَتَّبِعْهُ الْآخَرُ بَطَلَ خِيَارُهُمَا إِلَّا إِنْ كَانَ غَيْرُ الْهَارِبِ نَائِمًا مَثَلًا فَلَا يَبْطُلُ خِيَارُهُ ؛ لِإِقْدَامِ تَمَكُّنِهِ مِنَ التَّبَعِيَةِ أَوْ الْقَسْحِ.

(٤) مَسْأَلَةٌ دَقِيقَةٌ : لَوْ تَنَادَيَا بِالْبَيْعِ وَمَوْقِعُ كُلِّ مِنْهُمَا بَعِيدٌ عَنِ الْآخَرِ فَيَتَبَيَّنُ الْخِيَارُ لَكُلِّمَا مَا لَمْ يَفَارِقْ أَحَدُهُمَا مَكَانَهُ ، فَإِنْ مَشَى كُلُّ مِنْهُمَا وَلَوْ إِلَى جِهَةٍ صَاحِبِهِ انْقَطَعَ خِيَارُهُمَا.

(٥) وَمِثْلُ الْإِغْمَاءِ وَالْجُنُونِ : الْحَرَسُ إِذَا لَمْ تُفْهَمْ لَهُ إِشَارَةٌ وَلَا كِتَابَةٌ.

(٦) وَالْعَبْرَةُ بِتَجْلِيسٍ وَلَيْسَ حِينَ الْعِلْمِ بِالْمَوْتِ وَالبَيْعِ.

(٧) فَلَوْ أُكْرِهَ أَحَدُهُمَا عَلَى التَّفَرُّقِ لَمْ يَنْقَطِعْ خِيَارُهُ دُونَ خِيَارِ الْآخَرِ ؛ لِتَمَكُّنِهِ مِنَ الْقِيَامِ مَعَهُ ، فَلَوْ مَنَعَ الْآخَرُ مِنَ الْخُرُوجِ مَعَهُ لَمْ يَنْقَطِعْ خِيَارُهُ أَيْضًا.

## الثاني : خيار الشرط :

وهو بأن يشترط العاقدان أو أحدهما وقتاً معيناً يختاراً فيه لزوم البيع أو فسخه<sup>(١)</sup>.

- ويثبت ذلك في جميع أنواع البيع إلا ما يشترط فيه القبض في المجلس كالبيع الربوي والسلم.

\* شروط صحة خيار الشرط ، ستة :

١. ذكر المدة : فإذا لم يذكرها لم يصح .
٢. أن تكون المدة معلومة ، فإن جهلت لم يصح .
٣. ألا تزيد على ثلاثة أيام ، وتدخل الليالي تبعاً للأيام<sup>(٢)</sup> .
٤. أن تكون الثلاثة الأيام من حين الشرط سواء في العقد أو بعده لا من حين التفريق .
٥. أن يكون المبيع مما لا يتغير غالباً في تلك المدة ، فلا يصح الخيار في دجاج مشوي ثلاثة أيام مثلاً ، أما إذا كانت المدة مما لا يتغير فيها كساعة فيصح .

٦. أن تكون الأيام متصلة .

قال صاحب «صفوة الزبد» :

ويشترط الخيار في غير السلم ثلاثة ، ودونها من حين تم ولو شرط لأحدهما الخيار يوماً أو يومين وللآخر ثلاثة جاز .

(١) ونسب خيار التروي : أي التثني والإرادة .

(٢) سواء السابقة منها على الأيام والمتأخرة عند ابن حجر ، وعند الرمي الليلة المتأخرة لا تدخل .

### الثالث : خيار العيب :

وهو أن يجده المشتري في السلعة عيباً فيجوز له أن يفسخ العقد ويرد السلعة إلى صاحبها .

- ضابط العيب : ما ينقص العين أو القيمة نقصاً يفوت به غرض صحيح ، والغالب في جنس ذلك المبيع عدمه ، ويثبت ذلك في جميع أنواع البيع .

- شرح الضابط :

- ما ينقص العين أو القيمة : ناقص العين : ككتاب نقص منه ورقة أو ورقتان وكشاة ناقصة أذن .

ناقص القيمة : كشاة مريضة .

- يفوت به غرض صحيح : أي أن يكون العيب مما لا يتسامح فيه ويفوت على المشتري غرضاً صحيحاً .

- والغالب في جنس ذلك المبيع عدمه : وأما إذا كان الغالب وجود هذا العيب فلا يضر ، كالثيوبة للأمة ، أو اشترى عبداً فوجده تاركاً للصلاة ، أو اشترى سيارة مستعملة فوجدها مسنكرة ، وكذلك خصاء الثيران<sup>(١)</sup> .

(١) حُصِمَ الخِصاء : لا يجوز الخِصاء إلا للحيوان المأكول الصغير في الزمن المعتدل لطيب لحيه ، بخلاف غير المأكول كالعبيد والحمير والكبير ، وكذلك لا يجوز في زمن غير معتدل كشدّة الحر أو البرد ، وكذلك لا يجوز لغير طيب اللحم .



• أسباب خيار العيب : ثلاثة<sup>(١)</sup> وعندها يُردُّ بها المعيب :

- ١- قَوَاتُ أَمْرٍ مَقْصُودٍ مِنْ قَضَاءٍ غُرْفِي : كظهور العيب الذي يُنْقِصُ العَيْنَ أَوْ الْقِيَمَةَ وهو الذي تَمَّ بَيَانُهُ.
- ٢- قَوَاتُ أَمْرٍ مَقْصُودٍ مِنَ التَّيْزِيمِ شَرْطِي : كَأَنْ شَرَطَ فِي الْمَبِيعِ شَيْئاً كَكُونِ الدَّابَّةِ حَامِلاً أَوْ ذَاتَ لَبَنٍ فَاخْتَلَّ الشَّرْطُ.
- ٣- قَوَاتُ أَمْرٍ مَقْصُودٍ مِنْ تَغْيِيرِ فِعْلِي : كالتَّضَرُّعِ وَهِيَ أَنْ يَتْرَكَ الْبَائِعُ حَلَبَ الدَّابَّةِ قَبْلَ بَيْعِهَا لِيُوَهِّمَ لِلْمُشْتَرِي كَثْرَةَ لَبَنِهَا .

• شُرُوطُ رَدِّ الْمَبِيعِ الْمَعِيبِ :

يَجُوزُ لِلْمُشْتَرِي<sup>(٢)</sup> رَدُّ الْمَبِيعِ الْمَعِيبِ بِأَرْبَعَةِ شُرُوطٍ :

١. أَنْ يَكُونَ الْعَيْبُ قَدِيماً : أَي مَوْجُوداً عِنْدَ الْبَائِعِ قَبْلَ قَبْضِ الْمُشْتَرِي ؛
- لأنَّ الْمَبِيعَ قَبْلَ الْقَبْضِ مِنْ ضَمَانِ الْبَائِعِ .

---

(١) وهناك تقسيم آخر للعيوب وهو أنها ستة :

١. عيب المبيع : وهو المقصود هنا .

٢. عيب النعم : وهو في الأضحية والهدي والعقيقة وهو ما ينقص اللحم .

٣. عيب الإجارة : وهو ما أثر في المنفعة تأثيراً يظهر به تفاوت في الأجرة .

٤. عيب الثكاج : وهو ما يُنْقَرُ عن الوطء ويكسر الشهوة .

٥. عيب الصداق : وهو ما يفتقر به غرض صحيح سواء غلب في جنسه عدمه أم لا .

٦. عيب رقية الكفارة : وهو ما أضر بالعمل إضراراً بيناً .

(٢) إما أن يردَّ المشتري بنفسه أو بوكيله أو واريه أو وليه ،

ولولي المشتري واريه الرد أيضاً .

مَسْأَلَةٌ : إِذَا تَنَازَعَا فِي الْعَيْبِ وَكُلٌّ مِنْهُمَا يَقُولُ : ( حَدَّثَ الْعَيْبُ عِنْدَكَ )  
وَلَمْ تَوْجَدْ بَيِّنَةً ؟

فَإِنْ كَانَ يُحْتَمَلُ وَقَوَعُهُ عِنْدَ الْمُشْتَرِي وَالْبَائِعِ : صُدِّقَ الْبَائِعُ بِبَيِّنِهِ .

وَإِنْ كَانَ لَا يُمَكِّنُ حَدُوثَهُ عِنْدَ الْمُشْتَرِي : صُدِّقَ الْمُشْتَرِي .

أَوْ لَا يُمَكِّنُ حَدُوثَهُ عِنْدَ الْبَائِعِ : صُدِّقَ الْبَائِعُ بِلَا يَمِين .

٢. تَرَكَ الاسْتِعْمَالُ : بَعْدَ الاِطْلَاعِ عَلَيْهِ وَلَوْ طَالَتِ الْمُدَّةُ ، فَلَوْ اسْتَخْدَمَهُ  
وَلَوْ لِفَتْرَةٍ قَلِيلَةٍ فَلَا رَدَّ<sup>(١)</sup> .

٣. أَنْ يَكُونَ الرَّدُّ عَلَى الْفَوْرِ : عَادَةً ، فَإِنْ تَأَخَّرَ لِغَيْرِ عُذْرٍ بَطَلَ الْخِيَارُ<sup>(٢)</sup> .

٤. أَنْ يَكُونَ الْعَيْبُ بَاقِيًا حِينَ الرَّدِّ ، فَلَوْ زَالَ الْعَيْبُ قَبْلَهُ فَلَا رَدَّ .

- لَا يَجُوزُ لِلْبَائِعِ بَيْعُ سِلْعَةٍ فِيهَا عَيْبٌ دُونَ تَوْضِيحِهَا لِلْمُشْتَرِي .

\* مِلْكُ الْمَبِيعِ أَثْنَاءَ مُدَّةِ الْخِيَارِ : أَيُّ خِيَارِ الْمَجْلِسِ أَوْ الشَّرْطِ .

- إِنْ انْقَرَدَ بِهِ أَحَدُ الْعَاقِدَيْنِ : قَالَ الْمَلِكُ لَهُ<sup>(٣)</sup> .

- وَإِنْ كَانَ الْخِيَارُ لَهُمَا : قَالَ الْمَلِكُ مَوْقُوفٌ ، فَإِذَا فُسِّخَ الْبَيْعُ تَبَيَّنَ أَنَّهُ

لِلْبَائِعِ ، وَإِذَا أُجِيزَ تَبَيَّنَ أَنَّهُ لِلْمُشْتَرِي<sup>(٤)</sup> .

وَحَيْثُ حُكِمَ بِمِلْكِ الْمَبِيعِ لِأَحَدِهِمَا حُكِمَ بِمِلْكِ الثَّمَنِ لِلْآخَرِ ،

وَحَيْثُ وَقِفَ الْمَبِيعُ وَقِفَ الثَّمَنُ كَذَلِكَ .

(١) لِأَنَّ اسْتِخْدَامَهُ لَهُ بَعْدَ اِطْلَاعِهِ عَلَى الْعَيْبِ يُشِيرُ بِرِضَاهِ بِهِ .

(٢) وَيُعْذَرُ لَوْ جَهِلَ فَوْرِيَّةَ الرَّدِّ .

(٣) وَالزَّوَائِدُ وَالْمُؤَنَّةُ تَابِعَةٌ لِمَنْ مَلَكَ .

(٤) فَإِنْ أَنْفَقَ أَحَدُهُمَا وَتَمَّ الْبَيْعُ لِغَيْرِهِ رَجَعَ عَلَيْهِ بِمَا أَنْفَقَ .

### • التَّصَرُّفُ فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ :

لو تصرف الذي له الخيارُ فإن كان البائعُ اعتُبرَ فسحاً ، وإن كان المشتري اعتُبرَ إجازةً ، وذلك كالبيع والإجارة .

• حُكْمُ بَيْعِ الْمَبِيعِ بِشَرْطِ بَرَاءَتِهِ مِنَ الْعُيُوبِ : يَصِحُّ الْعَقْدُ .

وَفِي حُكْمِ الْبَرَاءَةِ مِنَ الْعَيْبِ تَفْصِيلٌ :

تَارَةً يَكُونُ فِي الْحَيَوَانِ وَتَارَةً يَكُونُ فِي غَيْرِ الْحَيَوَانِ :

فَإِنْ كَانَ الْعَيْبُ فِي الْحَيَوَانِ : فَيَبْرَأُ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ بَاطِنٍ <sup>(١)</sup> مَوْجُودٍ بِهِ حَالَ الْعَقْدِ لَمْ يَعْلَمْهُ الْبَائِعُ ، وَلَا يَبْرَأُ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ بَاطِنٍ عَلِمَ بِهِ الْبَائِعُ قَبْلَ الْبَيْعِ <sup>(٢)</sup> أَوْ كُلِّ عَيْبٍ ظَاهِرٍ فِيهِ مُظْلَقاً .

وَأِنْ كَانَ فِي غَيْرِ الْحَيَوَانِ : فَلَا يَبْرَأُ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ بَاطِنٍ فِيهِ .

مَسْأَلَةٌ : لَوْ وُجِدَ عَيْبٌ قَدِيمٌ لَكِنْ لَا يُعْرَفُ (لَا يُظَلِّعُ عَلَيْهِ) إِلَّا بِأَحْدَاثِ عَيْبٍ جَدِيدٍ كَتَقْوِيرٍ <sup>(٣)</sup> بِطَيِّخٍ مَدَوْدٍ جَازَ لَهُ الرَّدُّ وَلَا أَرَشَ <sup>(٤)</sup> عَلَيْهِ <sup>(٥)</sup> .

(١) ضابطة العيب الباطن : كل ما يعسر الاطلاع عليه ، وقيل : ما يوجد في محل لا تحجب رؤيته في المبيع لأجل صحة البيع ، والظاهر بخلافه .

(٢) لأن الحيوان يأكل في حالتي صحته وسقمه فقلما ينفك عنه عيب ظاهراً أو خفياً ، فاحتاج البائع لهذا الشرط ليثق بلزوم البيع فيما يعذر فيه .

(٣) التقوير : القطع .

(٤) أي لا أرش على المشتري الرأد لتسليط البائع له على كسره ، لتوقف علم عيبه عليه .

(٥) الأرش بوزن العرش في الأصل : دية الجراحات ، ثم استعمل في التفاوت بين قيم الأشياء كما لو كانت قيمة المبيع سليماً منه ومعيباً تسعين ، فالأرش : التفاوت الحاصل بين القيمتين وهو هنا : عشرة .

## باب الأصول والثمار<sup>(١)</sup>

• الأصول : هي الأرض والشجر .

• حالاته : تارة يبيع الشجرة منفردة عن الثمرة ، وتارة يبيع الثمرة منفردة عن الشجرة ، وتارة يبيعهما معاً .

وتارة يبيع الأرض منفرداً عن الزرع ، وتارة يبيع الزرع منفرداً عن الأرض ، وتارة يبيعهما معاً .

الحكم : إذا باع الشجرة مع الثمرة أو الأرض مع الزرع صح<sup>(٢)</sup> مطلقاً<sup>(٣)</sup> أي قبل بدو الصلاح أو بعده .

• وإذا باع الثمرة فقط أو الزرع فقط : ففيه تفصيل :

١. إذا كان بعد بدو الصلاح ولو حبة : صح<sup>(٤)</sup> مطلقاً<sup>(٥)</sup> أي اشترط القطع أم الإبقاء أم أطلق<sup>(٦)</sup> .

(١) أي يبيع الأصول والثمار ، والأصل فيها أحاديث منها حديث أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثمار حتى تُزهى ف قيل له : وما تزهى ؟ قال : (حتى تحمر فقال : أرايت إذا منع الله الثمرة بم يأخذ أحدكم مال أخيه) رواه البخاري (٢١٩٨) وقوله ﷺ : (لا تبيعوا الثمر حتى يبدؤ صلاحه) رواه البخاري (٢١٨٣) .

(٢) لأن الثمرة تابعة للأصل وهو غير متعرض للعاهة .

(٣) ولا يجوز هنا البيع بشرط القطع ؛ لأن فيه حرجاً على المشتري في ملكه .

(٤) وسبب الصحة : هو أمن العاهة عليها غالباً ؛ لغلظها وكبر نواها .

(٥) إلا إذا كانت الثمرة يغلب تلاحقها واختلاط حاديتها بتواجدها كالتين ؛ فلا يصح بيعها ولو بعد بدو صلاحها إلا بشرط القطع .

(٦) فإذا شرط القطع لزم المشتري الوفاء به ، إن لم يسمع البائع بتركها إلى أوان الحذاذ ، فإن لم يقطع طالب البائع المشتري بأجرة المثل إن مضى وقت ولغلبه أجرة ، وكذلك لو شرط الإبقاء وجب الوفاء به ، ولو أطلق وجب الإبقاء إلى أوان الحذاذ .



٢. إذا كَانَ قَبْلَ بُدْوِ الصَّلَاحِ : فَيَبْصِحُ بِشَرْطِ الْقَطْعِ<sup>(١)</sup> ، وَأَمَّا إِذَا شَرَطَ الْإِبْقَاءَ  
أَوْ أَظْلَقَ فَلَا يَبْصِحُ<sup>(٢)</sup> . وَتَشْتَرِطُ كَذَلِكَ أَنْ يَكُونَ الْمَقْطُوعُ مُنْتَفِعاً بِهِ .  
- مَعْنَى بُدْوِ الصَّلَاحِ :

فِي الشَّعْرِ : إِنْ كَانَ يَمَّا يَتَلَوْنُ : فَيَتَلَوْنِهِ إِلَى حُمْرَةٍ أَوْ صُفْرَةٍ .  
وَإِنْ كَانَ لَا يَتَلَوْنُ : فَيُظْهِرُ مَبَادِي التُّضْجِ فِيهِ بِحَيْثُ يَطِيبُ أَكْلُهُ .  
فِي الزَّرْعِ (الْحُبُوبِ) : بِاشْتِدَادِهِ وَتَصْلُبِهِ<sup>(٣)</sup> .  
- كَمَا قَالَ صَاحِبُ «صَفْوَةِ الزُّبْدِ» :

وَأَشْرَطُ لِيَبْعَ ثَمَرٌ أَوْ زَرْعٌ مِنْ قَبْلِ طِبِّ الْأَكْلِ : شَرَطَ الْقَطْعِ

---

(١) حَقٌّ فِي بَيْعِ الثَّمَرَةِ لِصَاحِبِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ الْوَفَاءُ بِالشَّرْطِ ؛ إِذَا لَا مَعْنَى لِتَكْلِيفِهِ  
قَطْعَ ثَمَرِهِ عَنْ شَجَرِهِ ، وَفَائِدَةُ الشَّرْطِ صِحَّةُ الْبَيْعِ فَقَطْ .  
(٢) لِأَنَّهُ لَا يُؤْمَنُ عَلَى الثَّمَرَةِ مِنَ الْعَاهَاتِ غَالِباً .

(٣) وَمَنْ بَاعَ ثَمَرًا أَوْ زَرْعًا بَعْدَ بُدْوِ صِلَاحِهِ بِشَرْطِ الْإِبْقَاءِ أَوْ مَعَ الْإِظْلَاقِ وَكَانَ مَالِكًا لِأَصْلِهِ  
فَعَلَيْهِ سَفِيهُ قَدَرِ مَا تُنْسَبُ بِهِ الثَّمَرَةُ أَوْ الزَّرْعُ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَشْتَرِطَهُ عَلَى الْمُشْتَرِي ؛ لِأَنَّهُ مُخَالِفٌ  
لِمَقْتَضَى الْعَقْدِ .

## باب القرض

• تعريف القرض :

لُغَةً : الْقَطْعُ .

شَرْعاً : تَمْلِيكُ الشَّيْءِ عَلَى أَنْ يَرَدَّ مِثْلَهُ .

• حُكْمُهُ : الإِقْرَاضُ سُنَّةٌ <sup>(١)</sup> ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِعَانَةً عَلَى كَشْفِ كُرْبَةِ مَكْرُوبٍ .

• فَضْلُهُ : كَبِيرٌ لِقَوْلِهِ ﷺ : (مَنْ نَفَسَ عَنْ أَخِيهِ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ الدُّنْيَا

نَفَسَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ) <sup>(٢)</sup> . وَقَوْلِهِ ﷺ : (مَنْ أَقْرَضَ لِلَّهِ

مَرَّتَيْنِ كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ أَحَدِهِمَا لَوْ تَصَدَّقَ بِهِ) <sup>(٣)</sup> .

وَبَعْضُهُمْ فَضَّلَهُ عَلَى الصَّدَقَةِ <sup>(٤)</sup> ، وَالْمُعْتَمَدُ : أَنَّ الصَّدَقَةَ أَفْضَلُ مِنْهُ .

• حُكْمُ الْاِقْتِرَاضِ : تَارَةٌ يَحْرُمُ ، وَتَارَةٌ يَجِبُ وَتَارَةٌ يَجُوزُ :

فِيحْرُمُ الْاِقْتِرَاضُ : عَلَى غَيْرِ الْمَضْطَرِّ إِنْ لَمْ يَرْجُ الْوَفَاءَ مِنْ جِهَةٍ ظَاهِرَةٍ فَوْرًا

فِي الدَّيْنِ الْحَالِ وَعِنْدَ حُلُولِ الْأَجَلِ فِي الْمَوْجَلِ .

(١) إِنْ لَمْ يَكُنِ الْمُقْتَرَضُ مُضْطَرًّا وَلَا فِيَجِبُ ، وَقَدْ يَحْرُمُ كَمَا إِذَا عَلِمَ أَوْ ظَنَّ أَنَّهُ بِصَرْفِهِ فِي

مَعْصِيَةٍ .

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٧٠٢٨) .

(٣) رَوَاهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي صَحِيحِهِ (٥٠٤٠) وَابْنُ بَيْهَقٍ فِي الشَّعْبِ (٣٢٨٤) .

(٤) لِحَدِيثِ ابْنِ مَاجَهَ (٢٤٣١) : (رَأَيْتُ لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِي عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ مَكْتُوبًا : الصَّدَقَةُ بِعَشْرِ

أَمْثَالِهَا ، وَالْقَرْضُ بِعِشْرِينَ عَشْرًا ، فَقُلْتُ : يَا جَبْرِيلُ ، مَا بَالُ الْقَرْضِ أَفْضَلُ مِنَ الصَّدَقَةِ ؟ قَالَ :

لَأَنَّ السَّائِلَ يَسْأَلُ وَعِنْدَهُ ، وَالْمُسْتَقْرِضُ لَا يَسْتَقْرِضُ إِلَّا مِنْ حَاجَةٍ) وَلِخَبَرِ الْبَيْهَقِيِّ فِي السَّنَنِ

الْكَبْرَى (١١٢٧٣) : (قَرْضُ الشَّيْءِ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَتِهِ) .

ويجب الاقتراض : إذا كان للضرورة ؛ كالحفاظ على الروح .  
 ويجوز الاقتراض لغير المضطرّ الراجي للوفاء من جهة ظاهرة .  
 \* أركان القرض ، ثلاثة :

١- عاقدان : وهو المقرض <sup>(١)</sup> والمقترض .

٢- معقود عليه : وهو المقرض <sup>(٢)</sup> .

٣- صيغة : الإيجاب والقبول ، وقد يكون صريحاً وكنائياً :

الصريح : كـ : (أقرضتك هذا) أو (ملكته على أن تردّ مثله) أو (خذ هذا سلفاً أو ديناً) .

والكنائية : كـ : (خذ هذا) مع نية القرض .

\* مسائل في القرض :

١- القرض الحكمي : لا يفتقر إلى إيجاب وقبول ؛ كالإنفاق على اللقيط المحتاج ، وإطعام الجائع ، وكسوة العاري إذا كان المقرض غنياً فيهما .

٢- يملك المقرض القرض بالقبض بإذن المقرض .

٣- الهدايا المقدمة في الأفراح ليست بقرض وإن جرت العادة بردها .

٤- يجوز للمقرض استرداد القرض بعينه حيث بقي يملك المقرض ولم يتعلّق به حق لازم كرهن .

(١) وشرطه : أن يكون مختاراً وأهلاً للتبرع .

(٢) وشرطه : أن يصمّم السلم فيه .

## باب السَّلَم

• تَعْرِيفُ السَّلَم :

لُغَةً : السَّلَفُ ، وَهُوَ الاسْتِعْجَالُ وَالتَّقْدِيمُ .

وَالسَّلَمُ لُغَةً أَهْلُ الْحِجَازِ ، وَالسَّلَفُ لُغَةً أَهْلُ الْعِرَاقِ .

شَرْعاً : بَيْعُ شَيْءٍ مَوْصُوفٍ فِي الدِّمَّةِ <sup>(١)</sup> بِلَفْظِ السَّلَمِ أَوْ السَّلَفِ <sup>(٢)</sup> .

• الْأَصْلُ فِيهِ : قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِيكَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينِكُمْ إِلَى أَجَلٍ

مُسَمًّى فَاصْتَبَوْهُ ﴾ [البقرة: ٢٨٢] قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : نَزَلَتْ فِي السَّلَمِ ، وَخَبِرَ الصَّاحِبِيُّ : ( مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ فَلَيْسَ لِفِيهِ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ ) <sup>(٣)</sup> .

• أَرْكَانُ السَّلَمِ ، خَمْسَةٌ :

١. مُسَلِّمٌ .

٢. مُسَلَّمٌ إِلَيْهِ .

٣. مُسَلَّمٌ فِيهِ .

٤. رَأْسُ مَالٍ .

٥. صِيغَةٌ ، وَلَا بُدَّ فِيهَا مِنْ لَفْظِ السَّلَمِ <sup>(٤)</sup> .

(١) الدِّمَّةُ : لُغَةً : الْعَهْدُ وَالْأَمَانُ ، وَشَرْعاً : مَعْنَى قَائِمٌ بِالذَّاتِ يَصْلُحُ لِلْإِذْرَامِ مِنْ جِهَةِ الشَّارِعِ وَالْإِذْرَامِ مِنْ جِهَةِ الْمُكَلَّفِ .

(٢) وَأَمَّا سُيِّ هَذَا الْعَقْدُ سَلَمًا ، لِتُسْلِيمِ رَأْسِ الْمَالِ فِي الْمَجْلِيسِ ، وَسُمِّيَ سَلَفًا لِتَقْدِيمِهِ فِيهِ .

(٣) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٤٢٠٢) وَابْنُ خَالٍ (٢٢٤٠) بِلَفْظِ : ( فَعِي ) بَدَلُ : ( فَلَيْسَ لِفِيهِ ) .

(٤) قَالَ الْمَوَارِدِيُّ : لَيْسَ لَنَا عَقْدٌ يَتَوَقَّفُ عَلَى لَفْظِ تَخْصُوصٍ إِلَّا ثَلَاثَةٌ : السَّلَمُ وَالْكِتَابَةُ



• **صورة السِّلَم** : أن يقول زَيْدٌ لِعَمْرُو : ( أَسَلَمْتُ إِلَيْكَ هَذِهِ الْأَلْفُ

الدينار في سِيَارَةِ يَابَانِيَةٍ مِنْ شَرِكَةٍ كَذَا مِنْ نَوْعِ كَذَا مَوْدِيلُهَا عَامَ ٢٠٠٠ تُسَلَّمُهَا لِي فِي غُرَّةِ شَهْرِ رَمَضَانَ — أَيِ أَوَّلِ يَوْمٍ مِنْهُ — فِي الْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ فِي مَكَانٍ كَذَا )  
فَيَقُولُ عَمْرُو : ( قَبِلْتُ ).

فَالْمُسْلِمُ : زَيْدٌ ، وَالْمُسَلَّمُ إِلَيْهِ : عَمْرُو ، وَالْمُسَلَّمُ فِيهِ : السَّيَارَةُ ، وَرَأْسُ الْمَالِ :  
الْأَلْفُ دِينَارٍ ، وَالصِّغَةُ قَوْلُهُ : ( أَسَلَمْتُ إِلَيْكَ ... إلخ ).

• **الحلول والتأجيل في السِّلَم** : يَصِحُّ السِّلَمُ حَالاً وَمُؤَجَّلاً<sup>(١)</sup> فِي مَذْهَبِ  
الإمام الشافعي بخلاف الأئمة الثلاثة فلا يَصِحُّ عَنْدهُمْ إِلَّا مُؤَجَّلاً ، وَحُجَّةُ  
الإمام الشافعي أَنَّ السِّلَمَ الْمُؤَجَّلَ أَكْثَرُ غَرَرًا مِنَ الْحَالِ فَجَوَازُهُ حَالاً أَوَّلَى<sup>(٢)</sup> .

• **شروط المسلم فيه** ، خَمْسَةٌ شُرُوطٌ زَائِدَةٌ عَلَى شُرُوطِ الْمَبِيعِ الْمُتَقَدِّمَةِ :

١. أَنْ يَكُونَ مَضْبُوطاً بِالصِّفَةِ : بِحَيْثُ تَنْتَفِي جِهَاتُهُ فَيَذْكُرُ طَوْلَهُ وَعَرْضَهُ  
وَجِنْسَهُ وَوزَنَهُ وَغَيْرَ ذَلِكَ .

وَأَمَّا الْأَشْيَاءُ الَّتِي لَا تَنْضَبِطُ بِالصِّفَةِ فَلَا يَصِحُّ السِّلَمُ فِيهَا .

٢. أَنْ يَكُونَ جِنْساً لَمْ يَخْتَلِطْ بِغَيْرِهِ : فَلَا يَصِحُّ السِّلَمُ فِي الْأَشْيَاءِ  
الْمُخْتَلِطَةِ الَّتِي تَتَكَوَّنُ مِنْ أَجْنَاسٍ مَقْصُودَةٍ غَيْرِ مُنْضَبِطَةٍ كَالْهَرَسَةِ . خَرَجَ بِهِ :  
مَا إِذَا كَانَ مُرَكَّباً مِنْ جِنْسَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ وَمُخْتَلِطَيْنِ وَيُمْكِنُ ضَبْطُهَا فَيَصِحُّ .

٣. أَلَّا تَدْخُلَهُ ( لَا تَمَسَّهُ ) النَّارُ : لِإِحَالَتِهِ كَالْمَشْوِيَّاتِ وَالْمَطْبُوخِ ، فَلَا  
يَصِحُّ السِّلَمُ فِيهَا ، وَأَمَّا إِذَا دَخَلَتْهُ النَّارُ لَا لِإِحَالَتِهِ بَلْ لِتَمْيِيزِهِ مَثَلًا كَالْعَسَلِ  
فَيَجُوزُ السِّلَمُ فِيهِ .

(١) بخلاف كتابته الرُّقْبِي كَمَا سَبَقَ فَيَصِحُّ بِالْمُؤَجَّلِ وَلَا يَصِحُّ بِالْحَالِ ، لِأَنَّ الْأَجَلَ وَجَبَ فِيهَا  
لِقَدَمِ قُدْرَةِ الرُّقْبِي حَالاً عَلَى نُجُومِ الْكِتَابَةِ ، وَالْحُلُولُ يَفْتَضِي وَجُوبَهَا حَالاً .  
(٢) لِيُبْعِدَ عَنْ ذَلِكَ الْغَرَرُ .

٤. أَلَّا يَكُونَ مُعَيَّنًا : كَانَ يَقُولُ : (أَسْلَمْتُ إِلَيْكَ هَذِهِ الدَّرَاهِمَ فِي هَذَا الطَّعَامِ) حَيْثُ عَيَّنَ الْمُسْلِمَ فِيهِ وَهُوَ هَذَا الطَّعَامُ ، فَهَذَا لَا يَصِحُّ .

٥. أَلَّا يَكُونَ مِنْ مُعَيَّنٍ : كَانَ يَقُولُ : (أَسْلَمْتُ إِلَيْكَ هَذِهِ الدَّرَاهِمَ فِي صَاعٍ مِنْ هَذَا الطَّعَامِ صِفْتُهُ كَذَا وَكَذَا) فَلَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ مُعَيَّنٍ ، وَأَمَّا إِذَا قَالَ : (مِنْ طَعَامٍ صِفْتُهُ كَذَا وَكَذَا) فَيَصِحُّ وَلَوْ كَانَ أَمَامَهُ مِثْلُهُ .

### \* شُرُوطُ صِحَّةِ عَقْدِ السَّلَمِ ، ثَمَانِيَةٌ :

١. أَنْ يَصِفَ الْمُسْلِمَ فِيهِ بَعْدَ ذِكْرِ جِنْسِهِ وَنَوْعِهِ بِالصِّفَاتِ الَّتِي يَخْتَلِفُ بِهَا الْغَرَضُ : كَالْعِلْمِ وَالْجَهْلِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، بِخِلَافِ الصِّفَاتِ الَّتِي لَا يَخْتَلِفُ فِيهَا الْغَرَضُ كَاللَّوْنِ فَلَا يَجِبُ ذِكْرُهَا<sup>(١)</sup> .

٢. أَنْ يَذْكُرَ قَدْرَهُ بِمَا يَنْفِي الْجَهَالََةَ عَنْهُ : فَإِذَا كَانَ مِمَّا يُكَالُ فَيَذْكُرُ الْكَيْلَ ، وَإِذَا كَانَ مِمَّا يوزَنُ فَيَذْكُرُ الْوِزْنَ .

٣. ذِكْرُ وَقْتِ مَحَلِّهِ إِذَا كَانَ مُوَجَّلاً : أَيْ وَقْتِ التَّسْلِيمِ ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ حَالًا فَعِنْدَ الْعَقْدِ .

٤. أَنْ يَكُونَ مَوْجُودًا عِنْدَ الْاسْتِحْقَاقِ فِي الْغَالِبِ : فَلَا يَصِحُّ السَّلَمُ فِي الرُّطْبِ فِي فَضْلِ الشِّتَاءِ إِذَا كَانَ مَفْقُودًا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ<sup>(٢)</sup> .

(١) فَإِنْ اخْتَلَفَ الْغَرَضُ فِي اللَّوْنِ فَيَجِبُ ذِكْرُهُ .

(٢) فَلَوْ أَسْلَمَ فِيمَا يَغُمُّ وَجُودُهُ فَانْقَطَعَ وَقْتُ الْحُلُولِ لَمْ يَنْفَيْخِ ، وَيَتَخَيَّرُ الْمُسْلِمُ بَيْنَ الْفَسْخِ وَالصَّبْرِ حَتَّى يَوْجَدَ دَفْعًا لِلضَّرَرِ ، وَلَوْ عَلِمَ قَبْلَ الْمَجْلِ انْقِطَاعَهُ عَنْدَهُ فَلَا خِيَارَ الْآنَ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ وَقْتُ وَجوبِ التَّسْلِيمِ .

٥. ذَكَرُ مَوْضِعِ قَبْضِهِ : أَي بَيَانِ مَكَانِ التَّسْلِيمِ وَفِيهِ تَفْصِيلُ :

- ١- إِذَا كَانَ مَوْضِعُ الْعَقْدِ غَيْرَ صَالِحٍ لِلتَّسْلِيمِ : وَجَبَ بَيَانُهُ مُطْلَقاً سَوَاءً أَكَانَ لِحْمَلِهِ مُؤَنَّةٌ أَمْ لَا وَسَوَاءً أَكَانَ السَّلْمُ حَالاً أَمْ مُؤَجَّلاً .
- ٢- إِذَا كَانَ الْمَوْضِعُ صَالِحاً لِلتَّسْلِيمِ : نَنْظُرُ :
- أ - إِذَا لَمْ يَكُنْ لِحْمَلِهِ مُؤَنَّةٌ : لَمْ يَجِبِ الْبَيَانُ مُطْلَقاً سَوَاءً كَانَ حَالاً أَوْ مُؤَجَّلاً .

ب - إِذَا كَانَ لِحْمَلِهِ مُؤَنَّةٌ : فَلَهُ حَالَتَانِ :

(١) إِذَا كَانَ حَالاً : لَمْ يَجِبِ الْبَيَانُ .

(٢) إِذَا كَانَ مُؤَجَّلاً : وَجَبَ الْبَيَانُ .

- وَإِذَا لَمْ يَجِبِ الْبَيَانُ تَعَيَّنَ مَوْضِعُ الْعَقْدِ مَوْضِعاً لِلتَّسْلِيمِ مَا لَمْ يُعَيَّنَا غَيْرُهُ .

٦. أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ مَعْلُوماً .

٧. قَبْضُ رَأْسِ الْمَالِ فِي الْمَجْلِسِ : أَي لَا بُدَّ أَنْ يَقْبِضَ الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ رَأْسَ الْمَالِ<sup>(١)</sup> مِنَ الْمُسْلِمِ قَبْلَ التَّفَرُّقِ ، فَإِذَا تَفَرَّقَا قَبْلَ الْقَبْضِ بَطَلَ السَّلْمُ<sup>(٢)</sup> .
٨. أَنْ يَكُونَ الْعَقْدُ مُنَجَّزاً : أَي غَيْرَ مُعَلَّقٍ<sup>(٣)</sup> .

كَمَا قَالَ صَاحِبُ «صَفْوَةِ الزُّبَدِ» :

الشَّرْطُ : كَوْنُهُ مُنَجَّزاً ، وَأَنْ يُقْبِضَ فِي الْمَجْلِسِ سَائِرُ الشَّيْءِ

(١) وَتَجَوُّزُ جَعْلِ رَأْسِ الْمَالِ مَنْفَعَةٌ ، كَمَا لَوْ أَسْلَمَهُ مَنْفَعَةٌ دَارِهِ شَهْراً فِي كَذَا وَقَبِضَ الْمَنْفَعَةَ يَقْبِضُ الْعَيْنَ .

(٢) لِأَنَّ فِي السَّلْمِ غَرراً فَلَا يُضْمُّ إِلَيْهِ غَرَرٌ تَأْخِيرَ رَأْسِ الْمَالِ عَنِ الْمَجْلِسِ ، وَلِأَنَّهُ سَيَكُونُ فِي مَعْنَى بَيْعِ ذَيْنِ يَذِينِ إِذَا كَانَ اِكْتَفَى بِكَوْنِ رَأْسِ الْمَالِ فِي الذِّمَّةِ بِلَا قَبْضٍ فِي الْمَجْلِسِ .

(٣) فَلَا يَدْخُلُهُ خِيَارُ الشَّرْطِ لِأَنَّهُ لَا يَحْتَمِلُ التَّأْجِيلَ فِي رَأْسِ الْمَالِ ، وَالْخِيَارُ أَعْظَمُ غَرراً مِنْهُ لِأَنَّهُ مَانِعٌ مِنَ الْبَيْعِ أَوْ مِنَ الْزَوْبِ ، فَلَوْ شَرَطَ فِيهِ خِيَارَ الشَّرْطِ بَطَلَ الْعَقْدُ .

## باب الرهن

### \* تعريف الرهن :

لُغَةً : الثبوت ، يُقال : الحالة الراهنة ، أي : الثابتة ، ورهن المسمار في الخشب ، أي : ثبت .

شُرْعاً : جعل عين مالية وثيقة يدين يستوفى منها عند تعدد وفائه .

### \* شرح التعريف :

- جعل عين : أي لا بُدَّ أن يكون المرهون عيناً ، خرج به : ما في الدَّمة فلا يصح رهنه ، وخرج كذلك : المنفعة فلا يصح رهنها<sup>(١)</sup> .

- مالية : أي لا بُدَّ أن يكون المرهون مالاً ، فلا يصح رهن الأغنيان النجسة كالكلب المعلم والسرجين وجلد الميتة فهذه اختصاصات ولا تُسمى مالاً ، ولا بُدَّ أن تكون متمولة ، فلا يصح رهن عين غير متمولة كحَبَّتِي بُر .

- وثيقة : أي جعل هذه العين وثيقة يتوثق بها المرتهن ، والرهن من الوثائق الثلاثة التي هي : الشهادة والرهن والضمان<sup>(٢)</sup> .

- يدين : خرج به : العين فلا يصح الرهن على عين<sup>(٣)</sup> .

(١) لأن المنفعة تتلف فلا يحصل بها استيثاق .

(٢) الأولى لخوف الجحد ، والآخران لخوف الإفلاس .

(٣) مضمونة كانت : كالمغصوبة والمستعارة ، أو غير مضمونة : كمال القراض والوديعة ، وذلك لأن الله تعالى ذكر الرهن في المداينة ، فلا يثبت في غيرها ، ولأنها لا تُستوفى من ثمن المرهون ، وذلك مخالف لغرض الرهن عند البيع .



- يُسْتَوْفَى مِنْهَا : أَي : يَسْتَوْفَى الْمُرْتَهِنُ الدَّيْنَ مِنْ ثَمَنِ هَذِهِ الْعَيْنِ ، خَرَجَ بِهِ : الْعَيْنُ الْمَوْقُوفَةُ فَلَا يُسْتَوْفَى مِنْهَا ، لَامْتِنَاعَ بَيْعِهَا فَلَا يَصِحُّ رَهْنُهَا .  
- عِنْدَ تَعَذُّرِ وَفَائِهِ : أَي إِذَا حَلَّ الْأَجَلُ وَلَمْ يَقْدِرِ الرَّاهِنُ عَلَى وَفَاءِ الدَّيْنِ بَيْعَتِ الْعَيْنُ الْمَرْهُونَةُ وَتُسْتَوْفَى الدَّيْنُ مِنْ ثَمَنِ الْمَرْهُونِ .

• الْأَصْلُ فِيهِ : قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَرَهْنٌ مَقْبُوضَةٌ ﴾ [البقرة: ٢٨٣] قَالَ الْقَاضِي حُسَيْنٌ : مَعْنَاهَا : فَارَهَنُوا وَاقْبِضُوا .  
وَفِي الْحَدِيثِ : (تُوْفِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَدِرْعُهُ مَرْهُونَةٌ عِنْدَ يَهُودِيٍّ بِثَلَاثِينَ صَاعاً مِنْ شَعِيرٍ)<sup>(١)</sup> .  
• أَرْكَانُ الرَّهْنِ ، خَمْسَةٌ :

١. رَاهِنٌ .
٢. مُرْتَهِنٌ .
٣. مَرْهُونٌ .
٤. مَرْهُونٌ بِهِ .
٥. صِغَةٌ .

• صُورَةُ الرَّهْنِ : أَنْ يَكُونَ لِزَيْدٍ عَلَى عَمْرٍو أَلْفٌ دِينَارٍ دَيْنًا لَازِمًا .  
فَيَقُولُ عَمْرٍو لِزَيْدٍ : (رَهْنُكَ دَارِي بِالْأَلْفِ الَّذِي لَكَ عَلَيَّ) ، فَيَقُولُ زَيْدٌ : (قَبِلْتُ) .

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٩١٦) وَفِي رِوَايَةِ الْبَيْهَقِيِّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (١١٥٢٣) زِيَادَةٌ : (أَخَذَهَا لِأَهْلِهِ) .

## • شروط المرهون به (الدين) ، أربعة :

١. أن يكون ديناً : خرج به : العين .
٢. أن يكون ثابتاً : أي موجوداً فلا يصح الرهن بما سيفترضه غداً ؛ لأنه غير موجود ، وكذلك نفقة الزوجة التي ستجب غداً .
٣. أن يكون لازماً : أي غير آيل (غير قابل) للسقوط ، خرج به :  
 جعل الجعالة : صورته : أن يقول رجل لآخر : ( إذا رددت سيارتي فلك ألف دينار ) فهنا الدين ثبت لكنه غير لازم حيث أنه قابل للسقوط ؛ لأنه إذا لم يرد السيارة يسقط الدين <sup>(١)</sup> .
- إذا كان الدين غير لازم ولكنه آيل للزوم بنفسه فيصح الرهن فيه .
- صورته : الرهن بالثمن في مدة الخيار ؛ كأن اشترى بضاعة ، واشترط الخيار لمدة ثلاثة أيام وطلب رهناً فيصح ذلك <sup>(٢)</sup> .
٤. أن يكون معلوماً للعاقدين : فلا يصح الرهن على غير المعلوم لهما أو لأحدهما .

(١) وخرج كذلك : دين نجوم الكتابة ، صورته : أن يقول السيد لعبده : ( كاتبك على ألفين لمدة سنتين تسلم لي في كل سنة ألف ريال ) وقيل العبد ، فهنا ثبت الدين في ذمة العبد للسيد ، لكن هذا الدين قابل للسقوط ؛ لأن فسخ الكتابة جائز من طرف العبد ، فهنا الدين ثابت ولكنه غير لازم .

(٢) وكذلك يصح الرهن على دين السلم - بمعنى المسلم فيه - بخلاف رأس مال السلم فلا يصح الرهن عليه ؛ لاشتراط قبضه في المجلس .

### \* شَرَطُ الْمَرْهُونِ :

أَنْ يَجُوزَ بَيْعُهُ ، وَهُوَ مَا اجْتَمَعَ فِيهِ شُرُوطُ التَّبْيِيعِ الْخَمْسَةُ<sup>(١)</sup> ، فَلَا يَصِحُّ رَهْنُ الْمُكَاتَبِ وَالْمَرْقُوفِ وَأُمُّ الْوَلَدِ ؛ لِعَدَمِ صِحَّةِ بَيْعِهِمْ ، فَكُلُّ مَا جَازَ بَيْعُهُ جَازَ رَهْنُهُ وَمَا لَا فَلَا .

وَيُسْتَثْنَى مِنْ ذَلِكَ مَفْهُومًا وَمَنْطُوقًا : مسائل :

- مَفْهُومًا : شَيْءٌ لَا يَصِحُّ بَيْعُهُ وَيَصِحُّ رَهْنُهُ : كَالْجَارِيَةِ وَوَلَدِهَا فَلَا يَجُوزُ التَّفْرِيقُ بَيْنَهُمَا فِي الْبَيْعِ ، وَأَمَّا فِي الرَّهْنِ فَيَجُوزُ .

- مَنْطُوقًا : شَيْءٌ يَصِحُّ بَيْعُهُ وَلَا يَصِحُّ رَهْنُهُ وَهُوَ :

١- بَعْضُ الْمَنَافِعِ : يَجُوزُ بَيْعُهَا وَلَا يَجُوزُ رَهْنُهَا ؛ كَبَيْعِ حَقِّ الْمَمَرِّ أَوْ حَقِّ وَضْعِ الْأَخْشَابِ عَلَى الْجِدَارِ .

٢- الدَّيْنُ : يَجُوزُ بَيْعُهُ مِمَّنْ هُوَ عَلَيْهِ وَلَا يَجُوزُ رَهْنُهُ ؛ لِأَنَّ مَا فِي الدَّيْنِ غَيْرُ مَقْدُورٍ عَلَيْهِ .

٣- الْمُدَبَّرُ : يَجُوزُ بَيْعُهُ وَلَا يَجُوزُ رَهْنُهُ ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْغَرَرِ بِمَوْتِ السَّيِّدِ فَجَاءَ .

٤- الْمُعْلَقُ عِثْقُهُ بِصِفَةٍ يُمَكِّنُ سَبْقَهَا حُلُولَ الدَّيْنِ : يَجُوزُ بَيْعُهُ وَلَا يَجُوزُ رَهْنُهُ .

٥- الْأَرْضُ الْمَرْزُوعَةُ : يَجُوزُ بَيْعُهَا إِذَا رَأَاهَا الْمُشْتَرِي مِنْ خِلَالِ الزَّرْعِ وَلَا يَجُوزُ رَهْنُهَا<sup>(٢)</sup> .

(١) وَمِنْهُ الْمِلْكُ الْمُشَاعُ فَيَجُوزُ بَيْعُهُ وَرَهْنُهُ مِنَ الشَّرِيكِ وَيُقْبَضُ بِتَسْلِيمِ كُلِّهِ كَمَا فِي الْبَيْعِ ؛ فَيَحْصُلُ الْقَبْضُ بِالتَّخْلِيَةِ فِي غَيْرِ الْمَنْقُولِ وَبِالثَّقَلِ فِي الْمَنْقُولِ ، وَلَا بُدَّ مِنْ إِذْنِ الشَّرِيكِ فِي الثَّقَلِ .  
(٢) لِأَنَّهُ رُبَّمَا حُلَّ الدَّيْنِ قَبْلَ تَفْرِيعِ الْأَرْضِ مِنَ الزَّرْعِ فَيَحْصُلُ النِّزَاعُ .

• لزوم الرهن : لا يلزم الرهن إلا بالقبض المعتبر .

س : متى يُعتبر قبض المرتهن ؟

ج : يُعتبر قبض المرتهن إذا كان بإذن الراهن أو بإقباض منه ، وأما إذا قبضه المرتهن استقلالاً من دون إذن الراهن فلا يُعتبر ذلك القبض .

- يجوز الرجوع عن الرهن إذا كان قبل القبض بالتصرف الذي يزيل الملك ؛ كالبيع والهبة والرهن لآخر<sup>(١)</sup> .

قاعدة في زيادة الرهن والدين : قال ابن الوردي :

الرهن فوق الرهن زد بالدين لا الدين فوق الدين بالرهن

- الرهن فوق الرهن زد بالدين : أي إذا كان هناك دين واحد به رهن وأراد أن يزيد رهنًا فوق الرهن الأول جاز ذلك ؛ لأنه زيادة في الوثيقة .

- لا الدين فوق الدين بالرهن : أي إذا أراد أن يزيد ديناً على دين به رهن ويكون الرهن عنهما لم يجز ؛ لأنه مشغول ، والمشغول لا يُشغل إلا إذا فسخ الرهن الأول .

- للراهن المالك الانتفاع نفعاً لا ينقص العين المرهونة ؛ كركوب وسكن لا بناء وغرائب .

• مسائل في الرهن :

١- الحكم إذا تلف المرهون عند المرتهن : إذا تلف بدون تقصير فلا يضمنه ؛ لأن يده يد أمانة .

(١) بخلاف ما لا يزيل الملك كوطء وتزويج وموت عاقبة وهرب مرهون ؛ فلا يحصل بها رجوع ولا يفسخ الرهن ، بل هو باقي بحاله .

- وأما إذا تَلَفَ بِتَقْصِيرٍ فَيُضْمَنُ الْمُرْتَهَنُ قِيَمَتَهُ يَوْمَ التَّلَفِ ، ومثله لو امتنع عن الردِّ بعد سقوط الدين ومطالبة الرّاهن له بالردِّ .  
كما قال صاحب «صَفْوَةِ الزُّبَدِ» :

وَأِنَّمَا يَضْمَنُهُ الْمُرْتَهَنُ إِذَا تَعَدَّى فِي الَّذِي يُؤْتَمَنُ<sup>(١)</sup>

- يُصَدَّقُ الْمُرْتَهَنُ وَالْمُسْتَأْجِرُ فِي دَعْوَى التَّلَفِ كَسَائِرِ الْأَمْنَاءِ .

٢- الْحُكْمُ إِذَا ادَّعَى الْمُرْتَهَنُ الرَّدَّ: لَا يُصَدَّقُ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ.

- قَاعِدَةٌ: كُلُّ أَمِينٍ<sup>(٢)</sup> ادَّعَى الرَّدَّ إِلَى مَنْ اثْتَمَنَهُ<sup>(٣)</sup> صَدَّقَ بِيَمِينِهِ إِلَّا الْمُرْتَهَنَ وَالْمُسْتَأْجِرَ فَلَا يُصَدَّقَانِ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ ؛ لِأَنَّهُمَا أَخَذَا الْمَالَ لِغَرَضِ نَفْسَيْهِمَا.

٣- عَقْدُ الرَّهْنِ : لَا زِمٌ مِنْ جِهَةِ الرَّاهِنِ بَعْدَ الْقَبْضِ<sup>(٤)</sup> وَجَائِزٌ مِنْ جِهَةِ الْمُرْتَهَنِ مُطْلَقاً.

(١) وذكر البلقيني ثمانى مسائل يَكُونُ فِيهَا الضَّمَانُ عَلَى الْمُرْتَهَنِ :

١. مَفْصُوبٌ تَحَوَّلَ رَهْنًا عِنْدَ غَاصِبِهِ.

٢. مَرهُونٌ تَحَوَّلَ غَصْبًا عِنْدَ مُرْتَهِنِهِ.

٣. مَرهُونٌ تَحَوَّلَ عَارِيَةً عِنْدَ مُرْتَهِنِهِ.

٤. عَارِيَةٌ تَحَوَّلَتْ رَهْنًا عِنْدَ مُسْتَعِيرِهَا.

٥. مَقْبُوضٌ سَوْماً تَحَوَّلَ رَهْنًا عِنْدَ سَائِمِهِ.

٦. مَقْبُوضٌ بَبَيْعٍ فَاسِدٍ تَحَوَّلَ رَهْنًا عِنْدَ قَابِضِهِ.

٧. أَنْ يُقِيلَهُ فِي بَيْعٍ شَيْءٍ ثُمَّ يَرْهَنُهُ مِنْهُ قَبْلَ قَبْضِهِ.

٨. أَنْ يَخَالِعَهَا عَلَى شَيْءٍ ثُمَّ يَرْهَنُهُ مِنْهَا قَبْلَ الْقَبْضِ ، وَإِنَّمَا ضَمِنَ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ لَوْجُودِ

مَقْتَضِيهِ ، وَالرَّهْنُ لَيْسَ بِمَانِعٍ .

(٢) كَالْوَكِيلِ وَالْوَدِيعِ وَغَيْرِهِمَا مِنَ الْأَمْنَاءِ يُصَدَّقُونَ فِي دَعْوَى الرَّدِّ ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَأْخُذُوا بِالْمَالِ

لِغَرَضِ أَنْفُسِهِمْ .

(٣) أَمَا إِذَا ادَّعَى رَدَّهُ إِلَى رَسُولٍ مَنْ اثْتَمَنَهُ أَوْ وَارِثِهِ فَلَا يُصَدَّقُ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ .

(٤) لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ مَرَهُنَّ مَقْبُوضَةً ﴾ [البقرة ٢٨٣] فَلَوْ لَزِمَ بَدُونِ الْقَبْضِ لَمْ يَكُنْ لِلتَّقْيِيدِ بِهِ

فَائِدَةٌ ، وَلَأنَّهُ عَقْدُ تَبَرُّعٍ يَحْتَاجُ إِلَى الْقَبُولِ فَلَا يَلْزَمُ إِلَّا بِالْقَبْضِ كَالْهَبَةِ .



٤- مَسْأَلَةٌ : لَوْ رَهَنَ شَيْئاً وَأَذِنَ لَهُ فِي اسْتِغْمَالِهِ بَعْدَ شَهْرٍ فَهُوَ قَبْلَ الشَّهْرِ أَمَانَةٌ بِحُكْمِ الرَّهْنِ ، وَبَعْدَ الشَّهْرِ عَارِيَّةٌ مَضْمُونَةٌ بِحُكْمِ الْعَارِيَّةِ <sup>(١)</sup> .

٥- نَفَقَةُ الْمَرْهُونِ : تَكُونُ عَلَى الرَّاهِنِ ، لِأَنَّهُ الْمَالِكُ ، فَإِنْ أَنْفَقَ الْمُرْتَهِنُ بِإِذْنِ الرَّاهِنِ رَجَعَ عَلَيْهِ ، وَإِلَّا فَلَا .

٦- انْفِكَاكُ الرَّهْنِ : يَنْفَكُ بِثَلَاثَةِ أُمُورٍ :

كَمَا قَالَ صَاحِبُ «صَفْوَةِ الرَّبْدِ» :

يَنْفَكُ بِالْإِبْرَاءِ ، وَفَسْخِ الرَّهْنِ كَذَا إِذَا زَالَ جَمِيعُ الدَّيْنِ

١. الإِبْرَاءُ : أَيُ مُسَاخَئَةِ الْمُرْتَهِنِ لِلرَّاهِنِ عَنِ الدَّيْنِ .

٢. فَسْخُ الرَّهْنِ : إِذَا فَسَخَهُ الْمُرْتَهِنُ ، وَلَا يَنْفَسِخُ بِالمَوْتِ أَوْ الجُنُونِ أَوْ الإِغْمَاءِ <sup>(٢)</sup> .

٣. بِسَدَادِ الدَّيْنِ : أَيُ كُلِّهِ لَا بَعْضِهِ وَلَوْ كَانَ الْبَاقِي قَلِيلاً <sup>(٣)</sup> .

٧- حُكْمُ الْعَيْنِ الْمَرْهُونَةِ إِذَا حَلَّ الْأَجَلُ وَلَمْ يُسَدِّدِ الدَّيْنُ : يَخْتَارُ الْمُرْتَهِنُ بَيْنَ أَمْرَيْنِ : طَلَبُ بَيْعِهِ وَاسْتَوْفِي حَقَّهُ مِنْهُ <sup>(٤)</sup> أَوْ طَلَبُ قَضَاءِ دَيْنِهِ .

(١) وَكَذَلِكَ لَوْ شَرَطَ كَوْنَهَا مَبِيعَةً بَعْدَ شَهْرٍ فَهِيَ أَمَانَةٌ قَبْلَ الشَّهْرِ وَمَضْمُونَةٌ بَعْدَهُ بِحُكْمِ الرَّهْنِ وَالتَّبِيعِ الْفَائِدِيَّيْنِ .

(٢) فَيَقُومُ وَارِثُهُ أَوْ وَلِيُّهُ مَقَامَهُ بِالْقَبْضِ .

(٣) لِتَعْلُقِ كُلِّ جُزْءٍ مِنَ الدَّيْنِ بِجَمِيعِ الْمَرْهُونِ .

(٤) (لِغَزٍ) : لَنَا مَرْهُونٌ بَصُحٌ بَيْعُهُ جَزْأً بَغِيرِ إِذْنِ الْمُرْتَهِنِ . وَصَوْرَتُهُ : اسْتَعَارَ شَيْئاً لِمَرْهُونِهِ

بِشَرْطِهِ فَفَعَلَ ، ثُمَّ اشْتَرَاهُ الْمُسْتَعِيرُ مِنَ الْمَعِيرِ بَغِيرِ إِذْنِ الْمُرْتَهِنِ صَحَّ ؛ لِعَدَمِ تَغْوِيصِ الْوُثِيقَةِ ، وَفِي ذَلِكَ يَقُولُ بَعْضُهُمْ :

عَيْنٌ لَنَا مَرْهُونَةٌ قَدْ صَحَّحُوا بَيْعاً لَهَا مِنْ غَيْرِ إِذْنِ الْمُرْتَهِنِ

ذَاكَ مُعَارَ بَاعِهِ الْمَعِيرُ مِنْ مَنِ اسْتَعَارَ لِلرَّهَانِ فَارْتَهِنَ

## بابُ الْحَجَرِ

• تَعْرِيفُ الْحَجَرِ :

هو يَفْتَحُ الْحَاءِ وَسُكُونِ الْجِيمِ لُقَّةً : الْمَنَعُ .

- الْحَجَرُ بِكَسْرِ الْحَاءِ وَسُكُونِ الْجِيمِ : يُطْلَقُ عَلَى أَشْيَاءٍ مِنْهَا : حَجَرُ

إِسْمَاعِيلَ ، وَالْحَيْلُ ، وَحَجَرُ ثَمُودَ ، وَالْكَذِبُ ، وَحَجَرُ الثُّوبِ .

- الْحَجَرُ بِفَتْحِ الْحَاءِ وَسُكُونِ الْجِيمِ : يُطْلَقُ عَلَى الْعَقْلِ ؛ لِمَنَعِهِ صَاحِبَهُ مِنْ

ارْتِكَابِ مَا لَا يَلِيقُ .

- الْحَجَرُ بِضَمِّ الْحَاءِ وَالْجِيمِ : جَمْعُ حُجْرَةٍ وَيُجْمَعُ عَلَى حُجَرَاتٍ .

شَرْعاً : الْمَنَعُ مِنْ تَصَرُّفٍ خَاصٍّ <sup>(١)</sup> لِسَبَبٍ خَاصٍّ .

• الْأَشْخَاصُ الَّذِينَ يُحَجَرُ عَلَيْهِمْ : ثَمَانِيَةٌ <sup>(٢)</sup> مَجْمُوعَةٌ فِي قَوْلِ بَعْضِهِمْ :

ثَمَانِيَةٌ لَمْ يَشْمَلِ الْحَجَرُ غَيْرَهُمْ تَضَمَّنَتْهُمْ بَيْتٌ وَفِيهِ مَحَاسِنُ

صَبِيٍّ وَمَجْنُونٌ سَفِيهٌ وَمُفْلِسٌ رَقِيقٌ وَمُرْتَدٌّ <sup>(٣)</sup> مَرِيضٌ وَرَاهِنٌ <sup>(٤)</sup>

(١) أَيِ التَّصَرُّفِ الْمَالِيِّ ، خَرَجَ بِهِ : غَيْرُهُ فَيَنْقُذُ مِنْ غَيْرِ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ ؛ كَالطَّلَاقِ وَالظُّلْمِ وَالْإِبْلَاءِ وَالْحُلْعِ وَلَوْ بِدُونِ مَهْرٍ الْمِثْلِ .

(٢) وَقَدْ أَوْصَلَهُمْ بَعْضُهُمْ إِلَى السَّبْعِينَ بَلْ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ : إِنَّ هَذَا الْبَابَ وَاسِعٌ جِدّاً لَا تُنْهَضِرُ أَفْرَادُ مَسَائِلِهِ .

(٣) وَيَرْتَفِعُ الْحَجَرُ عَنْهُ بِإِسْلَامِهِ ، وَإِنَّمَا يُحَجَرُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا مَاتَ مُرْتَدّاً صَارَ مَالُهُ قِيساً لِلْمُسْلِمِينَ .

(٤) وَيَرْتَفِعُ الْحَجَرُ عَنْهُ بِوَفَاءِ الدَّيْنِ ، وَإِنَّمَا يُحَجَرُ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَصَرَّفُ فِي التَّرَاهُونِ فَيَبْتَظَلُ مَقْصُودُ الرِّهْنِ .

• الْأَصْلُ فِيهِ : قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُبَيِّنَ مَوْقِفَهُمْ وَلِيَّهُ بِالْعَدْلِ ﴾ <sup>(١)</sup> (البقرة: ٢٨٢) .

• أَقْسَامُ الْمَخْجُورِ عَلَيْهِمْ : يَنْقَسِمُونَ إِلَى قِسْمَيْنِ :

١. قِسْمٌ يُخْجَرُ عَلَيْهِمْ لِمَضْلَحَةِ أَنْفُسِهِمْ ، وَهُمْ ثَلَاثَةٌ : الصَّبِيُّ وَالْمَجْنُونُ وَالسَّفِيهَ .

٢. قِسْمٌ يُخْجَرُ عَلَيْهِمْ لِمَضْلَحَةِ غَيْرِهِمْ ، وَهُمْ خَمْسَةٌ : الْمُفْلِسُ وَالرَّقِيقُ وَالْمُرْتَدُّ وَالْمَرِيضُ وَالرَّاهِنُ .

الْأَوَّلُ : الصَّبِيُّ : يَثْبُتُ عَلَيْهِ الْحَجْرُ بِلاَ حَكْمٍ قَاضٍ ، وَيَنْفَكُّ بِبُلُوغِهِ <sup>(٢)</sup> رَشِيداً <sup>(٣)</sup> بِلاَ فَكٍّ قَاضٍ <sup>(٤)</sup> .

وَأَنْ بَلَغَ غَيْرَ رَشِيدٍ (سَفِيهًا) دَامَ عَلَيْهِ الْحَجْرُ .

وَمَعْنَى (رَشِيداً) أَي : مُصْلِحاً لِدِينِهِ وَمَالِهِ <sup>(٥)</sup> .

(١) فَجَعَلَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُمْ أَوْلِيَاءَ قَدَلَّ عَلَى الْحَجْرِ عَلَيْهِمْ ، وَفَسَّرَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿ سَفِيهًا ﴾ بِالْمُبْدَرِّ ، وَ﴿ ضَعِيفًا ﴾ بِالصَّبِيِّ ، وَالَّذِي ﴿ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُبَيِّنَ ﴾ بِالْمَغْلُوبِ عَلَى عَقْلِهِ وَهُوَ الْمَجْنُونُ .

(٢) وَعَلَامَاتُ الْبُلُوغِ ثَلَاثَةٌ تَقَدَّمَتْ فِي (بَابِ شُرُوطِ الصَّلَاةِ) .

(٣) لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَإِنْ أَسَمَ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ ﴾ (النساء: ٦) .

(٤) لِأَنَّهُ حَجْرٌ ثَبَتَ بِلاَ قَاضٍ فَلَا يَتَوَقَّفُ زَوَالُهُ عَلَى فَكٍّ قَاضٍ .

(٥) قَالُوا : وَيُخْتَصَّرُ رُشْدُ الصَّبِيِّ دِيناً بِمُحَافَظَتِهِ عَلَى الْعِبَادَةِ بِقِيَامِهِ بِالْوَاجِبَاتِ وَاجْتِنَابِهِ الْمَحْرُمَاتِ وَمَالاً بِالْمَشَاحَةِ إِنْ كَانَ وَلَدَ تَاجِرٍ وَبِالْتَّفَقَةِ عَلَى الزَّرَاعَةِ وَالْقَائِمِينَ بِتَصَالِحِ الزَّرَاعَةِ إِنْ كَانَ وَلَدَ زَارِعٍ ... وَهَكَذَا .

والمُعْتَمَدُ أَنَّهُ لَا تَصِحُّ تَصَرُّفَاتُهُ كَالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ وَغَيْرِهَا إِلَى بُلُوغِهِ رَشِيداً ،  
فَإِذَا بَلَغَ سَفِيهاً (غَيْرَ رَشِيدٍ) فَيَسْتَمِيرُ الْحَجْرُ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> ، وَيَكُونُ وَلِيُّهُ فِي الصَّبَا  
وَلِيُّهُ بَعْدَ الْبُلُوغِ ، وَإِذَا بَلَغَ رَشِيداً ثُمَّ بَدَّرَ لَمْ يَعِدِ الْحَجْرُ عَلَيْهِ إِلَّا بِحَجْرِ  
الْحَاكِمِ.

• حُكْمُ تَصَرُّفَاتِهِ : لَا تَصِحُّ تَصَرُّفَاتُهُ <sup>(٢)</sup> ، لِأَنَّهُ مَسْلُوبُ الْعِبَارَةِ  
وَالْوِلَايَةِ <sup>(٣)</sup> .

وَقِيلَ : يَصِحُّ إِذَا كَانَ بِإِذْنِ وَلِيِّهِ .  
وَقِيلَ : يَصِحُّ فِي الْمُحَقَّرَاتِ وَلَوْ بِغَيْرِ إِذْنِ وَلِيِّهِ .  
- تَصِحُّ عِبَادَةُ الصَّبِيِّ الْمُمَيَّزِ <sup>(٤)</sup> ، وَالْإِذْنُ مِنْهُ فِي دُخُولِ الدَّارِ ، وَإِصَالِهِ  
هَدِيَّةً إِذَا كَانَ مَأْمُوناً لَمْ يُجَرَّبْ عَلَيْهِ الْكَذِبُ .

• وَلِيُّ الصَّبِيِّ : الْأَبُ <sup>(٥)</sup> الْعَدْلُ <sup>(٦)</sup> فَأَبُوهُ وَإِنْ عَلَا <sup>(٧)</sup> فَالْوَصِيُّ فَقَاضِي الْبَلَدِ .

(١) وَلِلْأَبِ وَالْحَدِّ اسْتِخْدَامُ تَحْجُورِهِ فِيمَا لَا يُقَابَلُ بِأَجْرَةٍ وَاعَارِئُهُ لِذَلِكَ وَلِلْخَدْمَةِ مَنْ يَتَقَلَّمُ  
مِنْهُ مَا يَنْفَعُهُ وَإِنْ قُوِيَ بِأَجْرَةٍ .

(٢) بَلْ وَلَا يَصِحُّ إِسْلَامُهُ عَلَى الْمُقَرَّرِ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ وَلَوْ كَانَ مُمَيَّزاً ، وَلَا يُعَارِضُ ذَلِكَ مَا وَرَدَ  
مِنْ إِسْلَامِ سَيِّدِنَا عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ ، لِأَنَّهُ كَانَ الْحَكْمُ إِذْ ذَاكَ مَنْوُطاً بِالتَّمْيِيزِ أَوْ  
أَنَّهُ خُصُوصِيَّةٌ لَهُ وَهُوَ لَمْ يَسْجُدْ لِصَنَمٍ قَطْ .

(٣) فَلَا يَكُونُ الصَّبِيُّ قَاضِياً وَلَا وَلِيّاً وَلَا يَكُاجُ وَلَا غَيْرَ ذَلِكَ .

(٤) وَلِلتَّمْيِيزِ تَعَارِيفُ كَثِيرَةٌ وَأَصَحُّهَا كَمَا فِي «التَّحْفَةِ» : أَنْ يَصِيرَ يَأْكُلُ وَخَدَهُ وَيَسْتَنْجِي  
وَخَدَهُ ، وَمِنْهَا : أَنْ يَفْهَمَ الْخُطَابَ وَيَرُدَّ الْجَوَابَ كَمَا قَالَ السَّيُوطِيُّ فِي «الْفَيْتَةِ» :

تَمْيِيزُهُ أَنْ يَفْهَمَ الْخُطَابَ قَدْ حَبَطُوا وَرَدَّهُ الْجَوَابَ

(٥) فَلَا وَلايَةَ لِلْأُمِّ عَلَى الْأَصْحِ قِيَاساً عَلَى التَّكَاثُفِ وَلَا لِمَنْ أَذْلُ بِهَا كَالْأَخِ لِلْأُمِّ .

(٦) وَتَحْكُمِي هُنَا الْعَدَالَةُ الظَّاهِرَةُ .

(٧) فَلَا وَلايَةَ لِلْعَصْبَةِ كَالْأَخِ وَابْنِهِ وَالْعَمِّ .

- يتصرف الولي بالمصلحة في مال الصبي، ويلزمه حفظه واستنماؤه قدر الثقة والزكاة والمؤن، ولا يبيع عقاره إلا لحاجة أو غبطة<sup>(١)</sup> ظاهرة.

الثاني: المجنون: يُجَرُّ عَلَيْهِ حَتَّى يُفِيقَ<sup>(٢)</sup> وَلَوْ كَانَ كَبِيرًا وَهُوَ مَسْلُوبُ الْعِبَارَةِ<sup>(٣)</sup> وَالْوَلَايَةِ<sup>(٤)</sup> مُطْلَقًا<sup>(٥)</sup>.

الثالث: السفیه<sup>(٦)</sup>: أَيْ الْمُبْدَّر لِإِمَالِهِ<sup>(٧)</sup> وَمَعْنَى ذَلِكَ: أَنْ يَصْرِفَهُ فِي الْمَحْرَمَاتِ أَوْ يَزِمِيَهُ فِي الطَّرِيقَاتِ أَوْ الْبَحْرِ<sup>(٨)</sup>، فَيُجَرُّ عَلَيْهِ إِلَى أَنْ يَصِيرَ

(١) المصلحة أعم من الغبطة، فالغبطة: بيع بزيادة على القيمة لها وقع، والمصلحة لا تستلزم ذلك، لصدقها بنحو شراء ما يتوقع فيه الربح وبيع ما يتوقع فيه الخسران لو بقي.

(٢) فإذا أفاق انفك الحجر عنه بلا فك قاض، لأنه حجر ثبت بلا قاض فلا يتوقف زواله على فكه كحجر الصبي.

(٣) عبارة المعاملة كالبيع، وعبارة الدين كالإسلام.

(٤) كولاية النكاح والأيتام وكالإيصاء.

(٥) وَيَنْقُذُ مِنَ الْمَجْنُونِ الْإِسْتِيلَادَ وَيَثْبُتُ النَّسَبُ بَوَاطِنِهِ، وَكَذَلِكَ يَثْبُتُ التَّحْرِيمُ إِزْوَاعَ الْمَجْنُونَةِ صَغِيرًا دُونَ الْحَوْلَيْنِ.

(٦) سُئِلَ الْإِمَامُ الرَّمْلِيُّ: هَلِ الْأَضْلُ فِي النَّاسِ الرُّشْدُ أَمْ السَّفَهُ؟

فَأَجَابَ: إِنَّ عِلْمَ الرُّشْدِ بَعْدَ الْبُلُوغِ فَالْأَضْلُ الرُّشْدُ، وَإِنْ عَلِمَ السَّفَهُ بَعْدَ الْبُلُوغِ فَالْأَضْلُ السَّفَهُ.

(٧) وَفَرَّقَ الْمَاوَرْدِيُّ بَيْنَ التَّبْذِيرِ وَالسَّرْفِ: بِأَنَّ الْأَوَّلَ الْجَهْلُ بِتَوَاقِعِ الْحَقُوقِ، وَالثَّانِي الْجَهْلُ بِتَقَادِيرِهَا.

(٨) بِخِلَافِ صَرْفِهِ فِي الْمَطَاعِمِ وَالْمَلَابِسِ وَوُجُوهِ الْحَمْرِ، لِأَنَّ تِلْكَ مَصَارِفُهُ لِأَنَّ الْمَالَ إِنَّمَا يُتَّخَذُ لِلتَّنْعُمِ بِهِ.



رَشِيداً فِي التَّصَرُّفِ الْمَالِي<sup>(١)</sup> كَالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ وَلَوْ بِإِذْنِ الْوَلِيِّ إِلَّا عَقْدَ التَّكَاثُفِ  
فَيَصِحُّ بِإِذْنِ وَلِيِّهِ .

• أقسام السفية ، ينقسم إلى قسمين :

١. سفية مُهْمَلٍ : وهو الذي بَلَغَ رَشِيداً ثُمَّ بَدَّرَ ، فَيَحْتَاجُ إِلَى حَجَرٍ  
الْحَاكِمِ وَلَمْ يُحْجَرْ عَلَيْهِ فَتَصَرُّفَاتُهُ صَحِيحَةٌ .

٢. سفية مُحْجُورٍ عَلَيْهِ : وهو الذي بَلَغَ سَفِيهاً فَيَسْتَمِرُّ عَلَيْهِ حَجَرُ الصَّبَا  
أَوْ مَنْ بَدَّرَ بَعْدَ رُشْدِهِ فَضَرَبَ الْقَاضِي عَلَيْهِ الْحَجَرَ .

الرابع: الْمُفْلِسُ : وهو لُغَةً : مَنْ لَا دِرْهَمَ لَهُ وَلَا دِينَارَ .

شَرْعاً : مَنْ ارْتَكَبَتْهُ الدُّيُونُ<sup>(٢)</sup> فَيُحْجَرُ عَلَيْهِ لِمَصْلَحَةِ الْغُرَمَاءِ إِمَّا يَطْلَبُ  
مِنْهُ أَوْ يَطْلَبُ مِنَ الْغُرَمَاءِ .

• الْأَصْلُ فِيهِ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَجَرَ عَلَى مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَبَاعَ مَالَهُ  
فِي دِينٍ كَانَ عَلَيْهِ وَقَسَّمَهُ بَيْنَ غُرَمَائِهِ فَأَصَابَهُمْ خَمْسَةُ أَسْبَاعٍ حَقُوقِهِمْ<sup>(٣)</sup> .

(١) بِخِلَافِ غَيْرِهِ مِنَ التَّصَرُّفَاتِ فَلَا حَجَرَ عَلَيْهِ فِيهَا ، فَيَصِحُّ طَلَاقُهُ وَرَجْعَتُهُ وَخُلْعُهُ وَلَوْ  
يُدُونُ مَهْرَ الْمَثَلِ وَظَهَارَهُ وَإِبْلَاؤُهُ وَلِعَانُهُ .

(٢) وَإِذَا عُرِفَ لَهُ مَالٌ لَمْ يُصَدَّقْ فِي دَعْوَى إِغْسَارِهِ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ ، فَإِنْ لَمْ يُعْرَفْ لَهُ مَالٌ صُدِّقَ  
بِبَيِّنَةٍ .

(٣) وَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ بَعِّه لَنَا ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : ( خَلُّوا عَلَيْهِ فَلَيْسَ لَكُمْ عَلَيْهِ سَبِيلٌ ) ،  
فَبَعَّثَهُ إِلَى الْيَمَنِ ، وَقَالَ : ( لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يُخَجِّرَكَ وَيُؤَدِّيَ عَنْكَ دَيْنَكَ ) فَخَرَجَ مُعَاذٌ إِلَى الْيَمَنِ ، فَلَمْ  
يَزَلْ بِهَا حَتَّى تُوَفِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . رَوَاهُ الْحَاكِمُ ( ٥١٩٥ ) .

• شرط الحجر عليه : أن تزيد ديونهُ على مالِهِ<sup>(١)</sup> ، وأن تكون ديونُهُ حالة لازمة لأدْي<sup>(٢)</sup>.

• حكمه : يُحَجَّرُ عَلَيْهِ في تَصَرُّفَاتِهِ في أَغْيَانِ مالِهِ ، وأما ما في ذِمَّتِهِ فتَصِحُّ تَصَرُّفَاتُهُ فِيهِ ، فتَبَاعُ جَمِيعُ أَمْوَالِهِ ، وَلَا يُصَرَّفُ لَهُ إِلَّا نَفَقَةُ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ وَدَسْتُ ثَوْبٍ<sup>(٣)</sup> وَنَفَقَةُ مَنْ تَلَزَّمَهُ نَفَقَتُهُ ، فإذا بَقِيَ شَيْءٌ مِنَ الدَّيْنِ فَيَبْقَى في ذِمَّتِهِ حَتَّى يُفَرِّجَ اللَّهُ عَلَيْهِ ، وَلَا يَلْزَمُهُ إِلَّا كِتَابُ لِقَضَاءِ الدَّيْنِ.

- يَسُنُّ أَنْ يُبَادِرَ الْقَاضِي بِبَيْعِ مَالِ الْمُفْلِسِ ؛ لِئَلَّا يَطْوَلَ زَمَنُ الْحَجَرِ<sup>(٤)</sup> وَيَكُونَ الْبَيْعُ بِحَضْرَةِ الْمُفْلِسِ مَعَ غَرَمَائِهِ<sup>(٥)</sup>.

---

(١) المراد بماله : ماله العيني والديون التي يَتَيَسَّرُ الْأَدَاءُ مِنْهَا بِخِلَافِ مالِهِ الْمَقْصُوبِ الَّذِي لَا يَسْهُلُ انْتِزَاعُهُ وَمَالِهِ الْغَائِبِ وَالْمَجْهُودِ وَلَا يَبَيِّنُهُ عَلَيْهِ ، وَدَيْنُهُ عَلَى مُعْطٍ فَلَا يُعْتَبَرُ زِيَادَةُ الدَّيْنِ عَلَيْهَا وَإِنْ شَجَّلَهَا الْحَجَرُ ، فَالْحَجَرُ يَنْصَرَفُ إِلَى كُلِّ ذَلِكَ ، فَلَا اغْتِيَابَ بِهَا مِنْ حَيْثُ الْمُقَابَلَةُ بِالدَّيْنِ لِأَنَّهُ لَا يَتَيَسَّرُ لَهُ الْأَدَاءُ مِنْهَا .

(٢) التقييد بالدَّيْنِ لِأَدْيٍ هَذَا مَا جَرَى عَلَيْهِ الرَّمْيُ وَالْخَطِيبُ خِلَافاً لَشَيْخِ الْإِسْلَامِ وَابْنِ حَجَرٍ اللَّذَيْنِ لَمْ يَشْرُطَا فِي الْحَجَرِ أَنْ يَكُونَ الدَّيْنُ لِأَدْيٍ فَقَطْ فَيَحْجَرُ عَلَيْهِ لَوْ كَانَ لِلَّهِ بِشَرْطِ قَوْرَبَتِهِ.

(٣) دَسْتُ ثَوْبٍ بَفَتْجِ الدَّالِ : هِيَ جَمْلَةٌ مِنَ الْقِيَابِ أَيْ كَسْوَةٌ كَامِلَةٌ وَهِيَ قَمِيصٌ وَسِرَاطِيلٌ وَمَنْدِيلٌ وَمُكَعَّبٌ أَيْ : مَدَاسٌ ، وَيَزَادُ فِي الشِّتَاءِ جُبَّةً وَفُرُودٌ .

(٤) وَلَكِنْ لَا يُسْرِعُ فِي الْمُبَادَرَةِ ؛ لِئَلَّا يُظْمَعَ فِيهِ بِشَمْنٍ بِخَيْسٍ .

(٥) لِأَنَّهُ أَطْيَبُ لِلْقُلُوبِ وَأَنْفَى لِلتَّهْمَةِ ، وَلِأَنَّ الْمُفْلِسَ قَدْ يَبَيِّنُ مَا فِي مَالِهِ مِنَ الْعَيْبِ فَلَا يُرَدُّ أَوْ يَذْكَرُ صِفَةً مَطْلُوبَةً فَتَكْثُرُ فِيهِ الرِّغْبَةُ ، وَهُمْ قَدْ يَزِيدُونَ فِي الشَّمَنِ .

- يجوز للقاضي إجبار ممتنع من الأداء بحبس<sup>(١)</sup> أو غيره ، وإذا ثبت الإعسار لم يجز حبسه<sup>(٢)</sup> .

- لو وجد البائع الغريم متاعه عند المفلس فله الرجوع وأخذ متاعه<sup>(٣)</sup> .

الخامس : المريض : المقصود به المريض مريضاً مخوفاً .

معنى المرض المخوف : هو المرض المتصل بموته<sup>(٤)</sup> أي أن الغالب في هذا المرض عدم الشفاء ، فيحجر عليه<sup>(٥)</sup> في التبرعات ؛ كصدقة وهبة وصية بخلاف بيعه وشرائه ، وإنما الحجر يكون فيما زاد على الثلث ، فتصرفاته في حالة صحته أو في حال المرض غير المخوف كلها صحيحة .

• حكم تصرفاته في مرض موته :

(١) تصرفاته صحيحة إلا إذا تصرف بوقف أو هبة أو وصية أو غيرها من التبرعات بأكثر من الثلث لغير وارث ، فلا بد من إجازة الورثة<sup>(٦)</sup> بعد

(١) إلا إذا كان أصلاً فلا يحبس بدين فرعه ؛ لأنه عقوبة ، ولا يعاقب الوالد بالولد ، ولا فرق بين دين النفقة وغيرها ، وكذلك لا يحبس المريض والصبي والمجنون وابن السبيل والمخدرة التي لم تغتد الخروج لحاجتها .

(٢) لقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرٍ فَنُظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾ [البقرة: ٢٨٠] .

(٣) لخبر : (إذا أفلس الرجل ووجد البائع سلعته بعينها فهو أحق بها) رواه مسلم (٤٠٧٣) وغير أبي هريرة : (أبنا رجل مات أو أفلس ، فصاحب المتاع أحق بمتاعه إذا وجد بعينه) رواه ابن ماجه (٢٣٦٠) .

(٤) ويلحق بالمرض المخوف أن يصل إلى حالة يقطع فيها بموته كالإقدام للقتل وأخطار الريح في حق راكب السفينة واليهام الحزب ووقوع الطاعون في أمثاله .

(٥) ولا يحتاج في هذا الحجر إلى حكم قاض ؛ لأنه محجور عليه شرعاً ، ويرتفع الحجر عنه بزوال مرضه ، ويتبين بها نفوذ تصرفه .

(٦) أي جميع الورثة المطلقين التصرف ، فإن لم يكونوا كذلك لم تصح إجازتهم ، ولا إجازة الولي ولا الحاكم بل يبطل ذلك التبرع ، وفي التحفة : توقف إلى كماله .

الموت<sup>(١)</sup> فيما زاد على الثلث ، فإذا أجازوا فذاك ، وإذا أجاز بعضهم دون البعض فتصح بقسط المجيزين دون قسط الذين لم يجيزوا.

(٢) إذا تبرع بشيء من ماله ولو قليلاً لوارث فلا بد من إجازتهم أيضاً .

(٣) إذا تبرع بأقل من الثلث لغير وارث فيصح ولا يشترط إجازة الورثة .

السادس: العبد (الرقيق) : محجور عليه في جميع تصرفاته<sup>(٢)</sup> إلا فيما أذن له سيده فيه<sup>(٣)</sup> ، ويكون التصرف على حسب الإذن ، فإذا تصرف بدون إذن فتصرفاته جميعها باطلة ، ولا يجوز لأحد أن يعامله .

\* ما يجب على العبد إذا تصرف :

١. ما وجب عليه برضا مستحقه : كأن اشترى أو باع شيئاً من شخص فهذا يتعلق في ذمته ؛ أي : إذا عتق وكسب المال طوّل به .

٢. ما وجب عليه بدون رضا مستحقه : كأن قتل أو أثلف شيئاً فهذا يتعلق برقبته ؛ أي : يباع ويدفع أرض الجناية من قيمته إلا إذا فداه سيده ودفع عنه الأرض .

٣. ما وجب عليه وهو مأذون له في التجارة : فهذا يتعلق بما تحته يده من أموال التجارة وبما يكتسبه .

(١) فالعبرة بإجازة الوصية وردها بعد الموت لا قبله.

(٢) تنقسم تصرفات العبد إلى ثلاثة :

١- قسم يصح تصرفه فيه بإذن سيده وهو المعاملات.

٢- قسم يصح تصرفه فيه ولو بغير إذن سيده وهو العبادات.

٣- قسم لا يصح تصرفه فيه ولو أذن له سيده وهو الولايات.

(٣) ولا بد من إذن صريح فلا يكفي السكوت ولو أذن له في التجارة لم يكن له التكاثر أو

التبرع ، لعدم الإذن فيهما .



## باب الصلح<sup>(١)</sup>

• تعريف الصلح :

لَفْعٌ : قَطْعُ النِّزَاعِ .

شَرْعاً : عَقْدٌ يَحْصُلُ بِهِ قَطْعُ النِّزَاعِ .

• الْأَصْلُ فِيهِ : قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ [النساء : ١٢٨] .

وَقَوْلُهُ ﷺ : (الصُّلْحُ جَائِزٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا صُلْحاً أَحَلَّ حَرَاماً أَوْ حَرَّمَ حَلَالاً)<sup>(٢)</sup> .

• فَضْلُهُ : عَظِيمٌ وَثَوَابُهُ جَزِيلٌ فِي الْحَدِيثِ : (أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَفْضَلِ مِنْ

دَرَجَةِ الصَّلَاةِ ، وَالصِّيَامِ ، وَالصَّدَقَةِ ؟ قَالُوا : بَلَى ، قَالَ : إِصْلَاحُ ذَاتِ الْبَيْنِ قَالَ : وَفَسَادُ ذَاتِ الْبَيْنِ هِيَ الْحَالِقَةُ)<sup>(٣)</sup> .

وَقَالَ بَعْضُهُمْ :

إِنَّ الْفَضَائِلَ كُلَّهَا لَوْ جُمِعَتْ رَجَعَتْ بِأَجْمَعِهَا إِلَى شَيْئَيْنِ

تَعْظِيمُ أَمْرِ اللَّهِ جَلَّ جَلَالُهُ وَالسَّعْيُ فِي إِصْلَاحِ ذَاتِ الْبَيْنِ

(١) يَتَكَلَّمُ الْفُقَهَاءُ فِي هَذَا الْبَابِ عَلَى أَحْكَامِ الصُّلْحِ وَمَا يَتَّبَعُهُ وَهِيَ تَتْلَخَصُ فِيمَا يَلِي :

- ١- صِحَّةُ الصُّلْحِ مَعَ الْإِقْرَارِ .
- ٢- صِحَّةُ جَرْيَانِ حُكْمِ التَّبِيعِ عَلَيْهِ .
- ٣- جَوَازُ إِشْرَاعِ الرُّوشَنِ فِي الطَّرِيقِ النَّافِذِ .
- ٤- عَدَمُ جَوَازِ إِشْرَاعِ الرُّوشَنِ فِي الدَّرَبِ الْمُشْتَرَكِ إِلَّا بِإِذْنِ الشَّرَكَاءِ .
- ٥- جَوَازُ تَقْدِيمِ الْبَابِ ، وَعَدَمُ جَوَازِ تَأْخِيرِهِ إِلَّا بِإِذْنِ الشَّرَكَاءِ .
- (٢) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٥٩٦) .
- (٣) رَوَاهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ (١٦٠٨) وَأَحْمَدُ (٢٧٥٤٨) وَأَبُو دَاوُدَ (٤٩٢١) .



والمقصود هنا الصلح في المعاملات المالية<sup>(١)</sup>.

• شروط صحة الصلح ، اثنان :

١. سبق الخصومة : معنى الخصومة : دَعْوَى مِنْ أَحَدِ الْمُتَخَاصِمِينَ عَلَى الْآخَرِ فَيُنْكَرُ الْآخَرُ ، فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ تَسْبِقَ خُصُومَةٌ بَيْنَهُمَا<sup>(٢)</sup> .

٢. إقرار الخصم : أي إقرار المدعى عليه بما ادَّعاه خصمه ؛ فيصح الصلح في مذهب الإمام الشافعي إذا كان مع الإقرار<sup>(٣)</sup> ، وأما إذا أنكر وأصرَّ على الإنكار فلا يصح خلافاً للأئمة الثلاثة فيجوز .

كما قال صاحب «صفوة الزبد» :

الصلح جائز مع الإقرار<sup>(٤)</sup> إن سبقت خصومة الإنكار

(١) للصلح أنواع :

١- صلح بين المسلمين والكفار ، وعقدوا له (باب الهدنة والجزية والأمان) .

٢- صلح بين الإمام والبغاة ، وعقدوا له (باب البغاة) .

٣- صلح بين الزوجين عند الشقاق ، وعقدوا له (باب القسم والشور) .

٤- صلح في المعاملات ، وعقدوا له هذا الباب الذي نحن بصدده .

(٢) فإن لم تسبق خصومة فلا داعي لذكر لفظ الصلح بل يعقدون بيعاً أو اجارة أو غيرهما

بألفاظها.

(٣) ومثل الإقرار : إقامة البيّنة واليمين المردودة ؛ لأنَّ الحقَّ لازمٌ بهما كلزومه بالإقرار .

(٤) ونستثنى مسائل يصح الصلح فيها من غير إقرار بل مع إنكار أو سكوت منها :

١- اضطلاع الورثة فيما وقف بينهم في ميراث الحثثي أو المفقود .

٢- اضطلاع الزوجات فيما لو أسلم الزوج على أكثر من أربع ومات قبل الاختيار فيوقف

الميراث بينهم حتى يضطلحن .

٣- وكذلك لو طلق إحدى زوجاته ومات قبل البيان .

٤- اضطلاع الوديعة فيما إذا أودعها عند آخر فقال : لا أعلم لأيكما هي فيضطلحان .

• **صورة الصلح** : أن يدعي زيد على عمرو بأن له في ذمته ألف دينار فيُنكر عمرو ويُقرّر بَعْدَ الإنكارِ ، ثُمَّ يَقُولُ زيدُ : (صالحُك مِن الألفِ الدِّينارِ الَّتِي فِي ذِمَّتِكَ عَلَى ٧٠٠ دينار) فَيَقُولُ عمرو : (قَبِلْتُ) .

• **صيغة الصلح** : غالِباً يَتَعَدَّى لَفْظُهُ لِلْمَأْخُوذِ بِـ (الباءِ) أَوْ (عَلَى) وَيَتَعَدَّى لَفْظُهُ لِلْمَثْرُوكِ بِـ (مِنْ) أَوْ (عَنْ) :

أُمثلة : صالحُك مِن الدارِ بِألفِ ريال .

صالحُك مِن الدارِ عَلَى ألفِ ريال .

صالحُك عَنْ الدارِ بِألفِ ريال .

صالحُك عَنْ الدارِ عَلَى ألفِ ريال .

فَالْمَثْرُوكُ فِي الْأُمثلةِ السَّابِقَةِ (الدارِ) لِدُخُولِ (مِنْ) أَوْ (عَنْ) عَلَيْهِ ، وَالْمَأْخُوذُ (الألفِ ريال) لِدُخُولِ (الباءِ) وَ(عَلَى) عَلَيْهِ<sup>(١)</sup> .

• **أقسام الصلح** : اثنان : حَطيطةٌ وَمُعَاوَضَةٌ :

**الأول** : **صلح الحَطيطة** : سُمِّيَ بِذَلِكَ لِحِطِّهِ بَعْضُ حَقِّهِ ، وَهُوَ يَجْرِي عَلَى الْعَيْنِ وَعَلَى الدِّينِ .

- **أقسام صلح الحَطيطة** : يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ :

١. **صلح إبراء** : وَهُوَ مَا إِذَا جَرَى الصُّلْحُ عَلَى دَيْنٍ .

(١) وَقَدْ نَظَّمْ هَذِهِ الْقَاعِدَةَ بَعْضُهُمْ فَقَالَ :

بِـ (الباءِ) أَوْ (عَلَى) يُعَدَّى الصُّلْحُ  
وَ(مِنْ) وَ(عَنْ) أَيْضاً لِمَا قَدْ تُرِكَ  
لِمَا أَخَذْتَهُ فَهَذَا الصُّلْحُ  
فِي أَغْلَبِ الْأَحْوالِ ذَا قَدْ سُلِكَ

صُورَتُهُ : كَانَ يَدَّعِي زَيْدٌ عَلَى عَمْرٍو بِأَنَّ لَهُ فِي ذِمَّتِهِ أَلْفَ دِينَارٍ ، فَيُنْكِرُ عَمْرٍو ، ثُمَّ يَقْرَأُ ثُمَّ يَقُولُ زَيْدٌ : (صَالِحُكَ<sup>(١)</sup>) مِنَ الْأَلْفِ دِينَارٍ الَّتِي فِي ذِمَّتِكَ عَلَى ثَمَانِمِائَةٍ ) فَهَذَا إِبْرَاءٌ مِنْ ٢٠٠ وَيَأْخُذُ مِنْهُ ٨٠٠ .

وَشَرْطُ الْإِبْرَاءِ : أَنْ يَكُونَ مُنْجَزاً<sup>(٢)</sup> وَمَعْلوماً .

٢. صَلَاحُ هِبَةٍ : وَهُوَ مَا إِذَا جَرَى عَلَى عَيْنٍ .

صُورَتُهُ : كَانَ يَدَّعِي زَيْدٌ عَلَى عَمْرٍو فِي دَارٍ بِأَنَّهُ غَضَبَهَا ، فَيُنْكِرُ ، ثُمَّ يَقْرَأُ ، ثُمَّ يَقُولُ زَيْدٌ : (صَالِحُكَ مِنَ الدَّارِ عَلَى ثُلُثِهَا) فَهَذَا وَهَبَ لَهُ ثُلُثِي الدَّارِ وَلَهُ الثُّلُثُ الْبَاقِي .

الثَّانِي : صَلَاحُ الْمَعَاوِضَةِ : وَهُوَ عُذُولُهُ مِنْ حَقِّهِ إِلَى غَيْرِهِ عَيْنًا كَانَ الْمُدَّعَى أَوْ دِينًا .

أَي : عُذُولُهُ عَنِ الْعَيْنِ الْمُدَّعَاةِ وَتَرْكُهَا ، وَطَلَبُ شَيْءٍ آخَرَ عِوَضاً عَنْهَا .  
وَلَهُ صَوْرٌ :

١. يَكُونُ بَيْعاً فِي الْعَيْنِ : صُورَتُهُ : بِأَنَّ يَدَّعِي زَيْدٌ عَلَى عَمْرٍو فِي دَارٍ أَوْ فِي سَيَّارَةٍ بِأَنَّهُ غَضَبَهَا مِنْهُ فَيُنْكِرُ عَمْرٍو ثُمَّ يَقْرَأُ فَيَقُولُ زَيْدٌ : (صَالِحُكَ مِنَ السَّيَّارَةِ عَلَى هَذِهِ الْبَقَرَةِ) فَكَأَنَّهُ بَاعَ السَّيَّارَةَ بِالْبَقَرَةِ ، فَتَجْرِي هُنَا أَحْكَامُ الْبَيْعِ مِنْ ثُبُوتِ الْخِيَارِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَحْكَامِ .

وَلَا يُشْتَرَطُ التَّعْيِينُ هُنَا فَيَصِحُّ بِوَصْفِ الْبَقَرَةِ وَيَكُونُ سَلَمًا .

(١) وَيَصِحُّ هُنَا بِلَفْظِ الْإِبْرَاءِ وَالْحِظِّ وَالْإِسْقَاطِ .

(٢) فَلَا يَصِحُّ تَغْلِيْقُهُ وَلَا تَأْقِيْتُهُ .

٢. وَيَكُونُ بَيْعًا فِي الدَّيْنِ ، صَوْرَتُهُ : بِأَنْ يَدَّعِي زَيْدٌ عَلَى عَمْرٍو بِأَنْ لَهُ فِي ذِمَّتِهِ أَلْفَ رِيَالٍ فَيُنْكِرَ عَمْرٍو ثُمَّ يَقَرُّ ثُمَّ يَقُولُ زَيْدٌ : (صَالِحُكَ مِنَ الدَّيْنِ عَلَى هَذِهِ السَّيَّارَةِ) فَكَأَنَّهُ اشْتَرَى السَّيَّارَةَ بِمَا فِي ذِمَّتِهِ .

- وَيُشْتَرَطُ هُنَا التَّعْيِينَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ بَيْعُ الدَّيْنِ بِالْدَّيْنِ .

٣. وَيَكُونُ إِجَارَةً ، صَوْرَتُهُ : كَانَ يَدَّعِي زَيْدٌ عَلَى عَمْرٍو فِي دَارٍ بِأَنَّهُ غَضَبَهَا فَيُنْكِرَ عَمْرٍو ثُمَّ يَقَرُّ ثُمَّ يَقُولُ زَيْدٌ : (صَالِحُكَ مِنَ الدَّارِ عَلَى أَنْ تَسْكُنَهَا سَنَةً بِعَشْرَةِ آلَافِ رِيَالٍ) فَيَصِيرُ إِجَارَةً .

أَوْ يَقُولُ : صَالِحُكَ مِنَ الدَّارِ عَلَى أَنْ تَعْمَلَ لِي كَذَا مُدَّةَ شَهْرٍ .

٤. وَيَكُونُ عَارِيَةً : صَوْرَتُهُ : كَانَ يَقُولُ : (صَالِحُكَ مِنَ الدَّارِ عَلَى أَنْ تَسْكُنَهَا سَنَةً<sup>(١)</sup> وَبَعْدَ سَنَةٍ تَخْرُجُ مِنْهَا) فَتَصِيرُ عَارِيَةً لِمُدَّةِ سَنَةٍ<sup>(٢)</sup> .

- كَمَا قَالَ صَاحِبُ «صَفْوَةِ الزُّبْدِ» :

وَهُوَ بِبَعْضِ الْمُدَّعَى فِي الْعَيْنِ      هِبَةٌ أَوْ بَرَاءَةٌ فِي الدَّيْنِ  
وَفِي سِوَاهُ : بَيْعٌ أَوْ إِجَارَةٌ      وَالدَّارُ لِلْمُسْكِنِ هِيَ الْإِعَارَةُ

(١) وَتَكُونُ عَارِيَةً مُوقَّتَةً لِأَنَّهَا مُقْبَدَةٌ بِمُدَّةٍ ، فَإِنْ أَطْلَقَ فَتَكُونُ عَارِيَةً مُطْلَقَةً .

(٢) وَهَكَذَا : فَإِنْ صَالَحَهُ مِنَ الدَّارِ عَلَى رَدِّ سَيَّارَةٍ مَفْقُودَةٍ مَثَلًا فَهُوَ جَعَالَةٌ .

وَأِنْ صَالَحَتْ الزَّوْجَةُ زَوْجَهَا مِنَ الدَّارِ عَلَى أَنْ يُطْلَقَهَا فَهُوَ خُلْعٌ .

وَأِنْ صَالَحَ الْمُسْلِمُ مِنَ الْمُسْلِمِ فِيهِ عَلَى رَأْسِ الْمَالِ فَقَسَخَ .

وَأِنْ صَالَحَهُ مِنْ كَذَا عَلَى إِطْلَاقِ هَذَا الْأَسِيرِ فَبَيْعٌ .

## الحقوق المشتركة

وُسَمِيَ أَحْكَامُ الطَّرِيقِ.

• أقسام الطريق ، الطريق قِسْمَان :

الأول : طريق نافذ : أي غير مسدود فيَجُوزُ لِلإِنْسَانِ أَنْ يُشْرِعَ رَوْشاً فيه ؛ أي : يخرج سَقِيفَةً أو بَلْكَوناً<sup>(١)</sup> أو جَنَاحاً ولكن بِشُرُوط :

١- أَنْ يَكُونَ الْمُخْرِجُ مُسْلِماً .

٢- أَنْ يَرْفَعَ الرَّوْشَنَ<sup>(٢)</sup> بِحَيْثُ يَنْتَفِي إِظْلَامُ الْمَوْضِعِ بِهِ وَبِحَيْثُ لَا يُؤْذِي الْمَارِّينَ : وَيَخْتَلِفُ ارْتِفَاعُهُ بِاخْتِلَافِ الْمَارِّينَ : فَإِنْ كَانَ الْمَارُّ آدَمِيّاً فَيَرْفَعُهُ بِحَيْثُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى أَنْ يُطَاطَى رَأْسُهُ عَنْهُ لَوْ مَرَّ بِالْحُمُولَةِ الْعَالِيَةِ عَلَى رَأْسِهِ وَلَوْ نَادِرَةً ، وَإِنْ كَانَ طَرِيقَ السَّيَارَاتِ فَيَرْفَعُهُ بِحَيْثُ يُمَكِّنُ مُرُورَهَا مُحَمَّلَةً .

الثاني : طريق غير نافذ : أي مسدود وُسَمِيَ الدَّرَبُ الْمُشْتَرَكُ<sup>(٣)</sup> ، فَيَجُوزُ إِشْرَاعُ الرَّوْشَنِ وَلَكِنْ بِشُرُوط :

١- أَنْ يَكُونَ مُسْلِماً .

٢- أَنْ يَرْفَعَ الرَّوْشَنَ بِحَيْثُ لَا يُؤْذِي الْمَارِّينَ .

٣- أَنْ يَأْذَنَ لَهُ جَمِيعُ الشَّرَكَاءِ فِي الدَّرَبِ .

(١) وَيَمْتَنِعُ الإِشْرَاعُ فِي هَوَاءِ الْمَسْجِدِ وَالرِّبَاطِ وَالْمَدْرَسَةِ وَالْمَقْبَرَةِ الَّتِي يَحْرُمُ الْبِنَاءُ فِيهَا بِأَنْ كَانَتْ مَوْقُوفَةً أَوْ مَسْبُلاً لِلدَّفْنِ فِيهَا فَقَطْ .

(٢) وَمِثْلُهُ نَصَبُ الْمِيزَابِ وَالسَّابِاطِ ، وَهُوَ سَقِيفَةٌ عَلَى حَائِظَيْنِ وَالطَّرِيقُ بَيْنَهُمَا .

(٣) الدَّرَبُ فِي اللَّغَةِ : التَّضْيِيقُ فِي الْحَبْلِ ، ثُمَّ تَوَسَّعَ فِيهِ وَاسْتُعْمِلَ فِي الطَّرِيقِ غَيْرِ النَّافِذِ .



- الشُّرَكَاءُ فِي الدَّرَبِ : هُمْ كُلُّ مَنْ يَمُرُّ عَلَى الرَّوْشَنِ فِي طَرِيقِهِ مِنْ رَأْسِ الدَّرَبِ إِلَى بَابِ بَيْتِهِ<sup>(١)</sup> ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ لَهُ بَابٌ لَا يَمُرُّ عَلَى الرَّوْشَنِ فَلَيْسَ مِنَ الشُّرَكَاءِ فِي الدَّرَبِ ، أَوْ كَانَ لَهُ بَيْتٌ فِيهِ وَلَكِنْ بَابُهُ مِنَ الْجَانِبِ الْآخَرِ فَلَيْسَ كَذَلِكَ مِنَ الشُّرَكَاءِ فِي الدَّرَبِ .

- يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُقَدَّمَ بَابُهُ إِلَى جِهَةِ رَأْسِ الدَّرَبِ دُونَ إِذْنِ الشُّرَكَاءِ ؛ لِأَنَّهُ تَرَكَ بَعْضَ حَقِّهِ ، وَلَكِنْ يَلْزَمُهُ سَدُّ الْبَابِ الْأَوَّلِ<sup>(٢)</sup> ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُؤَخَّرَ الْبَابَ عَنْ رَأْسِ الدَّرَبِ<sup>(٣)</sup> إِلَّا بِإِذْنِ الشُّرَكَاءِ<sup>(٤)</sup> .

كَمَا قَالَ صَاحِبُ «صَفْوَةِ الزُّبَدِ» :

بِالشَّرْطِ أَتَبِيلٌ ، وَأَجْزَى فِي الشَّرْعِ عَلَى مُرُورِهِ وَوَضْعِ الْجِذْعِ  
وَجَازَ إِشْرَاعُ جَنَاحِ مُغْتَلِي لِمُسْلِمٍ فِي نَافِذٍ مِنْ سُبُلٍ  
لَمْ يُؤْذِ مَنْ مَرَّ وَقَدَّمَ بِابِكَا وَجَازَ تَأْخِيرُ بِإِذْنِ الشُّرَكَاءِ  
رَسْمُ الطَّرِيقِ النَّافِذِ وَغَيْرِ النَّافِذِ


(١) لِأَنَّ ذَلِكَ تَحُلُّ تَرْدِيدِهِ .

(٢) فَلِشُرَكَائِهِ مَنَعُهُ ؛ لِأَنَّ انْضِمَامَ الثَّانِي إِلَى الْأَوَّلِ يُوْثِقُ رَحْمَةً وَوُقُوفاً مِنَ الدَّوَابِّ وَغَيْرِهَا فِي الدَّرَبِ فَيَتَضَرَّرُونَ بِهِ .

(٣) لِأَنَّهُ لَا حَقَّ لَهُ فِيهِ سِوَاءِ سَدِّ الْأَوَّلِ أَمْ لَا .

(٤) وَيَجُوزُ أَنْ يُصَالِحَهُمْ عَلَى ذَلِكَ بِمَالٍ كَمَا سَيَأْتِي فِي الثَّنِ .

## مَسَائِلُ فِي الْحُقُوقِ الْمُشْتَرَكَةِ :

- ١- إشْرَاعُ الرُّوشَنِ وَنَحْوِهِ جَائِزٌ فِي الشَّارِعِ وَنَحْوِهِ ، وَأَمَّا غَيْرُهُ كَالْمَسْجِدِ فَلَا<sup>(١)</sup>.
- ٢- لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَسْتَوْلِيَ عَلَى شَيْءٍ مِنَ الطَّرِيقِ وَإِنْ قَلَّ.
- ٣- يَحْرُمُ فِي الطَّرِيقِ بِنَاءُ دَكَّةٍ أَوْ دَعَامَةٍ لِجِدَارٍ<sup>(٢)</sup> أَوْ غَرْسُ شَجَرَةٍ وَلَوْ لِعُمُومِ الْمُسْلِمِينَ وَإِنْ اتَّسَعَ الطَّرِيقُ وَلَمْ يَضُرَّ الْمَارَّةَ وَأُذِنَ لَهُ الْإِمَامُ<sup>(٣)</sup>.
- ٤- يَجُوزُ لَهُ حَفْرُ الْبُئْرِ وَلَوْ لِمَصْلَحَةٍ نَفْسِهِ<sup>(٤)</sup> بِإِذْنِ الْإِمَامِ وَعَدَمِ الضَّرَرِ.
- ٥- يَجُوزُ لِمَنْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الدَّرَبِ فَتُحَ بَابٍ لِأَجْلِ الْمُرُورِ بِإِذْنِ أَهْلِ الدَّرَبِ، وَلَهُ مُصَالِحَتُهُمْ عَلَيْهِ بِمَالٍ.
- ٦- إِذَا صَالَحْتَهُمْ بِمَالٍ وَقَدَّرُوا مَدَّةً كَانَتْ إِجَارَةً وَإِلَّا بَأَنْ أَظْلَقُوا أَوْ شَرَطُوا التَّائِيدَ كَانَ بَيْعَ جُزْءٍ شَائِعٍ مِنَ الدَّرَبِ لَهُ ، فَهِيَ إِمَّا بَيْعٌ أَوْ إِجَارَةٌ وَكِلَاهُمَا لَا رَجُوعَ فِيهِ .

(١) وَالْفَرْقُ بَيْنَ الشَّارِعِ وَغَيْرِهِ : أَنَّ الشَّارِعَ أَوْسَعُ انْتِفَاعاً ، لِأَنَّ الْانْتِفَاعَ بِهِ لَا يَتَقَيَّدُ بِنَوْعٍ مُخْصُوصٍ مِنَ الْانْتِفَاعَاتِ بَلْ لِكُلِّ أَحَدٍ أَنْ يَنْتَفِعَ بِهِ بِسَائِرِ وُجُوهِ الْانْتِفَاعَاتِ الَّتِي لَا تَضُرُّ ، وَهَذَا لَا يَكُونُ بِالْمَسْجِدِ فَإِنَّ الْانْتِفَاعَ بِهِ خَاصٌّ لِلصَّلَاةِ ، وَكَذَلِكَ نَحْوُ الْمَسْجِدِ ، فَإِنَّ الْانْتِفَاعَ بِهِ مُخْصُوصٌ بِنَوْعٍ مِنَ الْانْتِفَاعِ .

(٢) قَالَ فِي «الثَّحْفَةِ» : إِلَّا إِنْ اضْطُرَّ إِلَيْهِ لِجَلَلِ بَنَائِهِ وَلَمْ يَضُرَّ الْمَارَّةَ ، لِأَنَّ الْمَشَقَّةَ تَحْلِبُ التَّيْسِيرَ .

(٣) لِأَنَّهُ قَدْ تَرَدَّدَ الْمَارَّةُ فَيَصْطَكُّونَ بِهِ لِشُغْلِ الْمَكَانِ بِهِ ، وَلِأَنَّهُ إِذَا طَالَتِ الْمُدَّةُ أَشْبَهَ مَوْضِعَهُ الْأَمْلاكَ وَانْقَطَعَ عَنْهُ أَنْ تُرْتَضَخَ الطُّرُوقُ ، بِخِلَافِ الرُّوشَنِ .

(٤) وَقَيَّدَ الزَّمَلِي الْمَصْلَحَةَ بِكَوْنِهَا لِعُمُومِ الْمُسْلِمِينَ .

## باب الحوالة

\* تعريف الحوالة :

لُغَةً : التَّحَوُّلُ والانتقال .

شَرْعاً : عَقْدٌ يَقْتَضِي نَقْلَ دَيْنٍ مِنْ ذِمَّةٍ إِلَى ذِمَّةٍ أُخْرَى بِصِغَةٍ ، أَيْ : مِنْ ذِمَّةِ الْمُحِيلِ إِلَى ذِمَّةِ الْمُحَالِ عَلَيْهِ .

\* الْأَصْلُ فِيهِ : قَوْلُهُ ﷺ : (مَظِلُّ الْغَنِيِّ<sup>(١)</sup>) ظَلَمَ فَإِذَا أُتْبِعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَتَّبِعْ<sup>(٢)</sup>) وَفِي رِوَايَةٍ : (وَمَنْ أُتْبِعَ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَتَّبِعْ<sup>(٣)</sup>) .  
- وَهِيَ رُخْصَةٌ ؛ لِأَنَّهَا بَيْعُ دَيْنٍ بِدَيْنٍ جُوزَ لِلْحَاجَةِ<sup>(٤)</sup> .  
وَقِيلَ : إِنَّهَا اسْتِيفَاءٌ ، وَلَا تَدْخُلُهَا الْإِقَالَةُ عَلَى الْمُعْتَمَدِ .

(١) الْمُرَادُ بِالْمَظِلِّ : إِطَالَةُ الْمُدَافَعَةِ ثَلَاثَ مَرَاتٍ فَأَكْثَرَ ، فَمَتَى زَادَ عَلَى مَرَّتَيْنِ فَهُوَ كَبِيرٌ ،  
وَالَا فَصْغِيرٌ .

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٢٨٧) وَمُسْلِمٌ (١٠٨٥) وَالْمَعْنَى : إِذَا أُحِيلَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَحْتَلِ .

(٣) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٢٨٨) .

(٤) وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمُحِيلَ : بَاعَ مَا فِي ذِمَّةِ الْمُحَالِ عَلَيْهِ بِمَا فِي ذِمَّتِهِ لِلْمُحْتَالِ ، وَالْمُحْتَالُ : بَاعَ مَا فِي ذِمَّةِ الْمُحِيلِ بِمَا فِي ذِمَّةِ الْمُحَالِ عَلَيْهِ . فَالْبَائِعُ : الْمُحِيلُ ، وَالْمَشْتَرِي : الْمُحْتَالُ ، وَالْمَبِيعُ : دَيْنُ الْمُحِيلِ ، وَالشَّمْنُ : دَيْنُ الْمُحْتَالِ .

• **صورة الحوالة :** أَنْ يَكُونَ فِي ذِمَّةِ زَيْدٍ لِعَمْرٍو أَلْفٌ دِينَارٍ دِيناً حَالاً  
ثَابِتاً لازِماً ، وَلِزَيْدٍ فِي ذِمَّةِ إِبْرَاهِيمَ مِثْلُهَا فَيَقُولُ زَيْدٌ لِعَمْرٍو : (أَحْلُثُكَ<sup>(١)</sup>)  
بِالْأَلْفِ الَّتِي لَكَ عَلَيَّ عَلَى إِبْرَاهِيمَ) ، فَيَقُولُ عَمْرٌو : (قَبِلْتُ).

• **أركان الحوالة ، ستة :**

١. مُحِيلٌ (كَزَيْدٍ).
٢. مُخْتَالٌ (كَعَمْرٍو).
٣. مُحَالٌ عَلَيْهِ (كَإِبْرَاهِيمَ).
٤. دَيْنٌ لِلْمُحِيلِ عَلَى الْمُحَالِ عَلَيْهِ (الَّذِي فِي ذِمَّةِ إِبْرَاهِيمَ لِزَيْدٍ).
٥. دَيْنٌ لِلْمُخْتَالِ عَلَى الْمُحِيلِ (الَّذِي فِي ذِمَّةِ زَيْدٍ لِعَمْرٍو).
٦. صِغَةً<sup>(٢)</sup>.

• **شروط صحة الحوالة ، ستة :**

١. رِضَا الْمُحِيلِ : فَلَا تَصِحُّ حَوَالَةُ الْمُكْرَهِ .
٢. قَبُولُ الْمُخْتَالِ : لِأَنَّ الْحَقَّ الَّذِي لَهُ فِي ذِمَّةِ الْمُحِيلِ لَا يَنْتَقِلُ إِلَى ذِمَّةِ  
الْغَيْرِ إِلَّا بِرِضَا الْمُخْتَالِ ، وَأَمَّا الْمُحَالُ عَلَيْهِ فَلَا يُشْتَرِطُ رِضَا<sup>(٣)</sup> ؛ لِأَنَّهُ مُحَلٌّ  
الْحَقِّ<sup>(٤)</sup>.

(١) وَلَا تَصِحُّ الْحَوَالَةُ بِلَفْظِ الْبَيْعِ .

(٢) وَتَدْخُلُ الْكُنَايَةُ فِي الْحَوَالَةِ عِنْدَ ابْنِ حَجَرٍ ، وَأَمَّا الرَّمْلِيُّ فَلَا تَكُونُ إِلَّا صَرِيحَةً عِنْدَهُ .

(٣) خِلَافاً لِلْحَنَفِيَّةِ الَّذِينَ اشْتَرَطُوا رِضَا .

(٤) فَلَمْ يَنْ لِهَ الْحَقُّ أَنْ يَسْتَوْفِيَهُ بِنَفْسِهِ وَبِغَيْرِهِ ، وَلِذَلِكَ تَصِحُّ الْحَوَالَةُ عَلَى مَيِّتٍ ؛ لِأَنَّ ذِمَّتَهُ  
مَرْهُونَةٌ بِدَيْنِهِ حَتَّى يُقْضَى عَنْهُ ، وَلَا تَصِحُّ الْحَوَالَةُ عَلَى الثَّرَكَةِ ؛ لِغَدَمِ الْمُحَالِ عَلَيْهِ .

٣. كَوْنُ الدِّينِ <sup>(١)</sup> ثَابِتًا لَازِمًا :

معنى (ثابتاً): أي موجوداً ، فلا تَصِحُّ الحِوَالَةُ في المَالِ الَّذِي سَيَقْتَرِضُهُ غَدًا .  
ومعنى (لازماً): أي غَيْرَ قَابِلٍ لِلسُّقُوطِ <sup>(٢)</sup> ، خَرَجَ بِهِ : جُعِلَ الْجَعَالَةُ وَتُجُومُ  
الْكِتَابَةِ .

٤. اتَّفَاقُ الدَّيْنَيْنِ جِنْسًا وَقَدْرًا وَصِفَةً وَأَجَلًا وَكَسْرًا : فَلَا يَصِحُّ إِذَا كَانَا  
مُخْتَلِفَيْنِ فِي الْجِنْسِ كَذَهَبٍ وَفِضَّةٍ أَوْ الْقَدْرِ كَعَشْرَةٍ وَخَمْسَةٍ <sup>(٣)</sup> ، أَوْ الصِّفَةِ  
كَصَحِيحَةٍ وَمُكْسَرَةٍ أَوْ أَحَدُهُمَا حَالًا وَالثَّانِي مُؤَجَّلًا <sup>(٤)</sup> .

٥. الْعِلْمُ بِمَا يُحَالُ بِهِ وَعَلَيْهِ قَدْرًا وَصِفَةً .

٦. صِحَّةُ الْاِغْتِيَاضِ عَنِ الدِّينِ ، خَرَجَ بِهِ : دَيْنُ السَّلَمِ وَرَأْسُ مَالِهِ فَلَا  
يَصِحُّ الْحِوَالَةُ فِيهِمَا لِعَدَمِ صِحَّةِ الْاِغْتِيَاضِ عَنْهُمَا <sup>(٥)</sup> .

(١) فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ دَيْنًا خَرَجَ بِهِ : الْعَيْنُ فَلَا تَصِحُّ الْحِوَالَةُ بِالْعَيْنِ ؛ لِأَنَّ الْحِوَالَةَ يَبِيعُ دَيْنِي  
بَدَيْنٍ جَوْرًا لِلْحَاجَةِ .

(٢) فَتَصِحُّ الْحِوَالَةُ بِالْصَّدَاقِ قَبْلَ الدُّخُولِ ، وَبِالْأَجْرَةِ قَبْلَ اسْتِيفَاءِ الْمَنْفَعَةِ ، وَبِالْقَنْ قَبْلَ  
قَبْضِ الْمَبِيعِ ؛ لِأَنَّهُ يُوَوَّلُ إِلَى اللُّزُومِ بِنَفْسِهِ وَإِنْ لَمْ يُؤْمَنْ سُقُوطُهُ .

(٣) لَكِنْ لَوْ أَحَالَ بِخَمْسَةٍ عَلَيْهِ عَلَى خَمْسَةٍ مِنْ عَشْرَةٍ أَوْ عَكْسِهِ بِأَنْ كَانَ عَلَيْهِ عَشْرَةٌ فَأَحَالَ  
خَمْسَةً مِنْهَا عَلَى خَمْسَةٍ صَحَّ .

(٤) وَإِذَا اتَّفَقَا فِي التَّاجِيلِ فَلَا بُدَّ مِنَ الْاِتِّفَاقِ فِي قَدْرِ الْأَجْلِ .

(٥) وَخَرَجَ بِهِ كَذَلِكَ : دَيْنُ الزَّكَاةِ فَلَا تَصِحُّ الْحِوَالَةُ فِيهَا مِنَ السَّاعِي أَوْ الْمُسْتَحَقِّ ، وَلَا تَصِحُّ  
كَذَلِكَ لِلْمُسْتَحَقِّ مِنَ الْمَالِكِ وَإِنْ تَلَفَ النَّصَابُ بَعْدَ التَّمَكُّنِ ؛ لِعَدَمِ صِحَّةِ الْاِغْتِيَاضِ عَنْهَا  
وَلِاسْتِثْنَاءِ مِنْ ذَلِكَ الْحِوَالَةِ بِدَيْنِ الْكِتَابَةِ فَتَصِحُّ ؛ لِتَشَوُّفِ الشَّارِعِ إِلَى الْعِثْقِ .



- وَلَا يَرْجِعُ الْمُخْتَالُ<sup>(١)</sup> عَلَى الْمُحِيلِ إِذَا امْتَنَعَ الْمُحَالُ عَلَيْهِ مِنْ أَدَاءِ الدَّيْنِ لِمَا ظَلَمَتْهُ أَوْ لِإِغْسَارِهِ<sup>(٢)</sup> أَوْ لِحُجْدِهِ الدَّيْنَ .

### • فَايِدَةُ الْحَوَالَةِ :

١. بَرَاءَةُ الْمُحِيلِ مِنْ دَيْنِ الْمُخْتَالِ .
  ٢. بَرَاءَةُ الْمُحَالِ عَلَيْهِ مِنْ دَيْنِ الْمُحِيلِ .
  ٣. انْتِقَالُ حَقِّ الْمُخْتَالِ<sup>(٣)</sup> مِنْ ذِمَّةِ الْمُحِيلِ إِلَى ذِمَّةِ الْمُحَالِ عَلَيْهِ .
- كَمَا قَالَ صَاحِبُ «صَفْوَةِ الزُّبَدِ» :

شَرْطُ: رِضَى الْمُحِيلِ وَالْمُخْتَالِ      لَزُومِ دَيْنَيْنِ ، اتِّفَاقِ الْمَالِ  
جِنْساً وَقَدَرًا أَجْلاً وَكُسْرًا      بِهَا عَنِ الدَّيْنِ الْمُحِيلِ يَبْرَأَ

(١) لِأَنَّ الْحَوَالَةَ بِمَنْزِلَةِ الْقَبْضِ ، وَقَبُولُهُ لَهُ مُتَضَمِّنٌ لِإِعْتِرَافِهِ بِاسْتِجْمَاعِ شَرَائِطِ الصَّحَّةِ .

(٢) بَلْ لَوْ شَرَطَ فِي الْحَوَالَةِ الرَّجُوعَ عِنْدَ التَّعَذُّرِ لَمْ تَصِحَّ الْحَوَالَةُ ؛ لِأَنَّهُ شَرَطَ خِلَافَ مُفْتَضَاهَا ، وَكَذَلِكَ لَوْ شَرَطَ بِسَارِ الْمُحَالِ عَلَيْهِ ، فَلَا يَرْجِعُ عَلَى الْمُحِيلِ ؛ لِأَنَّهُ مَقْصَرٌ بِتَرْكِ الْفَخْصِ .

(٣) وَلِلْمُخْتَالِ أَنْ يُحِيلَ غَيْرَهُ عَلَى الْمُحَالِ عَلَيْهِ ، وَلَهُ أَيْضاً أَنْ يُخْتَالَ مِنْ الْمُحَالِ عَلَيْهِ عَلَى مَدِينِهِ وَهَكَذَا .

## باب الضمان

• تعريف الضمان :

لُغَةً : الالتزام .

وَشَرْعاً : التِّزَامُ حَقٌّ فِي ذِمَّةِ الْغَيْرِ ، أَوْ إِحْضَارِ عَيْنٍ مَضمُونَةٍ ، أَوْ بَدَنِ مَنْ يَسْتَحِقُّ حُضُورَهُ .

الأول : التِّزَامُ حَقٌّ فِي ذِمَّةِ الْغَيْرِ ، وَيُسَمَّى ضَمَانًا الدِّينِ .

الثاني : التِّزَامُ إِحْضَارِ عَيْنٍ مَضمُونَةٍ ، وَيُسَمَّى ضَمَانًا الْعَيْنِ <sup>(١)</sup> .

الثالث : التِّزَامُ إِحْضَارِ بَدَنِ مَنْ يَسْتَحِقُّ حُضُورَهُ ، وَيُسَمَّى ضَمَانًا الْبَدَنِ وَهُوَ الْكِفَالَةُ .

• الأضَلُّ فِيهِ : حَدِيثُ : (الْعَارِيَّةُ مُؤَدَّاءَةٌ وَالْمِنْحَةُ مَرْدُودَةٌ وَالَّذِينَ مَقْضِي

وَالرَّعِيمُ غَارِمٌ) <sup>(٢)</sup> وَأَنَّهُ ﷺ تَحَمَّلَ عَنْ رَجُلٍ عَشْرَةَ دَنَانِيرَ .

• حُكْمُهُ : مَنْدُوبٌ لِقَادِرٍ وَائِقٍ بِنَفْسِهِ <sup>(٣)</sup> ، وَإِلَّا فَمُبَاحٌ .

(١) أَيُّ ضَمَانٍ رَدُّ الْعَيْنِ .

(٢) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٥٦٧) وَالتِّرْمِذِيُّ (٢١٢٠) وَمَعْنَى الْحَدِيثِ : أَنَّ الْعَارِيَّةَ تُؤَدَّى إِلَى صَاحِبِهَا وَقَوْلُهُ : (الْمِنْحَةُ) بِكَسْرِ فَسُكُونٍ مَا يَمْنَحُهُ الرَّجُلُ صَاحِبَهُ أَيُّ يُعْطِيهِ مِنْ ذَاتِ دَرٍّ لِيَشْرَبَ لَبَنَهَا أَوْ شَجَرَةً لِيَأْكُلَ ثَمَرَهَا أَوْ أَرْضًا لِيَزْرَعَهَا وَفِي رِوَايَةٍ (الْمَنْيَعَةُ) وَقَوْلُهُ : (مَرْدُودَةٌ) إِعْلَامٌ بِأَنَّهَا تَنْتَضِعُ تَمْلِيكَ الْمَنْفَعَةِ لَا تَمْلِيكَ الرِّقَبَةِ وَقَوْلُهُ : (وَالَّذِينَ مَقْضِي) أَيُّ يَجِبُ قَضَاؤُهُ وَقَوْلُهُ (وَالرَّعِيمُ غَارِمٌ) أَيُّ الْكَفِيلُ يُلْزِمُ نَفْسَهُ مَا ضَمِنَهُ ، وَالْغَرَمُ أَداءُ شَيْءٍ يُلْزِمُهُ وَالْمَعْنَى ضَامِنٌ وَمَنْ ضَمِنَ دَيْنًا لَزِمَهُ أَداؤُهُ .

(٣) وَفِي «التَّحْفَةِ» : لِقَادِرٍ عَلَيْهِ يَأْمَنُ غَائِلَتَهُ .

- وَقَالَ بَعْضُهُمْ : الضَّامِنُ أَوَّلُهُ شَهَامَةٌ ، وَأَوْسَطُهُ نَدَامَةٌ ، وَآخِرُهُ غَرَامَةٌ <sup>(١)</sup> .  
\* أَزْكَأُهُ ، خَمْسَةٌ :

١. ضَامِنٌ .

٢. مَضْمُونٌ .

٣. مَضْمُونٌ عَنْهُ .

٤. مَضْمُونٌ لَهُ .

٥. صِيفَةٌ ، وَلَا يَوْجَدُ مَضْمُونٌ عَنْهُ فِي ضَمَانِ الْبَدَنِ .

\* صَوْرَةُ ضَمَانِ الدَّيْنِ : أَنْ يَكُونَ لِزَيْدٍ عَلَى عَمْرٍو مِائَةُ دِينَارٍ دَيْنًا لَا زِمًا فَيَضْمَنُهَا بَكْرٌ وَيَقُولُ بَكْرٌ لِزَيْدٍ : (ضَمِنْتُ دَيْنَكَ عَلَى عَمْرٍو) <sup>(٢)</sup> .

\* شُرُوطُ الضَّامِنِ ، أَرْبَعَةٌ :

١. أَنْ تَكُونَ فِيهِ أَهْلِيَّةُ التَّبَرُّعِ : أَيِ بِالْغَا عَاقِلًا رَشِيدًا ، فَلَا يَصِحُّ مِنْ صَبِيٍّ وَلَا تَجْنُونٍ وَلَا تَحْجُورٍ عَلَيْهِ بِسَقْفِهِ أَوْ عَبْدٍ غَيْرِ مَأْذُونٍ لَهُ .

٢. أَنْ يَكُونَ مُحْتَارًا .

٣. أَنْ يَأْذَنَ لَهُ الْمَضْمُونُ أَوْ وَلِيُّهُ إِذَا كَانَ صَغِيرًا (هَذَا فِي ضَمَانِ الْبَدَنِ) .

٤. أَنْ يَكُونَ قَادِرًا عَلَى انْتِزَاعِ الْعَيْنِ فِي ضَمَانِ رَدِّهَا ، وَأَنْ يَأْذَنَ لَهُ الْمَضْمُونُ عَنْهُ (فِي ضَمَانِ الْعَيْنِ) .

(١) وَلِذَلِكَ قِيلَ نِظْمًا :

عَاشِرُ ذَوِي الْفَضْلِ وَآخِذُ عِشْرَةِ السُّقْلِ      وَعَنْ عِيُوبِ صَدِيقٍ كُفٌّ وَتَغْفُلُ  
وَصُنْ لِسَانَكَ إِذَا مَا كُنْتَ فِي تَحْقُلِ      وَلَا تَشَارِكْ وَلَا تَطْمَنُ وَلَا تَحْقُلُ

(٢) وَلَا يَصِحُّ تَغْلِيْقُ وَتَوْقِيْتُ الضَّامِنِ كَأَنْ يَقُولَ : (إِذَا جَاءَ الْغَدُ ضَمِنْتُ) أَوْ (ضَمِنْتُ مَا لَ

فُلَانٍ شَهْرًا) .

٥. أن يعرف عين<sup>(١)</sup> المضمون له وهو رب الدين<sup>(٢)</sup>.

- ولا يشترط القبول من المضمون له<sup>(٣)</sup>.

- ولا يشترط القبول (الإذن) من المضمون عنه ولا معرفته من قبل

الضامن<sup>(٤)</sup> في ضمان الدين.

\* شروط المضمون (الدين) ، أربعة :

١. أن يكون ثابتاً : أي موجوداً<sup>(٥)</sup>.

٢. أن يكون لازماً<sup>(٦)</sup> : أي لا يستطيع من هو عليه أن يسقطه.

٣. أن يكون معلوماً : لدى الضامن فلا يصح ضمان المجهول<sup>(٧)</sup>.

٤. أن يكون معيناً : لا مبهماً ، فلا يصح ضمان أحد الدينين<sup>(٨)</sup>.

كما قال صاحب «صفوة الزبد» :

يضمن ذو تبرع ، وإنما يضمن ديناً ثابتاً قد لزم

(١) لتفاوت الناس في المطالبة تشديداً وتسهيلاً ، فلا يكفي معرفة مجرد اسمه ونسبه.

(٢) وإنما كفت معرفة عينه ؛ لأن الظاهر عنوان الباطن .

(٣) لأن الضمان تخضع التزام لم يوضع على قواعد المعاقبات .

(٤) لجواز التبرع بأداء دين الغير بغير معرفته ورضاه .

(٥) فلا يصح ضمان مائة نجب على زيد في المستقبل ، وكذلك ضمان نفقة الزوجة

المستقبلة .

(٦) ولو مآلاً كالتمن في مدة الخيار فيصح ضمانه .

(٧) إلا ضمان الدية مع الجهل بصفاتهما فيصح ضمانها ؛ لأنه يرجع فيها إلى صفة غالب إبل

البلد مع كونها معلومة السن والعدد .

(٨) ويصح ما لو قال : ضمنت ما يزيد على عشرين ريال إلى ألف) ويكون ضامناً

لـ (٩٩٩) على المعتد بإدخال الطرف الأول دون الطرف الثاني .

يُعْلَمُ كَالْإِبْرَاءِ<sup>(١)</sup>،.....

• **صورة ضمان العين** : أن يضع زيد يده غصباً على دابة لعمرى فيقول بكر لعمرى : ( ضمانت رد دابتي التي غصبها منك زيد ) .

• **مسائل** :

١. **ضمان المجهول** : لا يصح ضمان المجهول إلا في مسألة واحدة تسمى ( **درك المبيع** ) بشرط أن يكون الضمان بعد قبض الثمن<sup>(٢)</sup> .

- **صورته** : أن يأتي رجل غريب بمتاع (سيارة أو جهاز مثلاً) ، ويريد أن يبيعه في السوق ولكن يخاف المشتري أن يتبين أنه مغصوب أو فيه عيب أو ناقص الكيل أو الوزن ، فيطالب بالضمان ، فيأتي أحد السماسرة (الدلالين) المعروفين ، ويضمن للمشتري الثمن إذا خرج المبيع مستحقاً فيطالب المشتري الضامن ، فيتحمل الضامن المسؤولية ، ولو بالذهاب إلى بلد البائع ، ولا يصح هنا الضمان إلا إذا كان الضامن يعرف البائع .

قال صاحب «صفوة الزبد» : يصح درك بعد قبض للثمن

٢. **مطالبة الضامين والأصيل** : لصاحب الحق (المضمون له) مطالبة من شاء من الضامين أو المضمون عنه (الأصيل)<sup>(٣)</sup> فإذا سلم أحدهما برئ الآخر .

كما قال صاحب «صفوة الزبد» :

.....والمضمون له طالب ضامناً ومن تأصله

(١) ولو أبرأ إنساناً في الدنيا والآخرة أو في الدنيا فقط : برئ في الدنيا والآخرة ، ولو أبرأه في الآخرة فقط : فلا يبرأ في الدنيا ولا في الآخرة .

(٢) لأنه إنما يضمن ما دخل في ضمان البائع أو المشتري ولا يدخل إلا بالقبض .

(٣) فلا يصح الضمان بشرط براءة الأصيل ، لمخالفته لمقتضاء .



٣. تَغْلِيْقُ الضَّامِنِ وَتَوْقِيْتُهُ : لَا يَصِحُّ تَغْلِيْقُهُ وَلَا تَوْقِيْتُهُ لِأَنَّهُ عَقْدٌ كَالْبَيْعِ .

٤. الرُّجُوعُ عَلَى الْمَضْمُونِ عَنْهُ : إِذَا سَلَّمَ الضَّامِنُ الدَّيْنَ إِلَى الْمَضْمُونِ لَهُ فَهَلْ يَرْجِعُ عَلَى الْمَضْمُونِ عَنْهُ ؛ أَيْ : هَلْ يُطَالِبُ الْمَضْمُونُ عَنْهُ ؟ .  
فِيهِ تَفْصِيلٌ : يَرْجِعُ فِي ثَلَاثِ مَسَائِلَ ، وَلَا يَرْجِعُ فِي مَسْأَلَتَيْنِ :

- الْمَسَائِلُ الَّتِي يَرْجِعُ فِيهَا :

١ - إِذَا ضَمِنَ بِإِذْنِهِ وَأَدَّى بِإِذْنِهِ .

٢ - إِذَا ضَمِنَ بِإِذْنِهِ وَأَدَّى بِغَيْرِ إِذْنِهِ ، عَلَى الْأَصَحِّ ؛ لِأَنَّ الْإِذْنَ فِي الضَّامِنِ يَسْتَلْزِمُ الْإِذْنَ فِي الْأَدَاءِ .

٣ - إِذَا ضَمِنَ بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَأَدَّى بِإِذْنِهِ بِشَرْطِ الرُّجُوعِ .

- الْمَسَائِلُ الَّتِي لَا يَرْجِعُ فِيهَا :

١ - إِذَا ضَمِنَ بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَأَدَّى بِغَيْرِ إِذْنِهِ .

٢ - إِذَا ضَمِنَ بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَأَدَّى بِإِذْنِهِ وَلَمْ يَشْطَرِطِ الرُّجُوعَ .

- وَإِنَّمَا يَجُوزُ لَهُ الرُّجُوعُ إِذَا أَشْهَدَ عَلَى قَضَاءِ الدَّيْنِ أَوْ صَدَّقَهُ الْمَضْمُونُ لَهُ .

كَمَا قَالَ صَاحِبُ «صَفْوَةِ الزُّبَدِ» :

وَيَرْجِعُ الضَّامِنُ بِالْإِذْنِ بِمَا أَدَّى إِذَا أَشْهَدَ حِينَ سَلَّمَ

## ضمان البدن (الكفالة)<sup>(١)</sup>

• **صحتها** : تصح كفالة البدن إذا كان على المكفول حق لأدمي<sup>(٢)</sup> ،  
(كحد القصاص أو القذف) أو عليه حق لله مائي كالزكاة والكفارة<sup>(٣)</sup> فتصح  
الكفالة ببدن من عليه ذلك.

• **شرطها** : يشترط فيها : إذن المكفول بنفسه<sup>(٤)</sup> أو بوليّه<sup>(٥)</sup> أو بورائه<sup>(٦)</sup> ؛  
لأنه إذا لم يكن بإذنه قد يمتنع عن الحضور .

• **براءة الكفيل** : يبرأ الكفيل بإحضاره إلى مكان التسليم بحيث لا  
يكون بينه وبين المكفول له حائل .

• **واجب الكفيل** : يجب على الكفيل إحضاره إذا علم مكانه ، وأما إذا لم  
يعلم فلا يطالب .

• **إمهال الكفيل** : إذا علم الكفيل مكان المكفول طوّل بإحضاره منه  
ويُمهّل مدة الذهاب والإياب وثلاثة أيام مع ذلك<sup>(٧)</sup> ، فإن أتى به فذاك ، وإذا لم  
يأت به حبس الكفيل .

(١) يُستأنس لها بقوله تعالى حكاية عن يعقوب عليه السلام : ﴿لَنْ أُرْسِلَهُ مَعَكُمْ حَتَّى تُؤْتُوا  
مَوْثِقًا مِنَ اللَّهِ لَتَأْتُنَّنِي بِهِ إِلَّا أَنْ يُحَاطَ بِكُمْ﴾ (يوسف ١٦٦) فإن فيه التزام إحضاره بالجملة .

(٢) مطلقاً مالا كان أو عقوبة كقصاص وحدّ قذف .

(٣) بخلاف غير المائي كحدود الله تعالى وتعازيره كحدّ خمير وزنا وسرقية ؛ لأننا مأمورون  
بشرها والسعي في إسقاطها ما أمكن فلا تصح الكفالة فيها .

(٤) إن كان ممن يُعتبر إذنه ولو سفيهاً .

(٥) إن كان صبيّاً أو مجنوناً .

(٦) إن كان ميتاً لبشهادته على صورته وكان الشاهد قد تحمّل الشهادة عليه كذلك .

(٧) في السفر الطويل وهي مدة إقامة المسافرين .

• **مَوْتُ الْمَكْفُولِ** : إذا ماتَ الْمَكْفُولُ أو اخْتَفَى فَلَاشَيْءَ عَلَى الْكَفِيلِ ،  
وَلَا يَلْزَمُهُ تَسْلِيمُ الْحَقِّ الَّذِي عَلَى الْمَكْفُولِ <sup>(١)</sup> .

• **إِحْضَارُ الْجُثَّةِ** : إِذَا طُلِبَ مِنَ الْكَفِيلِ إِحْضَارُ جُثَّةِ الْمَكْفُولِ بَعْدَ مَوْتِهِ  
لِكَيْ يُشْهَدَ عَلَى صَوْرَتِهِ وَجَبَ عَلَيْهِ إِحْضَارُهُ بِشُرُوطَ :

١. أَنْ يَكُونَ قَبْلَ الدَّفْنِ <sup>(٢)</sup> .

٢. أَلَّا يَتَغَيَّرَ .

٣. أَنْ يَعْرِفَ الشَّاهِدُ صَوْرَتَهُ .

٤. أَنْ يَكُونَ بِإِذْنِ الْوَرَثَةِ .

٥. أَنْ لَا يَكُونَ فِي إِحْضَارِهِ نَقْلٌ مُحَرَّمٌ .

• **صَوْرَةُ ضَمَانِ الْبَدَنِ** : أَنْ يَكُونَ لِرَبِّدٍ عَلَى عَمْرٍو حَقٌّ مَالِيٌّ أَوْ قِصَاصٌ  
فَيَقُولُ بِكَفْرِ لِرَبِّدٍ : ( تَكَفَّلْتُ لَكَ بِبَدَنِ عَمْرٍو <sup>(٣)</sup> ) غَضَرَ يَوْمَ الْخَمِيسِ الْقَادِمِ ) .  
كَمَا قَالَ صَاحِبُ «صَفْوَةِ الزُّبَدِ» :

وبالرَّضَى صَحَّتْ كِفَالَةُ الْبَدَنِ .....

فِي كُلِّ مَنْ حُضِرَ اسْتِحِقَاقًا وَكُلِّ جِزْءٍ دُونَهُ لَا يَبْقَى

وَمَوْضِعُ الْمَكْفُولِ إِنْ يُغْلَمَ مُهْلٌ قَدَرِ ذَهَابٍ وَإِيَابٍ أَكْثِمِلُ

وَإِنْ يُمُتْ أَوْ اخْتَفَى لَا يَغْرَمُ وَبَطَلَتْ بِشَرِطِ مَالٍ يَلْزَمُ

(١) بَلْ لَوْ شَرَطْنَا أَنْ يَغْرَمَ الْكَفِيلُ الْمَالَ لَمْ تَصِحَّ الْكِفَالَةُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ خِلَافُ مُقْتَضَاهَا .

(٢) أَيْ لَا بَعْدَ إِذْلَاقِهِ فِي هَوَاءِ الْقَبْرِ وَإِنْ لَمْ يُهْلَ عَلَيْهِ التُّرَابُ ؛ لِأَنَّ فِي إِخْرَاجِهِ بَعْدَ ذَلِكَ إِزْرَاءً بِهِ .

(٣) أَوْ يَجْزِيهِ مُشَاعًا كَثْلُهُ أَوْ بِالَّذِي لَا يَعِيشُ بِدُونِهِ كَرَامِهِ .

## باب الشَّرْكَ<sup>(١)</sup>

• تَعْرِيفُ الشَّرْكِ :

لُغَةً : الْاِخْتِلَاطُ .

شُرْعاً : عَقْدٌ يَقْتَضِي ثُبُوتَ الْحَقِّ فِي شَيْءٍ لِاثْنَيْنِ فَأَكْثَرٍ عَلَى جِهَةِ الشُّيُوعِ<sup>(٢)</sup> .

معنى (على جِهَةِ الشُّيُوعِ) : أَي يَخْلُطُ الْمَالَيْنِ خَلْطاً يَنْتَفِي مَعَهُ تَمْيِيزُ مَالِ أَحَدِهِمَا مِنَ الْآخَرِ ، خَرَجَ بِهِ : إِذَا تَمَيَّزَ مَالُ أَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ فَلَا تَصِحُّ الشَّرْكَةُ فِيهِمَا .

• الْأَصْلُ فِيهِ : الْحَدِيثُ الَّذِي رَوَاهُ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ رَبِّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي الْحَدِيثِ الْقُدْسِيِّ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (أَنَا ثَالِثُ الشَّرِيكَيْنِ مَا لَمْ يَخُنْ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ ، فَإِذَا خَانَهُ خَرَجْتُ مِنْ بَيْنِهِمَا)<sup>(٣)</sup> .

وَحَدِيثُ السَّائِبِ ابْنِ أَبِي السَّائِبِ صَيْفِي بْنِ عَائِذِ الْمَخْزُومِيِّ قَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ الْفَتْحِ : (مَرْحَباً بِأَخِي وَشَرِيكِي)<sup>(٤)</sup> .

(١) بكسر الشين وإسكان الراء ، أو بفتح الشين مع كسر الراء أو إسكانها .

(٢) والشَّرْكَةُ لها سببان :

الأول : الملك من غير عقد شركة بأن يملك اثنان مالا موروثاً أو مالا مشترى .

الثاني : العقد ، أي : أن يعقد اثنان الاشتراك بينهما على مالٍ أو غيره .

(٣) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٣٨٥) الْمَعْنَى : أَنَا كَالثَالِثِ لِلشَّرِيكَيْنِ فِي إِعَانَتِهِمَا وَحِفْظِهِمَا وَأَنْزَالِ

الْبَرْكََةِ فِي أَمْوَالِهِمَا مُدَّةَ عَدَمِ الْخِيَانَةِ ، فَإِذَا حَصَلَتِ الْخِيَانَةُ رَفَعْتُ الْبَرْكََةَ وَالْإِعَانَةُ عَنْهُمَا ، وَهَذَا مَعْنَى : (خَرَجْتُ مِنْ بَيْنِهِمَا) .

(٤) رَوَاهُ أَحْمَدُ (١٥٥٤٤) وَالْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ (٢٣٥٧) .

• أَرْكَانُ الشَّرْكَةِ ، ثَلَاثَةٌ :

١. شَرِيكَانِ .

٢. مَالَانِ .

٣. صِغَةً .

• صَوَرَتُهَا : زَيْدٌ وَعَمْرُو يَأْتِي كُلُّ مِنْهُمَا بِخَمْسِينَ دِينَاراً وَيَخْلِطَانِهَا وَيَقُولَانِ : ( اشْتَرَكْنَا وَأَذْنَا فِي التَّصْرِيفِ ) .

• أَقْسَامُ الشَّرْكَةِ : أَرْبَعَةٌ ، وَكُلُّهَا بَاطِلَةٌ فِي مَذْهَبِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ إِلَّا شَرَكَةَ الْعِئَانِ .

(١) شَرَكَةُ الْعِئَانِ<sup>(١)</sup> : وَهِيَ أَنْ يَتَعَاقَدَ اثْنَانِ فَأَكْثَرُ عَلَى الْإِشْتِرَاكِ فِي مَالٍ لِلتَّجَارِ فِيهِ ، وَيَكُونُ الرَّبْحُ بَيْنَهُمَا عَلَى نِسْبَةِ أَمْوَالِهِمْ .

(٢) شَرَكَةُ الْأَبْدَانِ (الْأَعْمَالِ) : وَهِيَ أَنْ يَشْتَرِكَ اثْنَانِ بِبَدَنَيْهِمَا لِيَكُونَ بَيْنَهُمَا كَسْبُهُمَا مُتَسَاوِيًا أَوْ مُتَفَاضِلًا ، مَعَ اتِّفَاقِ الْحِزْفَةِ كَخِيَّاطَيْنِ أَوْ اخْتِلَافِهَا كَكَهْرَبَائِي وَسَبَّاحٍ<sup>(٢)</sup> .

---

(١) يَكْسُرُ الْعَيْنَ مِنْ عِئَانِ الدَّابَّةِ الْمَانِعِ لَهَا مِنَ الْحَرَكَةِ ، لِيَتَنَجَّ كُلٌّ مِنَ الشَّرِيكََيْنِ مِنَ التَّصْرِيفِ بِغَيْرِ مُضْلَحَةٍ ، وَيَجُوزُ فَتَحُهَا مِنْ عِئَانِ السَّمَاءِ وَهُوَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا ، لِيُظْهِرَهَا عَلَى غَيْرِهَا مِنْ بَقِيَةِ الْأَنْوَاعِ الْبَاطِلَةِ .

(٢) وَجُوزَها الْإِمَامُ أَبُو حَنِيفَةَ مُطْلَقًا وَكَذَلِكَ الْإِمَامُ مَالِكٌ إِذَا اتَّحَدَتِ الْحِزْفَةُ .



(٣) شَرِكَةُ الْمُفَاوَضَةِ<sup>(١)</sup> : وهي أَنْ يَشْتَرِكَ اثْنَانِ فَاكْثَرَ لَيْكُونَ بَيْنَهُمَا كَسْبُهُمَا بِبَدَنِهِمَا أَوْ مَالِهِمَا وَعَلَيْهِمَا الضَّرَرُ مِنْ غَرَمٍ وَغَضَبٍ وَنَحْوِهِ<sup>(٢)</sup>.  
 (٤) شَرِكَةُ الْوُجُوهِ<sup>(٣)</sup> : وَلَهَا عِدَّةُ صُورٍ وَكُلُّهَا بَاطِلَةٌ إِذْ لَيْسَ بَيْنَهُمَا مَالٌ مُشْتَرَكٌ يُرْجَعُ إِلَيْهِ عِنْدَ الْقِسْمَةِ ، وَالصُّورُ هِيَ :  
 ١. أَنْ يَشْتَرِيَ وَجِيهٌ<sup>(٤)</sup> فِي الدِّمَّةِ وَيُفَوِّضَ بَيْعَهُ إِلَى خَامِلٍ وَيَشْتَرِطًا أَنْ يَكُونَ رِبْحُهُ بَيْنَهُمَا<sup>(٥)</sup>.

٢. أَنْ يَشْتَرِكَ وَجِيهَانِ عِنْدَ النَّاسِ لِيَشْتَرِيَا فِي الدِّمَّةِ إِلَى أَجَلٍ عَلَى أَنْ مَا يَشْتَرِيهِ كُلُّ وَاحِدٍ يَكُونُ بَيْنَهُمَا فَيَبِيعَانِهِ وَيُؤَدِّيَانِ الْأَثْمَانَ فَمَا فَضَّلَ فَهُوَ بَيْنَهُمَا.

٣. أَنْ يَشْتَرِيَ وَجِيهٌ لَا مَالَ لَهُ وَخَامِلٌ ذُو مَالٍ لِيَكُونَ الْعَمَلُ مِنَ الْوَجِيهِ وَالْمَالُ مِنَ الْخَامِلِ ، وَيَكُونُ الْمَالُ فِي يَدِهِ لَا يُسَلَّمُهُ إِلَى الْوَجِيهِ وَالرَّبْحُ بَيْنَهُمَا<sup>(٦)</sup>.

(١) مأخوذة من : تفاوضا في الحديث أي شرعا فيه جميعاً .

(٢) قال الشافعي : شَرِكَةُ الْمُفَاوَضَةِ بَاطِلَةٌ وَلَا أَغْرَفَ شَيْئاً مِنَ الدُّنْيَا يَكُونُ بَاطِلاً إِنْ لَمْ تَكُنْ شَرِكَةُ الْمُفَاوَضَةِ بَاطِلَةً ، وَجَوَّزَهَا أَبُو حَنِيفَةَ أَيْضاً بِشُرُوطٍ .

(٣) مأخوذة من الوجاهة وهي العظمة والصدارة .

(٤) لأنَّ الوجيَّة من التجار يَرْغَبُ النَّاسُ فِي الشَّرَاءِ مِنْهُ لاعتقادهم أَنَّهُ لَا يَتَجَرَّ إِلَّا فِي الْحَيِّدِ مِنَ السِّلَعِ .

(٥) وَحُكْمُ مَا يَشْتَرِيهِ أَحَدُهُمَا فِي الصُّورَةِ الْأُولَى وَالثَّانِيَّةِ : يَكُونُ لَهُ وَيَخْتَصُّ بِرَبْحِهِ وَخُسْرَانِهِ ، وَلَا يَشَارِكُهُ فِيهِ الْآخَرُ إِلَّا إِذَا صَرَّحَ بِالْإِذْنِ فِي الشَّرَاءِ بِشَرْطِ التَّوَكُّيلِ فِي الشَّرَاءِ وَقَضْدِ الْمُشْتَرِي مُوَكَّلَهُ .

(٦) وَبِهَذِهِ الصُّورَةِ فَسَّرَ ابْنُ كَيْجٍ وَإِمَامُ الْحَرَمَيْنِ شَرِكَةَ الْوُجُوهِ وَهِيَ لَيْسَتْ بِشَرِكَةٍ فِي الْحَقِيقَةِ بَلْ هِيَ قِبَاضٌ فَاسِدٌ لَا يَسْتَبْدَادُ السَّالِكُ بِالْيَدِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْمَالُ نَقْداً زَادَ لِلْفَسَادِ وَجْهٌ آخَرٌ .

١. أن يبيع الوجه مال الحامل بزيادة ربح ليكون له بعض الربح<sup>(١)</sup>.

\* شروط شركة العنان ، خمسة :

١. أن تكون على ناض أو على مثلي :

الناض : أي دارهم مضروبة من فضة ، أو دنانير مضروبة من ذهب ، أو الأوراق النقدية الموجودة الآن ، فلا تصح على سبائك الذهب أو الحلي .

المثلي : هو ما حصره كيل أو وزن وجاز السلم فيه من الخبوب أو المائعات.

٢. أن يتجدا في الجنس والشوع : بأن تكون دراهم مع دراهم أو دنانير

مع دنانير أو أرز أبيض مع أرز أبيض مثلاً ، فإذا اختلفا في الجنس أو الشوع فلا تصح الشركة .

٣. أن يخلط المالين بحيث لا يتميزان : ولذلك فلا تصح الشركة في

المتقومات كالغنم والخيول ابتداءً ، ويكون الخلط قبل العقد .

س : ما هي الطريقة التي تجعل الشركة تصح في المتقومات ؟ .

ج : هي أن يبيع أحد الشريكين نصف عرضه مثلاً بنصف عرض

الآخر بيعاً مشاعاً ، فهنا يحصل الاختلاط ولا يحصل التمييز .

٤. الإذن في التصرف : بأن يأذن كل منهما للآخر في التصرف أو أحدهما

دون الآخر ، فيتصرف المأذون ، ويكون الإذن بعد الخلط .

٥. أن يكون الربح والخسران بقدر المالين : فإذا كان المالان بالتصف

فيكون الربح والخسران بالتصف .

(١) وهذه صورة شركة الوجه عند الإمام الغزالي وهي باطلّة ، لأنها إجارة بمجهول ،

وتسميتها شركة تجار ، فإن وقعت فلتلوجبه جعل مثليه ، والمشتري منه مخير على مقتضى الغش إن كانت السلعة قائمة ، وإن فائت ففيها الأقل من الثمن والقيمة .

- وأما إذا اشترط خلاف ذلك كأن اشترط تساوي الربح مع تفاوت المالكين أو العكس فلا تصح الشركة<sup>(١)</sup>.

قال صاحب «صفوة الزبد» :

تصح ممن جاوزوا تصرفه واتحد المالكين جنساً وصفه  
من نقد أو غير، وخلط ينتفي تميزه، والإذن في التصرف  
والربح والخسر اعتبر تقسيمه بقدر مال شركة بالقيمة

\* مبطلات الشركة ، أربعة :

١. فسخ أحد الشريكين : أي إذا فسخ أحدهما العقد ؛ لأن عقد الشركة جائز من الطرفين .

٢. موت أحدهما .

٣. جنون أحدهما ولو قليلاً .

٤. إغماء أحدهما وكذلك السكر ولو قليلاً : وهو معتد الرمي والخطيب ، وعند ابن حجر لا يبطل إلا إذا استغرق وقت فرض صلاة .

- قاعدة : كل عقد جائز من الطرفين يبطل بالموت أو الإغماء أو الجنون .

(١) لكن ينفذ التصرف منهما لوجود الإذن ، والربح والخسران على قدر المالكين كالصحيحة ، ويرجع كل منهما على الآخر بأجرة عمله في مال الآخر كالقراض الفاسد .

## باب الوكالات

### • تعريف الوكالة :

لُغَةً : التَّفْوِيضُ وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ : تَوَكَّلْتُ عَلَى اللَّهِ ، أَيِ فَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْهِ .  
وَشَرْعاً : تَفْوِيضُ شَخْصٍ مَا لَهُ فِعْلُهُ مِمَّا يَقْبَلُ النِّيَابَةَ إِلَى غَيْرِهِ بِصِغَةِ لَا لِيَفْعَلَهُ بَعْدَ مَوْتِهِ .

### • شرح التعريف :

- تَفْوِيضُ شَخْصٍ : أَيِ تَوَكِيلُ شَخْصٍ .
- مَا لَهُ فِعْلُهُ : أَيِ الَّذِي يَجُوزُ لَهُ فِعْلُهُ بِنَفْسِهِ ، فَلَا يَجُوزُ التَّوَكِيلُ فِي مَا لَا يَجُوزُ فِعْلُهُ بِنَفْسِهِ .
- مِمَّا يَقْبَلُ النِّيَابَةَ إِلَى غَيْرِهِ<sup>(١)</sup> : خَرَجَ بِهِ : الْعِبَادَاتُ<sup>(٢)</sup> ، فَلَا تُقْبَلُ فِيهَا النِّيَابَةُ كَالصَّلَاةِ<sup>(٣)</sup> إِلَّا فِي ثَلَاثِ عِبَادَاتٍ :
- ١. الْحَجُّ وَالْاِغْتِمَارُ عَنِ الْمَغْضُوبِ أَوْ عَنِ الْمَيِّتِ .
- ٢. تَفْرِيقِ الزَّكَاةِ<sup>(٤)</sup> .

---

(١) وَالَّذِي يَقْبَلُ النِّيَابَةَ : كُلُّ عَقْدٍ كَبِيرٍ وَهَبَةٍ ، وَكُلُّ فَنَسْخٍ كَمَا قَالَتْ وَرَدُ بِعَيْبٍ ، وَقَبْضٍ وَإِقْبَاضٍ ، وَخُصُومَةٍ مِنْ دَعْوَى وَجَوَابٍ ، وَتَمَلُّكٍ مُبَاحٍ كَمَا خَبَاءِ مَوَاتٍ وَاضْطْيَاقٍ ، وَاسْتِيفَاءٍ عُقُوبَةٍ .

(٢) الْعِبَادَةُ الْبَدَنِيَّةُ الْمَحْضَةُ لَا تَصِحُّ النِّيَابَةُ فِيهَا ، وَالْعِبَادَةُ الْبَدَنِيَّةُ غَيْرُ الْمَحْضَةِ كَالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ تَصِحُّ فِيهَا الْوَكَالَةُ ، وَكَذَلِكَ الْعِبَادَةُ الْمَالِيَّةُ الْمَحْضَةُ كَالزَّكَاةِ .

(٣) وَيَلْحَقُ الصَّلَاةُ بَقِيَّةِ الْعِبَادَاتِ وَكَذَلِكَ يَمِينٌ وَإِيلَاءٌ وَظِهَارٌ وَشَهَادَةٌ وَتَنْذَرٌ وَغَيْرُ ذَلِكَ .

(٤) وَكَذَلِكَ تَفْرِقَةُ كِفَارَةٍ أَوْ نَذَرٍ .

٣. ذَنْبُ الْأُضْحِيَّةِ<sup>(١)</sup>.

- بِصِغَةٍ : أَي عَقْدٍ إِجْبَابٍ وَقَبُولٍ .

- لَا لِفَعْلِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ : خَرَجَ بِهِ : الْإِصَاءُ فَهُوَ تَفْوِيضُ شَخْصٍ إِلَى غَيْرِهِ مَا لَهُ فِعْلُهُ لَكِنْ لِفَعْلِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ مِنْ جَعْلِهِ مُتَصَرِّفًا عَلَى أَمْوَالِ أَوْلَادِهِ أَوْ فِي قَضَاءِ دُيُونِهِ.

• أَحْكَامُ الْوَكَالَةِ ، خَمْسَةٌ :

١- وَاجِبَةٌ : إِذَا تَوَقَّفَ عَلَيْهَا دَفْعُ ضَرَرِ الْمُوَكَّلِ كَتَوْكِيلِ الْمُضْطَرِّ لِشِرَاءِ طَعَامٍ عَجَزَ عَنْهُ .

٢- مَنْدُوبَةٌ : إِذَا كَانَ فِيهَا إِعَانَةٌ عَلَى مَنْدُوبٍ .

٣- مَكْرُوهَةٌ : إِذَا كَانَ فِيهَا إِعَانَةٌ عَلَى مَكْرُوهٍ .

٤- مُحَرَّمَةٌ : إِذَا كَانَ فِيهَا إِعَانَةٌ عَلَى حَرَامٍ .

٥- مُبَاحَةٌ : إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمُوَكَّلِ حَاجَةٌ فِي الْوَكَالَةِ وَسَأَلَهُ الْوَكِيلُ إِيَّاهَا مِنْ غَيْرِ غَرَضٍ .

• حُكْمُ قَبُولِ الْوَكَالَةِ : سَنَةٌ ؛ لِلْحَاجَةِ الدَّاعِيَةِ إِلَيْهَا وَلِلْقِيَامِ بِمُضْلَحَةِ

الْغَيْرِ .

• الْأَصْلُ فِيهَا : قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا﴾

(النساء: ٣٥) فَهُمَا وَكِيلَانِ لَا حَاكِمَانِ عَلَى الْمُعْتَمَدِ ، وَفِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ : بَعَثَ

(١) وَكَذَلِكَ الْعَقِيقَةُ وَبَقِيَةُ الذَّبَائِحِ .



النَّبِيِّ ﷺ السُّعَاءَ لِأَخِذِ الزَّكَاةَ<sup>(١)</sup> وَكُلَّ يَدِيهِ عُرْوَةَ بَنِ أَبِي الْجَعْدِ<sup>(٢)</sup> وَحَكِيمَ بَنِ حِزَامٍ<sup>(٣)</sup> فِي شِرَاءِ الْأُضْحِيَّةِ.

• أَزْكَانُ الْوَكَالَةِ ، أَرْبَعَةٌ :

١. وَكِيل .

٢. مُوَكَّل .

٣. مُوَكَّل فِيهِ .

٤. صِيغَةٌ .

• صُورَةُ الْوَكَالَةِ : أَنْ يَقُولَ زَيْدٌ لِعَمْرٍو : ( وَكَّلْتُكَ فِي بَيْعِ دَارِي ) فَيَقُولَ عَمْرٍو : ( قَبِلْتُ ) أَوْ يَسْكُتَ ، فَالشَّرْطُ عَدَمُ الرَّدِّ لَا الْقَبُولُ<sup>(٤)</sup> .

- وَتَتَعَلَّقُ أَحْكَامُ الْعُقُودِ<sup>(٥)</sup> بَعْدَ الْوَكَالَةِ بِالْوَكِيلِ كَرُؤْيَةِ الْمَبِيعِ وَلِزُومِ الْعَقْدِ بِمُفَارَقَةِ الْمَجْلِسِ .

• التَّوْقِيتُ وَالتَّغْلِيْقُ فِي الْوَكَالَةِ : يَصِحُّ تَوْقِيتُهَا لَا تَغْلِيْقُهَا .

تَوْقِيتُهَا ؛ كَقَوْلِهِ : ( وَكَّلْتُكَ لِتَبِيعَ كَذَا شَهْرًا ) .

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٣٢٤) .

(٢) كَمَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٣٦٤٢) وَأَبُو دَاوُدَ (٣٣٨٦) عَنْ عُرْوَةَ ابْنِ أَبِي الْجَعْدِ الْبَارِقِ قَالَ أَغْطَاهُ النَّبِيُّ ﷺ دِينَارًا يَشْتَرِي بِهِ أُضْحِيَّةً أَوْ شَاةً فَاشْتَرَى شَاتَيْنِ فَبَاعَ إِحْدَاهُمَا بِدِينَارٍ فَأَتَاهُ بِشَاةٍ وَدِينَارٍ فَدَعَا لَهُ بِالْبَرَكَةِ فِي بَيْعِهِ فَكَانَ لَوْ اشْتَرَى ثَرَابًا لَرَبِحَ فِيهِ .

(٣) كَمَا رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (١٣٠٣) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ حَكِيمَ بْنَ حِزَامٍ يَشْتَرِي لَهُ أُضْحِيَّةً بِدِينَارٍ فَاشْتَرَى أُضْحِيَّةً فَأَرْبَحَ فِيهَا دِينَارًا فَاشْتَرَى أُخْرَى مَكَانَهَا فَجَاءَ بِالْأُضْحِيَّةِ وَالْدِينَارِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : ( ضَعْ بِالشَّاةِ وَتَصَدَّقْ بِالدِّينَارِ ) .

(٤) لِأَنَّهَا إِبَاحَةٌ وَرَفْعُ حَجَرٍ كِلَابَاخَةِ الطَّعَامِ فَلَا يَتَعَيَّنُ فِيهَا الْقَبُولُ لَفْظًا .

(٥) أَيُّ عَقْدِ الْبَيْعِ وَنَحْوِهِ مِمَّا وَكَّلَ فِيهِ وَلَيْسَ عَقْدُ الْوَكَالَةِ نَفْسَهُ .

تَغْلِيْقُهَا ؛ كَقَوْلِهِ : ( وَكَلْتُكَ لِتَبِيعَ كَذَا إِذَا جَاءَ رَمَضَانُ )<sup>(١)</sup> .

• شَرْطُ الْمُوَكَّلِ : صِحَّةُ مُبَاشَرَتِهِ الْمُوَكَّلَ فِيهِ .

كَمَا قَالَ صَاحِبُ « صَفْوَةِ الزُّبَدِ » :

مَا صَحَّ أَنْ يُبَاشِرَ الْمُوَكَّلَ بِنَفْسِهِ جَازِلُهُ التَّوَكُّلُ

• شُرُوطُ الْوَكِيلِ ، اِثْنَانِ :

١. صِحَّةُ مُبَاشَرَتِهِ التَّصَرُّفِ الْمَأْذُونِ فِيهِ لِنَفْسِهِ .

٢. أَنْ يَكُونَ مُعَيَّنًا : فَلَوْ قَالَ الْمُوَكَّلُ : ( وَكَلْتُ أَحَدَكُمْ ) لَمْ يَصِح .

قَاعِدَةٌ : كُلُّ مَا جَازَ لِلشَّخْصِ أَنْ يُبَاشِرَهُ بِنَفْسِهِ جَازِلُهُ أَنْ يُوَكَّلَ فِيهِ غَيْرُهُ أَوْ يَتَوَكَّلَ فِيهِ عَنْ غَيْرِهِ .

مِثَالُ : الْبَيْعُ ، إِذَا كَانَ هُوَ مِمَّنْ يَجُوزُ لَهُ الْبَيْعُ بِنَفْسِهِ ، فَيَجُوزُ لَهُ أَنْ يُوَكَّلَ غَيْرُهُ فِي الْبَيْعِ أَوْ يَكُونَ وَكِيلًا عَنْ غَيْرِهِ فِي الْبَيْعِ وَهَكَذَا .

• مَفْهُومُ الْقَاعِدَةِ : مَا لَا يَجُوزُ لِلشَّخْصِ أَنْ يُبَاشِرَهُ بِنَفْسِهِ لَا يَجُوزُ أَنْ يُوَكَّلَ فِيهِ غَيْرُهُ<sup>(٢)</sup> أَوْ يَتَوَكَّلَ فِيهِ عَنْ غَيْرِهِ<sup>(٣)</sup> .

- يُسْتَنْتَقَى مِنْ هَذَا الْمَفْهُومِ : ضُورُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُبَاشِرَهَا الْمُوَكَّلَ بِنَفْسِهِ وَلَكِنْ يَجُوزُ أَنْ يُوَكَّلَ فِيهَا غَيْرُهُ أَوْ يَتَوَكَّلَ فِيهَا عَنْ غَيْرِهِ ، وَهِيَ :

(١) لَكِنْ لَوْ تَصَرَّفَ بَعْدَ رَمَضَانَ نَقَذَ تَصَرُّفُ الْوَكِيلِ ، لِعُمُومِ الْإِذْنِ مَعَ فُسَادِ الْوَكَالَةِ وَالْمُسْتَقْبَلِ إِنْ كَانَ .

(٢) لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَقْدِرْ عَلَى التَّصَرُّفِ بِنَفْسِهِ فَبِنَائِبِهِ أَوَّلَى .

(٣) لِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَقْدِرْ عَلَى التَّصَرُّفِ بِنَفْسِهِ فَلِقَائِهِ أَوَّلَى .

١. الْأَعْمَى : لَا يَجُوزُ لَهُ الْبَيْعُ وَالشِّرَاءُ فِي الْعَيْنِ وَلَكِنْ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُوَكَّلَ فِيهِمَا.

٢. الْمُخْرِمُ : لَا يَجُوزُ أَنْ يُبَاشِرَ الثَّكَاحَ بِنَفْسِهِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يُوَكَّلَ الْحَلَالَ فِي عَقْدِ الثَّكَاحِ<sup>(١)</sup>.

٣. الصَّبِيُّ : يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ وَكِيلًا فِي إِرْسَالِ الْهَدِيَّةِ وَالْإِذْنِ فِي دُخُولِ الدَّارِ، بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَوْثُوقًا بِهِ بِأَنْ لَمْ يُجَرَّبْ عَلَيْهِ الْكَذِبُ ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ التَّوَكُّلُ.

٤. الْمَرْأَةُ : فِي الطَّلَاقِ ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تُطَلَّقَ ، وَيَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يُوَكَّلَ أُخْتَهُ أَوْ أُمَّهُ أَوْ أَيَّ امْرَأَةٍ فِي تَطْلِيقِ زَوْجَتِهِ .

٥. السَّفِيهِ وَالْعَبْدُ : يَتَوَكَّلَانِ فِي قَبُولِ الثَّكَاحِ بِغَيْرِ إِذْنِ الْوَلِيِّ وَالسَّيِّدِ لَا فِي إِجَابِهِ .

\* مَنْطُوقُ الْقَاعِدَةِ : مَا جَازَ لِلشَّخْصِ أَنْ يُبَاشِرَهُ بِنَفْسِهِ جَازَ لَهُ أَنْ يُوَكَّلَ فِيهِ غَيْرُهُ أَوْ يَتَوَكَّلَ فِيهِ عَنْ غَيْرِهِ<sup>(٢)</sup>.

- يُسْتَشَقَّى مِنْ هَذَا الْمَنْطُوقِ : صَوْرٌ يَجُوزُ لِلشَّخْصِ أَنْ يُبَاشِرَهَا بِنَفْسِهِ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُوَكَّلَ فِيهَا غَيْرُهُ ، وَهِيَ :

١. الظَّافِرُ : يَجُوزُ لَهُ كَسْرُ الْبَابِ وَثَقْبُ الْجِدَارِ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُوَكَّلَ فِيهِ غَيْرُهُ .

(١) وَيَصِحُّ أَنْ يُوَكَّلَ خَلَالُ مُحَرَّمًا لِيُوَكَّلَ خَلَالًا آخَرَ فِي التَّزْوِيجِ ؛ لِأَنَّهُ سَفِيرٌ مُحَضَّرٌ.

(٢) دَخَلَ فِي هَذَا الْمَنْطُوقِ : الْوَلِيُّ فِي مَالٍ مُحْجُورٍ مِنْ صَبِيٍّ أَوْ مُجَنُونٍ وَسَفِيهِ فَتَجُوزُ لِلْوَلِيِّ أَنْ يُوَكَّلَ فِيهِ عَنْ نَفْسِهِ أَوْ عَنْ مَوْلِيهِ ؛ لِصِحَّةِ مُبَاشَرَتِهِ لَهُ .

٢. الوكيل القادر : لا يجوز أن يوكل فيما هو قادر عليه ولا يثق به من غير إذن موكله.

٣. العبد المأذون له في التجارة : يجوز أن يباشر بنفسه ويتصرف ولا يجوز له أن يوكل غيره .

٤. السفينة المأذون له في الشكاح : يجوز أن يتزوج بنفسه ، ولا يجوز له أن يوكل غيره .

### \* مَبْطَلَاتُ الْوَكَّالَةِ ، عشرة :

١- الفسخ أو العزل<sup>(١)</sup> : لأنَّ الوكَّالَةَ عَقْدٌ جَائِزٌ مِنَ الطَّرَفَيْنِ فَيَجُوزُ لِكُلِّ مِنْهُمَا فُسْخُحُهُ مَتَى شَاءَ<sup>(٢)</sup> إِلَّا فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ وَهِيَ : الْوَكِيلُ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَغْزِلَ نَفْسَهُ إِذَا تَرْتَّبَ عَلَى ذَلِكَ ضَيَاعُ الْمَالِ الَّذِي تَحْتَ يَدِهِ.

٢- الموت للوكيل أو الموكل.

٣- الجنون<sup>(٣)</sup> للوكيل أو الموكل .

٤- الإغماء<sup>(٤)</sup> .

٥- ظروء رِقٍّ<sup>(٥)</sup> .

(١) أي : بأن يعزل الوكيل نفسه أو يعزله الموكل .

(٢) سواء كانت يجعل أو يغيره ، فإن كانت يجعل فيجعل نفسه جعالة ، ولا تكون إجارة إلا إذا توفرت شروط الإجارة ، وكانت بلفظ الإجارة ، وحينئذ تكون لازمة من الطرفين .

(٣) لأنه لو قارن العقد لمنع الانعقاد فإذا طرأ أبطله .

(٤) مسألة مهمة : لو سكر الوكيل عمداً لأجل أن يعزل فلا يعزل ، وإن لم يتعد انعزل .

(٥) بأن كان حربياً واسيراً .

٦- الْحَجْرُ عَلَيْهِ يَسْفَهُ .

٧- الْحَجْرُ عَلَيْهِ يَقْلِسُ فِيمَا لَا يَنْفُذُ مِنْهُ .

٨- فِسْقُهُ فِيمَا يُشْرَطُ فِيهِ الْعَدَالَةُ كَتَخْوِ نِكَاحٍ .

٩- زَوَالُ مُلْكِ الْمُوَكَّلِ عَنْ مَحَلِّ التَّصَرُّفِ<sup>(١)</sup> .

١٠- تَعَمُّدُ إِنْكَارِهَا لَا نِسْيَانُهَا .

\* مَسَائِلُ فِي الْوَكَالَةِ :

(١) ضَمَانُ الْوَكِيلِ : إِذَا تَلَفَ الْمَالُ فَهَلْ يَضْمَنُ الْوَكِيلُ ؟

- الْوَكِيلُ أَمِينٌ<sup>(٢)</sup> ، فَيَدُهُ يَدُ أَمَانَةٍ<sup>(٣)</sup> ، فَلَا يَضْمَنُ إِلَّا إِذَا فَرَّطَ<sup>(٤)</sup> .

وَتَفْرِيطُ الْوَكِيلِ لَا يُبْطِلُ الْوَكَالَתَ فَلَهُ التَّصَرُّفُ بَعْدَهُ ؛ لِبَقَاءِ الْإِذْنِ فَلَا

يَنْعَزِلُ .

وَمِنْ صُورِ التَّفْرِيطِ أَنْ يَضِيعَ مِنْهُ الْمَالُ وَلَا يَدْرِي كَيْفَ ضَاعَ ، أَوْ يَضَعُهُ

بِمَحَلٍّ ثُمَّ يَنْسَى ذَلِكَ الْمَحَلَّ الْمَوْضُوعَ فِيهِ .

(٢) يُشْتَرَطُ فِي الْوَكَالَةِ أَنْ تَكُونَ مَعْلُومَةً وَلَوْ مِنْ وَجْهِ : فَتَبْطُلُ الْمَجْهُولَةُ .

- صُورَةُ الْوَكَالَةِ الْمَعْلُومَةِ مِنْ وَجْهِ : (وَكَلَّتْكَ فِي بَيْعِ جَمِيعِ أَمْوَالِي<sup>(٥)</sup>) .

- صُورَةُ الْوَكَالَةِ الْمَجْهُولَةِ : (وَكَلَّتْكَ فِي كُلِّ أَمْرٍ) .

(١) كَأَنْ بَاعَهُ الْمُوَكَّلُ أَوْ أَوْقَفَهُ أَوْ أَجْرَهُ .

(٢) وَلَوْ كَانَ بِعَوَضٍ .

(٣) لِأَنَّهُ نَائِبٌ عَنِ الْمُوَكَّلِ فِي الْيَدِ وَالتَّصَرُّفِ فَكَانَتْ يَدُهُ كَيْدَهُ ، وَلِأَنَّ الْوَكَالَתَ عَقْدُ إِرْفَاقٍ

وَمَعُونَةٍ ، وَالضَّمَانُ مُنَافٍ لِذَلِكَ .

(٤) وَمِنْ التَّفْرِيطِ امْتِنَاعُهُ مِنَ التَّخْلِيَةِ بَيْنَ الْمُوَكَّلِ وَبَيْنَ مَالِهِ لِغَيْرِ عُذْرٍ .

(٥) فَتَصَحَّ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ أَمْوَالُهُ مَعْلُومَةً ؛ لِقَلَّةِ الْغَرَرِ فِيهَا .



(٣) يَجُوزُ أَنْ يُوَكَّلَ بِقَوْلِهِ لوكيلِهِ : بِعْ هَذَا بِكُمْ شَيْئًا<sup>(١)</sup> ، أَوْ بِعْ هَذَا بِمَا شِئْتُ<sup>(٢)</sup> ، أَوْ بِعْ هَذَا كَيْفَ شِئْتُ<sup>(٣)</sup> أَوْ بِعْ هَذَا بِمَا عَزَّ وَهَانَ<sup>(٤)</sup> .

(٤) شُرُوطُ الْوَكَالَةِ الْمُطْلَقَةِ<sup>(٥)</sup> بِالْبَيْعِ ، كَقَوْلِهِ : (وَكَلْتُكَ فِي بَيْعِ هَذَا) .

إِذَا كَانَتْ الْوَكَالَةُ مُطْلَقَةً فَلِلْوَكِيلِ أَنْ يَبِيعَ وَيَشْتَرِيَ بِثَلَاثَةِ شُرُوطَ :

١. أَنْ يَبِيعَ بِشَيْءٍ الْمِثْلِ : لَا يَغْنِي فَاخِشَ .

٢. أَنْ يَكُونَ نَقْدًا (حَالًا) لَا بَيْعَ نَسِيئَةٍ (مُؤَجَّلٍ) .

٣. أَنْ يَكُونَ بِنَقْدِ الْبَلَدِ .

(٥) مَسْأَلَةٌ : إِذَا وَكَّلَهُ فِي بَيْعِ ثَوْبٍ مِثْلًا فَبَاعَ الْوَكِيلُ الثَّوْبَ لِنَفْسِهِ فَهَلْ

يَصِحُّ ؟

لَا يَصِحُّ الْبَيْعُ وَلَوْ بِإِذْنِهِ عَلَى الْمُعْتَمَدِ ؛ لِاتِّحَادِ الْقَابِلِ وَالْمَوْجِبِ .

(٦) وَلَا يَصِحُّ إِذَا بَاعَهُ لِمَوْلَاهُ كَوَلَدِهِ الصَّغِيرِ أَوِ الْمَجْنُونِ أَوِ السَّفِيهِ الَّذِي

اسْتَمَرَ عَلَيْهِ حَجَرُ الصَّبَا .

(١) فَلَهُ بَيْعُهُ بِغَيْرِ فَاخِشٍ لَا بِنَسِيئَةٍ وَلَا بِغَيْرِ نَقْدِ الْبَلَدِ .

(٢) فَلَهُ بَيْعُهُ بِغَيْرِ نَقْدِ الْبَلَدِ لَا بِغَيْرِ فَاخِشٍ وَلَا بِنَسِيئَةٍ .

(٣) فَلَهُ بَيْعُهُ بِنَسِيئَةٍ لَا بِغَيْرِ فَاخِشٍ وَلَا بِغَيْرِ نَقْدِ الْبَلَدِ .

(٤) فَلَهُ بَيْعُهُ بِعَرَضٍ وَغَيْرِ فَاخِشٍ لَا بِنَسِيئَةٍ .

(٥) وَمَعْنَى الْمُطْلَقَةِ : بِأَنْ لَمْ تُقَيَّدْ بِشَيْءٍ وَلَا حُلُولٍ وَلَا تَأْجِيلٍ وَلَا نَقْدٍ .

كما قال صاحب «صفوة الزبد» :

وجاز في المعلوم من وجه ، ولا يصح إقرار على من وكلا  
ولم يبع من نفسه ولا ابن طفل ومجنون ولو بإذن  
وهو أمين ، وبتفريط ضمين يُعزل بالعزل وإغماء وجن

(٧) لا يصح التوكيل في الإقرار<sup>(١)</sup> واليمين<sup>(٢)</sup> والتذر وتعليق الطلاق بصفة واللعان والإبراء والشهادة والإيلاء والظهار.

(٨) لو ادعى شخص أنه وكيل زيد فلا يصدق إلا ببينة بوكالته ، وتجوز معاملته إن وقع في القلب صدقه.

(١) لأن الإقرار إخبار عن حق وهو لا يقبل التوكيل كالشهادة .

(٢) لأن القصد بها تعظيم الله تعالى فأشبهت العبادة .

# باب الإقرار

• تَعْرِيفُ الْإِقْرَارِ :

لُغَةً : الْإِثْبَاتُ .

شَرْعاً : إِخْبَارُ الشَّخْصِ بِحَقِّ لَغَيْرِهِ عَلَيْهِ .

• الْفَرْقُ بَيْنَ الْإِقْرَارِ وَالِدَّعْوَى وَالشَّهَادَةِ :

الْإِقْرَارُ : إِخْبَارُ الشَّخْصِ بِحَقِّ لَغَيْرِهِ عَلَيْهِ .

الدَّعْوَى : إِخْبَارُ الشَّخْصِ بِحَقِّ لَهُ عَلَى غَيْرِهِ .

الشَّهَادَةُ : إِخْبَارُ الشَّخْصِ بِحَقِّ لِلغَيْرِ عَلَى الْغَيْرِ <sup>(١)</sup> .

• الْأَصْلُ فِيهِ : قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى

أَنْفُسِكُمْ ﴾ <sup>(٢)</sup> [النساء : ١٣٥] .

وَفِي الْحَدِيثِ : (اغْدُ يَا أُنَيْسُ إِلَى امْرَأَةٍ هَذَا فَسَلِّهَا إِنْ اعْتَرَفَتْ فَرَجَمْهَا ،

فَذَهَبَ إِلَيْهَا ، فاعْتَرَفَتْ فَرَجَمْهَا) <sup>(٣)</sup> .

• أَرْكَانُ الْإِقْرَارِ ، أَرْبَعَةٌ :

١. مُقَرَّرٌ . ٢. مُقَرَّرُ لَهُ . ٣. مُقَرَّرُ بِهِ . ٤. صِيغَةٌ .

---

(١) هذا كله في الأمور الخاصة ، وأما الأمور العامة - أي التي تقتضي أمراً عاماً لكل أحد -

فإن أخبر فيها عن محسوس ، كإخبار الصحابي أن النبي ﷺ قال : (إنما الأعمال بالنيات) فرواية ، وإن أخبر عن أمر شرعي : فإن كان فيه إلزام فحكم ، وإلا ففتوى .

(٢) وفُسرَتْ شهادة المرء على نفسه بالإقرار .

(٣) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٦٨٥٩) .

## • صورة الإقرار :

في الدين : أن يقول زيد : (عَلَيَّ لَعْنُورُ أَلْفَ دِينَارٍ ، أَوْ فِي ذِمَّتِي لَعْنُورُ أَلْفَ دِينَارٍ) .

في العين : أن يقول زيد : (هَذَا الثَّوبُ لَعْنُورُ ، أَوْ عِنْدِي ثَوْبٌ لَعْنُورُ) .

## • شروط المقر ، اثنان :

١. إطلاق التصرف : أي أن يكون مكلّفاً رشيداً ، بأن لم يكن مخجوراً عليه بسفه .

وَيُشْتَرَطُ الرُّشْدُ إِذَا كَانَ الْإِقْرَارُ بِمَالٍ<sup>(١)</sup> فَلَا يَصِحُّ إِقْرَارُ السَّفِيهِ<sup>(٢)</sup> بِدَيْنٍ أَوْ إِثْلَافٍ مَالٍ<sup>(٣)</sup> أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ .

٢. الاختيار : فَلَا يَصِحُّ إِقْرَارُ الْمُكْرَه .

نعم إذا أكره ليصدق في إقراره فيصح<sup>(٤)</sup> .

(١) أما في غير المال فلا يشترط الرشد ، فيصح الإقرار من غير الرشيد بالطلاق والظهار وموجب عقوبة كحد وقود .

(٢) وأما إقرار السفليس فصحيح سواء أقر بعين ، أو بدین جنابة مطلقاً ، أو بدین معاملة أسند وجوبه لما قبل الحجر ، وإقراره بالتصرف في أغنيان ماله لا يصح ، لعدم صحة تصرفه فيها .

(٣) سواء أسند وجوبه إلى ما قبل الحجر أو بعده ، فلا يلزمه ذلك لا ظاهراً ولا باطناً عند الرملي خلافاً لشيخ الإسلام وابن حجر والخطيب من أنه يلزمه باطناً فيغرمه للمقر له بعد فك الحجر عنه .

(٤) أي أقر بجنابته ولكن يخشى عليه الكذب في تفصيلها فيكره حتى يصدق في ذلك وكذلك لو سئل عن قضية فلم يجب بشيء لا نفيًا ولا إثباتًا فضرب حينئذ ليتكلم بالصدق .

كَمَا قَالَ صَاحِبُ «صَفْوَةِ الزُّبْدِ» :

وَأَمَّا يَصْحُ مَعَ تَكْلِيفٍ      طَوْعاً وَلَوْ فِي مَرِيضٍ مَخُوفٍ  
وَالرُّشْدِ إِذَا إِقْرَارُهُ بِالْمَالِ      وَصَحَّ الْإِسْتِثْنَاءُ بِاتِّصَالِ

• شُرُوطُ الْمُقَرَّرِ لَهُ ، ثَلَاثَةٌ :

- ١- كَوْنُهُ مُعَيَّنًا نَوْعَ تَعْيِينٍ : بِحَيْثُ يُتَوَقَّعُ مِنْهُ الدَّعْوَى وَالطَّلَبُ .
- ٢- أَنْ يَكُونَ أَهْلًا لِاسْتِحْقَاقِ الْمُقَرَّرِ بِهِ وَلِصِحَّةِ إِسْنَادِهِ إِلَيْهِ<sup>(١)</sup> .
- ٣- عَدَمُ تَكْذِيبِهِ لِلْمُقَرَّرِ .

• شُرُوطُ الْمُقَرَّرِ بِهِ ، اثْنَانِ :

- ١- أَلَّا يَكُونَ مِلْكًا لِلْمُقَرَّرِ حِينَ الْإِقْرَارِ<sup>(٢)</sup> .
- ٢- أَنْ يَكُونَ بِيَدِ الْمُقَرَّرِ وَلَوْ مَالًا .

• شَرْطُ الصِّيغَةِ : لَفْظُ يُشْعِرُ بِالِالْتِزَامِ<sup>(٣)</sup> .

(١) فَلَوْ قَالَ : (لهذه الدائبة علي كذا) لم يصح ؛ لأنها ليست أهلاً لذلك .

(٢) فَلَوْ قَالَ : (داري لغيري) فليغو ؛ لأن الإضافة إليه تقتضي ملكه فتشافي الإقرار به لغيره في جملة واحدة .

(٣) وَفِي مَعْنَاهُ : الْكِتَابَةُ مَعَ النِّيَّةِ ، وَإِشَارَةُ الْأُخْرَى الْمُفْهِمَةُ .



## • أَنْوَاعُ الْمُقَرَّبِ ، ثَلَاثَةٌ :

١. حَقُّ مَحْضِ اللَّهِ تَعَالَى ، كَالزُّنَا وَشُرْبِ الْخَمْرِ : يُقْبَلُ فِيهِ الرُّجُوعُ وَلَوْ فِي أَثْنَاءِ إِقَامَةِ الْحَدِّ<sup>(١)</sup> ؛ لِأَنَّ حُقُوقَ اللَّهِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْمُسَاحَاةِ ، وَهُوَ يُجِبُّ السُّتْرَ عَلَى عِبَادِهِ<sup>(٢)</sup>.

٢. حَقُّ مَحْضِ لِلْآدَمِيِّينَ ، كَالْمَالِ أَوْ الْقَذْفِ : فَلَا يُقْبَلُ فِيهِ الرُّجُوعُ .

٣. حَقُّ مُشْتَرَكٍ ، كَالزَّكَاةِ وَالْقِصَاصِ وَالْكَفَّارَةِ ، فَلَا يُقْبَلُ فِيهِ الرُّجُوعُ مُرَاعَاةً لِحَقِّ الْآدَمِيِّينَ .

كَمَا قَالَ صَاحِبُ «صَفْوَةِ الزُّبَدِ» :

عَنْ حَقَّنَا لَيْسَ الرُّجُوعُ يُقْبَلُ بَلْ حَقُّ رَبِّي ، فَالرُّجُوعُ أَفْضَلُ

• الْحُكْمُ إِذَا أَقَرَّ بِمَجْهُولٍ : يَصِحُّ ، وَلَكِنْ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ بَيَانِهِ ، وَلَا فَيُخْبَسُ حَتَّى يُبَيِّنَهُ ، وَيُقْبَلُ بَيَانُهُ بِأَيِّ شَيْءٍ ، إِلَّا إِذَا أَقَرَّ بِمَالٍ ، فَلَا بُدَّ أَنْ

(١) فَيَسْقُطُ بَقِيَّةُ الْحَدِّ ؛ لِأَنَّهُ يَسْقُطُ بِالشُّبْهَةِ ، فَلَوْ أَتَمَّوْهُ بَعْدَ الرُّجُوعِ فَمَاتَ فَلَا قِصَاصَ ؛ لِلشُّبْهَةِ ؛ لِأَنَّ مِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ يَقُولُ بِعَدَمِ صِحَّةِ الرُّجُوعِ عَنْهُ ، وَتَجِبُ الدِّيَةُ ، وَحِصَّةُ مِنَ الدِّيَةِ بِاعْتِبَارِ عَدَدِ الضَّرَبَاتِ .

(٢) فَلِذَلِكَ يُسْنُّ السُّتْرَ لِقَلَابِ أَشْخَاصٍ :

١- لِلزَّانِي : يُسْنُّ لَهُ عَدَمُ الْإِفْرَارِ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ سِتْرًا عَلَى نَفْسِهِ وَيَتَوَبُّ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : (مَنْ أَصَابَ مِنْ هَذِهِ الْقَاذُورَاتِ شَيْئًا فَلَيْسَتْ تَرِي بِسِتْرِ اللَّهِ فَإِنَّهُ مَنْ يَبْدِي لَنَا صَفْحَتَهُ نَقِمُ عَلَيْهِ كِتَابَ اللَّهِ) رَوَاهُ مَالِكُ (٦٩٧) .

٢- لِلشَّاهِدِ : عَلَى زَنَا مِثْلًا يُسْنُّ لَهُ تَرْكُ الشَّهَادَةِ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : (إِنَّ اللَّهَ حَيٌّ يُجِبُّ الْحَيَاةَ ، وَيَسْتُرُ يُجِبُّ السُّتْرَ) رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الشَّعْبِ» (٧٣٩٤) .

٣- لِلْقَاضِي : يُسْنُّ لَهُ أَنْ يُعَرِّضَ لَهُ بِالرُّجُوعِ ؛ لِأَنَّهُ ﷺ عَرَّضَ لِلصَّحَابِيِّ مَا عَجَزَ بِالرُّجُوعِ خَبْرُ قَالَ لَهُ : (لَعَلَّكَ قُبِّلْتَ ، أَوْ غُمِرْتَ ، أَوْ نَظَرْتَ) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٦٨٢٤) وَفِي رَوَايَةٍ لَهُ : (أَبْكَ جُنُونًا) (٦٨١٥) .

يَكُونُ مُتَمَوِّلاً ، وَأَمَّا إِذَا أَقَرَّ بِشَيْءٍ فَيَكْفِي أَيُّ شَيْءٍ وَلَوْ حَبَّةُ بُرٍّ ، فَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ مُتَمَوِّلاً<sup>(١)</sup> .

قال صاحب «صفوة الزبد» :

وَمَنْ بِسُجُودٍ أَقَرَّ قَلِيلاً بَيَّانُهُ بِكُلِّ مَا تَمَوَّلَا

\* الْحُكْمُ إِذَا أَقَرَّ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ : يَصِحُّ إِقْرَارُهُ وَلَا تُفَرَّقُ بَيْنَ إِقْرَارِهِ حَالِ صِحَّتِهِ وَحَالِ مَرَضِهِ ؛ لِأَنَّهُ وَصَلَ إِلَى حَالِهِ يَتَوَبُّ فِيهَا الْفَاجِرُ وَيَصْدُقُ فِيهَا الْكَاذِبُ<sup>(٢)</sup> .

\* الِاسْتِثْنَاءُ فِي الْإِقْرَارِ : يَصِحُّ ؛ لِأَنَّهُ مَعْهُودٌ فِي كَلَامِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَكَلَامِ الْعَرَبِ .

وَهُوَ إِخْرَاجُ حُكْمٍ مَا بَعْدَ (إِلَّا) أَوْ إِحْدَى أَخَوَاتِهَا مِنْ حَكْمٍ مَا قَبْلَهَا نَفِيًّا أَوْ إِثْبَاتًا .

- شُرُوطُ صِحَّةِ الِاسْتِثْنَاءِ فِي الْإِقْرَارِ ، خَمْسَةٌ :

١. أَنْ يَتَّصِلَ الْمُسْتَثْنَى بِالْمُسْتَثْنَى مِنْهُ : أَيُّ أَلَّا يَفْصِلُ بَيْنَهُمَا فَاصِلٌ كَكَلَامِ أَجَنَّبِيٍّ أَوْ زِيَادَةٍ عَلَى سَكْتَةٍ تَنْفُسُ وَعِيٍّ<sup>(٣)</sup> .

٢. أَنْ يَتَلَفَّظَ بِحَيْثُ يُسْمَعُ مَنْ يَقْرِيهِ .

٣. أَنْ يَنْوِيَ الِاسْتِثْنَاءَ قَبْلَ الْقَرَاغِ مِنْهُ : أَيُّ قَبْلَ الْقَرَاغِ مِنَ الْإِقْرَارِ ، فَلَوْ نَوَاهُ بَعْدَ الْإِقْرَارِ فَلَا يَصِحُّ الِاسْتِثْنَاءُ وَإِنْ كَانَ مُتَّصِلًا .

(١) وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ قَوْلُ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ : أَضَلُّ مَا أَتَنِي عَلَيْهِ الْإِقْرَارُ أَنْ أُلْزِمَ الْيَقِينَ وَأُظْهِرَ

الشُّكَّ وَلَا أَسْتَعْمِلَ الْغَلْبَةَ ، أَيُّ : لَا أَعُوْلُ عَلَى الْغَالِبِ فَلَا أَتَنِي عَلَيْهِ الْأَحْكَامُ الشَّرْعِيَّةُ .

(٢) فَلَا عِبْرَةَ بِأَتْنَاهِمَا بِحُزْمَانٍ بَغُضِ الْوَرَقَةِ .

(٣) أَيُّ : نَعْبِ .

٤. أَنْ يَنْوِي بِالِاسْتِثْنَاءِ رَفَعَ حُكْمَ الْيَمِينِ<sup>(١)</sup> : أَي نَفَى الْمُثَبِّتِ (المستثنى منه) بالاستثناء ، أو إثبات المنفي (المستثنى منه) بالاستثناء .
٥. عَدَمُ الاستِغْرَاقِ : قُلُوْ قَالَ : (عَلَيَّ عَشْرَةٌ إِلَّا عَشْرَةٌ) فَلَا يَصِحُّ الاستِثْنَاءُ وَتَثْبُتُ الْعَشْرَةُ فِي ذِمَّتِهِ .

### \* مِنْ مَسَائِلِ الاستِثْنَاءِ :

١. يَصِحُّ الاستِثْنَاءُ إِذَا كَانَ مِنْ غَيْرِ الْجِنْسِ (الاستِثْنَاءُ الْمُنْقَطِعُ) : قُلُوْ قَالَ : (عَلَيَّ مِائَةٌ رِيَالٍ إِلَّا ثَوْبًا لَزِيدٍ) فَيَصِحُّ ، وَتُخْرَجُ قِيَمَةُ الثَّوْبِ مِنَ الْمِائَةِ ، وَالباقِي يَثْبُتُ عَلَيْهِ .

### ٢. الْحُكْمُ إِذَا اتَّبَعَ الْمُسْتَثْنَى بِمُسْتَثْنَى آخَرَ :

- كَأَن يَقُولَ : (عَلَيَّ عَشْرَةٌ إِلَّا تِسْعَةٌ إِلَّا ثَمَانِيَةٌ إِلَّا سَبْعَةٌ إِلَّا سِتَّةٌ إِلَّا خَمْسَةٌ إِلَّا أَرْبَعَةٌ إِلَّا ثَلَاثَةٌ إِلَّا اثْنَيْنِ إِلَّا وَاحِدًا) فَالْمُسْتَثْنَى مِنَ الْمُثَبِّتِ مَنْفِيٌّ وَمِنْ الْمَنْفِيِّ مُثَبِّتٌ ، وَلَكَ فِي حَلِّهَا طَرِيقَتَانِ :

- الأولى : جَمْعُ الْمُثَبِّتَاتِ مَعَ (الأشْفَاعِ) وَجَمْعُ الْمَنْفِيَّاتِ مَعَ (الأوتارِ) وَطَرَحُ الْمَنْفِيِّ مِنَ الْمُثَبِّتِ أَي طَرَحُ الأوتارِ مِنَ الأشْفَاعِ :

$$٥ - ٢٥ - ٣٠ = (١+٣+٥+٧+٩) - (٢+٤+٦+٨+١٠)$$

الأشْفَاعُ - الأوتار

(١) أَي : حُكْمُ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ ، وَالْفُقَهَاءُ يُظَلِّلِقُونَ اسْمَ الْيَمِينِ عَلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ .

الثانية : إخراج المُسْتَشْفَى الأخير بما قَبْلَهُ ، وما بقي مِنْهُ تُخْرِجُهُ بما قَبْلَهُ ...  
وَهَكَذَا إِلَى أَنْ يَنْتَهِيَ<sup>(١)</sup> :

١- ١- ٢

٢- ١- ٣

٢- ٢- ٤

٣- ٢- ٥

٣- ٣- ٦

٤- ٣- ٧

٤- ٤- ٨

٥- ٤- ٩

٥- ٥- ١٠

مسألة : إذا قال : ( عَلَيَّ مِنْ وَاحِدٍ إِلَى عَشْرَةٍ ) ففيهِ خِلاف ، فَقِيلَ :  
بإخراج الطَّرَفَيْنِ فَيَكُونُ عَلَيْهِ : ثمانية ، وَقِيلَ : بإدخالِ الطَّرَفَيْنِ فَيَكُونُ عَلَيْهِ  
عَشْرَةٌ .

والمُعْتَمَد ما صَحَّحَهُ التَّوَوُّيُّ : بإدخالِ الطَّرَفِ الْأَوَّلِ وإخراجِ الطَّرَفِ  
الثاني فَيَكُونُ عَلَيْهِ تِسْعَةٌ .

(١) وَتُوجَدُ طَرِيقَةٌ ثَالِثَةٌ وَهِيَ : أَنْ تَقْتَصِرَ عَلَى الْأَوْتَارِ فَتُخْرِجَ الْوَاحِدَ مِنَ الثَّلَاثَةِ ، وَمَا بَقِيَ  
وَهُوَ [٢] تُخْرِجُهُ مِنَ الْخَمْسَةِ ، وَمَا بَقِيَ وَهُوَ [٣] تُخْرِجُهُ مِنَ السَّبْعَةِ ، وَمَا بَقِيَ وَهُوَ [٤] تُخْرِجُهُ مِنَ  
التَّسْعَةِ فَيَحْصُلُ خَمْسَةٌ .

## باب العارية

• **تَعْرِيفُ الْعَارِيَةِ** : بِتَخْفِيفِ الْبَاءِ وَبِتَشْدِيدِهَا .

**لُغَةً** : اسْمٌ لِمَا يُعَارَ وَلِعَقْدِهَا ، أَيْ : اسْمٌ لِلشَّيْءِ الَّذِي يُعِيرُهُ الْإِنْسَانُ ، وَاسْمٌ لِعَقْدِ الْعَارِيَةِ .

**شَرْعاً** : إِبَاحَةُ الْإِنْتِفَاعِ ، بِمَا يَحِلُّ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ ، مَعَ بَقَاءِ عَيْنِهِ ، بِصِغَةٍ .

• **شَرْحُ التَّعْرِيفِ** :

- **إِبَاحَةُ الْإِنْتِفَاعِ** : أَيْ لَيْسَ تَمْلِكاً ، فَالْمُسْتَعِيرُ لَا يَمْلِكُ الْعَيْنَ وَلَا الْمَنْفَعَةَ ، بِخِلَافِ الْبَيْعِ وَالْإِجَارَةِ الْمُؤَبَّدَةِ .

- **بِمَا يَحِلُّ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ** : خَرَجَ بِهِ إِعَارَةُ الْأَشْيَاءِ الْمُحَرَّمَةِ كَالآلِ الْلَّهِوِّ وَالْمِزْمَارِ ؛ لِأَنَّ فِيهِ إِعَانَةً عَلَى مَعْصِيَةٍ .

- **مَعَ بَقَاءِ عَيْنِهِ** : وَأَمَّا الَّذِي يُسْتَهْلِكُ عَيْنُهُ مِنْ بِدَايَةِ الْإِنْتِفَاعِ فَلَا تَصِحُّ إِعَارَتُهُ كَالصَّابُونِ وَالشَّمْعِ .

- **بِصِغَةٍ** : أَيْ إِيجَابٍ وَقَبُولٍ .

• **الْأَصْلُ فِيهِ** : قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى ﴾ [المائدة: ٢] وَقَوْلُهُ

تَعَالَى : ﴿ وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ ﴾ <sup>(١)</sup> [الماعون: ٧] .

(١) فُسِّرَ جَمْعُ الْمَعُونِ الْمَعُونِ فِي الْآيَةِ بِمَا يَسْتَعِيرُهُ الْجِيرَانُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ كَالصَّحْنِ وَالذَّلْوِ وَالْإِبْرَةِ ، وَفُسِّرَ بَعْضُهُمْ بِالزَّكَاةِ .



وفي الحديث أَنَّهُ ﷺ اسْتَعَارَ فَرَساً مِنْ أَبِي طَلْحَةَ فَرَكِبَهُ<sup>(١)</sup> ، وَاسْتَعَارَ أَذْرُعاً مِنْ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ يَوْمَ حُنَيْنٍ فَقَالَ : (أَغْضَبُ يَا مُحَمَّدُ ؟) فَقَالَ ﷺ : (لا ، بَلْ عَارِيَةٌ مَضْمُونَةٌ)<sup>(٢)</sup> .

### • أَرْكَانُ الْعَارِيَةِ ، أَرْبَعَةٌ :

١. مُعِير .

٢. مُسْتَعِير<sup>(٣)</sup> .

٣. مُعَار .

٤. صِغَةً .

• صُورَةُ الْعَارِيَةِ : أَنْ يَقُولَ زَيْدٌ لِعَمْرٍو : (أَعْرُثُكَ هَذَا الثَّوْبَ لِتَلْبَسَهُ) فَيَقُولَ عَمْرٍو : (قَبِلْتُ)<sup>(٤)</sup> أَوْ يَقْبِضُ .

وَيُشْتَرَطُ فِي الصِّغَةِ التَّلَفُّظُ مِنْ أَحَدِهِمَا وَعَدَمُ رَدِّ الْعَارِيَةِ مِنَ الْآخَرِ .

### • أَحْكَامُ الْعَارِيَةِ ، خَمْسَةٌ :

١- وَاجِبَةٌ : كإِعَارَةِ سِكِّينٍ لِذَبْحِ حَيَّوَانٍ مُشْرِيفٍ عَلَى الْهَلَاكِ<sup>(٥)</sup> وَإِعَارَةِ السَّلَاحِ لِقِتَالِ كَافِرٍ مُتَعَدٍّ .

(١) رواه البخاري (٢٦٢٧) .

(٢) رواه أبو داود (٣٥٦٤) وأحمد (١٥٣٣٧) وغيرهما .

(٣) وشَرَطُ الْمُسْتَعِير :

١- تَعْيِينُهُ : فَلَا يَصِحُّ لغير مُعَيَّنٍ كـ (أَعْرُثُ أَحَدَكُمَا) .

٢- وإِطْلَاقُ تَصْرِيفٍ : فَلَا تَصِحُّ لِصَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ وَسَفِيهٍ إِلَّا بِعَقْدٍ وَلِيَّهِمْ .

(٤) وَلَا يُشْتَرَطُ الْفَوْرُ فِي الْقَبُولِ .

(٥) أَيُّ يُخْشَى مَوْتُهُ لَوْ تَرَكَ ذَنْبَهُ ، فإِعَارَةُ السَّكِّينِ لِأَجْلِ تَذَكُّيْتِهِ وَاجِبَةٌ لِئَلَّا يَصِيرَ مَيِّتَةً فَلَا

يُنتَفَعُ بِهِ .

٢- مَندوبةٌ : الأُضْلُ فيها مِنْ بابِ إِعَانَةِ المُسْلِمِ ، ففي الحديث : (والله في عَوْنِ العَبْدِ ما كَانَ العَبْدُ في عَوْنِ أَخِيهِ) ، (مَنْ كَانَ في حَاجَةِ أَخِيهِ كَانَ اللهُ في حَاجَتِهِ) .

٣- مباحةٌ : كالإِعارَةِ للغَنِيِّ كَأَنْ اسْتَعَارَ مَنْ لَهُ ثَوْبٌ مُسْتَفِينٍ بِهِ ثَوْباً<sup>(١)</sup> .

٤- مَكْرُوْهَةٌ : كإِعارَةِ العَبْدِ المُسْلِمِ لِلْكَافِرِ لِأَنَّ فيها نُوْعَ امْتِهَانٍ<sup>(٢)</sup> .

٥- حَرَامٌ : مَعَ الصَّحَّةِ : كإِعارَةِ السَّيْفِ لِقَاطِيعِ الطَّرِيقِ .

مَعَ عَدَمِ الصَّحَّةِ : كإِعارَةِ آلاَتِ اللُّهُوِ الْمُحَرَّمَاتِ كَالْمِزْمَارِ .

\* شَرْطُ المُعَارِ :

أَنْ يُمَكِّنَ الانْتِفَاعُ بِهِ وَلَوْ مَالاً<sup>(٣)</sup> مَعَ بَقَاءِ عَيْنِهِ : أَي انْتِفَاعاً مُباحاً لَا مُحَرَّماً مَعَ بَقَاءِ عَيْنِهِ ، خَرَجَ بِهِ : إِذَا كَانَ يُسْتَهْلَكُ مِنْ حِينِ الشُّرُوعِ فِي الانْتِفَاعِ كَالصَّابُونِ فَلَا تَصِحُّ إِعَارَتُهُ .

وَلَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ الْمَنَافِعُ آثَاراً ، أَي : مَعْنَى مِنَ الْمَعَانِي كإِعارَةِ الْكِتَابِ لِلْقِرَاءَةِ ، وَالسَّيَّارَةِ لِلرُّكُوبِ ، وَالْبَيْتِ لِلسُّكْنَى ، وَالثَّوْبِ لِلْبَيْسِ ، وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ الْمَنَافِعُ أَغْيَاناً ، فَلَا تَصِحُّ كإِعارَةِ الشَّجَرَةِ لِلشَّعْرِ وَالشَّاةِ لِللَّبَنِ .

مَسْأَلَةٌ : مَا هِيَ الطَّرِيقَةُ الشَّرْعِيَّةُ لِذَلِكَ ؟

- أَنْ يَقُولَ : (أَعَرْتُكَ الشَّجَرَةَ ، وَأَبْحَثُ لَكَ الثَّمَرَ) ، أَوْ يَقُولَ : (أَعَرْتُكَ الشَّاةَ ، وَأَبْحَثُ لَكَ اللَّبَنَ) .

(١) وَقَوْلُ الْفَقْهَاءِ : (مَا كَانَ أَضْلُهُ التَّدْبُ لَا تَعْتَرِيهِ الْإِبَاحَةُ) أَمْرٌ أَغْلِبِي ، فَالْعَارِبَةُ أَضْلُهَا التَّدْبُ وَتَعْتَرِيهَا الْإِبَاحَةُ .

(٢) وَكَذَلِكَ إِعَارَةُ الْوَالِدِ الرَّقِيقِ لِلْوَلَدِ فَتُكْرَهُ .

(٣) كَالْحَبْخَبِ الصَّغِيرِ فَتَصِحُّ إِعَارَتُهُ ، بِخِلَافِ الْحِمَارِ الزَّيْنِ .

قَالَ صَاحِبُ «صَفْوَةِ الزُّبْدِ» :

تَصَحُّحُ إِنْ وَقَّتْهَا أَوْ أَطْلَقَهَا فِي عَيْنٍ ، انْتِفَاعُهَا مَعَ الْبَقَا

• شَرْطُ الْمُعِيرِ : أَنْ يَصَحَّ تَبَرُّعُهُ ؛ لِأَنَّ الْعَارِيَةَ تَبَرُّعٌ بِالْمَنَافِعِ <sup>(١)</sup> .

• حُكْمُ عَقْدِ الْعَارِيَةِ : جَائِزٌ مِنَ الطَّرَفَيْنِ <sup>(٢)</sup> ، فَيَجُوزُ لِلْمُعِيرِ وَالْمُسْتَعِيرِ

الرُّجُوعُ مَتَى شَاءَا ، سَوَاءٌ كَانَتْ الْعَارِيَةُ مُطْلَقَةً أَوْ مُقَيَّدَةً بِمُدَّةٍ ، إِلَّا فِي مَسَائِلَ لَا يَجُوزُ لِلْمُعِيرِ الرُّجُوعُ مُبَاشَرَةً مِنْهَا :

١. إِعَارَةُ سُتْرَةٍ لِصَلَاةٍ فَرَضَ : يَمْتَنِعُ الرُّجُوعُ فِيهَا بَعْدَ الْإِحْرَامِ حَتَّى يَفْرُغَ

مِنْ صَلَاتِهِ .

٢. إِعَارَةُ أَرْضٍ لِلزَّرْعِ : يَمْتَنِعُ الرُّجُوعُ فِيهَا قَبْلَ أَوَانِ حَصَادِهِ .

٣. إِعَارَةُ كَفَنٍ لِمَيِّتٍ : يَمْتَنِعُ الرُّجُوعُ فِيهِ خَشْيَةَ الْإِزْرَاءِ .

٤. إِعَارَةُ أَرْضٍ لِدَفْنِ مَيِّتٍ مُحْتَرَمٍ : يَمْتَنِعُ الرُّجُوعُ فِيهَا قَبْلَ الْبَلِي .

٥. إِعَارَةُ سَفِينَةٍ لِتَقْلٍ مَتَاعٍ مَعْصُومٍ : يَمْتَنِعُ الرُّجُوعُ فِيهَا لِيَسْتَرِدَّهَا مِنْ

وَسْطِ الْبَحْرِ .

• الْحُكْمُ بَعْدَ انْتِهَاءِ مُدَّةِ الْإِعَارَةِ <sup>(٣)</sup> : لَا يَجُوزُ الْانْتِفَاعُ بِالْعَارِيَةِ إِذَا

انْتَهَتْ الْمُدَّةُ ، وَتَكُونُ أَمَانَةً عِنْدَ الْمُسْتَعِيرِ .

(١) وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ مَالِكًا لِلْعَيْنِ فَتَصِحَّ إِعَارَتُهُ الْمُسَاجِرِ وَالْمَوْضِي لَهُ بِمَنْفَعَتِهِ .

(٢) لِأَنَّ الْعَارِيَةَ مَبْرُوءَةٌ مِنَ الْمُعِيرِ وَازْتِفَاقٌ مِنَ الْمُسْتَعِيرِ فَلَا يَلِيقُ بِهَا الْإِلْزَامُ مِنْهَا أَوْ مِنْ

أَحَدِهِمَا .

(٣) وَانْتِهَازُهَا بِالرُّجُوعِ أَوْ بِانْقِضَاءِ مَدَّتِهَا .

• ضَمَانُ الْعَارِيَةِ : يَضْمَنُ الْمُسْتَعِيرُ الْعَارِيَةَ ، سَوَاءً تَعَدَّى أَوْ لَمْ يَتَعَدَّ <sup>(١)</sup> ، مِنْ غَيْرِ الاسْتِغْمَالِ الْمَأْذُونِ فِيهِ .

وَيَضْمَنُ الزَّيَادَةَ الْحَاصِلَةَ أَثْنَاءَ الْعَارِيَةِ إِذَا كَانَتْ مُتَّصِلَةً كَالسَّيْرِ وَأَمَّا الْمُنْفَصِلَةُ فَلَا ضَمَانَ كَالنَّسْلِ (الأولاد) وَاللَّبَنِ .

وَيَضْمَنُ قِيَمَتَهَا فِي يَوْمِ التَّلْفِ لَا فِي وَقْتِ الْإِعَارَةِ .

إِلَّا إِذَا كَانَتْ الْعَارِيَةُ غَيْرَ مَضْمُونَةٍ ، وَهِيَ كَمَا لَوْ اسْتَعَارَ مِنْ مُسْتَأْجِرٍ فَلَا يَضْمَنُ <sup>(٢)</sup> .

صُورَةُ الْعَارِيَةِ غَيْرِ الْمَضْمُونَةِ : إِذَا اسْتَعَارَ زَيْدٌ مِنْ عَمْرٍو سَيَّارَةً ، وَعَمْرٍو قَدْ اسْتَأْجَرَهَا مِنْ بَكْرٍ ، فَلَا يَضْمَنُ زَيْدٌ إِذَا تَلَفَتْ السَّيَّارَةُ بِدُونِ تَقْصِيرٍ ، وَلَا يَضْمَنُ كَذَلِكَ الْمُسْتَأْجِرُ (عَمْرٍو) ؛ لِأَنَّ يَدَهُ يَدُ أَمَانَةٍ .

• مُؤْنَةُ رَدِّ الْعَارِيَةِ : عَلَى الْمُسْتَعِيرِ <sup>(٣)</sup> ؛ لِأَنَّهُ قَبَضَهَا لِمَنْفَعَةٍ نَفْسِهِ .

كَمَا قَالَ صَاحِبُ «صَفْوَةِ الزُّبَدِ» :

يَضْمَنُهَا وَمُؤْنُ الرَّدِّ ، وَفِي سَوْمِ بَقِيَمَةِ لِيَوْمِ التَّلْفِ  
وَالنَّسْلِ وَالذَّرْبِ لَا ضَمَانَ .....

(١) إِلَّا فِي مَسَائِلَ فَلَا ضَمَانَ :

- ١- جِلْدُ الْأُضْحِيَةِ الْمَنْدُورَةِ : فَلَا يَضْمَنُهُ الْمُسْتَعِيرُ إِذَا تَلَفَ فِي يَدِهِ .
- ٢- الْمُسْتَعَارُ لِلرَّهْنِ : إِذَا تَلَفَ فِي يَدِ الرُّهْنِيِّ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ وَلَا عَلَى الْمُسْتَعِيرِ .
- ٣- الصَّيْدُ إِذَا اسْتَعَارَهُ الْحَلَالُ مِنَ الْمُحْرِمِ : فَتَلَفَ فِي يَدِهِ فَلَا يَضْمَنُهُ فِي الْأَصَحِّ .
- ٤- شَيْءٌ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ : إِذَا أَعَارَ الْإِمَامُ شَيْئاً مِنْهُ لِمَنْ لَهُ حَقٌّ فِيهِ فَتَلَفَ فِي يَدِهِ فَلَا يَضْمَنُهُ .
- ٥- كِتَابُ اسْتِعَارَةِ الْفَقِيهِ وَهُوَ مَوْقُوفٌ عَلَى الْمُسْلِمِينَ فَتَلَفَ فِي يَدِهِ : فَلَا يَضْمَنُهُ لِأَنَّهُ مِنْهُمْ فَهُوَ مِنْ جُمْلَةِ الْمُسْتَحِقِّينَ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ .

(٢) لِأَنَّهُ نَائِبٌ عَنْهُ وَهُوَ -أَيُّ الْمُسْتَأْجِرِ- لَا يَضْمَنُ فَكَذَا هُوَ .

(٣) لِحَدِيثٍ : (عَلَى الْيَدِ مَا أَخَذْتَ حَتَّى تُؤَدِّيَهُ) رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ (٢٤٠٠) .

• **حُكْمُ إِعَارَةِ الْمُسْتَعِيرِ الْعَارِيَّةَ لِأَخَرٍ : لَا يَجُوزُ لَهُ ، لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ الْعَيْنَ وَلَا الْمَنْفَعَةَ كَالْمَالِكِ وَالْمُسْتَأْجِرِ ، وَيَأْتِمُ إِذَا أَعَارَهُ ، وَإِذَا تَلَفَتْ فَلِلْمُسْتَعِيرِ أَنْ يُطَالِبَ مَنْ شَاءَ مِنْهُمَا لَكِنْ قَرَارُ الضَّمَانِ عَلَى مَنْ تَلَفَ تَحْتَ يَدَيْهِ .**  
**كَمَا قَالَ صَاحِبُ «صَفْوَةِ الزُّبَدِ» :**

وَالْمُسْتَعِيرُ لَمْ يُعْرِ لثَانِي .....  
 فَإِنْ يُعْرِ وَهَلَكَتْ تَحْتَ يَدَيْهِ يَضْمَنُهَا ثَانٍ وَلَمْ يَزِجْ عَلَيْهِ

**مَسْأَلَةٌ :** لو اختلف مالِكُ العينِ والمتصرِّفُ فيها ، فقال : (أَعَرْتَنِي) ، وقال المَالِكُ : (بَلْ أَجَرْتُكَ بكَذَا) ، صُدِّقَ المتصرِّفُ بيمينه<sup>(١)</sup> إِنْ بَقِيَتِ الْعَيْنُ وَلَمْ تَمُضْ مَدَّةٌ لَهَا أَجْرَةٌ<sup>(٢)</sup> .

(١) لِأَنَّهُ لَمْ يُتْلَفْ شَيْئاً حَتَّى تَجْعَلَهُ مُدَّعِياً لِسُقُوطِ بَدَلِهِ ، وَيَحْلِفُ : (مَا أَجَرْتَنِي) لِنَسْقُطِ عَنْهُ الْأَجْرَةُ ، وَيَرُدُّ الْعَيْنَ لِمَالِكِهَا ، فَإِنْ نَكَلَ حَلَفَ الْمَالِكُ بِمِينِ الرَّدِّ وَاسْتَحَقَّ الْأَجْرَةَ .  
 (٢) قَيْدَانِ فِي تَصْدِيقِ الْمُتَصَرِّفِ بِيَمِينِهِ :

فَلَوْ ائْتَفَقَا مَعاً بِأَنْ تَلَفَتِ الْعَيْنُ ، وَمَضَتْ مَدَّةٌ لِمِثْلِهَا أَجْرَةٌ ، فَمَدَّعَى الْعَارِيَةُ مُقَرَّرٌ بِالْقِيَمَةِ لِمَنْكَرٍ لَهَا يَدَّعَى الْأَجْرَةَ ، وَهُوَ الْمَالِكُ ، فَيُعْطَى الْأَجْرَةُ لِلْمَالِكِ بَلَا يَمِينٍ ، لِتَوَافُقِهِمَا عَلَيْهَا فِي ضَمَنِ الْقِيَمَةِ ، هَذَا إِنْ لَمْ تَزِدِ الْأَجْرَةَ عَلَى الْقِيَمَةِ ، فَإِنْ زَادَتْ عَلَيْهَا حَلَفَ الْمَالِكُ ، لِأَخْذِ الرَّائِدِ فَقَطْ ، فَيَقُولُ : (وَاللَّهِ مَا أَعَرْتُكَ ، بَلْ أَجَرْتُكَ) .

أَوْ ائْتَفَقَا الْقَيْدَ الْأَوَّلَ فَقَطْ ، بِأَنْ تَلَفَتِ الْعَيْنُ وَلَمْ تَمُضْ مَدَّةٌ لِمِثْلِهَا أَجْرَةٌ ، فَهُوَ مُقَرَّرٌ بِالْقِيَمَةِ أَيْضاً لِمَنْكَرِهَا ، وَحِينَئِذٍ تَبْقَى فِي يَدِهِ إِلَى أَنْ يَعْتَرِفَ الْمَالِكُ بِالْعَارِيَةِ ، فَيُدْفَعُهَا إِلَيْهِ بَعْدَ إِقْرَارِهِ لَهُ بِهَا ، قِيَاساً عَلَى مَا لَوْ أَقَرَّ شَخْصٌ لِأَخَرٍ بِشَيْءٍ فَأَنْكَرَهُ .

أَوْ ائْتَفَقَا الْقَيْدَ الثَّانِي فَقَطْ ، بِأَنْ مَضَتْ مَدَّةٌ لِمِثْلِهَا أَجْرَةٌ وَبَقِيَتِ الْعَيْنُ ، صُدِّقَ الْمَالِكُ بِيَمِينِهِ وَاسْتَحَقَّ الْأَجْرَةَ .



## باب الغضب

• تعريف الغضب :

لُغَةً : أَخَذَ الشَّيْءَ ظُلْمًا ، وَقِيلَ : أَخَذَهُ ظُلْمًا مُجَاهَرَةً .  
وَشَرْعًا : اسْتِيلَاءٌ عَلَى حَقِّ الْغَيْرِ بِغَيْرِ حَقٍّ ظُلْمًا وَمُجَاهَرَةً .  
• شَرْحُ التَّعْرِيفِ :

- اسْتِيلَاءٌ : وَيَحْضُلُ بِأَشْيَاءَ كَثِيرَةٍ ، مَثَلًا بِأَخْذِ أَيِّ شَيْءٍ مِنْ دُونِ إِذْنِ الْمَالِكِ ، أَوْ بِأَنْ يَرْكَبَ الدَّابَّةَ بِغَيْرِ إِذْنِ صَاحِبِهَا ، أَوْ بِأَنْ يَدْخُلَ بَيْتَ الْغَيْرِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَأَزْعَجَ الْمَالِكِ ، وَكَذَلِكَ إِذَا أَخَذَ مَوْضِعَ شَخْصٍ يَعْتَادُهُ فِي الْمَسْجِدِ لِلنَّفْعِ الْعَامِ ، وَيَشْمَلُ الْغَضَبُ فَعْلَ أَيِّ شَيْءٍ يَمْنَعُ الْغَيْرَ مِنْ حَقِّهِ وَإِنْ لَمْ يَسْتَوْلِ عَلَيْهِ .
- عَلَى حَقِّ الْغَيْرِ : الْحَقُّ يَشْمَلُ الْمَالَ وَغَيْرَ الْمَالِ مِنَ الْاِخْتِصَاصَاتِ الْمُحْتَرَمَةِ ، وَهِيَ التَّجَاسَةُ الَّتِي يَجُوزُ اقْتِنَاؤُهَا وَالِانْتِفَاعُ بِهَا .
- بِغَيْرِ حَقٍّ : خَرَجَ بِهِ : إِذَا كَانَ بِحَقٍّ كَالْأَخْذِ بِالظَّفَرِ .
- مُجَاهَرَةً : خَرَجَ بِهِ : السَّرِقَةُ .

• حُكْمُ الْغَضَبِ : حَرَامٌ وَهُوَ مِنَ الْكَبَائِرِ ، سَوَاءً كَانَ الْمَالُ قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا ، وَقِيلَ : إِذَا كَانَ بِقَدْرِ نِصَابِ السَّرِقَةِ<sup>(١)</sup> فَهُوَ مِنَ الْكَبَائِرِ ، وَإِذَا كَانَ دُونَ النِّصَابِ فَهُوَ مِنَ الصَّغَائِرِ .

• الْأَصْلُ فِيهِ : قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ ﴾ [البقرة: ١٨٨]

(١) نِصَابُ السَّرِقَةِ : مَا قِيَمَتُهُ رُبْعُ دِينَارٍ .

وَحَبْرُ : (أَمْوَالُكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ وَلِكُلِّ غَادِرٍ لُؤَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) <sup>(١)</sup> ، وَحَبْرُ : (مَنْ ظَلَمَ قَيْدَ شَيْءٍ مِنَ الْأَرْضِ طَوْقَهُ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ) <sup>(٢)</sup> .

• الْفَرْقُ بَيْنَ الْغَضَبِ وَالسَّرِقَةِ وَالْاِخْتِلَاسِ :

الْغَضَبُ ( التَّهَب ) : أَخَذَ حَقَّ الْغَيْرِ بِغَيْرِ حَقٍّ ظُلْمًا وَمُجَاهَرَةً مَعَ اعْتِمَادِ الْقُوَّةِ وَالشَّدَّةِ .

السَّرِقَةُ : أَخَذَ حَقَّ الْغَيْرِ بِغَيْرِ حَقٍّ ظُلْمًا مَعَ الْحَفِيَّةِ .

الْاِخْتِلَاسُ : أَخَذَ حَقَّ الْغَيْرِ بِغَيْرِ حَقٍّ ظُلْمًا مَعَ اعْتِمَادِ الْهَرَبِ .

- وَلَا قَطْعَ إِلَّا فِي السَّرِقَةِ ، أَمَا الْغَضَبُ وَالْاِخْتِلَاسُ فَلَا قَطْعَ فِيهِمَا .

• أَقْسَامُ الْغَضَبِ مِنْ نَاحِيَةِ الْإِثْمِ وَالضَّمَانِ ، أَرْبَعَةٌ :

١. مَا فِيهِ الْإِثْمُ وَالضَّمَانُ : وَهُوَ أَخْذُ مَالِ الْغَيْرِ الْمُتَمَوَّلِ عَمْدًا وَهُوَ الَّذِي يُقَابَلُ بِمَالٍ ؛ أَيْ لَهُ قِيَمَةٌ .

٢. مَا فِيهِ الْإِثْمُ دُونَ الضَّمَانِ : وَهُوَ أَخْذُ اخْتِصَاصِ الْغَيْرِ كَجَلْدِ الْمَيْتَةِ عَمْدًا .

٣. مَا فِيهِ الضَّمَانُ دُونَ الْإِثْمِ : وَهُوَ أَخْذُ مَالِ الْغَيْرِ يَظُنُّهُ مَالَهُ .

٤. مَا لَا إِثْمَ فِيهِ وَلَا ضَمَانَ : وَهُوَ أَخْذُ اخْتِصَاصِ الْغَيْرِ يَظُنُّهُ اخْتِصَاصَهُ .

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٦٩٦٥) .

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٤٥٣) وَمُسْلِمٌ (٤٢٢٢) وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ عَلَى حَقِيقَتِهِ بِأَنْ يُجْعَلَ كَالطَّوْقِ فِي

عُنُقِهِ وَيَطْوُلُ عَنْقُهُ جِدًّا حَتَّى يَسَعِ ذَلِكَ ، وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ كَنَابَةٌ عَنْ شِدَّةِ عَذَابِهِ وَتَصَالِيهِ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ .

• **ضَمَانُ الْمَغْصُوبِ :** يَجِبُ عَلَى الْغَاصِبِ الرَّدُّ عَلَى الْفَوْرِ<sup>(١)</sup> فَهُوَ مُطَالِبٌ بِالرَّدِّ فِي كُلِّ وَقْتٍ وَحِينٍ ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَرُدَّهَا فَلَا بُدَّ مِنْ رَدِّهَا بِزِيَادَتِهَا الْمُتَّصِلَةِ وَالْمُنْفَصِلَةِ .

**الْمُتَّصِلَةُ :** كَالسَّمَنِ لِلشَّاةِ ، وَالْمُنْفَصِلَةُ : كَالْأَوْلَادِ .

• **ضَمَانُ أَرْضِ النَّقْصِ :** إِذَا حَصَلَ نَقْصٌ فِي الْمَغْصُوبِ فَيَضْمَنُ أَرْضَ النَّقْصِ : كَأَنْ غَصَبَ سَيَّارَةً وَكَانَتْ قِيمَتُهَا ٥٠٠٠ رِيَالٍ ، وَفِي يَوْمِ الرَّدِّ كَانَتْ قِيمَتُهَا ٤٥٠٠ رِيَالٍ بِسَبَبِ عَيْبٍ حَدَثَ فِيهَا ، فَيَضْمَنُ ٥٠٠ رِيَالٍ مَعَ رَدِّ السَّيَّارَةِ .

• **ضَمَانُ أَجْرَةِ الْمِثْلِ :** إِذَا مَضَتْ مُدَّةٌ عَلَى غَصَبِ الْمَغْصُوبِ وَلِمْ يَلِمْهَا (أَيِ الْمُدَّةِ) أَجْرَةٌ فَعَلَيْهِ أَجْرَةُ الْمِثْلِ : كَأَنْ غَصَبَ سَيَّارَةً يَوْمَيْنِ ، فَتَنْظُرُ أَجْرَةَ السَّيَّارَةِ لِمُدَّةِ يَوْمَيْنِ (٢٠٠ رِيَالٍ مَثَلًا) فَيَضْمَنُ قَدَرَهَا .

• **ضَمَانُ مَوْنَةِ الرَّدِّ :** تَلْزَمُ الْغَاصِبُ مَوْنَةَ الثَّقَلِ وَالرَّدِّ ، وَلَوْ كَلَّفَهُ أَكْثَرُ مِنْ قِيَمَةِ الْمَغْصُوبِ .

كَمَا قَالَ صَاحِبُ «صَفْوَةِ الزُّبَدِ» :

**يَجِبُ رَدُّهُ وَلَوْ بِثَقْلِهِ وَأَرْضُ نَقْصِهِ وَأَجْرُ مِثْلِهِ**

• **مَسْأَلَةٌ :** لَوْ نَسِيَ الْغَاصِبُ عَيْنَ الْمَالِكِ : بَرِيءٌ بِالرَّدِّ إِلَى الْقَاضِي .

• **الْحُكْمُ إِذَا تَلَفَ الْمَغْصُوبُ :** ضَمِنَهُ الْغَاصِبُ سَوَاءً تَلَفَ بِتَقْصِيرٍ أَوْ بِدُونِ تَقْصِيرٍ ، بِتَنْفِيسِهِ أَوْ بِغَيْرِهِ .

(١) وَتُسْتَفْتَى مِنْ وَجوبِ الرَّدِّ عَلَى الْفَوْرِ مَسْأَلَتَانِ :

١- لَوْ غَصَبَ لَوْحًا وَأَذْرَجَهُ فِي سَفِينَةٍ وَأُبْجَرَتْ وَخِيفَ مِنْ نَزْعِهِ تَلَفَ مُحْتَزَمٌ مِنْ طَرَفٍ أَوْ نَفْسٍ أَوْ مَالٍ ، فَيُؤَخَّرُ الرَّدُّ إِلَى الْوُصُولِ إِلَى الشُّطِّ .

٢- تَأْخِيرُهُ الرَّدِّ لِلْإِشْهَادِ وَإِنْ طَالَبَهُ الْمَالِكُ وَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ حِينَئِذٍ .

- وَيَضْمَنُ الْمِثْلُ بِمِثْلِهِ<sup>(١)</sup> ككيلو أرز ، والمُتَقَوِّم بِأَقْصَى الْقِيَمِ مِنْ يَوْمِ  
الْغَضَبِ إِلَى يَوْمِ التَّلَفِ .

إِلَّا فِي مَسَائِلَ فَيَضْمَنُ فِيهَا الْقِيَمَةَ لَا الْمِثْلَ<sup>(٢)</sup> .

وَمِنْهَا : إِذَا غَضِبَ مَاءٌ فِي مَفَازَةٍ ( صَخْرَاء ) ثُمَّ اجْتَمَعَ وَصَاحِبُهَا فِي مَكَانٍ  
وُجُودِ الْمَاءِ فَهَذَا يَضْمَنُ قِيَمَةَ الْمَاءِ فِي مِثْلِ تِلْكَ الْمَفَازَةِ .  
كَمَا قَالَ صَاحِبُ «صَفْوَةِ الزُّبْدِ» :

يُضْمَنُ مِثْلِيَّ بِمِثْلِهِ تَلَفٌ	بِنَفْسِهِ أَوْ مُتَلِفٍ ، لَا يَخْتَلِفُ
وَهُوَ الَّذِي فِيهِ أُجَازُوا السَّلَامَا	وَحَضَرَهُ بِالْوِزْنِ وَالْكِيلِ كَمَا
لَا فِي مَفَازَةٍ وَلَا قَاهُ بِسِيمٍ	فِي ذَا وَفِي مُقَوِّمٍ : أَقْصَى الْقِيَمِ
مِنْ غَضَبِهِ لِتَلَفِ الَّذِي انْغَضَبَ	مِنْ نَقْدِ أَرْضٍ تَلَفَ فِيهَا غَلَبُ

(١) لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى التَّالِيفِ وَلِأَنَّ الْمِثْلَ كَالنَّصِّ ، لِأَنَّهُ مُحْسُوسٌ وَالْقِيَمَةُ كَالاجْتِهَادِ وَلَا نَظَرَ إِلَى  
الاجْتِهَادِ إِلَّا عِنْدَ فَقْدِ النَّصِّ .

(٢) وَبُشِّرْتُ لَضَمَانِ الْمِثْلِيِّ بِالْمِثْلِ شُرُوطَ خَمْسَةٍ :

١. أَنْ يَكُونَ لَهُ قِيَمَةٌ فِي مَحَلِّ الْمُطَالَبَةِ .
  ٢. أَلَّا يَكُونَ لِنَقْلِهِ مِنْ مَحَلِّ الْمُطَالَبَةِ إِلَى مَحَلِّ الْغَضَبِ مَوْنَةٌ .
  ٣. أَلَّا يَتَرَاضِيَ عَلَى الْقِيَمَةِ .
  ٤. أَلَّا يَصِيرَ الْمِثْلِيُّ مُتَقَوِّمًا أَوْ مِثْلِيًّا آخَرَ كَجَعْلِ الدَّقِيقِ خَبْزًا وَجَعْلِ السُّمِّ شِيرْجًا .
  ٥. وَجُودَ الْمِثْلِ ، فَإِنْ فُقِدَ عُدِّلَ عَنْهُ إِلَى الْقِيَمَةِ .
- فَإِذَا اخْتَلَّ شَرْطٌ مِنْهَا ضَمِنَ الْقِيَمَةَ لَا الْمِثْلَ .

## باب الشفعة<sup>(١)</sup>

\* تعريف الشفعة<sup>(٢)</sup> :

لُفْعَةٌ : الضَّمُّ .

شَرْعاً : حَقٌّ تَمَلُّكٌ قَهْرِيٌّ يَثْبُتُ لِلشَّرِيكِ الْقَدِيمِ عَلَى الشَّرِيكِ الْحَادِثِ  
فِيمَا مِلْكٌ بِعَوَضٍ .

\* شَرْحُ التَّعْرِيفِ :

- حَقٌّ تَمَلُّكٌ قَهْرِيٌّ : فَلَا يُشْتَرِطُ رِضَا الشَّرِيكِ الْحَادِثِ فَيَأْخُذُهُ الشَّرِيكِ  
الْقَدِيمُ قَهْرًا عَلَيْهِ ، وَلَكِنَّ الْعَفْوَ عَنْهَا أَفْضَلُ مَا لَمْ يَكُنِ الْمُشْتَرِي (الشَّرِيكِ  
الْحَادِثِ) نَادِمًا أَوْ مَغْبُونًا .

- يَثْبُتُ لِلشَّرِيكِ الْقَدِيمِ عَلَى الشَّرِيكِ الْحَادِثِ<sup>(٣)</sup> : فَلَا بُدَّ مِنْ تَقَدُّمِ سَبَبِ  
مِلْكِ الشَّفِيعِ عَلَى مِلْكِ الْمَشْفُوعِ مِنْهُ (الشَّرِيكِ الْحَادِثِ) كَمَا سَيَأْتِي .

(١) ذُكِرَتْ بَعْدَ الْقَضْبِ ؛ لِأَنَّهَا تُؤْخَذُ قَهْرًا عَلَى الشَّرِيكِ الْحَادِثِ فَكَأَنَّهَا مُسْتَثْنَاةٌ مِنْ تَحْرِيمِ  
أَخْذِ مَالِ الْغَيْرِ قَهْرًا .

(٢) وَهِيَ مَأْخُودَةٌ مِنَ الشَّفْعِ الَّذِي هُوَ ضِدُّ الْوَثْرِ ؛ لِأَنَّ نَصِيبَ الشَّفِيعِ يَصِيرُ شَفْعًا مَعَ  
النَّصِيبِ الْمَشْفُوعِ بَعْدَ أَنْ كَانَ وَثْرًا ، أَوْ مَأْخُودَةٌ مِنَ الشَّفَاعَةِ ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا فِي الْجَاهِلِيَّةِ يَأْخُذُونَهَا  
بِالشَّفَاعَةِ مِنَ الْمُشْتَرِي .

(٣) تَثْبُتُ لِلذَّمِيِّ عَلَى الْمُسْلِمِ إِنْ كَانَ الشَّرِيكِ الْقَدِيمُ ذِمِّيًّا وَالشَّرِيكِ الْحَادِثُ مُسْلِمًا ، وَتَثْبُتُ  
لِنَاطِلِ الْمَسْجِدِ إِذَا بَاعَ شَرِيكُهُ نَصِيبَهُ بِأَنْ كَانَ لِلْمَسْجِدِ شِفْصٌ لَمْ يَوْقِفْ عَلَيْهِ بَلْ كَانَ مِلْكًا لَهُ  
بِشِرَاءٍ أَوْ هِبَةٍ لِيُضَرَفَ فِي عِمَارَتِهِ فَبَاعَ شَرِيكُهُ جِصَّتَهُ فَلِلنَاطِلِ أَنْ يَأْخُذَ لَهُ بِالشَّفْعَةِ ، وَكَذَلِكَ  
يَثْبُتُ لِلشَّرِيكِ فِي وَقْفٍ يُقَسَمُ إِفْرَازًا بِأَنْ كَانَتْ الْأَرْضُ مُسْتَوِيَّةَ الْأَجْزَاءِ .



- فيما مُلِكَ بِعَوَضٍ : أَي تَثَبُّتِ الشُّفْعَةُ إِذَا كَانَ الشَّرِيكَ الْحَادِثَ مَلَكَ نَصِيْبَهُ ( الشَّقْص ) بِعَوَضٍ ، وَأَمَّا إِذَا مَلَكَهُ بِهَبَةٍ أَوْ إِرْثٍ أَوْ وَصِيَّةٍ أَوْ نَذْرٍ فَلَا شُفْعَةَ حَيْثُئِذ .

\* الْأَصْلُ فِيهِ : خَبَرُ الْبُخَارِيِّ <sup>(١)</sup> : ( قَضَى النَّبِيُّ ﷺ بِالشُّفْعَةِ فِي كُلِّ مَالٍ لَمْ يُقَسِّمْ <sup>(٢)</sup> ، فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ وَصُرِّقَتْ <sup>(٣)</sup> الطَّرُقُ فَلَا شُفْعَةَ ) <sup>(٤)</sup> .

وَحَبَرُ مُسْلِمٍ <sup>(٥)</sup> قَالَ ﷺ : ( الشُّفْعَةُ فِي كُلِّ شِرْكَ فِي أَرْضٍ أَوْ رَنْجٍ أَوْ حَائِطٍ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَبِيعَ حَتَّى يَغْرِضَ عَلَى شَرِيكِهِ فَيَأْخُذَ أَوْ يَدَعَ فَإِنْ أَبَى فَشَرِيكُهُ أَحَقُّ بِهِ حَتَّى يُؤْذِنَهُ ) وَالرَّجْعُ : الْمَنْزِلُ ، وَالْحَائِطُ : الْبُسْتَانُ .

الْمَعْنَى : أَنَّ الشُّفْعَةَ تَثَبُّتُ فِي مَا يُمَكِّنُ أَنْ يُقَسِّمَ مَا دَامَ لَمْ يُقَسِّمْ ، وَتَكُونُ فِي الْمَشْتَرَكِ خِلَاطَةً شُيُوعٍ <sup>(٦)</sup> ، وَأَمَّا إِذَا قُسِمَتْ بِأَنْ بَاعَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ نَصِيْبَهُ قَبْلَ الْقِسْمَةِ فَلَا شُفْعَةَ .

(١) فِي صَحِيحِهِ ( ٢٢١٤ ) .

(٢) أَي : حَكَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالشُّفْعَةِ فِي الْمَشْتَرَكِ الَّذِي لَمْ تَقَعْ فِيهِ الْقِسْمَةُ بِالْفِعْلِ مَعَ كَوْنِهِ يَقْبَلُهَا .

(٣) قَوْلُهُ : ( وَصُرِّقَتْ ) بِالتَّشْدِيدِ : أَي بُيِّنَتْ ، وَبِالتَّخْفِيفِ : فُرِّقَتْ ، بِأَنْ صَارَتْ الْحِصَصُ مُنْفَصِلَةً عَنْ بَعْضِهَا ، وَهُوَ عَظْفٌ تَفْسِيرٌ أَوْ مُرَادِفٌ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ عَظْفٌ مُغَايِرٌ أَوْ عَظْفٌ لَا زِمَ عَلَى مَلْزُومٍ نَظَرًا لِلتَّفْسِيرِ السَّابِقِ لِقَوْلِهِ : ( فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ ) .

(٤) أَي : فَإِذَا وَقَعَتْ حُدُودُ الْقِسْمَةِ بَيْنَ الشَّرِيكَيْنِ وَبُيِّنَتْ الطَّرُقُ فَلَا شُفْعَةَ ، وَهَذَا كِتَابَةٌ عَنْ حُصُولِ الْقِسْمَةِ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : فَإِذَا قُسِمَ ، وَقَوْلُهُ : ( فَلَا شُفْعَةَ ) لِأَنَّهُمَا صَارَا جَارِئِينَ .

(٥) فِي صَحِيحِهِ ( ٤٢١٤ ) .

(٦) سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِشُيُوعِ مِلْكِ كُلِّ مِنَ الشَّرِيكَيْنِ فِي الْمَشْتَرَكِ ، وَخَرَجَ بِهَا : الْجَوَارُ فَلَا شُفْعَةَ بِسَبَبِهِ عِنْدَنَا خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ .

• سَبَبُ مَشْرُوعِيَّتِهَا : دَفْعُ ضَرَرٍ مُؤَنَّةٍ الْقِسْمَةِ<sup>(١)</sup>.

أي لو أرادَ أَحَدُ الشَّرِيكَينِ أَنْ يَسْتَقِيلَ بِنَصِيْبِهِ لَتَضَرَّرَ الشَّرِيكُ الْآخَرُ ،  
فلذلك شَرِعتْ لِدَفْعِ ذَلِكَ الضَّرَرِ .

• أَرْكَانُ الشُّفْعَةِ ، ثَلَاثَةٌ :

١. شَفِيعٌ ، وَهُوَ الْآخِذُ (الشَّرِيكُ الْقَدِيمُ) .
٢. مَشْفُوعٌ ، وَهُوَ الْمَأْخُودُ (الْأَرْضُ أَوِ الدَّارُ أَوْ غَيْرُهَا) .
٣. مَشْفُوعٌ مِنْهُ<sup>(٢)</sup> ، وَهُوَ الْمَأْخُودُ مِنْهُ (الشَّرِيكُ الْحَادِثُ) .

• صُورَةُ الشُّفْعَةِ : أَنْ يَكُونَ بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرٍو دَارٌ فَيَبِيعَ زَيْدٌ حِصَّتَهُ  
مِنْهَا لِيَكْرِي فَيَقُولَ عَمْرٍو لِيَكْرِي : (أَخَذْتُ حِصَّتَكَ بِالشُّفْعَةِ) وَيَقْبِضُ بِكَرٍّ  
الثَّمَنَ ، أَوْ يَرْضَى بِكَوْنِهِ فِي ذِمَّةِ عَمْرٍو ، أَوْ يَقْضِي الْقَاضِي لَهُ بِالشُّفْعَةِ .

• شُرُوطُ الْمَشْفُوعِ ، ثَلَاثَةٌ :

١. أَنْ يَكُونَ مِمَّا يَقْبَلُ الْقِسْمَةَ فِي ذَاتِهِ : خَرَجَ بِهِ : إِذَا لَمْ يَقْبَلِ الْقِسْمَةَ  
كَدَّكَانٍ صَغِيرٍ أَوْ بَيْتٍ صَغِيرٍ أَوْ بِئْرٍ صَغِيرَةٍ .

(١) وَكَذَلِكَ دَفْعُ ضَرَرِ اسْتِخْدَاتِ التَّرَافِقِ فِي الْحِصَّةِ الصَّائِرَةِ إِلَيْهِ لَوْ قُسِمَ كَالْبَالُوغَةِ وَالْمُصْعَدِ  
وَالْمَنْوَرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ ، وَهَذَا الضَّرَرُ وَإِنْ كَانَ وَاقِعًا قَبْلَ التَّبِيعِ لَوْ اقْتَسَمَ الشَّرِيكَانِ ، لَكِنْ كَانَ مِنْ  
حَقِّ الرَّائِغِ فِي التَّبِيعِ تَخْلِيصُ شَرِيكِهِ بِتَبِيعِهِ مِنْهُ ، فَلَمَّا بَاعَ لِغَيْرِهِ سَلَّطَ الشَّارِعُ شَرِيكَهُ عَلَى  
أَخْذِهِ مِنْهُ قَهْرًا .

(٢) وَلَيْسَتْ الصِّفَةُ رُكْنًا فِي الشُّفْعَةِ لِأَنَّهَا حَقٌّ تَمْلُكٍ - أَيْ اسْتِحْقَاقٍ - وَهِيَ لَا يَتَوَقَّفُ

وَضَائِطُ الَّذِي يَقْبَلُ الْقِسْمَةَ : أَنَّهُ إِذَا قُسِمَ أَمَكَنَّ أَنْ يُنْتَفَعَ بِهِ الْوَجْهَ  
الَّذِي كَانَ يُنْتَفَعُ بِهِ قَبْلَ الْقِسْمَةِ وَلَا عِبْرَةٌ بِإِمْكَانِ نَفْعٍ آخَرَ<sup>(١)</sup> .

٢. أَنْ يَكُونَ مِمَّا لَا يُنْقَلُ مِنَ الْأَرْضِ : أَيُّ أَنَّ الشُّفْعَةَ تَثْبُتُ فِي الْعَقَارِ  
(الْأَرْضِ) ، وَتَوَابِعِ الْعَقَارِ أَيُّ : وَمَا فِي الْأَرْضِ (الْبِنَاءِ وَالْغِرَاسِ)<sup>(٢)</sup> فَلَا تَثْبُتُ فِي  
الْمَنْقُولَاتِ .

كَمَا قَالَ صَاحِبُ «صَفْوَةِ الزُّبْدِ» :

تَثْبُتُ فِي الْمَشَاعِ مِنْ عَقَارٍ مُنْقَسِمٍ مَعَ تَابِعِ الْقَرَارِ  
لَا فِي بِنَاءٍ أَرْضُهُ مُحْتَكَرَةٌ - فِي كَمَنْقُولٍ - وَلَا مُسْتَأْجَرَةٌ  
أَيُّ : لَا تَثْبُتُ الشُّفْعَةُ فِي الْبِنَاءِ الَّذِي عَلَى الْأَرْضِ الْمُحْتَكَرَةِ كَالْمَوْقُوفَةِ<sup>(٣)</sup>  
وَالْأَرْضِ الْمُؤَجَّرَةِ مُؤَبَّدًا .

٣. أَنْ يُمْلِكَ بِعَوَضٍ : وَأَمَّا إِذَا مَلَكَهُ الْمَشْفُوعُ مِنْهُ بِوَرَاثَةٍ أَوْ هِبَةٍ أَوْ نَذْرٍ  
فَلَا شُفْعَةَ حِينَئِذٍ .

\* شَرْطُ الْمَشْفُوعِ مِنْهُ : تَأْخُرُ سَبَبُ مِلْكِهِ عَنْ سَبَبِ مِلْكِ الشَّفِيعِ ، وَأَمَّا  
إِذَا امْتَلَكَا فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ فَلَا شُفْعَةَ ، وَالْعِبْرَةُ هُنَا بِتَأْخِيرِ سَبَبِ الْمِلْكِ لَا الْمِلْكِ  
نَفْسِهِ .

(١) كَحَتَامٍ (مُفْتَسَلٍ) صَغِيرٍ يُمَكِّنُ جَعْلُهُ غُرَفَتَيْنِ مَثَلًا ، لِأَنَّهُ يَبْظُلُ نَفْعُهُ الْمَقْصُودُ مِنْهُ لَوْ  
قُسِمَ .

(٢) وَكَذَلِكَ تَثْبُتُ الشُّفْعَةُ فِي كُلِّ مُنْفَصِلٍ عَنِ الْأَرْضِ تَوَقَّفَ عَلَيْهِ نَفْعُ مُتَّصِلٍ بِالْأَرْضِ  
كَرَأْسِ الثُّنُورِ وَمِفْتَاحِ الْبَابِ وَصَنْدُوقِ الْبُتْرِ ، وَالضَّائِطُ فِي ذَلِكَ : أَنَّ كُلَّ مَا يَدْخُلُ فِي بَيْعِ الْأَرْضِ  
عِنْدَ الْإِطْلَاقِ تَثْبُتُ الشُّفْعَةُ فِيهِ .

(٣) لِإِعْدَمِ مِلْكِ الرُّقْبَةِ ، وَلَا عِبْرَةَ بِمِلْكِ الشُّفْعَةِ ، لِأَنَّ الْمَنَافِعَ الْمُشْتَرَكَةَ لَا شُفْعَةَ فِيهَا .

مثاله : زيد وعمرو شريكان في أرض ، باع زيد نصيبه لبكر بشرط الخيار له ، فباع عمرو نصيبه بيع بث - أي بدون خيار - لخالد (المشتري الثاني) ، فالشفعة لبكر (المشتري الأول) لتقدم سبب ملكه وهو العقد على سبب ملك خالد (المشتري الثاني)<sup>(١)</sup> وهو البيع البث .

\* ملك الشفع الشقص : يكون بثلاثة أشياء<sup>(٢)</sup> :

١. أن يدفع الثمن إلى المشفوع منه (المشتري).
٢. أن يرضى المشفوع منه بأن يكون الثمن في ذمة الشفع .
٣. أن يقضي القاضي له بثبوت الشفعة .

\* الحالات التي لا تكون فيها الشفعة :

- ١- إذا ملك نصيبه بإرث أو وصية أو نذر أو وقف أو هبة .
- ٣- أن يبيع الشقص بمتقوم مجهول القيمة كقص ثم يضيّعه أو يخلطه مع غيره .

٣- إذا ملك المشفوع منه بعوض معين مجهول القدر ثم أنفق البائع منه أو خلطه بغيره : فيصح ملك المشفوع منه ، ولكن لا تصح الشفعة فيه لعدم العلم بقدر الثمن ، كأن اشترى من المالك بهذه الكومة من الدراهم ثم أخذ البائع منها قدرًا غير معلوم وأنفقه أو خلطه بغيره ، أو كان بفضه معلوماً وبفضه مجهولاً فلا تصح الشفعة كذلك .

(١) فلا شفعة لخالد (المشتري الثاني) وإن تأخر عن ملكه ملك المشتري الأول لتأخر سبب ملكه عن سبب ملك المشتري الأول .

(٢) مع التلّفظ بما يشعر بالتملك كقوله : (تملكت) أو (أخذت بالشفعة) .



## • مسائل في الشفعة :

- ١- الحيلة في إسقاط الشفعة مكروهة<sup>(١)</sup> لما فيها من إبقاء الضرر.
- ٢- على الشفيع أن يدفع للمشفوع منه الثمن الذي اشترى به الشقص فإن كان مثلياً وجب مثله وإن كان متقوماً فقيمته.
- ٣- إذا أصدق الزوج امرأة بنصيبه من أرض: فيدفع الشفيع للمرأة (الشريك الحادث) مهر المثل<sup>(٢)</sup>، وإن كان قيمة نصيبه من الأرض أكثر من ذلك.

- ٤- يشترط لجواز الشفعة أن تكون على الفور من قبل الشفيع<sup>(٣)</sup> : فإذا تأخر لغير عذر بطل حقه في الشفعة<sup>(٤)</sup>، ولا يكلف خلاف العادة، وعليه التوكيل إن لم يستطع لمرض أو نحوه، وعليه الإشهاد إن لم يستطع التوكيل، إلا في مسألة واحدة فلا يشترط فيها الفور وهي :

(١) وضورها كثيرة: منها أن يبيعه الشقص بأكثر من ثمنه بكثير، ثم يأخذ به عرضاً تساوي ما تراضيا عليه عوضاً عن الثمن، أو يحفظ عن المشتري ما يزيد عليه بعد انقضاء الخيار.

ومنها أن يشتري من الشقص جزءاً بقيمته الكل ثم يهبه الباقي. ومنها أن يهب كل من مال الشقص وأخذه للآخر بأن يهب له الشقص بلا ثواب، ثم يهب له الآخر قدر قيمته، فإن خشي عدم الوفاء بالهبة وكلا أمينين ليقبضاهما منهما معاً بأن يهبه الشقص ويجعله في يد أمين ليقبضه إياه، ثم يتقابضا في حالة واحدة.

(٢) لأن البضع متقوم وقيمته مهر المثل.

(٣) لأن الشفعة حق ثبت لدفع الضرر فكان على الفور كالرد بالعيب بإجماع أن كلاً شرع لدفع

الضرر.

(٤) وتحل القورية إذا علم بالتبع ولو بإخبار الثقة، لأن خبره مقبول شرعاً، وتحلها كذلك

إذا كان الثمن حالاً، فإن كان مؤجلاً خیر الشفيع كما سيأتي.



• الأضل فيه : أنه عليه السلام ضاربٌ لحديجة رضي الله عنها بما لها إلى الشام<sup>(١)</sup> وأنقذت معه عبدها ميسرة<sup>(٢)</sup>.

• أركان القراض ، ستة :

١. مالِك . ٢. عامل . ٣. مال . ٤. عمل . ٥. ربح . ٦. صيغة .

• فضله : في الحديث : (تسعة أعشار الرزق في التجارة ، والعشر في

المواشي)<sup>(٣)</sup>.

• صورة القراض : أن يقول زيد لعمرى : (قارضتك في هذه الألف دينار

للتجارة في الأدوات المدرسية على أن الربح بيننا بالنصف) فيقول عمرى : (قبلت)<sup>(٤)</sup>.

- ويشتَرط في المالك ما يشترط في الموكل ، ويشتَرط في العامل ما يشترط

في الوكيل<sup>(٥)</sup> ، ويد العامل في القراض يد أمانة<sup>(٦)</sup> كالوكيل .

(١) رواه البيهقي في «دلائل النبوة» (٦٦/٢) وابن إسحاق في «سيرته» (٥٨).

(٢) واعتُرض الاستدلال بما ذكر ، بأن سفره لحديجة كان على سبيل الاستئجار ، لا على سبيل المضاربة ؛ لما قيل من أنها استأجرته بقلوصين ؛ أي : ناقتين ، وأجيب : باحتمال تعدد الواقعة ، فمرة سافر على سبيل الاستئجار ، ومرة على سبيل المضاربة ، أو أن من عثر بالاستئجار تسع به ، فعثر به عن الهبة ، ووجه الدلالة مما ذكره : أنه عليه السلام حكاة بعد البعثة مقررأ له ، فذل على جواره .

(٣) رواه ابن أبي الدنيا في «إصلاح المال» (ص ٧٣) ورواه إبراهيم الحري في «غريب الحديث» قال الحافظ العراقي : ورجاله ثقات .

(٤) وحقيقته : أن أول القراض - أي : قبل ظهور الربح - وكالة ، وآخره - أي : بعد ظهور الربح - جمالة .

(٥) لأن القراض توكيل من جهة المالك وتوكل من جهة العامل ، فلا يصح إذا كان أحدهما مجبوراً عليه أو عبداً أذن له في التجارة أو كان العامل أعمى .

(٦) فيقبل قوله في الرد على المالك ، لأنه ائتمنه ، وفي تلف المال على تفصيل الوديعة ، وفي حصول الربح وعدمه ، وفي مقداره ، وفي شرائه لنفسه أو للقراض .

• شروط مال القراض ، أربعة :

١. أن يكون نقداً خالصاً :

نقداً : أي نقوداً مضروبةً دراهم أو دنانير<sup>(١)</sup> أو أوراق نقدية (وهي الموجودة الآن) .

خالصاً : أي : غير مغشوشة ، فالمغشوشة لا تصح المقارضة بها ، وتصح عند الرمي إذا قل غشؤه بأن كان مستهلكاً وكان رواجه رواج الخالص .  
٢. أن يكون معلوماً جنساً وقدرًا وصفة .

٣. أن يكون معيناً<sup>(٢)</sup> ، فيقول : (قارضتك على هذه الدراهم) أو أن تكون في الذمة ويعينها قبل التفريق في المجلس .  
٤. أن يكون بيد العامل : فتكون مسلمة إلى العامل لا بيد المالك .

• شروط الربح ، اثنان :

١. كونه لهما : أي بينهما<sup>(٣)</sup> لا لغيرهما قلوا قال المالك : (قارضتك والربح كله لك) لم يصح القراض ويكون الربح كله للمالك ويستحق العامل أجره المثل فقط .

(١) لأن عقد القراض عقد مشتعل على غرر ؛ لعدم انضباط العمل ولعدم الوثوق بالربح ؛ لأنه قد يحصل وقد لا يحصل ، وإنما جوز للحاجة فاختص بما يزوج بكل حال وتسهل التجارة به .

(٢) خرج به : قوله : (قارضتك على أحد هذين المالين) .

(٣) فلا يصح أن يشترط الربح لغيرهما إلا إذا كان الغير غلاماً أو تابعاً لأحدهما ؛ فيصح لأنه راجع لاتبوعه .

وَلَوْ قَالَ : (قَارَضْتُكَ وَالرَّبْحُ كُلُّهُ لِي) لَمْ يَصِحَّ ، وَهَذَا لَا يَسْتَجِزُّ الْعَامِلُ شَيْئاً ؛ لِأَنَّهُ عَمَلٌ غَمَلًا وَهُوَ غَيْرُ طَامِعٍ فِي شَيْءٍ .

٢. أَنْ يَشْتَرِطَ الْمَالِكُ لِلْعَامِلِ جُزْءاً مَعْلوماً مِنْهُ بِالْجُزْئِيَّةِ لَا بِالْكَمِّيَّةِ : كَثُلَتْ الرِّبْحُ وَنِصْفِهِ فَلَا يَصِحُّ عَلَى مِائَةِ رِيَالٍ<sup>(١)</sup> .

كَمَا قَالَ صَاحِبُ «صَفْوَةِ الزُّبْدِ» :

مَعْلُومَ جُزْءٍ رِبْحِهِ بَيْنَهُمَا وَيُجْزَى الْخُسْرُ بِرِبْحٍ قَدْ نَمَا

\* شُرُوطُ عَمَلِ الْقِرَاضِ ، اِثْنَانِ :

١. كَوْنُهُ تِجَارَةً : أَيُّ بَيْعاً وَشِرَاءً وَتَدْخُلُ تَوَابِعُ التَّجَارَةِ مِنْ كَيْلٍ وَوَزْنٍ وَحَمَلٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ .

٢. أَلَّا يُضَيِّقَ الْمَالِكُ عَلَى الْعَامِلِ : بِأَنْ يُطْلَقَ الْعَمَلُ لَهُ أَوْ يُقَيِّدَهُ بِشَوْجٍ لَا يَنْقَطِعُ غَالِباً .

وَيَكُونُ التَّضْيِيقُ بَعْدَهُ وَجْهٌ : كَأَنْ يَقُولَ لَهُ : (لَا تَتَجَرَّ إِلَّا فِي كَذَا) ، وَهَذَا الشَّيْءُ يَنْذُرُ وَجُودَهُ .

أَوْ يَقُولَ : (لَا تُعَامِلْ إِلَّا فُلَاناً وَفُلَاناً) .

أَوْ يَقُولَ لَهُ : (لَا تَبِعْ وَلَا تَشْتَرِ إِلَّا مِنَ الْمَحَلِّ الْفُلَانِي) .

\* مَسَائِلُ فِي الْقِرَاضِ :

١- حُكْمُ تَعْلِيقِ وَتَأْقِيتِ الْقِرَاضِ : لَا يَصِحُّ تَعْلِيقُهُ وَلَا تَوْقِيتُهُ كَأَنْ يَقُولَ : (قَارَضْتُكَ إِنْ جَاءَ رَمَضَانُ) أَوْ يَقُولَ : (قَارَضْتُكَ لِمُدَّةِ سَنَةٍ أَوْ سَنَتَيْنِ) .

(١) لِأَنَّهُ قَدْ لَا يَرْبَحُ إِلَّا ذَلِكَ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ بِالنِّسْبَةِ .

نعم ؛ إذا نَجَزَ الْعَقْدَ وَعَلَّقَ التَّضْرِيفَ فَيَصِحُّ كَأَن يَقُولَ : (قَارَضْتُكَ وَلَا تَتَصَرَّفُ إِلَّا فِي رَمَضَانَ) أَوْ يَقُولَ لَهُ : (قَارَضْتُكَ وَلَكِنْ إِذَا جَاءَ رَمَضَانُ لَا تَشْتَرِ لَكِنْ بَعْ فَقَطْ) <sup>(١)</sup> .

كما قال صاحب «صَفْوَةِ الزُّبْدِ» :

غَيْرَ مُقَدَّرٍ لِمُدَّةِ الْعَمَلِ كَسَنَةِ ، وَإِنْ يُعَلِّقَهُ بَطُل

٢- تَقْسِيمُ الرَّبِيعِ : يُقَسَّمُ بَيْنَهُمَا عَلَى حَسَبِ الْإِتِّفَاقِ ، وَيُجْبَرُ خُسْرُ <sup>(٢)</sup> التَّجَارَةِ الْأُولَى بِرَبِيعِ التَّجَارَةِ الثَّانِيَةِ وَبِالْعَكْسِ <sup>(٣)</sup> .

- صَوْرَتُهُ : كَأَن قَارَضَهُ عَلَى مِائَةِ أَلْفٍ وَخَمِيسَ عَشْرَةَ أَلْفًا ، وَاسْتَمَرَ فِي التَّجَارَةِ بِتِسْعِينَ أَلْفًا وَرَبِيعَ عِشْرِينَ أَلْفًا ، فَأَوَّلًا عَشْرَةُ أَلْفٍ مِنْهَا يُجْبَرُ بِهَا خُسْرَانُ الْمَرَّةِ الْأُولَى ، وَالْعَشْرَةُ الْأَلْفُ الْبَاقِيَةُ تُقَسَّمُ بَيْنَهُمَا عَلَى حَسَبِ إِتِّفَاقِهِمَا .

٣ - عَقْدُ الْقِرَاضِ : جَائِزٌ مِنَ الطَّرَفَيْنِ فَيَجُوزُ لِكُلِّ مِثْلِهِمَا فُسْخُهُ مَتَى شَاءَ <sup>(٤)</sup> .

---

(١) وَلَوْ قَالَ لَهُ : (قَارَضْتُكَ وَلَا تَشْتَرِ بَعْدَ سَنَةٍ) صَحَّ لِحَصُولِ الْإِسْتِزْبَاجِ بِالْبَيْعِ الَّذِي لَهُ فِعْلُهُ بَعْدَهَا ، وَلِأَنَّ الْمُدَّةَ الْمَاضِيَةَ تَسْعُ الشِّرَاءَ لِلْإِسْتِزْبَاجِ .  
(٢) وَتَنْظُرُ إِلَى الْخُسْرَانِ :

فَإِنْ كَانَ بِسَبَبِ الرُّخْصِ أَوْ الْعَيْبِ كَمَرَضٍ حَدِيثٍ : جُبِرَ مِنَ الرَّبِيعِ وَلَوْ حَصَلَ قَبْلَ التَّصَرُّفِ .  
وَإِنْ كَانَ سَبَبُهُ تَلَفٌ بَعْضُهُ بَاقِيَةٌ سَمَاوِيَّةٌ أَوْ غَضَبٌ أَوْ سَرَقَةٌ : جُبِرَ إِنْ كَانَ بَعْدَ تَصَرُّفِ الْعَامِلِ بِبَيْعٍ وَشِرَاءٍ .

(٣) وَلَا يُجْبَرُ الْخُسْرُ إِلَّا إِذَا حَصَلَ بَعْدَ تَصَرُّفِ الْعَامِلِ ، وَأَمَّا إِذَا حَصَلَ قَبْلَ تَصَرُّفِهِ فَلَا يُجْبَرُ بَلْ يُحْسَبُ مِنَ رَأْسِ الْمَالِ ؛ لِأَنَّ الْعَقْدَ لَمْ يَتَأَكَّدْ بِالْعَمَلِ .

(٤) وَتَنْفِيعُ بِمَا تَنْفِيعُ بِهِ الْوَكَالَةُ مِنَ الْمَوْتِ وَالْجُنُونِ وَالْإِغْمَاءِ .

٤- يَمْلِكُ الْعَامِلُ رُبْعَ حِصَّتِهِ : يَمْلِكُ الْعَامِلُ حِصَّتَهُ مِنَ الرَّبْحِ بِالْقِسْمَةِ  
لَا بِالظُّهْرِ<sup>(١)</sup> وَلَا يَسْتَقِرُّ مُلْكُهُ إِلَّا بِأَحَدِ أَمْرَيْنِ :

١. بِالْفَسْخِ وَالتُّضْوِيزِ<sup>(٢)</sup> : وَمَعْنَى التُّضْوِيزِ : أَنْ تُنْصَ الْبِضَاعَةُ إِلَى تَقْدِيرِ  
مِنْ جَنْبِ رَأْسِ الْمَالِ .

٢. بِالْفَسْخِ وَالْقِسْمَةِ<sup>(٣)</sup> .

كَمَا قَالَ صَاحِبُ «صَفْوَةِ الزُّبْدِ» :

وَيَمْلِكُ الْعَامِلُ رُبْعَ حِصَّتِهِ بِالْفَسْخِ وَالتُّضْوِيزِ مِثْلَ قِسْمَتِهِ

٥- زَكَاةُ مَالِ الْقِرَاضِ : تَكُونُ الزَّكَاةُ عَلَى الْمَالِكِ ؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ لَا يَمْلِكُ  
شَيْئاً إِلَّا بَعْدَ مَا تَقَدَّمَ وَمِنْهَا يَبْدَأُ حَوْلَهُ ، وَيَجُوزُ لِلْمَالِكِ إِخْرَاجُ الزَّكَاةِ مِنْ مَالِهِ  
الْخَاصِّ أَوْ مِنْ مَالِ الْقِرَاضِ ، وَيُحْسَبُ مِنَ الرَّبْحِ أَيْ يَأْخُذُهُ مِنَ الرَّبْحِ .

٦- تَعَدُّدُ الْمَالِكِ وَالْعَامِلِ : يَجُوزُ تَعَدُّدُ كُلِّ مِنَ الْمَالِكِ وَالْعَامِلِ ، فَلِمَا لِكَيْنِ  
فَأَكْثَرَ مُقَارَضَةً عَامِلٍ وَاحِدٍ ، وَلِمَا لِكِ وَاحِدٍ مُقَارَضَةً عَامِلَيْنِ فَأَكْثَرَ .

(١) لِأَنَّهُ لَوْ مَلَكَهَا بِالظُّهْرِ لَكَانَ شَرِيكاً فِي الْمَالِ فَيَكُونُ النُّقْصُ الْحَاصِلُ بَعْدَ ذَلِكَ مُحْسُوباً  
عَلَيْهِمَا ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ .

(٢) بَلْ يَمْلِكُهَا وَيَسْتَقِرُّ الْمِلْكُ لَوْ نَصَّ الْمَالُ وَفُيِّخَ الْعَقْدُ بِلَا قِسْمَةٍ لِلْمَالِ لِارْتِفَاعِ الْعَقْدِ  
وَالْوُثُوقِ بِمَحْضُولِ رَأْسِ الْمَالِ .

(٣) إِنْ نَصَّ رَأْسُ الْمَالِ حَتَّى لَوْ حَصَلَ بَعْدَ الْقِسْمَةِ فَقَطَّ نَقْصُ جُزْءٍ بِالرَّبْحِ التَّفْسُومِ .



٧- متى ما فسد القراض استحق العامل أجره المثل ولو كان عالماً بالفساد<sup>(١)</sup>، وصح تصرفه؛ لبقاء الإذن كالوكالة<sup>(٢)</sup> مع الحرمة.

٨- لا يموّن العامل على نفسه من مال القراض<sup>(٣)</sup>.

٩- لو تليف مال القراض، واختلف المالك والعامل، وادّعى المالك أنه قرض، والعامل أنه قراض، وأقام كل منهما بينة<sup>(٤)</sup>، قُدِّمَت بينة المالك<sup>(٥)</sup>.

(١) لأنه لم يعمل مجاناً وقد فاته النسئ فيرجع لأجرة المثل، نعم إن غلب الفساد وأنه لا أجر له فلا شيء له كما هو ظاهر.

(٢) هذا إذا كان الفساد بسبب قوالب شرط ككونه غير نقد، والحال أن المقارض مالك، أما إذا كان لعدم أهلية العاقد، أو المقارض ولياً أو وكيلاً فلا ينفذ تصرفه.

(٣) لأن له نصيباً في الربح فلا يستحق شيئاً آخر فلو شرط العامل المؤنة فسد القراض، لأن ذلك مخالف لمقتضاء.

(٤) فإن لم يقيما بينة خلف العامل كما أفق به ابن الصلاح والبعوي واعتمده ابن حجر؛ لأن الأصل عدم الضمان خلافاً للتركشي الذي قال: يخلف المالك واعتمده الرمي.

(٥) لأن معناها زيادة علم أي بانتقال الملك إلى الآخذ فهي أثبتت شغل الدّمة بخلاف بينة العامل فهي مستصحية لأصل البراءة، والبينة الثاقلة مقدّمة على المستصحية.

## باب المساقاة<sup>(١)</sup>

• تعريف المساقاة :

لُغَةً : مأخوذةٌ مِنَ السَّقْيِ<sup>(٢)</sup>.

شَرْعاً : مُعَامَلَةٌ الشَّخْصِ غَيْرُهُ عَلَى شَجَرٍ مُخْصُوصٍ لِيَتَّعَقَّهُهُ بِسَقْيٍ وَغَيْرِهِ ،  
وَالْقَمَرَةُ لَهُمَا بِصِغَةِ<sup>(٣)</sup>.

• الْأَصْلُ فِيهِ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَامِلٌ خَيْبَرَ (الْيَهُودَ) بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا  
مِنْ ثَمَرٍ ، أَوْ زَرْعٍ ، وَكَانَ يُرْسِلُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ رَوَاحَةَ كُلَّ سَنَةٍ يَأْخُذُ نِصْفَ  
الثَّمَرِ<sup>(٤)</sup> وَالزَّرْعِ .

---

(١) جُعِلَتِ الْمُسَاقَاةُ بَيْنَ الْقِرَاضِ وَالْإِجَارَةِ ؛ لِشَبَاهَتَيْهَا بِهِمَا فَهِيَ شَبِيهَةٌ بِالْقِرَاضِ فِي الْعَمَلِ  
فِي شَيْءٍ يَبْغِضُ ثَمَانِيهِ وَفِي جَهَالَةِ الْعَوَضِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْلَمُ قَدْرُهُ فِيهِمَا وَإِنْ كَانَ مَعْلُومًا بِالْحِزْبِ  
وَهِيَ شَبِيهَةٌ بِالْإِجَارَةِ فِي اللُّزُومِ وَالتَّاقُيَةِ .

(٢) لاحتياجها إليه غالباً ؛ لِأَنَّهُ أَنْفَعُ أَعْمَالِهَا وَأَكْثَرُهَا مُؤْنَةً .

(٣) الْحِكْمَةُ مِنَ الْمُسَاقَاةِ : شُرِعَتْ لِأَنَّ مَالِكَ الْأَشْجَارِ قَدْ لَا يُحْسِنُ الْعَمَلَ فِيهَا أَوْ لَا يَتَفَرَّغُ  
لَهُ ، وَمَنْ يُحْسِنُ الْعَمَلَ وَيَتَفَرَّغُ لَهُ قَدْ لَا يَكُونُ لَهُ أَشْجَارٌ ، فَبِخْتِاجِ ذَلِكَ إِلَى الْإِسْتِعْمَالِ وَهَذَا إِلَى  
الْعَمَلِ ، وَلَوْ اسْتَأْجَرَهُ الْمَالِكُ لَرِمَتْهُ الْأَجْرَةُ فِي الْحَالِ وَقَدْ لَا يَخْصُلُ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الثَّمَرِ وَيَتَهَاوَنُ  
الْعَامِلُ فِي الْعَمَلِ ، الْأَمْرُ الَّذِي جَعَلَ الْحَاجَةَ تَدْعُو إِلَى مَشْرُوعِيَةِ الْمُسَاقَاةِ .

(٤) لِأَنَّهُ ﷺ لما فَتَحَهَا مَلَكَ نَخْلَهَا وَزَرَعَهَا فَصَارَ الزَّرْعُ مِنْ عِنْدِ الْمَالِكِ فَقَامَ مَقَامَ الْبَذْرِ  
فَكَانَتْ مَسَاقَاةً وَمَزَارَعَةً .

• **صورة المساقاة** : أن يقول زيد لعمرى : (سأقيتك على هذا الثخل أو شجر العنب<sup>(١)</sup> سنة لتتعهده ينصف الثمرة) فيقول عمرو : (قبلت) .

• **حكم المساقاة والمخابرة والمزارعة** :

- **المساقاة** : صحيحة بالإجماع ولا خلاف فيها ، وإنما الخلاف هل تجوز في جميع الأشجار أو في أشجار مخصوصة ؟ .
- **المزارعة** : أن يدفع الشخص أرضه للعامل ليزرعها ، والبذر من المالك ، والرَّيع بينهما ؛ أي : الزرع الذي يخرج .
- **المخابرة** : أن يدفع الشخص أرضه للعامل ليزرعها ، والبذر من العامل ، والرَّيع بينهما ؛ أي الزرع الذي يخرج .
- حكمهما** : فيهما خلاف طويل ، والمشهور عند الشافعية : بطلانُهما ، وعند المالكية وفي المذهب القديم للشافعية : صحتهما ، واختار ذلك الإمام النووي<sup>(٢)</sup> ، وتحل الخلاف في المزارعة إذا كانت استقلالاً ، وأما إذا كانت تبعاً للمساقاة فتصح ، وأما المخابرة فلا تصح في الجديد<sup>(٣)</sup> لا استقلالاً ولا تبعاً<sup>(٤)</sup> .

(١) ويكره كراهة تزيه تسمية العنب كزماً ؛ لحديث : (لَا تُسَمُّوا الْعِنَبَ الْكَزْمَ فَإِنَّ الْكَزْمَ الرَّجُلُ الْمُسْلِمُ) رواه مسلم (٦٠٠٦) .

(٢) تبعاً لابن المنذر من جهة الدليل ، وإن كان المختار من جهة المذهب عدم الجواز وهو المقتد ، وحمل الدليل على جواز المزارعة تبعاً للمساقاة لا استقلالاً .

(٣) صيغة النهي الواردة في المخابرة قوله ﷺ ( مَنْ لَمْ يَذَرَ الْمَخَابِرَةَ فَلْيَأْذَنْ بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ) رواه أبو داود (٣٤٠٨) والحاكم (٣١٢٩) .

(٤) وقد نظم بغضهم المزارعة والمخابرة مع حكمهما فقال :

مزارعة بطلانها مستقلة      مخابرة بطلانها مطلقاً نقيض  
وصاحب بذر مالك الأرض في التي      بدأنا وبذر في الأخيرة من غيل

قال صاحب «صفوة الزبد» :

إجارة الأرض ببغض ما ظهر من ريعها عنه نقي خير البشر  
وكذلك حكم المغارسة والمناشرة<sup>(١)</sup> كحكم المخابرة<sup>(٢)</sup>.

\* أركان المساقاة ، ستة :

١. مالك . ٢. عامل . ٣. عمل . ٤. ثمرة . ٥. صيغة .

٦. مورد العمل : الشجرة .

\* شرط المالك والعامل : صحة التصرف : أي بالغاً ، عاقلاً ، رشيداً ،  
ويجوز أن يكون المالك أعمى ، ولا بد أن يكون العامل بصيراً .

\* شروط عمل المساقاة ، اثنان :

الأول : ألا يشترط على العاقد ما ليس عليه : فلي المالك ما عليه ، وعلى  
العامل ما عليه ، فالعمل في المساقاة على ضربين :

(١) أما المغارسة ويقال لها : المناصبة والمفاخضة والمخالعة ، وهي أن يدفع صاحب الأرض  
أرضه لمن يغرسها من عنده ويكون الشجر بينهما ، أو بينهما وثالث ويعمل ما يحتاجه القرس .  
وأما المناشرة ويقال لها : المفاخضة ، وهي أن يدفع صاحب الأرض أرضه الدائرة لمن  
يغرسها ويقوم أسوارها ويرد مكاسرها ويحرسها ، بحيث تستعد للزراعة بجزء منها .  
حكمهما : كحكم المخابرة فمن أبطل المخابرة أبطلها وهو المعتمد ، ومن جوزها  
جوزها .

(٢) العلة من تحريم المخابرة : أن تحصيل منفعة الأرض ممكن بالإجارة ، فلم يجوز العمل  
عليها على ما يخرج منها مع الفرر كالماشى ، بخلاف الشجر فإنه لا يمكن عقد الإجارة عليه  
فجوزت المساقاة للحاجة .

١- عَمَلٌ يَعُودُ نَفْعُهُ إِلَى الثَّمَرَةِ ، وَيَتَكَرَّرُ كُلُّ سَنَةٍ ، وَبِحَتَّاجٍ إِلَيْهِ لَاسْتِزَادَةِ الثَّمَرِ وَإِضْلَاحِهِ فَهُوَ عَلَى الْعَامِلِ ، وَكَذَلِكَ السَّقْيُ وَالتَّلْقِيحُ<sup>(١)</sup> وَتَعَهُدُ الشَّجَرُ وَتَنْظِفُهَا مِنَ الْحَشَرَاتِ الْمُضِرَّةِ وَتَنْقِيَةُ مَجْرَى الْمَاءِ وَقَلْعُ الثَّبَاتِ الْمُضِرِّ وَغَيْرُ ذَلِكَ<sup>(٢)</sup>.

٢- عَمَلٌ قُصِدَ بِهِ حِفْظُ الْأَصْلِ ، وَلَا يَتَكَرَّرُ كُلُّ سَنَةٍ ، فَهُوَ عَلَى الْمَالِكِ ، وَهُوَ كَحَفْرِ الْبُئْرِ وَبِنَاءِ السُّورِ وَآلَاتِ السَّقْيِ وَنَضْبِ الْأَبْوَابِ.

الثاني : أَنْ تُقَدَّرَ بِزَمَنٍ مَعْلُومٍ يُثْمِرُ فِيهِ الشَّجَرُ غَالِباً : فَلَا يَصِحُّ إِذَا وَقَّتْهَا بِمُدَّةٍ لَا يُثْمِرُ فِيهَا الشَّجَرُ ، أَوْ عُلِقَ الْمُدَّةُ بِاسْتِوَاءِ الثَّمَرَةِ وَنُضُوجِهَا<sup>(٣)</sup>.

\* شُرُوطُ الثَّمَرَةِ ، اِثْنَانِ :

١. كَوْنُهَا لِلْعَاقِدِينَ<sup>(٤)</sup>.
٢. كَوْنُهَا مَعْلُومَةً بِالْجُزْئِيَّةِ : كَنِصْفٍ أَوْ ثُلُثٍ أَوْ رُبْعٍ .

\* شُرُوطُ مَوْرِدِ الْعَمَلِ (الشَّجَرِ) ، سِتَّةٌ :

١. أَنْ يَكُونَ تَخْلَافاً أَوْ عِنَباً<sup>(٥)</sup>.

(١) بِأَنْ يُسَقَّى طَلْعُ الْإِنَاثِ وَيُذَرَّ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ طَلْعِ الذُّكُورِ .

(٢) وَلَا يُشْتَرَطُ فِيهَا تَفْصِيلُ الْأَعْمَالِ بَلْ يُحْتَمَلُ الْمُطْلَقُ عَلَى الْعُرْفِ الْغَالِبِ فِي النَّاحِيَةِ الَّتِي عَرَفَهُ الْعَاقِدَانِ .

(٣) وَسَبَبُ عَدَمِ جَوَازِ ذَلِكَ لِلْجَهْلِ بِمُدَّتِهِ فَإِنَّهُ يَتَقَدَّمُ نَارَةً وَيَتَأَخَّرُ أُخْرَى .

(٤) فَلَا يَصِحُّ شَرْطُ بَعْضِهِ لِغَيْرِهِمَا ، وَلَا شَرْطُ كُلِّهِ لِلْمَالِكِ ، وَلَوْ شَرَطَ ذَلِكَ فَلَا يَسْتَحِقُّ الْعَامِلُ شَيْئاً ؛ لِأَنَّهُ عَمِلَ غَيْرَ طَائِعٍ .

(٥) وَاقْتَصِرَ عَلَيْهِمَا فَقَطْ لِيُرْوَدَ النَّصُّ فِي النَّخْلِ وَالْحِجْقِ بِهِ الْعِنَبُ بِجَمَاعٍ وَجُوبِ الزَّكَاةِ وَامْكَانِ الْحَرْصِ ، وَلِأَنَّ غَيْرَهُمَا غَالِباً يَنْمُو مِنْ غَيْرِ تَعَهُدٍ .



٢. أَنْ يَكُونَ مَفْرُوساً : فَلَا يَصِحُّ إِذَا كَانَ الْعَقْدُ قَبْلَ الْغَرْسِ <sup>(١)</sup> .
٣. أَنْ يَكُونَ مُعَيَّناً : فَلَا يَصِحُّ : (سَأَقِثُكَ عَلَى إِحْدَى الشَّجَرَتَيْنِ) .
٤. أَنْ يَكُونَ مَرْتَباً <sup>(٢)</sup> : أَي لَا بُدَّ أَنْ يَرَاهَا الْعَامِلُ وَالْمَالِكُ <sup>(٣)</sup> .
٥. أَنْ يَكُونَ بِيَدِ الْعَامِلِ لَا بِيَدِ الْمَالِكِ : فَيُسَلَّمُ لِلْعَامِلِ مَفَاتِيحُ الْبُسْتَانِ فَيَسْتَقِيلُ بِنَفْسِهِ <sup>(٤)</sup> .
٦. أَلَّا يَبْدُوَ صَلَاحُ الشَّمَرَةِ : فَلَا تَصِحُّ الْمُسَاقَاةُ بَعْدَ بُدْوِ الصَّلَاحِ ؛ لِقَوَاتِ مُعْظَمِ الْعَمَلِ .

\* حُكْمُ الزَّرْعِ فِي الْمَزَارَعَةِ : لِلْمَالِكِ ؛ لِأَنَّ الزَّرْعَ يَتَّبَعُ الْبَذْرَ فَهُوَ نَمَاءُ مِلْكِهِ <sup>(٥)</sup> .

(١) لِأَنَّ الْغَرْسَ لَيْسَ مِنْ عَمَلِ الْمُسَاقَاةِ فَضَمُّهُ إِلَى الْعَقْدِ يُفْسِدُهُ .

(٢) فَلَا يَصِحُّ عَلَى غَيْرِ مَرْتَبٍ لِهَما عِنْدَ الْعَقْدِ وَذَلِكَ لِلْجَهْلِ بِالْمَعْقُودِ عَلَيْهِ وَلِأَنَّهُ عَقْدُ غَرَرٍ مِنْ حُبِّ أَنْ الْعِوَضَ مَعْدُومٌ فِي الْحَالِ وَهُمَا جَاهِلَانِ بِقَدْرِ مَا يُخْضَلُ وَبِصِفَاتِهِ فَلَا يُحْتَمَلُ ضَمُّ غَرَرٍ آخَرَ .

(٣) فَلَوْ كَانَ الْمَالِكُ أَعْمَى وَكُلُّ مَنْ يَعْقِدُ لَهُ .

(٤) فَلَوْ شَرَطَ الْمَالِكُ عَمَلَ غُلَامِهِ مَعَ الْعَامِلِ : فَإِنْ كَانَ عَلَى وَجْهِ الْإِعَائَةِ لَهُ صَحَّ ، وَأَمَّا إِنْ جَعَلَهُ شَرِيكاً فَلَا يَصِحُّ .

(٥) وَطَرِيقُ جَعْلِ الْعَلَّةِ لَهُمَا : فِي الْمُخَابَرَةِ : أَنْ يُزَجَرَ مَالِكُ الْأَرْضِ بِنُصْفِ الْأَرْضِ بِنُصْفِ الْبَذْرِ وَنُصْفِ الْعَمَلِ وَمَنَافِعِ الدَّوَابِّ وَالْآلَاتِ أَوْ بِنُصْفِ الْبَذْرِ فَقَطْ ، وَنُصْفِ الْمَالِكِ ؛ لِئَلَّا يَتَّجِدَ الْقَابِضُ وَالْمُقْبِضُ . وَيَتَّبَرَّعَ الْعَامِلُ بِالْعَمَلِ وَالْمَنَافِعِ : فَحِينَئِذٍ يَكُونُ الزَّرْعُ بَيْنَهُمَا عَلَى الْمُنَاصَفَةِ ، وَلَا أَجْرَ لِأَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ .

وَفِي الْمَزَارَعَةِ : أَنْ يَسْتَأْجَرَ الْمَالِكُ الْعَامِلَ وَدَوَابَّهُ وَآلَاتِهِ بِنُصْفِ الْبَذْرِ وَنُصْفِ مَنَافِعِ الْأَرْضِ أَوْ بِنُصْفِ الْبَذْرِ فَقَطْ ، وَيُعْبَرَهُ نُصْفُ الْأَرْضِ فَيَكُونَانِ شَرِيكَيْنِ فِي الزَّرْعِ عَلَى الْمُنَاصَفَةِ ، وَلَا

• شروط جَوَازِ الْمَزَارَعَةِ تَبَعاً لِلْمَسَاقَاةِ ، أربعة :

- ١- أن يتقدّم لفظ المساقاة على المزارعة أو يقارنه<sup>(١)</sup> .
- ٢- أن يتحدّد العقد فلو أفرّد المساقاة بعقد والمزارعة بعقد لم يجز .
- ٣- أن يتحدّد العامل فلا تُفرد المساقاة بعامل والمزارعة بعامل آخر<sup>(٢)</sup> .
- ٤- أن يتعدّر إفراد الشجر بالسقي<sup>(٣)</sup> .

• فَوَائِدُ مِنْ بَابِ الْمَسَاقَاةِ :

- ١- أَفْضَلُ الْمَكَايِبِ : فِيهِ خِلَافٌ :

  ١. فَقِيلَ : التَّجَارَةُ ، وَهُوَ قَوْلُ الْأَكْثَرِ .
  ٢. وَقِيلَ : الزَّرَاعَةُ ، وَهُوَ قَوْلُ الْإِمَامِ التَّوَوِيِّ ؛ لِعُمُومِ النَّفْعِ ، وَلِأَنَّهَا أَقْرَبُ إِلَى التَّوَكُّلِ .
  ٣. وَقِيلَ : الصَّنَاعَةُ ؛ أَيْ : الْحِرْفَةُ .

أُجْرَةٌ لِأَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ . وَهَذِهِ الطَّرِيقَةُ الَّتِي قَبَلَهَا تَقْلِبُ الْمَخَابِرَةَ وَالْمَزَارَعَةَ إِلَى إِجَارَةٍ فَلَا بُدَّ مِنْ رِعَايَةِ الرُّؤْيَةِ وَتَقْدِيرِ الْمَدَّةِ وَغَيْرِهِمَا مِنْ شُرُوطِ الْإِجَارَةِ .

(١) كَأَن يَقُولَ : (سَاقَيْتُكَ عَلَى هَذَا الثَّخْلِ أَوْ الْعَنْبِ بِنُصْفِ الثَّمَرَةِ وَزَارَعْتُكَ عَلَى هَذِهِ الْأَرْضِ بِنُصْفِ الزَّرْعِ) أَوْ يَقُولَ : (عَامَلْتُكَ عَلَى هَذَيْنِ بِنُصْفِ مَا يُخْرُجُ مِنْهُمَا) بِخِلَافِ مَا إِذَا تَقَدَّمَتِ الْمَزَارَعَةُ .

(٢) وَلَا يَضُرُّ تَعَدُّدُ الْعَامِلِ مَعَ عَدَمِ إِفْرَادِ كُلِّ مِنْهُمَا بِعَامِلٍ بِأَنَّهُ يَكُونُ عَامِلُ الْمَزَارَعَةِ هُوَ عَامِلُ الْمَسَاقَاةِ وَلَوْ تَعَدَّدَ ، فَلَوْ أَفْرَدَ كُلُّ مِنْهُمَا بِعَامِلٍ مُسْتَقِلٍّ لَمْ يَجُزْ .

(٣) فَإِنَّ لَمْ يَتَعَدَّرْ بِأَنَّهُ سَهْلٌ لَمْ يَجُزْ .

٢- التَّخْلُ والعَيْنُ : يُخَالِفَانِ غَيْرَهُمَا فِي خَمْسَةِ أُمُور : فِي الزَّكَاةِ ، وَالْحَرْصِ ، وَبَيْعِ الْقَرَايَا ، وَالْمُسَاقَاةِ ، وَجَوَازِ اسْتِقْرَاضِ ثَمَرِيهِمَا<sup>(١)</sup> .

٣- أَفْضَلِيَّةُ التَّخْلِ عَلَى الْعَيْنِ : التَّخْلُ مُقَدَّمٌ عَلَى الْعَيْنِ فِي جَمِيعِ آيَاتِ الْقُرْآنِ وَهُوَ أَفْضَلُ مِنْهُ ؛ لِحَدِيثِ : ( أَكْرِمُوا عَمَّتَكُمْ التَّخْلَةَ )<sup>(٢)</sup> وَشَبَّهَ النَّبِيُّ ﷺ التَّخْلَةَ بِالْمُؤْمِنِ فِي كَوْنِهَا تَنْفَعُ بِجَمِيعِ أَجْزَائِهَا<sup>(٣)</sup> ، وَشَبَّهَ عَيْنَ الدَّجَالِ بِحَبَّةِ الْعَيْنِ<sup>(٤)</sup> ؛ لِأَنَّهَا أَصْلُ الْحَمْرِ ، وَالْحَمْرُ أُمُّ الْحَبَائِثِ .

(١) لِإِمْكَانِ مَعْرِفَتِهَا بِالْحَرْصِ فِيهِمَا وَتَعَدُّرِ خَرْصِهَا فِي غَيْرِهَا .

(٢) رَوَاهُ أَبُو يَعْلَى فِي «مُسْنَدِهِ» (٥٥٥) وَالْحَدِيثُ بِكَمَالِهِ : ( أَكْرِمُوا عَمَّتَكُمْ التَّخْلَةَ ، فَإِنَّهَا خُلِقَتْ مِنَ الطِّينِ الَّذِي خُلِقَ مِنْهُ آدَمُ ، وَلَيْسَ مِنَ الشَّجَرِ يُلْفَعُ غَيْرُهَا ) ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : ( أَطْعِمُوا نِسَاءَكُمْ الْوَلَدَ الرُّطْبَ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ رُطْبٌ فَالْتَمُرُ ، وَلَيْسَ مِنَ الشَّجَرِ أَكْرَمُ عَلَى اللَّهِ مِنْ شَجَرَةٍ نَزَلَتْ تَحْتَهَا مَرْيَمُ بِنْتُ عِمْرَانَ ) .

(٣) قَالَ فِي تَحْفَةِ الْأَحْوَدِيِّ (١٨٦/٧) : وَوَجْهُ الشَّبَهِ بَيْنَ التَّخْلَةِ وَالْمُؤْمِنِ مِنْ جِهَةِ عَدَمِ سُقُوطِ الْوَرَقِ مَا رَوَاهُ الْحَارِثُ بْنُ أَسَامَةَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ وَلَفْظُهُ ، قَالَ : كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ فَقَالَ : ( إِنَّ مَثَلَ الْمُؤْمِنِ كَمَثَلِ شَجَرَةٍ لَا تَسْقُطُ لَهَا أُتْمَلَةٌ أَتَذَرُونَ مَا هِيَ ؟ ) قَالُوا : لَا ، قَالَ : ( هِيَ التَّخْلَةُ لَا تَسْقُطُ لَهَا أُتْمَلَةٌ وَلَا تَسْقُطُ لِمُؤْمِنٍ دَعْوَةٌ ) ، وَرَقَعَ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ فِي الْأَطْعِمَةِ مِنْ طَرِيقِ الْأَعْمَشِ قَالَ حَدَّثَنِي مُجَاهِدٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : بَيْنَا نَحْنُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ أَتَى بِجُمَارٍ فَقَالَ ( إِنَّ مِنَ الشَّجَرِ لَمَّا بَرَكَتُهُ كَبَرَكَةُ الْمُسْلِمِ ) ، وَهَذَا أَعَمُّ مِنَ الَّذِي قَبْلَهُ ، وَبَرَكََةُ التَّخْلِ مُوجُودَةٌ فِي جَمِيعِ أَجْزَائِهَا مُسْتَمِرَّةٌ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهَا ، فَمِنْ جِبِنٍ تَطْلُعُ إِلَى أَنْ تَنْبَسِ ثَوَكُلُ أَنْوَاعٍ ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ يُنْتَفَعُ بِجَمِيعِ أَجْزَائِهَا حَتَّى التَّوَيَّ فِي غُلْفِ الدَّوَابِّ وَاللَّيْفِ فِي الْحَبَالِ وَغَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَخْفَى ، وَكَذَلِكَ بَرَكََةُ الْمُؤْمِنِ غَامَّةٌ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ وَتَنْفَعُهُ مُسْتَمِرَّةٌ لَهُ وَلِغَيْرِهِ حَتَّى بَعْدَ مَوْتِهِ .

(٤) كَمَا فِي «الْبُخَارِيِّ» (٣٤٣٩) : ( ذَكَرَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمًا بَيْنَ ظَهْرِي النَّاسِ الْمَسِيحَ الدَّجَالَ

فَقَالَ : ( إِنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِأَعْوَرَ إِلَّا إِنَّ الْمَسِيحَ الدَّجَالَ أَغْوَرَ الْعَيْنِ الْيُمْنَى كَأَنَّ عَيْنَهُ عَيْنَةُ طَافِيَةٍ ) أَي : بَارِزَةٍ .

## باب الإجارة

\* تعريف الإجارة :

لُغَةً : اسْمٌ لِلأُجْرَةِ .

وَشَرْعاً : عَقْدٌ ، عَلَى مَنْفَعَةٍ ، مَعْلُومَةٍ ، مَقْصُودَةٍ ، قَابِلَةٍ لِلْبَدْلِ ، وَالْإِبَاحَةِ ، بَعْوِضٍ ، مَعْلُومٍ .

\* شَرْحُ التَّعْرِيفِ :

- عَقْدٌ : إِيجَابٌ وَقَبُولٌ .

- عَلَى مَنْفَعَةٍ : خَرَجَ بِذَلِكَ : الْبَيْعُ فَإِنَّهُ عَقْدٌ عَلَى عَيْنٍ .

- مَعْلُومَةٍ : أَيِ مَنْفَعَةٍ الْعَمَلِ تَكُونُ مَعْلُومَةً ، خَرَجَ بِذَلِكَ : الْجَعَالَةُ فَإِنَّهَا قَدْ تَكُونُ مَعْلُومَةً كَأَنْ يَقُولَ : ( إِذَا رَدَدْتُ لِي سَيَّارَتِي مِنْ مَكَانٍ كَذَا فَلَكَ كَذَا ) ، وَقَدْ تَكُونُ مَجْهُولَةً كَأَنْ يَقُولَ : ( إِذَا رَدَدْتُ لِي سَيَّارَتِي فَلَكَ كَذَا ) ، وَأَمَّا مَنْفَعَةُ الْإِجَارَةِ فَلَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ مَعْلُومَةً .

- مَقْصُودَةٍ : خَرَجَ بِذَلِكَ : إِذَا كَانَتْ غَيْرَ مَقْصُودَةٍ كِلِجَارَةِ الدَّرَاهِمِ لِلزَّيْنَةِ .

- قَابِلَةٍ لِلْبَدْلِ : خَرَجَ بِذَلِكَ : إِجَارَةُ الْجَوَارِي لِلْمَوْظِيِّ ؛ لِأَنَّ الْبُضْعَ لَا يُسْتَبَاحُ بِالْإِجَارَةِ .

- وَالْإِبَاحَةُ : خَرَجَ بِذَلِكَ : إِجَارَةُ آلَاتِ الْمَلَاهِي الْمَحْرَمَةِ .

- بَعْوِضٍ : خَرَجَ بِذَلِكَ : الْعَارِيَةُ فَهِيَ بِدُونِ عِوَضٍ .

- معلوم : خَرَجَ بِذَلِكَ : ما إذا كَانَ بِعَوَاضِ مَجْهُولٍ بِالْكَلِيَّةِ فَالْإِجَارَةُ بَاطِلَةٌ،  
وَأَمَّا إِذَا كَانَ مَعْلُومًا بِالْجُزْئِيَّةِ فَهَذِهِ مُسَاقَاةٌ .

\* الْأَصْلُ فِيهَا : قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَتَأْتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ ﴾ <sup>(١)</sup> [الطلاق: ٦]

وَفِي الْحَدِيثِ : نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْمُزَارَعَةِ وَأَمَرَ بِالمُؤَاجَرَةِ وَقَالَ : (لَا  
بَأْسَ بِهَا) <sup>(٢)</sup> .

\* الْحِكْمَةُ مِنْهَا : أَنَّهُ لَيْسَ لِكُلِّ أَحَدٍ مَرْكُوبٌ وَسَكَنٌ وَخَادِمٌ وَغَيْرُ ذَلِكَ  
وَقَدْ يَخْتَاجُ لَهَا وَلَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَشْتَرِيهَا فَجُوزَتْ الْإِجَارَةُ لِذَلِكَ .

\* أَرْكَانُ الْإِجَارَةِ ، أَرْبَعَةٌ :

١. صِيقَةٌ <sup>(٣)</sup> . ٢. أَجْرَةٌ . ٣. مَنَفَعَةٌ .

٤. عَاقِدَانِ : مُكْرٍ وَمُكْتَرٍ ؛ أَيِ : مُوَجَّرٌ وَمُسْتَأْجِرٌ .

\* الْإِجَارَةُ نَوْعَانِ :

١. إِجَارَةُ عَيْنٍ ، صَوَرَتُهَا : أَنْ يَقُولَ زَيْدٌ لِعَمْرٍو : (اسْتَأْجَرْتُ مِنْكَ هَذِهِ  
السَّيَّارَةَ أَوْ أَجَرْتُكَ هَذِهِ السَّيَّارَةَ شَهْرًا بِأَلْفِ رِيَالٍ) فَيَقُولَ عَمْرٍو : (قَبِلْتُ) .

٢. إِجَارَةُ ذِمَّةٍ ، صَوَرَتُهَا : أَنْ يَقُولَ زَيْدٌ لِعَمْرٍو : (أَلَزَمْتُ ذِمَّتَكَ خِيَاظَةَ  
هَذَا الثَّوبِ بِكَذَا) فَيَقُولَ عَمْرٍو : (قَبِلْتُ) .

(١) وَجْهُ الدَّلَالَةِ مِنَ الْآيَةِ : أَنَّ ﴿ فَتَأْتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ ﴾ [الطلاق: ٦] أَمْرٌ ، وَالْأَمْرُ لِلْجُوبِ  
وَالْإِضْطَاعُ بِلَا عَقْدٍ تَنْعُ لَا يُوجِبُ أَجْرَةً ، وَإِنَّمَا يُوجِبُهَا الْعَقْدُ فَتَعَيَّنَ الْحَمْلُ عَلَيْهِ ؛ أَيِ : أَتُوهُنَّ  
أَجُورَهُنَّ إِذَا أَرْضَعْنَ لَكُمْ بِعَقْدٍ .

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٤٠٣٨) .

(٣) يُشْتَرَطُ فِيهَا مَا يُشْتَرَطُ فِي صِيقَةِ الْبَيْعِ إِلَّا عَدَمُ التَّاقِيَةِ فَلَا يَشْتَرَطُ ذَلِكَ فِي الْإِجَارَةِ .



## • شروط الأجرة ، ثلاثة :

١. رؤيتها : ( إذا كانت معينة ) كأن يقول : ( استأجرت منك سيارتك بهذه الدراهم ) فهنا لا بد من رؤية الدراهم وإن لم يعلم قدرها .
  ٢. أن تكون معلومة قدرًا وجنسًا وصفة : ( إذا كانت في الدمة ) أي دنانير أو دراهم أو ريالات ، ولا بد من تعيينه إذا كان في البلد نفدان .
  ٣. كونها حالة مسلمة في المجلس : إذا كانت في الدمة <sup>(١)</sup> لأن إجارة الدمة سلم في المنافع <sup>(٢)</sup> ، فإن تفرقًا قبل أن يسلمها بطلت الأجرة .
- كما قال صاحب «صفوة الزبد» :

والشرط في إجارة في الدّم : تسليمها في مجلس كالسّلم  
وأما في إجارة العين : فيجوز أن تكون حالة ، ويجوز أن تكون مؤجلة ،  
ويجوز أن تكون مطلقة ولكن تحمّل على التعجيل ( الحلول ) .

- صورة الأجرة الحالة : ( أجرتك هذه السيارة لمدة شهر بألف ريال تسلمها لي في الحال ) .

- صورة الأجرة المؤجلة : ( أجرتك هذه السيارة لمدة شهر بألف ريال مؤجلة إلى رمضان ) .

- صورة الإطلاق : ( أجرتك هذه السيارة لمدة شهر بألف ريال ) .

كما قال صاحب «صفوة الزبد» :

**تجوز بالحلول والتأجيل ومطلق الأجر : على التعجيل**

(١) فتجب الأجرة بنفس العقد وتملك بالعقد في الحال لكن ملكًا مراعى بنفسه أنه كلما مضى زمن على السلامة بان استقرار ملكه على مقابله من الأجرة .

(٢) فتجري فيها أحكام السلم .

## \* الفَرْقُ بَيْنَ إِجَارَةِ الْعَيْنِ وَالذِّمَّةِ :

	إِجَارَةُ الْعَيْنِ	إِجَارَةُ الذِّمَّةِ
١	صَوْرَتُهَا : أَجْرْتُكَ هَذِهِ السَّيَّارَةَ بِمِائَةِ رِيَالٍ .	صَوْرَتُهَا : أَلْزَمْتُكَ ذِمَّتَكَ حَمَلِي إِلَى مَكَّةَ بِمِائَةِ رِيَالٍ .
٢	لَا يَجِبُ قَبْضُ الْأُجْرَةِ فِي الْمَجْلِسِ	يَجِبُ قَبْضُ الْأُجْرَةِ فِي الْمَجْلِسِ
٣	تَصِحُّ الْحَوَالَةُ بِأَجْرَتِهَا	لَا تَصِحُّ الْحَوَالَةُ بِأَجْرَتِهَا
٤	يَصِحُّ الاسْتِبْدَالُ عَنْ أَجْرَتِهَا	لَا يَصِحُّ الاسْتِبْدَالُ عَنْهَا <sup>(١)</sup>
٥	يَصِحُّ الْإِبْرَاءُ فِيهَا مِنَ الْأُجْرَةِ	لَا يَصِحُّ الْإِبْرَاءُ مِنْهَا

## \* شُرُوطُ الْمَنْفَعَةِ ، خَمْسَةٌ :

١. كَوْنُ الْمَنْفَعَةِ مُتَقَوِّمَةً : أَيُّ لَهَا قِيَمَةٌ يَحِثُّ بِحَسْنِ بَذْلِ الْمَالِ فِي مُقَابَلَتِهَا بِخِلَافِ غَيْرِهَا.

مِثَالُهُ : اسْتِثْجَارُ الدَّلَالِ عَلَى نَحْوِ كَلِمَةٍ لَا تَعْبَ فِيهَا عَادَةٌ وَإِنْ رَوَّجَتِ السَّلْعَةَ ، فَإِنْ تَعِبَ بِكَثْرَةِ تَرَدُّدٍ أَوْ كَلَامٍ فَلَهُ أُجْرَةٌ مِثْلُ .

٢. كَوْنُهَا مَعْلُومَةً : فَلَا يَصِحُّ اسْتِثْجَارُ أَحَدِ الْعَبْدَيْنِ .

٣. كَوْنُهَا مَقْدُورَةً التَّسْلِيمِ : فَلَا تَصِحُّ إِجَارَةُ مَقْصُوبٍ .

٤. كَوْنُهَا وَاقِعَةً لِلْمُسْتَأْجِرِ : أَيُّ الْمَنْفَعَةُ تَكُونُ لِإِذِلِ الْأُجْرَةِ وَهُوَ الْمُسْتَأْجِرُ (الْمُكْتَرِي) خَرَجَ بِهِ : الْعِبَادَةُ الَّتِي لَا تَقْبَلُ الثِّيَابَةُ كَالصَّلَاةِ .

(١) لِأَنَّ الْإِجَارَةَ فِي الذِّمَّةِ سَلَمٌ فِي الْمَنَافِعِ فَتَجْرِي فِيهَا أَحْكَامُ السَّلَمِ .

هـ. كونها غير متضمنة استيفاء عين قضاء: أي كون المنفعة آثراً  
ليست أغياناً فيصح استئجار الثوب لللبس والكتاب للقراءة والبيت للسكنى،  
بخلاف استئجار البستان للثمرة أو الشاة للذن.

### \* مسائل في الإجارة :

١. تقدير الإجارة : لا بد أن تكون الإجارة مقدرة إما بمدة معلومة أو  
بعمل معلوم<sup>(١)</sup>.

- صورة المدة المعلوم : (استأجرتك لتعلم ولدي القرآن لمدة سنة  
بعشرة آلاف ريال)<sup>(٢)</sup>.

- صورة العمل المعلوم : (استأجرتك لتعلم ولدي القرآن كله بعشرة  
آلاف ريال).

وإذا جمع بين المدة والعمل لم يصح<sup>(٣)</sup> كأن قال له : (استأجرتك على أن  
تعلم ولدي القرآن كله في مدة سنة)<sup>(٤)</sup>.

كما قال صاحب «صفوة الزبد» :

إِنْ قَدَّرْتَ بِمُدَّةٍ أَوْ عَمَلٍ قَدْ عَلِمَا، وَجَمَعَ ذَيْنِ أَتْبِلِ

#### (١) الخلاصة أن :

ما لا ينضبط بالعمل : يجب تقديره بالزمن .

وما ينضبط بالعمل : يصح فيه التقدير بالزمن أو محل العمل .

(٢) ويستثنى شرعاً زمن الظهارة وأداء الصلوات ولو من الشئ .

(٣) إلا إذا قطع بفراغ العمل بأن كان قليلاً والوقت متسعاً له فعند السبكي يصح وهو

ضعيف كما قاله الباجوري .

(٤) إلا إن قصد التعجيل لئلا يتوانى المستأجر فيصح .

٢. تَلَفُ الْعَيْنِ الْمُسْتَأْجَرَةِ فِي إِجَارَةِ الْعَيْنِ : تَبْطُلُ الْإِجَارَةُ إِذَا تَلَقَّتِ الْعَيْنُ الْمُسْتَأْجَرَةَ<sup>(١)</sup> ؛ لِقَوَاتِ الْمَنْفَعَةِ ، وَالْبُطْلَانُ يَكُونُ فِيمَا يُسْتَقْبَلُ مِنَ الْمُدَّةِ ، وَنُسْلَمَ قِسْطُ الْأُجْرَةِ عَلَى حَسَبِ مَا مَضَى مِنَ الْمُدَّةِ .

٣. إِذَا صَدَرَ الْعَمَلُ مِنْ مُطْلَقِ التَّصَرُّفِ وَلَمْ يَشْتَرِطْ أُجْرَةً فَلَا أُجْرَةَ لَهُ وَإِنْ كَانَتْ الْعَادَةُ جَارِيَةً بِهَا فِيهِ ، وَقِيلَ : يَسْتَحِقُّ أُجْرَةَ الْمِثْلِ .

\* مِنْ حَالَاتِ عَدَمِ انْفِسَاخِ الْإِجَارَةِ :

١- مَوْتَ أَحَدِ الْمُتَعَاقِدَيْنِ<sup>(٢)</sup> : إِذَا مَاتَ الْمُسْتَأْجِرُ فَتَبَقِيَ الْعَيْنُ عِنْدَ وَرَثَتِهِ فَيَنْتَفِعُونَ بِهَا إِلَى انْتِهَاءِ الْمُدَّةِ ، وَأَمَّا إِذَا مَاتَ الْمُؤَجَّرُ فَتَبَقِيَ الْعَيْنُ عِنْدَ الْمُسْتَأْجِرِ ، فَإِذَا انْتَهَتْ الْمُدَّةُ سَلَّمَهَا إِلَى وَرَثَتِهِ<sup>(٣)</sup> .

٢- غَضَبُ الْعَيْنِ الْمُسْتَأْجَرَةِ أَوْ تَعْيِيبُهَا : وَلَكِنْ يَثْبُتُ الْخِيَارُ لِلْمُسْتَأْجِرِ ، فَإِنْ شَاءَ فَسَخَ وَإِنْ شَاءَ صَبَرَ حَتَّى يَرُدَّهَا الْغَاصِبُ .

كَمَا قَالَ صَاحِبُ «صَفْوَةِ الزُّبَدِ» :

تَبْطُلُ إِذَا تَلَفَ عَيْنٌ مُؤَجَّرَةٌ لَا عَاقِدٌ ؛ لَكِنْ بَعْضُ خَيْرَةٍ

(١) وَيَكُونُ ذَلِكَ بِثَلَاثَةِ قُبُودٍ :

١- التَّلَفُ : أَمَّا إِذَا تَعَيَّبَتْ فَيَثْبُتُ لَهُ الْخِيَارُ كَمَا تَقَدَّمَ .

٢- كَوْنُ التَّلَفِ لِكُلِّ الْعَيْنِ : أَمَّا إِذَا تَلَفَ بَعْضُ الْعَيْنِ وَبَقِيَ الْبَعْضُ فَلَا تَبْطُلُ بَلْ يَثْبُتُ الْخِيَارُ .

٣- كَوْنُهَا فِي إِجَارَةِ الْعَيْنِ : أَمَّا إِجَارَةُ الذَّمَّةِ فَيَجِبُ فِيهَا الْإِبْدَالُ .

(٢) لِأَنَّهَا عَقْدٌ لَا زِمٌ كَالْبَيْعِ فَلَا تَنْفَسِيخُ بِالمَوْتِ .

(٣) لَكِنْ تَنْفَسِيخُ بِمَوْتِ الْأَجِيرِ الْمُعَيَّنِ ؛ لِأَنَّهُ مَوْرَدُ الْعَقْدِ ؛ أَيِ : أَنَّ الْمَنْفَعَةَ الْمُتَعَلِّقَةَ بِعَيْنِهِ

مَوْرَدُ الْعَقْدِ لَا لِأَنَّهُ عَاقِدٌ ، وَصَوْرَتُهُ كَانَ قَالَ لَهُ : (اسْتَأْجِرْتُكَ لِتَفْعَلَ لِي كَذَا) ثُمَّ مَاتَ فَتَنْفَسِيخُ الْإِجَارَةِ .

٣- انقطاع ماء أرض استؤجرت لزراعة<sup>(١)</sup>.

٤- بيع العين المؤجرة سواء باعها للمستأجر أو غيره.

٥- زيادة الأجرة ولو كانت لو قف ؛ لجريانها بالغبظة في وقتها<sup>(٢)</sup>.

\* ضمان العين المستأجرة : يد المستأجر يد أمانة فلا يضمن إذا تلفت العين المؤجرة إلا إذا كان متعدياً فيضمن ، وهو مصدق في دعوى التلف أنها تلفت بدون تعدد.

كما قال صاحب «صفوة الزبد» :

وَيُضْمَنُ الْأَجِيرُ بِالْعُدْوَانِ وَيَدُهُ فِيهَا يَدُ اثْنَانِ

\* الحكم إذا ادعى المستأجر الرد : لا يصدق إلا ببيّنة .

قاعدة : كل أمين ادعى الرد إلى من ائتمنه صدق بيمينه إلا المستأجر والمرتهن فلا يصدقان إلا ببيّنة ؛ لأنهما أحذا المال لغرض أنفسهما<sup>(٣)</sup>.

\* الإجارة الفاسدة : تستقر أجرة المثل في الإجارة الفاسدة بما يستقر به المسمى في الإجارة الصحيحة لكن لا تجب الأجرة في الإجارة الفاسدة إلا بالانقضاء.

(١) لإمكان زرعها بغير الماء المنقطع بل يثبت الخيار للمكثري.

(٢) وكذلك لا تنفخ بإعتاق الرقيق (المؤجر) ولا يرجع على سيده بأجرة ما بغد العشق ؛ لأنه اعتقه مملوك المنفعة مدة الإجارة.

(٣) هذا في المستأجر للعين ، أما الأجير للعقل في عين كالخياطة في ثوب أو الكتابة في صحيفة فيصدق في دعواه الرد بدون بيّنة .



\* الحُكْمُ إِذَا أَجَرَ الْأَرْضَ بِطَعَامٍ مَعْلُومٍ : يَصِحُّ ذَلِكَ بِالِاتِّفَاقِ سِوَاءَ كَانَ حَالاً أَوْ فِي الدِّمَةِ .

يُخْلَافُ مَا إِذَا أَجَرَ الْأَرْضَ بِبَعْضِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا فَهَذِهِ مُزَارَعَةٌ أَوْ مُحَابَرَةٌ وَقَدْ تَقَدَّمَ حُكْمُهُمَا عَلَى الْخِلَافِ .

\* مَسْأَلَةٌ : إِذَا أَجَرَ الدَّابَّةَ عَلَى أَنْ يُشْبِعَهَا أَوْ يُعَالِجَهَا أَوْ أَجَرَ الدَّارَ عَلَى أَنْ يُضْلِحَهَا لَمْ يَصَحَّ ؛ لِأَنَّ الْأَجْرَةَ مُجْهُولَةٌ .

- وَهُنَاكَ طَرِيقَةٌ لِجَوَازِهِ وَهِيَ أَنْ يَقُولَ : (أَجَرْتُكَ هَذِهِ الدَّابَّةَ بِكَذَا وَأَذِنْتُ لَكَ فِي أَنْ تَضَرِفَهُ فِي عَلْفِهَا أَوْ عِلَاجِهَا) أَوْ يَقُولَ : (أَجَرْتُكَ الدَّارَ بِكَذَا وَأَذِنْتُ لَكَ فِي إِصْلَاحِهَا وَتَأْخُذُ كُلُّفَةَ الْإِصْلَاحِ مِنَ الْأَجْرَةِ).

كَمَا قَالَ صَاحِبُ «صَفْوَةِ الزُّبَدِ» :

وَالْأَرْضُ إِنْ أَجَرَهَا بِمَطْعَمٍ أَوْ غَيْرِهِ صَحَّتْ وَلَوْ فِي الدِّمِ  
لَا شَرْطَ جُزْءٍ عَلِيمٍ مِنْ رَيْعِهِ لِزَارِعٍ وَلَا بِقَدْرِ شَبْعِهِ

\* وَاجِبُ الْمُؤَجَّرِ (الْمَالِكِ) ثَمَجَةٌ مَا يُؤَجَّرُ :

١- عِمَارَةُ الْعَيْنِ (الدَّارِ أَوِ السَّيَّارَةِ) مِنْ إِصْلَاحِ سِبَاكَةٍ أَوْ كَهْرَبَاءٍ أَوْ مِيكَانِيكَ .

٢- تَسْلِيمُ الْعَيْنِ (الدَّارِ) صَالِحاً لِلِاسْتِعْمَالِ فَيُخْلِي مَا بِالْدارِ مِنَ الْمُونِ أَوِ الْأَنْثِ أَوْ أَيِّ عَفْشٍ حَتَّى يَتَسَنَّى لِلْمُسْتَأْجِرِ الْإِثْفَاعُ بِهَا

## حُكْمُ عَقْدِ الْإِجَارِ الْمُنْتَهِي بِالتَّمْلِيكِ

صُورَتُهُ : مُؤَسَّسَةٌ لِبَيْعِ السَّيَّارَاتِ وَتَأْجِيرِهَا سَتُوجَرُ سَيَّارَةٌ لَزَيْدٍ مُدَّةَ أَرْبَعِ سَنَوَاتٍ بِمَبْلَغِ ١٢٠٠ رِيَالٍ شَهْرِيًّا ، وَفِي نِهَآيَةِ الْمُدَّةِ يَمْلِكُ زَيْدُ السَّيَّارَةَ<sup>(١)</sup>  
الْحُكْمُ : فِيهِ خِلَافٌ وَتَفْصِيلُ :

وَالْمُعْتَمَدُ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ : إِنْ لَمْ يُذَكَّرْ هَذَا الشَّرْطُ فِي صُلْبِ الْعَقْدِ فَيَصِحُّ الْعَقْدُ ، وَيَكُونُ إِجَارَةٌ صَحِيحَةً ، وَوَعْدًا بِالتَّمْلِكِ بَعْدَ انْتِهَاءِ الْمُدَّةِ لَا يُلْزَمُ الْوَفَاءُ بِهِ<sup>(٢)</sup>.

كَأَن يَقُولَ : (أَجَرْتُكَ هَذِهِ السَّيَّارَةَ مُدَّةَ أَرْبَعِ سَنَوَاتٍ بِمَبْلَغِ ١٢٠٠ رِيَالٍ شَهْرِيًّا) ، وَبَعْدَ نِهَآيَةِ الْعَقْدِ يَعِدُهُ بِالتَّمْلِكِ .

وَأَمَّا إِذَا ذُكِرَ الشَّرْطُ فِي صُلْبِ الْعَقْدِ ، فَالْعَقْدُ بَاطِلٌ لِفَسَادِ الشَّرْطِ .

كَأَن يَقُولَ : (أَجَرْتُكَ هَذِهِ السَّيَّارَةَ مُدَّةَ أَرْبَعِ سَنَوَاتٍ بِمَبْلَغِ ١٢٠٠ رِيَالٍ شَهْرِيًّا ، بِشَرْطِ كَوْنِهَا مِلْكًا لَكَ بَعْدَ انْتِهَاءِ الْمُدَّةِ) .

(١) وَالسَّبَبُ الدَّاعِي لِذَلِكَ الْعَقْدُ هُوَ ضَمَانُ الْمُؤَجِّرِ (الْمُؤَسَّسَةِ) بَقَاءَ السَّيَّارَةِ فِي مِلْكِهِ حَتَّى لَا يَتَسَكَّنَ السُّتَاجِرُ (الْمُشْتَرِي) مِنْ التَّصَرُّفِ فِي السَّيَّارَةِ إِلَّا بَعْدَ أَدَاءِ كَامِلِ الْقِيَمَةِ ، بِحَيْثُ يَسْتَطِيعُ الْمُؤَجِّرُ اسْتِرْدَادَ السَّلْعَةِ إِذَا مَا أَخْلَى السُّتَاجِرُ فِي الدَّفْعِ ، وَهَذِهِ الْمِيزَةُ لَا تُوجَدُ فِي الْبَيْعِ بِالتَّقْسِيطِ ، فَفِيهِ يَجُوزُ لِلْمُشْتَرِي بَيْعُ السَّيَّارَةِ بَعْدَ الْعَقْدِ مُبَاشَرَةً وَإِنْ لَمْ يُكْخِلِ الْأَقْسَاطُ الَّتِي عَلَيْهِ .  
(٢) أَيْ غَيْرِ مُلْزِمٍ قِضَاءً وَإِنْ كَانَ مَأْمُورًا بِالْوَفَاءِ بِهِ دِيَانَةً ، لِأَنَّهُ تَفَضُّلٌ وَإِحْسَانٌ ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى

وَعِنْدَ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ صِحَّةُ شَرْطِ الْوَعْدِ بِالتَّمْلِيكِ فِي صُلْبِ الْعَقْدِ<sup>(١)</sup>،  
وَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ يَصِحُّ هَذَا الْعَقْدُ<sup>(٢)</sup>، وَيَكُونُ عَقْدَ إِجَارٍ مُنْتَهِيًا بِالْوَعْدِ  
بِالتَّمْلِيكِ، وَهُوَ وَعْدٌ مُلْزِمٌ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ<sup>(٣)</sup>.

وَأَمَّا إِذَا كَانَ عَقْدَانِ إِجَارَةً وَبَيْعًا عِنْدَ انْتِهَاءِ الْمُدَّةِ فَهَذَا لَا يَصِحُّ عِنْدَ  
جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ لِأَنَّهُ بَيْعَتَانِ فِي بَيْعَةٍ وَاحِدَةٍ<sup>(٤)</sup>.

(١) وَاسْتَدَلُّوا بِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْمَعَامَلَاتِ وَالشُّرُوطِ الْحُلْ وَالصَّحَّةُ، لِقَوْلِهِ ﷺ: (الصُّلْحُ جَائِزٌ  
بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا صُلْحًا أَحَلَّ حَرَامًا أَوْ حَرَّمَ حَلَالًا) رواه أبو داود (٣٥٩٦)، وَحَمَلُوا نَهْيَ النَّبِيِّ  
ﷺ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ بَيْعُ الْعَيْنَةِ، حَيْثُ تَضَمَّنَ بَيْعَ مُوَجَّلٍ وَبَيْعَ حَاضِرٍ، وَتَضَمَّنَ أَيْضًا الشَّرْطَيْنِ:  
شَرْطُ التَّاجِيلِ، وَشَرْطُ الْحُلُولِ.

(٢) وَأُضْذِرَ تَجْمَعُ الْفُقَهَاءُ الْإِسْلَامِيَّةُ فِرَارًا بِجَوَازِ ذَلِكَ بِرَقْمِ ١١٠ (١٢/٤)، وَالصَّادِرُ بِشَأْنِ مَوْضُوعِ  
الْإِجَارِ الْمُنْتَهِي بِالتَّمْلِيكِ وَصُكُوكِ التَّاجِيلِ فِي الدَّوْرَةِ الثَّانِيَةِ عَشْرَةَ (١/٦٩٧-٦٩٩).

(٣) وَاسْتَدَلُّوا بِالْوَجُوبِ الْإِلْزَامِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَزْفَرًا بِالْعُقُودِ﴾ (المائدة: ١)  
وَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمْتِنَتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ دَعْوَنَ ۖ﴾ (الزُّمَرُ: ٨) وَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لِمَ  
تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ ۚ كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ (الصف: ٢-٣)، وَقَوْلِهِ ﷺ:  
(آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ، إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا أُؤْتِيَ خَانَ) رواه البخاري (٣٣)،  
وَمُسْلِمٌ (٥٩) وَهَذَا عَلَى رَأْيِهِمْ يَدُلُّ عَلَى تَحْرِيمِ إِخْلَافِ الْوَعْدِ وَوُجُوبِ الْوَفَاءِ بِهِ.

(٤) لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ، رواه أبو داود (٣٤٦١)،  
وَالْتِّرْمِذِيُّ (١٢٣١)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٤٦٣٢)، وَأَحْمَدُ فِي «مُسْنَدِهِ» (١٠١٥٧).

## باب المجعالة<sup>(١)</sup>

وَبَعْضُهُمْ يُسَمِّيهَا مُقَاطَعَةً أَوْ مُقَاوَلَةً .

\* تَعْرِيفُ الْمَجْعَالَةِ :

لُغَةً : اسْمٌ لِمَا يُجْعَلُ لِلْإِنْسَانِ عَلَى شَيْءٍ .

شَرْعاً : التِّزَامُ عِوَضَ مَعْلُومٍ عَلَى عَمَلٍ مُعَيَّنٍ .

\* شَرْحُ التَّعْرِيفِ :

- التِّزَامُ عِوَضَ مَعْلُومٍ : فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الْعِوَضُ مَعْلُوماً ، فَلَا تَصِحُّ إِذَا

كَانَ مَجْهُولاً ، كَأَنْ قَالَ : (مَنْ رَدَّ سَيَّارَتِي فَلَهُ الَّذِي يُرْضِيهِ أَوْ شَيْءٌ) .

- عَلَى عَمَلٍ مُعَيَّنٍ : فَلَا بُدَّ مِنْ تَعْيِينِ الْعَمَلِ ، وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ

مَعْلُوماً . فَإِنْ قَالَ : (مَنْ رَدَّ لِي عَبْدِي مِنَ الْمَكَانِ الْفُلَانِي فَلَهُ كَذَا) فَهَذَا

مَعْلُومٌ ، وَإِنْ قَالَ : (مَنْ رَدَّ لِي عَبْدِي فَلَهُ كَذَا) فَهَذَا مَجْهُولٌ .

\* الْأَصْلُ فِيهَا : قِصَّةُ الصَّحَابِيِّ عِنْدَمَا أَخَذَ جُعْلاً عَلَى الرُّقِيَّةِ الَّتِي رَقِيَ

بِهَا رَنِيْسَ الْقَبِيلَةِ وَشَفِيَ مِنَ اللَّذْعَةِ الَّتِي أَصَابَتْهُ ، وَكَانَ الْجُعْلُ قَطِيعاً مِنَ الْغَنَمِ

ثَلَاثِينَ رَأْساً<sup>(٢)</sup> ، وَأَقْرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى ذَلِكَ وَقَالَ : (إِنَّ أَحَقَّ مَا أَخَذْتُمْ عَلَيْهِ

أَجْراً كِتَابُ اللَّهِ)<sup>(٣)</sup> . وَيُسْتَأْنَسُ لَهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَلَمَنْ جَاءَهُ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا

بِهِ زَعِيمٌ﴾ [يوسف : ٧٢] .

(١) جُعِلَتْ بَعْدَ الْإِجَارَةِ ، لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي غَالِبِ الْأَحْكَامِ .

(٢) وَكَانَ عَلَى عَدَدِ الصَّحَابَةِ رِضْوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِمُ .

(٣) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٥٧٣٧) وَالْحَدِيثُ بِكَمَالِهِ : عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ نَاسًا

مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَتَوْا عَلَى حَيٍّ مِنْ أَخْيَاءِ الْعَرَبِ فَلَمْ يَقْرُوهُمْ فَبَيَّنَّا لَهُمْ كَذَلِكَ إِذْ لَدِغَ سَيْدُ

## \* أَرْكَانُ الْجِعَالَةِ ، أَرْبَعَةٌ :

١. عَمَلٌ .
٢. جُعْلٌ <sup>(١)</sup> .
٣. صِيفَةٌ <sup>(٢)</sup> .
٤. عَاقِدٌ .

\* صُورَةُ الْجِعَالَةِ: أَنْ يَقُولَ زَيْدٌ لِعَمْرٍو : (إِنْ رَدَدْتَ سَيَارَتِي فَلَكَ دِينَار) فَيَرُدُّهَا ، أَوْ يَقُولَ : (مَنْ رَدَّ سَيَارَتِي فَلَهُ دِينَار) <sup>(٣)</sup> ، فَيَرُدُّهَا مَنْ تَاهَلَ لِلْعَمَلِ .

\* عَقْدُ الْجِعَالَةِ : جَائِزٌ مِنَ الظَّرْفَيْنِ فَإِذَا فَسَخَ الْعَامِلُ قَبْلَ تَمَامِ عَمَلِهِ فَلَا يَسْتَحِقُّ شَيْئاً .  
وَإِذَا فَسَخَ الْمَالِكُ فَيَسْتَحِقُّ الْعَامِلُ أَجْرَةَ الْمَثَلِ عَلَى مَا قَدْ عَمِلَهُ .

أَوَّلِيكَ فَقَالُوا : هَلْ مَعَكُمْ مِنْ دَوَاءٍ ، أَوْ رَاقٍ ؟ فَقَالُوا : إِنَّكُمْ لَمْ تَقْرُونَا ، وَلَا تَفْعَلْ حَتَّى تَجْعَلُوا لَنَا جُعْلاً فَجَعَلُوا لَهُمْ قَطِيعاً مِنَ الشَّاءِ ، فَجَعَلَ يَقْرَأُ بِأَمِّ الْقُرْآنِ وَيَجْمَعُ بُزَاقَهُ وَيَتَفَيْلُ فَبَرّاً ، فَأَتَوْا بِالشَّاءِ فَقَالُوا : لَا نَأْخُذْهُ حَتَّى نَسْأَلَ النَّبِيَّ ﷺ فَسَأَلُوهُ فَضَحِكَ وَقَالَ : وَمَا أَذْرَاكَ أَنَّهَا رُقِيَةٌ خُذُوهَا وَاضْرِبُوا لِي بِسَهْمٍ مِنْهُمْ ، فَقَرَأَ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ عَلَى شَاءٍ فَبَرّاً فَجَاءَ بِالشَّاءِ إِلَى أَصْحَابِهِ فَكَرَهُوا ذَلِكَ وَقَالُوا : أَخَذْتَ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ أَجْراً حَتَّى قَدِمُوا الْمَدِينَةَ فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخَذَ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ أَجْراً ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (إِنْ أَحَقَّ مَا أَخَذْتُمْ عَلَيْهِ أَجْراً كِتَابُ اللَّهِ) .

(١) وَشَرَطَ فِيهِ مَا يُشَرِّطُ فِي الشَّيْءِ ؛ فَمَا لَا يَصِحُّ كَوْنُهُ ثَمَناً لِهَيْئَتِهِ أَوْ نَجَاسَتِهِ لَا يَصِحُّ جَعْلُهُ جُعْلاً .

(٢) مِنْ ظَرْفِ الْجَاعِلِ فَلَا تُشَرِّطُ مِنَ الْعَامِلِ ؛ أَيِ : فَلَا يُشَرِّطُ قَبُولُ مِثْلِهِ لَفْظاً بَلْ يَكْفِي الْعَمَلُ مِنْهُ .

(٣) وَشَرَطَ فِي الصِّيفَةِ عَدَمُ تَأْفِيتِهَا ؛ لِأَنَّ التَّأْفِيتَ قَدْ يُفَوِّتُ الْغَرَضَ .



• شروط عاقد الجعالة ، أربعة :

١. إطلاق تصرف الملتزم : فلا يصح التزام صبي أو مجنون أو محجور عليه بسفه .

٢. الاختيار : فلا يصح من مكره .

٣. علم العامل بالالتزام : فلا يستحق شيئاً إذا لم يعلم بالالتزام .

٤. أهلية العامل المعين للعمل : أي : إذا كان العامل معيناً كأن قال : (إذا رددت لي سيارتي) فلا بد أن يكون أهلاً للعمل فلا يصح من صغير لا يقدر عليه<sup>(١)</sup> .

كما قال صاحب «صفوة الزبد» :

صحَّتها من مطلق التصرف بصيغة ، وفي بأن يشترط في  
ردود أبي وما قد شاكلة معلوم قدر ، حازه من عمله  
وفسخها قبل تمام العمل من جاعل عليه أجر العثل

• شروط عمل الجعالة ، ثلاثة :

١. أن يكون فيه كلفة : أي تعب ، فلا جعل فيما لا كلفة فيه .

٢. ألا يتعين : كالفاصب حيث تعين عليه رده .

٣. ألا يؤقت : لكلاً يفوت الغرض منه فيفسد العقد .

(١) لأن منفعته معدومة فالجعالة معه كاستئجار أغنى للحفاظ ، وهو لا يصح .

### \* الجِعَالَةُ مُخَالِفُ الإِجَارَةِ فِي خَمْسَةِ أَحْكَامٍ :

- ١- صِحَّتُهَا عَلَى عَمَلٍ مُجْهُولٍ عَسَرَ عِلْمُهُ<sup>(١)</sup> .
- ٢- صِحَّتُهَا مَعَ غَيْرِ مَعْلُومٍ ، كَأَن يَقُولَ : (مَنْ رَدَّ ضَالَّتِي فَلَهُ عَلَيَّ كَذَا) .
- ٣- كَوْنُهَا جَائِزَةً مِنَ الطَّرَفَيْنِ : طَرَفِ الْجَاعِلِ ، وَطَرَفِ الْعَامِلِ .
- ٤- الْعَامِلُ لَا يَسْتَحِقُّ أَجْرَةَ الْجِعَالَةِ إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ الْعَمَلِ .
- ٥- عَدَمُ اشْتِرَاطِ الْقَبُولِ .

### \* مِنْ مَسَائِلِ الْجِعَالَةِ :

- ١- لَوْ قَالَ لِيَزِيدُ : ( إِنْ رَدَدْتَ سَيَّارَتِي فَلَكَ أَلْفُ دِينَارٍ ) فَرَدَّهَا عَمَرُو فَلَا يَسْتَحِقُّ شَيْئاً .
- ٢- لَوْ قَالَ لِيَزِيدُ : ( إِذَا رَدَدْتَ سَيَّارَتِي فَلَكَ أَلْفُ دِينَارٍ ) فَرَدَّهَا زَيْدٌ بِمُعَاوَنَةِ عَمْرٍو فَتَنْظُرُ : إِنْ كَانَ أَعَانَهُ لِأَجْلِ زَيْدٍ فَلَا يَسْتَحِقُّ شَيْئاً ، وَإِنْ أَعَانَهُ لِأَجْلِ الْمَالِكِ فَلِيَزِيدُ نِصْفُ الْأَجْرَةِ .
- ٣- لَوْ قَالَ لِيَزِيدُ وَهُوَ مُحَجَّذٌ : ( إِذَا رَدَدْتَ سَيَّارَتِي مِنْ مَكَّةَ فَلَكَ أَلْفُ دِينَارٍ ) فَرَدَّهَا مِنْ مَكَانٍ أَبْعَدَ مِنْهَا كَالْمَدِينَةِ فَلَا يَسْتَحِقُّ زِيَادَةً ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَلْتَزِمَهُ .
- ٤- لَيْسَ لِلْعَامِلِ حَبْسُ الْمَرْدُودِ (السَّيَّارَةِ) لِقَبْضِ الْجُعَلِ (الألف دينار) لِأَنَّ اسْتِحْقَاقَهُ بِالتَّسْلِيمِ وَلَا حَبْسَ قَبْلَ اسْتِحْقَاقِ<sup>(٢)</sup> .

(١) كَرَدَ الضَّالَّةَ ، فَإِنْ لَمْ يَغْسُرْ عِلْمُهُ اغْتَبِرَ ضَبْطُهُ ؛ إِذْ لَا حَاجَةَ إِلَى اخْتِمَالِ الْجَهْلِ حِينَئِذٍ .

(٢) وَكَذَلِكَ لَا يَحْبِسُ السَّيَّارَةَ لِاسْتِيفَاءِ مَا صَرَفَهُ عَلَيْهَا ، وَيَرْجِعُ بِمَا صَرَفَهُ إِنْ كَانَ بِإِذْنِ الْمَالِكِ أَوِ الْحَاكِمِ أَوْ أَشْهَدَ عَلَيْهَا .

## باب إحياء الموات

• الموات : مأخوذٌ مِنَ المَوْتِ ، والمَقْصودُ بِهَا هُنَا مَيِّتَةُ الأَرْضِ <sup>(١)</sup> .

وَإِحْيَاءُ المَوَاتِ هُوَ عِمَارَةُ الأَرْضِ المَيِّتَةِ <sup>(٢)</sup> ، أَوِ الأَرْضِ الَّتِي لَا مَالِكَ لَهَا وَلَا يَنْتَفِعُ بِهَا أَحَدٌ .

• الأَصْلُ فِيهِ : قَوْلُهُ ﷺ : (الأَرْضُ أَرْضُ اللَّهِ ، وَالْعِبَادُ عِبَادُ اللَّهِ ، مَنْ أَحْيَا أَرْضاً مَيِّتَةً فَهِيَ لَهُ) <sup>(٣)</sup>

وَقَوْلُهُ ﷺ : (مَنْ عَمَرَ أَرْضاً لَيْسَتْ لِأَحَدٍ فَهِيَ أَحَقُّ بِهَا) <sup>(٤)</sup> .

• حُكْمُهُ : مُسْتَحَبٌّ <sup>(٥)</sup> فَلِلْمُسْلِمِ إِحْيَاءُ مَوَاتِ الأَرْضِ <sup>(٦)</sup> وَلَوْ الْحَرَمَ <sup>(٧)</sup> .

(١) وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ : الأَرْضُ الخَرِبَةُ .

(٢) فَشَبَّهُوا عِمَارَةَ الأَرْضِ بِالْإِحْيَاءِ الَّذِي هُوَ إِدْخَالُ الرُّوحِ فِي الجَسَدِ بِجَمِيعِ النُّفُوعِ فِي كُلِّ ، أَوْ شَبَّهُوا الأَرْضَ الَّتِي لَمْ تُعْمَرَ (المَيِّتَةَ) بِالمَيِّتِ بِجَمِيعِ عَدَمِ النُّفُوعِ فِي كُلِّ .

(٣) رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي المعْجَمِ الكَبِيرِ (١٥٢١٧) وَرَوَى آخَرُهُ فَقَطْ مَالِكٌ فِي المَوْطَأِ (١٤٢٤) .

(٤) رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٤٩٢٧) .

(٥) لِالحَدِيثِ : (مَنْ أَحْيَا أَرْضاً مَيِّتَةً قَلَّ فِيهَا أَجْرٌ ، وَمَا أَكَلَتِ العَوَافِي مِنْهَا فَهُوَ صَدَقَةٌ) رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٥٧٢٥) وَغَيْرُهُ ، وَالْعَوَافِي هُمُ طُلَّابُ الرِّزْقِ .

(٦) مُطْلَقاً سِوَاةً فِي بِلَادِ الإِسْلَامِ أَوْ خَارِجَ بِلَادِ الإِسْلَامِ .

(٧) مَا عَدَا عَرَفَةَ وَمُزْدَلِفَةَ وَمِنَى فَلَا يَجُوزُ إِحْيَاءُ شَيْءٍ مِنْهَا ؛ لِتَعَلُّقِ حَقِّ النُّسْكِ بِهَا وَهُوَ

الرُّقُوفُ وَالمَيِّتُ .

• ضَابِطُ الْأَرْضِ الْمَوَاتِ<sup>(١)</sup> الَّتِي تُمْلِكُ بِالْإِحْيَاءِ، اثْنَانِ :

١. أَنْ تَكُونَ لَمْ تُغَمَّرْ فِي الْإِسْلَامِ : بِأَنْ لَمْ تُغَمَّرْ أَضْلاً ، أَوْ غِمِرَتْ وَلَكِنْ قَبْلَ الْإِسْلَامِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَلَمْ يَغْمَرْهَا أَحَدٌ بَعْدَ بَغْيَةِ النَّبِيِّ ﷺ .

٢. أَلَّا تَكُونَ حَرِيمَ عَامِرٍ : وَهُوَ الَّذِي يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ ثَمَامُ الْإِنْتِفَاعِ بِالْمَغْمُورِ (الْعَامِرِ) فَكُلُّ شَيْءٍ لَهُ حَرِيمٌ ، وَالْحَرِيمُ لَا يُمْلِكُ بِالْإِحْيَاءِ<sup>(٢)</sup> .

- مَثَلًا : حَرِيمُ الدَّارِ : الْمَمَرُّ وَمَوْقِفُ الدَّابَّةِ وَمَكَانُ الْقِمَامَةِ .

• إِذَا غُمِرَتِ الْأَرْضُ فِي الْإِسْلَامِ وَمَاتَ صَاحِبُهَا : لَمْ يَمْلِكْهَا أَحَدٌ

بِالْإِحْيَاءِ ، وَلَا تُسَمَّى أَرْضُ مَوَاتٍ ، وَتَكُونُ لِلْوَرَثَةِ ، فَإِنْ لَمْ يُوجَدُوا أَوْ جُهِلُوا فَيَكُونُ مَالاً ضَائِعاً فَيُحْفَظُ وَجُوباً إِنْ تَوَقَّعَ مَعْرِفَةُ مَالِكِهِ وَإِلَّا فَلِبَيْتِ الْمَالِ ، وَيُضَرَّفُ فِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ .

- وَيُسْتَرْطُ فِي الْمُحْيِ أَنْ يَكُونَ مُسْلِماً<sup>(٣)</sup> إِذَا كَانَتْ الْأَرْضُ بِبِلَادِ

الْإِسْلَامِ .

(١) قَالَ الْمَاوَرْدِيُّ فِي تَعْرِيفِهِ : هُوَ الَّذِي لَمْ يَكُنْ عَامِراً أَوْ حَرِيساً لِعَامِرٍ ، أَيْ : فِي الْإِسْلَامِ ،

وَقَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ : هُوَ قِسْمَانِ :

١- أَضَلِّي : وَهُوَ مَا لَمْ يُغَمَّرْ قَطُّ .

٢- طَارِيءٌ : وَهُوَ مَا خَرِبَ بَعْدَ عِمَارَتِهِ أَيْ بَعْدَ عِمَارَتِهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ لَا فِي الْإِسْلَامِ .

وَقَالَ الرَّزْكَانِيُّ : بِقَاعُ الْأَرْضِ ثَلَاثَةٌ :

١- مَمْلُوكَةٌ : بِبَيْعٍ أَوْ هِبَةٍ .

٢- مَخْبُوسَةٌ : عَلَى الْحَقُوقِ الْعَامَّةِ كَالشُّوَارِعِ وَالْأَوْقَافِ الْعَامَّةِ كَالْمَسَاجِدِ وَالرُّبُطِ الَّتِي لِبَيْتِ لِحِمَاةٍ مَخْصُوصَةٍ ، أَوْ مَخْبُوسَةٌ عَلَى الْحَقُوقِ الْخَاصَّةِ كَحَرِيمِ الْعَامِرِ وَالْأَوْقَافِ الْخَاصَّةِ .

٣- مُنْفَكَّةٌ غِنِ الْحَقُوقِ الْعَامَّةِ وَالْخَاصَّةِ (الْمَمْلُوكَةِ وَالْمَخْبُوسَةِ) : وَهِيَ الْمَوَاتُ .

(٢) لِأَنَّ مَالِكَ الْعَامِرِ يَسْتَحِقُّ الْإِنْتِفَاعَ بِالْحَرِيمِ تَبَعاً لِلْعَامِرِ فَهُوَ كَالْمَمْلُوكِ لَهُ .

(٣) أَمَّا إِحْيَاءُ غَيْرِ الْمُسْلِمِ فِي بِلَادِ الْمُسْلِمِينَ فَلَا يَجُوزُ لَهُ وَلَا يَصَحُّ مِنْهُ ، لِأَنَّهُ كَالِاسْتِغْلَاءِ عَلَى

الْمُسْلِمِ .

• ضابط الإحياء الذي يملك به الموات :

- أن يهيئ الأرض الموات لما يقصده غالباً :

فإذا أراد بيتاً فلا بُدَّ من تسويرها ونصب باب وسقف بعضه .

وإذا أراد مزرعة فلا بُدَّ من ترتيب ماء لها بحفرٍ بئرٍ إن لم يكف ماء المطر أو غيره ولا بُدَّ من حرثها .

وإذا أراد بستاناً فيزيد على مُريد المزرعة بالغرس والتخويط .

- إذا حتى<sup>(١)</sup> الإمام الأرض كاملة أو قطعاً منها فلا تملك بالإحياء إلا بإذنه<sup>(٢)</sup> .

• مسألة: إذا جهلت الأرض هل عُمِرَتْ في الجاهلية أو الإسلام ؟

فيه خلاف :

قال الرَّمْلِي وَوَالِدُهُ : لا يَدْخُلُهَا الْإِحْيَاءُ .

وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ : هِيَ كَالْمَوَاتِ .

قَالَ صَاحِبُ «صَفْوَةِ الزُّبَدِ» :

يَجُوزُ لِلْمُسْلِمِ إِحْيَا مَا قَدَرَ إِذْ لَا لِمَنْكَ مُسْلِمٌ بِهِ أَنْزَ

بِمَا لِإِحْيَاءٍ عِمَارَةٌ يُعَدُّ بِخِلَافِ الْحُكْمِ بِحَسَبِ مَنْ قَصَدَ

(١) أي منعه .

(٢) فتبقى على الموات مع جماعها ، فإذا أذن لأحدٍ كان إذنه نقضاً للحتى .



• **التَّحَجُّرُ عَلَى الْأَرْضِ :** لَا يَسْمَى إِحْيَاءً فَلَا تُمْلِكُ بِهِ الْأَرْضُ ، وَبِحَصْلِ  
بِأَحَدٍ ثَلَاثَةِ أُمُور :

- ١- إِذَا شَرَعَ فِي إِحْيَائِهَا وَلَمْ يُتَمِّمْهُ.
- ٢- إِذَا نَصَبَ الْعَلَامَاتِ كَتَضْبِ الْأَخْجَارِ وَلَمْ يَزِدْ عَلَى كِفَايَتِهِ وَكَانَ قَادِرًا  
عَلَى عِمَارَتِهِ حَالًا.
- ٣- إِذَا أَقْطَعَهُ الْإِمَامُ أَرْضًا لِيُحْيِيَهَا.

**حُكْمُ الْأَرْضِ بَعْدَ التَّحَجُّرِ :** يَكُونُ هُوَ أَوَّلَى بِهَا مِنْ غَيْرِهِ فَيُحْرَمُ عَلَى  
غَيْرِهِ مُزَاحَمَتُهُ ، وَلَكِنْ لَوْ زَاحَمَهُ آخَرٌ وَعَمَرَهَا مَلَكَهَا مَعَ الْإِثْمِ ، وَإِذَا طَالَتْ مُدَّةُ  
التَّحَجُّرِ فَيُخَيَّرُ الْإِمَامُ بَيْنَ إِحْيَائِهَا وَبَيْنَ تَرْكِهَا فَإِنْ اسْتَمْتَلَ فَيُنْهَلُ مُدَّةً  
قَصِيرَةً .

## الحقوق المشتركة

• **الْأَصْلُ فِيهَا :** قَوْلُهُ ﷺ : (الْمُسْلِمُونَ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثَةٍ : الْمَاءِ وَالْكَلِّ  
وَالنَّارِ) <sup>(١)</sup>.

• **حَفَرُ الْبُئْرِ بِمَوَاتٍ أَوْ مِلْكٍ :**

- ١- إِذَا حَفَرَ بُئْرًا بِأَرْضٍ مَوَاتٍ لِلتَّسْلُوكِ : مَلَكَ الْأَرْضَ وَمَاءَهَا.
- ٢- إِذَا حَفَرَ بُئْرًا بِمِلْكِهِ : مَلَكَ مَاءَهَا ، لِأَنَّهُ نَمَاءٌ مِلْكِهِ كَالثَّمَرَةِ وَاللَّبَنِ.
- ٣- إِذَا حَفَرَ بُئْرًا بِمَوَاتٍ لِلانْتِفَاعِ بِهَا مُدَّةً إِقَامَتِهِ : فَهُوَ أَوَّلَى بِهَا مِنْ غَيْرِهِ  
حَتَّى يَرْتَجِلَ.

(١) رَوَاهُ أَحْمَدُ (٢٣١٣٢).

• **وَجُوبُ بَذْلِ الْمَاءِ :** إِذَا مَلَكَ الْإِنْسَانُ مَاءً فِي بَيْتِهِ أَوْ عَيْنٍ (مِمَّا يُسْتَخْلَفُ) فَيَجِبُ عَلَيْهِ الْبَذْلُ ؛ أَيِ : تَقْدِيمُ الْمَاءِ لِمَنْ يَحْتَاجُهُ وَعَدَمُ اخْتِذِ الْعَوَضِ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup> وَلَكِنْ بِشُرُوطٍ.

• **شُرُوطُ وَجُوبِ بَذْلِ الْمَاءِ ، أَرْبَعَةٌ :**

١. أَنْ يَكُونَ الْمَاءُ مِمَّا يُسْتَخْلَفُ .
٢. أَنْ يَكُونَ فَاضِلاً عَنْ حَاجَتِهِ : وَأَمَّا إِذَا كَانَ يَحْتَاجُهُ لَهُ أَوْ لِبَهِيمَتِهِ أَوْ لِرِزْقِهِ فَهُوَ مُقَدَّمٌ.

- وإذا احتاجه آدَمِيٌّ آخَرُ لِعَطْشِهِ أَوْ لِبَهِيمَتِهِ أَوْ لِرِزْقِهِ وَالْمَالِكُ احتاجه كذلك ، فَالْمُعْتَمِدُ : تَقْدِيمُ الْآدَمِيِّ عَلَى الْمَاشِيَةِ ، وَتَقْدِيمُ الْحَيَوَانِ الْمُحْتَرَمِ وَلَوْ غَيْرَ آدَمِيٍّ عَلَى شَجَرِ الْمَالِكِ وَرِزْقِهِ ؛ لِحُرْمَةِ الرُّوحِ<sup>(٢)</sup>.

٣. أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ كَلًّا قَرِيبٌ مِنَ الْمَاءِ : وَلَمْ يَجِدْ صَاحِبُ الْبَهِيمَةِ مَاءً آخَرَ يَحْيِيهِ يَأْتِي النَّاسُ بِبَهَائِمِهِمْ إِلَى الْكَلِّ فَيَحْتَاجُونَ إِلَى الْمَاءِ<sup>(٣)</sup>. وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ كَلًّا قَرِيبٌ وَجَاءُوا مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ قَصْداً فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْبَذْلُ .

٤. أَلَّا يَتَضَرَّرَ صَاحِبُ الْمَاءِ : بِدُخُولِ الْبَهِيمَةِ إِلَى أَرْضِهِ .

كَمَا قَالَ صَاحِبُ «صَفْوَةِ الزُّبَدِ» :

وَمَالِكُ الْبَيْتِ أَوْ الْعَيْنِ بَذْلٌ عَلَى الْمَوَاشِيِّ لَا الزُّرُوعِ مَا فَضَّلَ

(١) لِصِحَّةِ التَّفْهِيمِ عَنْ بَيْعِ الْمَاءِ كَمَا فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» .

(٢) وَيَجِبُ بَذْلُهُ حَالاً كَذَلِكَ لَوْ فَضَّلَ عَنْ حَاجَتِهِ الْآنَ لَكِنَّهُ يَحْتَاجُهُ مُسْتَقْبَلاً ، لِأَنَّهُ

يُسْتَخْلَفُ فَلَا يُلْحَقُهُ ضَرَرٌ بِالْإِحتِجَاجِ إِلَيْهِ مُسْتَقْبَلاً .

(٣) لِأَنَّ الْمَاشِيَةَ إِنَّمَا تَرْغَى بِقُرْبِ الْمَاءِ لِتَشْرَبَ مِنْهُ ، فَإِذَا مُنِعَتْ مِنَ الْمَاءِ ذَهَبَتْ عَنِ الْكَلِّ

فَكَأَنَّهَا مُنِعَتْ مِنْهُ .

### • مسائل في الحقوق المشتركة :

- ١- بَذْلُ الْكَلَاءِ : لَا يَجِبُ بَذْلُ الْكَلَاءِ كَلَاءً<sup>(١)</sup>.
- ٢- بَذْلُ الْمَاءِ لِزَرْعٍ وَشَجَرٍ غَيْرِهِ: يَجُوزُ بِعَوَضٍ أَوْ بِدُونِ عَوَضٍ.
- ٣- لَا يَجُوزُ بَيْعُ الْمَاءِ بِقَدْرِ الرَّيِّ مِنَ الْعَطَشِ فَلَا بُدَّ مِنَ التَّقْدِيرِ بِكَيْلٍ وَنَحْوِهِ.
- ٤- يَجُوزُ الشَّرْبُ وَسَقْيُ الدَّوَابِّ مِنَ الْأَنْهَارِ الصَّغِيرَةِ وَكَذَا الْآبَارِ الْمَمْلُوكَةِ إِذَا لَمْ يَخْضُلْ ضَرَرٌ لِمَالِكِهَا<sup>(٢)</sup>.
- ٥- لَوْ أَشْعَلَ نَارًا فِي حَظَبٍ مُبَاجٍ: لَمْ يَمْنَعْ أَحَدًا مِنَ الْإِنْتِفَاعِ بِهَا وَالِاسْتِضْبَاجِ مِنْهَا.
- ٦- لَوْ أَشْعَلَ نَارًا فِي حَظَبٍ لَهُ: فَلَهُ الْمَنَعُ مِنَ الْأَخْذِ مِنْهَا<sup>(٣)</sup>.

(١) وَفَارَقَ الْمَاءُ أَنَّ الْكَلَاءَ لَا يُسْتَخْلَفُ فِي الْحَالِ، وَزَمَنُ رَغِيهِ يَطُولُ، وَلِأَنَّهُ يُقَابَلُ بِعَوَضٍ فِي الْعَادَةِ بِخِلَافِ الْمَاءِ.

(٢) إِقَامَةُ لِلِإِذْنِ الْعُرْفِيِّ مَقَامَ الْإِذْنِ اللَّفْظِيِّ فِي ذَلِكَ.

(٣) أَمَّا التَّدْفِئُ بِهَا وَالِاسْتِضْبَاحُ وَالِاسْتِضَاءَةُ بِضَوْنِهَا وَاشْعَالُ الْقَتِيلَةِ مِنْهَا فَلَيْسَ لَهُ الْمَنَعُ مِنْ ذَلِكَ.

## المعدن

يَنْقَسِمُ الْمَعْدِنُ إِلَى قِسْمَيْنِ : ظَاهِرٍ وَبَاطِنٍ.

١. الْمَعْدِنُ الظَّاهِرُ: هُوَ الَّذِي يَخْرُجُ جَوْهَرُهُ مِنْ غَيْرِ مُعَالَجَةٍ.

مِثَالُهُ: نَفْطٌ وَكِبْرِيْتُ وَقَارٌ وَمُومِيَا وَبِرَامٌ<sup>(١)</sup>.

حُكْمُهُ : النَّاسُ مُشْتَرِكُونَ فِيهِ فَيَمْلِكُهُ الَّذِي يَسْبِقُ إِلَيْهِ .

وَكَذَلِكَ سَاقِطُ الزُّرُوعِ وَالثَّمَارِ إِذَا جَرَّتِ الْعَادَةُ بِالمُسَاحَةِ فِي ذَلِكَ فِي الْمَزَارِعِ وَالْبَسَاتِينِ غَيْرِ الْمُسَوَّرَةِ إِذَا أَخَذَ بِقَدْرِ حَاجَتِهِ.

كَمَا قَالَ صَاحِبُ «صَفْوَةِ الزُّبْدِ» :

وَالْمَعْدِنُ الظَّاهِرُ: فَهُوَ الْخَارِجُ جَوْهَرُهُ مِنْ غَيْرِ مَا يُعَالَجُ

كَالتَّنْفِطِ وَالْكِبْرِيْتِ ثُمَّ الْقَارِ وَسَاقِطُ الزُّرُوعِ وَالثَّمَارِ

٢. الْمَعْدِنُ الْبَاطِنُ: وَهُوَ الَّذِي يَخْرُجُ جَوْهَرُهُ بِعِلَاجٍ.

مِثَالُهُ: الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ وَالثُّحَاسُ وَالرَّصَاصُ.

حُكْمُهُ: يَمْلِكُهُ مَالِكُ الْأَرْضِ (الْمُخَي).

\* مَنْ وَجَدَ فِيهَا أَحْيَاءَ مَعْدِنًا مَلَكَهُ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَجْزَاءِ الْأَرْضِ وَقَدْ

مَلَكَهَا بِالْإِحْيَاءِ<sup>(٢)</sup>.

(١) التَّنْفِطُ : هُوَ شَيْءٌ يُرْمَى بِهِ كَالْبَارُودِ .

الْكِبْرِيْتِ : أَصْلُهُ عَيْنٌ تَجْرِي فَإِذَا جُمِدَ صَارَ كِبْرِيْتًا .

الْقَارُ : أَيُّ زَفَّتْ .

مُومِيَا : شَيْءٌ يُلْقَى فِيهِ الْبَحْرُ إِلَى السَّاحِلِ فَيَجْمَدُ وَيَصِيرُ كَالْقَارِ .

بِرَامُ : حَجَرٌ يُغْتَلُ مِنْهُ الْقُدُورُ .

(٢) هَذَا إِذْ لَمْ يَعْلَمْ بِالْمَعْدِنِ قَبْلَ الْإِحْيَاءِ ، وَإِلَّا بَانَ عَلَيْهِ بِهِ مَلِكُ الْمَعْدِنِ الْبَاطِنِ دُونَ

## باب الوقف

• الأضل فيه : قوله تعالى : ﴿لَنْ نَأْلُوا الْبَرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ ١

عمران : ٢٩٢ .

فإنَّ الصَّحابي سَيِّدَنَا أبا طَلْحَةَ لَمَّا سَمِعَ هَذِهِ الْآيَةَ رَغِبَ فِي وَقْفِ بَيْرُحَاءَ وَكَانَتْ أَحَبَّ أَمْوَالِهِ إِلَيْهِ <sup>(١)</sup> .

وَحَبَرُ مُسْلِمٍ : (إِذَا مَاتَ ابْنُ آدَمَ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ : صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ ...) <sup>(٢)</sup> إِلَى آخِرِ الْحَدِيثِ <sup>(٣)</sup> ، قَالَ الْعُلَمَاءُ : الصَّدَقَةُ الْجَارِيَةُ هِيَ الْوَقْفُ <sup>(٤)</sup> .

(١) كما في «البخاري» (١٤٦١) و«مسلم» (٢٣٦٢) ، وبَيْرُحَاءَ حَدِيقَةٌ مَشْهُورَةٌ ، مأخُوذَةٌ مِنَ الْبَرَّاجِ ، وَهُوَ الْأَرْضُ الظَّاهِرَةُ ، وَاسْتَشْكَلَ هَذَا كَمَا فِي «التَّحْفَةِ» بِأَنَّ الَّذِي فِي حَدِيثِ أَبِي طَلْحَةَ : (وَأَنَّ أَحَبَّ أَمْوَالِيَّ إِلَى بَيْرُحَاءَ ، وَأَنَّهَا صَدَقَةٌ لِلَّهِ تَعَالَى عَزَّوَجَلَّ) وَهَذِهِ الصَّيْغَةُ لَا تَفِيدُ الْوَقْفَ ؛ لَشَيْئَيْنِ :

أحدهما : أَنَّهَا كِنَايَةٌ ، فَتَتَوَقَّفُ عَلَى الْعِلْمِ بِأَنَّهُ نَوَى الْوَقْفَ بِهَا ، لَكِنَّ قَدْ يُقَالُ سِيَّاقُ الْحَدِيثِ دَالٌّ عَلَى أَنَّهُ نَوَاهُ بِهَا .

ثانيهما : وَهُوَ الْعُمْدَةُ ، أَنَّهُمْ شَرَطُوا فِي الْوَقْفِ بَيَانَ الْمَضْرِفِ ، فَلَا يَكْفِي قَوْلُهُ : (لِلَّهِ عَزَّوَجَلَّ) عَنْهُ ، وَجِبْتِيزٌ فَكَيْفَ يَقُولُونَ : إِنَّهُ وَقَفَهَا .

فهو إما غفلة عما في الحديث أو بناء على أنَّ الوقف كالوصية .

(٢) رواه الترمذي (١٣٧٦) والنسائي (٣٦٥١) .

(٣) ووقف سَيِّدُنَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَرْضاً أَصَابَهَا بَخْنَبَرٌ بِأَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَشَرَطَ فِيهَا شَرْطاً ، مِنْهَا : أَنَّهُ لَا يُبَاعُ أَصْلُهَا وَلَا يُورَثُ وَلَا يُوهَبُ وَأَنَّ مَنْ وَلِيَهَا يَأْكُلُ مِنْهَا بِالْمَعْرُوفِ وَيُطْعِمُ صَدِيقاً غَيْرَ مُتَمَرِّلٍ . رواه الشَّيْخَانِ وَهُوَ أَوَّلُ مَنْ وَقَفَ فِي الْإِسْلَامِ .

(٤) يُؤْخَذُ مِنْهُ عَدَمُ صِحَّةِ الْوَقْفِ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ ؛ لِأَنَّ الْوَقْفَ مِنْ قَبِيلِ الصَّدَقَةِ وَهِيَ لَا تَجُوزُ

لَهُمْ .



## \* تَعْرِيفُ الْوَقْفِ :

لُغَةً : الْحَبْسُ .

شَرْعاً : حَبْسُ مُعَيَّنٍ ، مَمْلُوكٍ ، قَابِلٍ لِلنَّقْلِ ، يُمَكِّنُ الْإِنْتِفَاعَ بِهِ ، مَعَ بَقَاءِ عَيْنِهِ ، يَقْطَعُ التَّصَرُّفَ ، فِي رَقَبَتِهِ ، عَلَى مَصْرَفٍ مُبَاجٍ ، مَوْجُودٍ <sup>(١)</sup> .

## \* شَرْحُ التَّعْرِيفِ :

- حَبْسُ مُعَيَّنٍ : فَلَا بُدَّ مِنْ تَعْيِينِهِ ، خَرَجَ بِهِ شَيْثَانُ :

١. الْمُبْهَمُ : كَأَن يَقُولُ : (أَوْقَفْتُ إِحْدَى الدَّارَيْنِ) فَلَا يَصِحُّ .

٢. وَقَفُ مَا فِي الدَّمَةِ : فَلَا يَصِحُّ وَقْفُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَّعِنْ كَأَن يَقُولُ : (وَقَفْتُ دَاراً صِفْتُهَا كَذَا وَكَذَا فِي ذِمَّتِي) .

- مَمْلُوكٍ : أَي مَمْلُوكٍ لِلوَقَافِ ، فَلَا يَصِحُّ وَقْفُ مَا لَيْسَ مَمْلُوكاً .

- قَابِلٍ لِلنَّقْلِ : أَي قَابِلٍ لِنَقْلِ الْمِلْكِ عَنْهُ <sup>(٢)</sup> .

- يُمَكِّنُ الْإِنْتِفَاعَ بِهِ : أَي انْتِفَاعاً حِسِيّاً أَوْ شَرْعِيّاً ، حَالاً أَوْ مَالاً ، فَلَا

يَصِحُّ وَقْفُ الْحِمَارِ الزَّيْنِ ، أَوْ آلَاتِ اللَّهْوِ الْمُحَرَّمَةِ ، أَوْ الْعَبْدِ الزَّيْنِ ، وَأَمَّا الْجَحْشُ الصَّغِيرُ فَيَصِحُّ وَقْفُهُ .

- مَعَ بَقَاءِ عَيْنِهِ : أَي وَلَوْ مُدَّةً قَصِيرَةً تُقَابَلُ بِأُجْرَةٍ <sup>(٣)</sup> ، خَرَجَ بِهِ : الْأَشْيَاءُ

الَّتِي يُنْتَفَعُ بِهَا مَعَ اسْتِهْلَاكِ عَيْنِهَا كَالصَّابُونِ فَلَا يَصِحُّ وَقْفُهَا .

(١) وَبَعْضُهُمْ يَرِيدُ فِي التَّعْرِيفِ : تَقَرُّباً إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ، وَلَا يُشْتَرَطُ ظُهُورُ قَضِيَةِ الْقُرْبَةِ فِيهِ

كَالْوَقْفِ عَلَى الْأَغْنِيَاءِ فَإِنَّهُ يَصِحُّ .

(٢) خَرَجَ بِهِ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ كَمَا سَيَأْتِي .

(٣) أَي ضَابِطُ الْمُدَّةِ الْقَصِيرَةِ أَنَهَا لَوْ أُجْرَتْ لَقَوِيلَتْ بِأُجْرَةٍ لَا تَسَامَحُ فِيهَا .

- يَقْطَعُ التَّصْرِيفُ : الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ بِ(حَبْسٍ) أَي أَنَّ هَذَا الْحَبْسَ مُصَوَّرٌ بِقَطْعِ أَي مَنَعَ التَّصْرِيفِ فِي رَقَبَتِهِ فَيَنْتَقِلُ مِلْكَ رَقَبَتِهِ مِنَ الْوَاقِفِ إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى<sup>(١)</sup>.

- فِي رَقَبَتِهِ : خَرَجَ بِهِ : مَنَافِعُهُ مِنْ رَبِيعٍ وَنَسْلِ وَدَرٍّ وَغَيْرِهَا فَهَذَا يَمْتَلِكُهَا الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ .

- فِي مَصْرِفٍ : أَي لَا بُدَّ مِنْ تَعْيِينِ الْمَصْرِفِ سَوَاءً كَانَ جِهَةً عَامَّةً كَالْفُقَرَاءِ أَوْ خَاصَّةً كَزَيْدٍ وَأَوْلَادِهِ ، فَلَا يَصِحُّ إِذَا قَالَ : (وَقَفْتُ الدَّارَ لِلَّهِ تَعَالَى) عِنْدَ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ .

- مُبَاجٍ : فَلَا يَصِحُّ الْوَقْفُ عَلَى قُطَاعِ الطَّرِيقِ أَوْ عَبْدَةِ الْأَصْنَامِ .

- مَوْجُودٌ : خَرَجَ بِهِ الْمُنْقَطِعُ الْأَوَّلُ فَإِنَّ الْوَقْفَ فِي ذَلِكَ بَاطِلٌ ، كَأَن يَقُولَ : (وَقَفْتُ الدَّارَ عَلَى رَجُلٍ مُبْهَمٍ أَوْ عَلَى الْمَسْجِدِ الَّذِي سَيُبْنَى أَوْ عَلَى مَيِّتٍ) حَتَّى لَوْ بَيَّنَّ الْمُبْهَمَ فِيمَا بَعْدُ وَقَالَ : (فُلَانُ بْنُ فُلَانٍ) فَلَا يَصِحُّ ؛ لِأَنَّ الْأَسَاسَ الْأَوَّلَ مُنْقَطِعٌ .

\* أَرْكَانُ الْوَقْفِ ، أَرْبَعَةٌ :

١. وَاقِفٌ .

٢. مَوْقُوفٌ عَلَيْهِ .

٣. مَوْقُوفٌ .

٤. صِيغَةٌ .

(١) وَقِيلَ : الْمِلْكُ لِلْوَاقِفِ وَهُوَ مَذْهَبُ الْمَالِكِيَّةِ ، وَقِيلَ : لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ وَهُوَ مَذْهَبُ الْحَنَابِلَةِ ، وَالْمُعْتَمَدُ : أَنَّهُ لِلَّهِ تَعَالَى كَمَا تَقْدَّمُ أَغْلَاهُ ، وَمَعْنَى ذَلِكَ : أَنَّهُ يَنْفَكُ عَنِ اخْتِصَاصِ الْأَدْمِيينَ .

## • شروط الواقف ، اثنان :

١. الاختيار: فلا يصح بالإكراه.

٢. أهلية التبرع في الحياة: وإن كان مطلق التصرف، فأهلية التبرع أخص من إطلاق التصرف، فكل من صح تبرعه صح تصرفه، وليس كل من صح تصرفه صح تبرعه<sup>(١)</sup>.

## • شروط الموقوف عليه ، اثنان :

١. ألا يكون مفسية: فلا يصح الوقف على عبدة الأضنام وقطاع الطرق.

٢. إمكان تملكه إن كان معيناً: أي الموقوف عليه يكون فيه أهلية التملك وإن كان صبياً، فيصح؛ لأن الصبي ينوب عنه وليه في التملك. وخرج عن ذلك: خمسة أشياء :

١. البهيمه: ليس فيها أهلية للتملك إلا إذا قصد الواقف مالها فيصح.

٢. العبد: ليس فيه أهلية للتملك إلا إذا قصد الواقف سيده.

٣. الميت: ليس فيه أهلية للتملك إلا إذا قصد الواقف الصدقة عنه فيصح.

٤. الجنين: فلا يصح الوقف عليه؛ لعدم صحة تملكه.

(١) ولذلك لا يصح الوقف من اثنين :

١. المكاتب: فلا يصح مع أنه مطلق التصرف، ولكنه ليس من أهل التبرع.

٢. الولي في مال موليه: لا يصح وقفه مع أنه له أن يتصرف فيه، ولكنه ليس من أهل التبرع، وأما الصبي والمجنون والمخجور عليه فلبسوا من أهل التبرع ولا إطلاق التصرف.

٥. نفس الواقف : فلا يصح الوقف على النفس<sup>(١)</sup> إلا ما استثنى<sup>(٢)</sup>.

\* مسألة : إذا وقف شيئاً لغير مَوجود : فلا يصح إلا إذا كان تابعاً لِمَوجود  
كان يقول : (أوقفت هذه الدار على زيد وأولاده) فيصح وإن لم يكن عند زيد  
أولاد.

أو يقول : (وقفت هذه المصاحف على هذا المسجد وكل مسجد سيبنى).  
\* شروط الموقوف ، ثمانية :

١. كونه عيناً : خرج بالعين شيان :

١- ما في الذمة . ٢- وما كان منفعة .

٢. كونه معيناً : فلا يصح الوقف لِمُبهم كأحد البيتين .

- يصح وقف المشاع كجزء من دار أو أرض<sup>(٣)</sup>.

(١) ليعذر أن يملك الإنسان ملكه أو المنافع لنفسه ؛ وذلك لأنه حاصل ويمتنع تحصيل

الحاصل .

(٢) ويستثنى من عدم صحة الوقف على نفسه مسائل :

١. ما لو وقف على العلماء ونحوهم كالفقراء وأنصف بصفقتهم ، أو على الفقراء ثم افتقر ، أو  
على المسلمين كأن وقف كتاباً للقراءة أو نحوها أو قِذراً للطبخ فيه أو كيزاناً للشرب بها ونحو  
ذلك ، فله الانتفاع معهم ؛ لأنه لم يقصد نفسه .

٢. ما لو وقف على أولاد أبيه الموصوفين بكذا ، وذكر صفات نفسه ، فإنه يصح ، كما قاله  
القاضي الفارقي ، وابن يونس ، وغيرهما ، واغتمده ابن الرفعة ، وإن خالف فيه الماوردي .

٣. أن يؤجر ملكه مدة يظن أن لا يعيش فوقها ثم يوقفه بعد على ما يريد ، فإنه يصح الوقف ،  
وينصرف هو في الأجرة ، كما أفتى به ابن الصلاح وغيره .

٤. أن يرفعه إلى حاكم يرى صحته ، فإنه لا ينقض حكمه .

(٣) وإن جهل قدر حصته أو صفتها ؛ لأن وقف سيدنا عمر السابق كان مشاعاً ولا يسري

إلهاقي .

٣. كَوْنُهُ مَمْلُوكًا : أَي حَالُ الْوَقْفِ فَلَا يَصِحُّ الْوَقْفُ قَبْلَ الْمِلْكِ .  
وَيَصِحُّ وَقْفُ الْمَغْضُوبِ <sup>(١)</sup> .

٤. كَوْنُهُ قَائِلًا لِلنَّقْلِ : أَي قَائِلًا لِنَقْلِ الْمِلْكِ مِنْهُ إِلَى غَيْرِهِ <sup>(٢)</sup> .

٥. كَوْنُهُ نَافِعًا : وَلَوْ فِي الْمُسْتَقْبَلِ كَالْجُحْشِ الصَّغِيرِ ( الْحِمَارِ ) بِخِلَافِ الْعَبْدِ الزَّيْنِ وَالْحِمَارِ الزَّيْنِ .

٦. كَوْنُ نَفْعِهِ لَا يَذْهَابُ عَيْنَهُ ، خَرَجَ بِهِ : مَا يُنْتَفَعُ بِهِ مَعَ اسْتِهْلَاكِ عَيْنِهِ مِنْ بَدَايَةِ الْانْتِفَاعِ كَالصَّابُونِ وَالطَّعَامِ .

٧. كَوْنُهُ مُبَاحًا : فَلَا يَصِحُّ وَقْفُ آلَاتِ اللَّهِوِ الْمُحَرَّمَاتِ .

٨. كَوْنُهُ مَقْصُودًا : فَلَا يَصِحُّ وَقْفُ الدَّرَاهِمِ لِلزَّيْنَةِ .

كَمَا قَالَ صَاحِبُ «صَفْوَةِ الزَّيْدِ» :

صَحَّتْهُ مِنْ مَالِكٍ تَبَرَّعًا      بِكُلِّ عَيْنٍ جَازَ أَنْ يُنْتَفَعَاعًا  
بِهَامِ مَعَ الْبَقَا مَنْجَزًا عَلَى      مَوْجُودٍ أَنْ تَمْلِكُهُ تَأْهَلًا

(١) أَنَّى يَصِحُّ لِلْمَالِكِ وَقْفُ الْعَيْنِ الَّتِي غَضِبَتْ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهَا لَبَسَ فِيهَا إِلَّا الْعَجْزُ عَنْ صَرْفِ مَنْفَعَتِهَا إِلَى جِهَةِ الْوَقْفِ فِي الْحَالِ وَذَلِكَ لَا يَمْنَعُ الصَّحَّةَ .

(٢) خَرَجَ بِهِ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ :

١- أُمُّ الْوَلَدِ : وَهِيَ الْجَارِيَةُ الَّتِي اسْتَوْلَدَهَا السَّيِّدُ ، فَلَا يَصِحُّ التَّصَرُّفُ فِيهَا بِمَا يُزِيلُ الْمِلْكَ .

٢- الشَّيْءُ الْمَوْقُوفُ : فَلَا يَصِحُّ وَقْفُهُ مَرَّةً أُخْرَى لِجِهَةِ أُخْرَى .

٣- الْمَكَاتِبُ : فَلَا يَصِحُّ وَقْفُهُ ؛ لِأَنَّهُ تَعَلَّقَ بِهِ حَقٌّ لَازِمٌ ، وَأَمَّا الْمُدَبَّرُ فَيَصِحُّ وَقْفُهُ .



• صورة الوقف: أن يقول زيد: (وَقَفْتُ<sup>(١)</sup> هَذِهِ الدَّارَ لِلْفُقَرَاءِ)<sup>(٢)</sup> وإذا كان الوقف على جهة عامة لم يُشترط القبول، وإذا كان على معين كزيد وأولاده فَيُشترط القبول.

• حُكْمُ التَّغْلِيْقِ فِي الْوَقْفِ: لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُبْنِ عَلَى التَّغْلِيْبِ وَالسَّرَايَةِ<sup>(٣)</sup> إِلَّا فِي مَسْأَلَتَيْنِ:

١. إذا عُلِّقَ بِالمَوْتِ: كأن قال: (إذا مِتُّ فِدَارِي مَوْقُوفَةٌ لِلْأَيْتَامِ) فَيَصِحُّ الْوَقْفُ وَتُسَلَّكُ بِهِ مَسَلَّةُ الْوَصِيَّةِ؛ أَي: يَجُوزُ لَهُ الرُّجُوعُ قَبْلَ وَفَاتِهِ، وَتُعْتَبَرُ مِنَ الثَّلَاثِ.

٢. إذا كَانَ فِيْمَا يُضَاهِي التَّخْرِيرَ: أَي يَشَابِهُ الْعِتْقَ<sup>(٤)</sup> كَالْمَسْجِدِ كَأَن يَقُولَ: (إِذَا جَاءَ رَمَضَانُ فَقَدْ وَقَفْتُ أَرْضِي الْفُلَانِيَةِ مَسْجِدًا) فَلَا يَكُونُ مَسْجِدًا إِلَّا إِذَا جَاءَ رَمَضَانُ.

(١) تَنْقِيسُ صِيغَةِ الْوَقْفِ إِلَى صَرِيحَةٍ وَكِنَايَةٍ:

١- الصَّرِيحَةُ: كَـ (وَقَفْتُ) وَ (سَبَّلْتُ) وَ (حَبَسْتُ) وَ (تَصَدَّقْتُ صَدَقَةً مُؤَبَّدَةً) وَ (تَصَدَّقْتُ صَدَقَةً لِأَنْبَاءٍ وَلَا ثَوْرٍ) وَ (جَعَلْتُ هَذَا الْمَكَانَ مَسْجِدًا).

٢- الْكِنَايَةُ: كَـ (حَرَمْتُ) وَ (أَبَدْتُ) وَغَيْرِهِمَا.

(٢) وَتُشْتَرَطُ فِي الصِّيغَةِ: ١- عَدَمُ التَّأْقِيْتِ مَا لَمْ يَتَّبَعُهُ بِمَضْرُفٍ. ٢- وَعَدَمُ التَّغْلِيْقِ، نَعَمْ إِنْ

نَجَزَ الْوَقْفَ وَعَلَّقَى الْإِعْطَاءَ فَيَجُوزُ، وَتُشْتَرَطُ الْإِلْزَامُ أَي بِدُونِ شَرْطِ الْخِيَارِ.

(٣) بِخِلَافِ مَا بُنِيَ عَلَيْهَا فَيَصِحُّ تَغْلِيْقُهُ:

- مِثَالُ مَا بُنِيَ عَلَى التَّغْلِيْبِ: الْخُلْعُ فَإِنَّهُ بُنِيَ عَلَى تَغْلِيْبِ الْحِقَالَةِ عَلَى الْمَعَاوِضَةِ فَصَحَّ تَغْلِيْقُهُ.

- وَمِثَالُ مَا بُنِيَ عَلَى السَّرَايَةِ: الطَّلَاقُ وَالْعِتْقُ، فَإِذَا طَلَّقَ يَدَهَا أَوْ أَعْتَقَ نِصْفَهُ سَرَى إِلَى الْكُلِّ فِيهِمَا فَيَصِحُّ تَغْلِيْقُهُمَا.

(٤) أَي يُشَابِهُهُ فِي انْفِكَائِهِ عَنِ اخْتِصَاصِ الْأَدْمِيَيْنِ وَهُوَ مَا اتَّفَقَ عَلَى أَنَّ الْمِلْكَ فِيهِ لِلَّهِ تَعَالَى.

## \* حُكْمُ الْوَقْفِ الْمُنْقَطِعِ :

لَهُ ثَلَاثُ حَالَاتٍ :

### ١. الْمُنْقَطِعُ الْأَوَّلُ :

كَأَن يَقُولَ : ( وَقَفْتُ عَلَى مَنْ سَيُولَدُ مِنْ أَوْلَادِي ثُمَّ الْفُقَرَاءُ ).

حُكْمُهُ : الْوَقْفُ بَاطِلٌ <sup>(١)</sup>.

### ٢. الْمُنْقَطِعُ الثَّانِي (الوسط) :

كَأَن يَقُولَ : ( وَقَفْتُ عَلَى زَيْدٍ ثُمَّ رَجُلٍ ثُمَّ الْفُقَرَاءُ ) أَوْ قَالَ : ( وَقَفْتُ عَلَى زَيْدٍ ثُمَّ هَذِهِ الدَّابَّةُ ثُمَّ الْفُقَرَاءُ ) <sup>(٢)</sup>.

حُكْمُهُ : الْوَقْفُ صَحِيحٌ ، وَفِي كَيْفِيَةِ صَرْفِهِ تَفْصِيلٌ :

( أ ) إِنْ لَمْ يُعْرِفْ أَمَدَ انْقِطَاعِهِ ، كَأَن يَقُولَ : ( وَقَفْتُ عَلَى زَيْدٍ ثُمَّ رَجُلٍ ثُمَّ الْفُقَرَاءُ ) فَيُصْرَفُ لِزَيْدٍ ثُمَّ الْفُقَرَاءُ ،

( ب ) إِنْ عُرِفَ أَمَدُ انْقِطَاعِهِ ، كَأَن يَقُولَ : ( وَقَفْتُ عَلَى زَيْدٍ ثُمَّ هَذِهِ الدَّابَّةُ ثُمَّ الْفُقَرَاءُ ) فَيُصْرَفُ إِلَى زَيْدٍ ، ثُمَّ إِذَا مَاتَ يُصْرَفُ إِلَى أَقْرَبِ رَحِمٍ <sup>(٣)</sup> لِلْوَقْفِ مُدَّةَ حَيَاةِ الدَّابَّةِ ثُمَّ إِلَى الْفُقَرَاءِ .

(١) لِعَدَمِ امْتِكَانِ الصَّرْفِ إِلَيْهِ فِي الْحَالِ .

(٢) وَالْعِبْرَةُ هُنَا بِفُقَرَاءِ الزَّكَاةِ .

(٣) أَيِ الْأَقْرَبِ مِنْ جِهَةِ الرَّحِمِ لَا مِنْ جِهَةِ الْإِرْثِ ، فَالْمَرَادُ بِالْقُرْبِ : قُرْبُ الدَّرَجَةِ وَالرَّحِمِ لَا قُرْبُ الْإِرْثِ وَالْعَصَوِيَّةُ ، فَيَقْدَمُ ابْنُ الْبَنِّ عَلَى ابْنِ الْعَمِّ ، وَبِشَوِيِّ الْعَمِّ وَالْحَالِ ؛ لِاسْتِوَائِهِمَا فِي الدَّرَجَةِ .

٣. الْمُنْقَطِعُ الْأَخِيرُ: كَانَ يَقُولُ: (وَقَفْتُ عَلَى زَيْدٍ ثُمَّ ذُرِّيَّتُهُ<sup>(١)</sup>) وَلَمْ يَزِدْ شَيْئاً، أَوْ زَادَ: (ثُمَّ رَجُلٌ).

حُكْمُهُ: يُضَرَفُ إِلَى زَيْدٍ وَأَوْلَادِهِ، فَإِذَا مَاتُوا ضُرِفَ إِلَى أَقْرَبِ رَجِيمٍ لِلْوَاقِفِ<sup>(٢)</sup>.

كَمَا قَالَ صَاحِبُ «صَفْوَةِ الزُّبَدِ»:

وَوَسَطُ وَآخِرُ إِنِ انْقَطَعَ      فَهُوَ إِلَى أَقْرَبِ وَاقِفٍ رَجَعَ

\* حُكْمُ شَرْطِ الْوَاقِفِ: يَصِحُّ شَرْطُهُ<sup>(٣)</sup>، وَيَجِبُ اتِّبَاعُهُ، وَهُوَ كَنْصُ الشَّارِعِ<sup>(٤)</sup> إِذَا لَمْ يُخَالِفِ الشَّارِعَ، فَتَجِبُ التَّسْوِيَةُ بَيْنَ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ أَوْ التَّقْدِيمُ لِبَعْضِهِمْ دُونَ الْبَعْضِ أَوْ ضِدُّ ذَلِكَ كَالْتَّفَاوُتِ بَيْنَهُمُ وَالتَّأْخِيرُ لِبَعْضِهِمْ إِذَا شَرَطَ ذَلِكَ، وَيَجُوزُ تَأْخِيرُهُ إِذَا لَمْ يَشْتَرِطْ عَدَمُ التَّأْخِيرِ.

كَمَا قَالَ صَاحِبُ «صَفْوَةِ الزُّبَدِ»:

وَالضَّدُّ وَالتَّقْدِيمُ وَالتَّأْخُرُ      نَاطِرُهُ يَغْمُرُهُ وَيُؤْجِرُ

(١) يَدْخُلُ فِي الْوَقْفِ عَلَى الذُّرِّيَّةِ وَالنَّسْلِ وَالْعَقَبِ: أَوْلَادُ الْبَنَاتِ، فَإِنْ قَالَ: (عَلَى مَنْ يُنْسَبُ إِلَيَّ مِنْهُمْ) فَلَا يَدْخُلُ أَوْلَادُ الْبَنَاتِ.

(٢) لَا مِنْ نَاحِيَةِ الْإِثْبَاتِ، فَيَقْدَمُ ابْنُ بَنِي عَلَى ابْنِ عَمٍّ كَمَا تَقَدَّمَ.

(٣) لِحَدِيثِ: (الْمُسْلِمُونَ عِنْدَ شُرُوطِهِمْ) وَلَمَّا رُوِيَ عَنْ سَيِّدِنَا عَنْهُ وَلِيَّ أَمْرِ صَدَقْتِهِ ثُمَّ جَعَلَهُ لِحَفْصَةَ مَا عَاشَتْ ثُمَّ لِأُولَى الرَّأْيِ مِنْ أَهْلِهَا.

(٤) وَيُعْتَلُّ بِشَرْطِ الْوَاقِفِ مَعَ خُرُوجِ الْمَوْقُوفِ عَنْ مُلْكِهِ نَظَرًا لِلْوَفَاءِ بِقَرْضِهِ الَّذِي مَكَّنَّهُ الشَّارِعُ فِيهِ.

• **ناظر الوقف** : يحتاج الوقف إلى ناظر يغمره ويؤجره ويضليحه ، ويجوز أن يكون هو الواقف نفسه أو ينصب رجلاً أميناً ، فإذا لم يكن فيتولى الحاكم النظارة بنفسه أو يكلف أحداً عنه .

**وشروط الناظر :**

١- العدالة الباطنة.

٢- الكفاية والاهتداء إلى التصرف المقصود منه<sup>(١)</sup> .

• **وظيفته** : عماره الأصل وتأجيرهُ .

**حفظ الأصل** : وهو الموقوف .

**حفظ الغلة** : وهي فوائده كالأجرة التي تستغل منه وجمعها وقسمتها على مستحقيها .

• **عزل الناظر** : لا يجوز للواقف عزل الناظر المعين حالة الوقف وإذا زالت أهليته يكون بنظر الحاكم<sup>(٢)</sup> .

• **أجرة الناظر** : يأخذ ما شرط له وإن زاد على أجرة البثل<sup>(٣)</sup> .

• **نفقة الموقوف ومؤنة تجهيزه** : على حسب شرط الواقف<sup>(٤)</sup> .

(١) أي : قوة الشخص وقدرته على التصرف فيما هو ناظر فيه .

(٢) ولو عزل الناظر نفسه لم ينصب بدله إلا الحاكم .

(٣) إلا إذا كان الناظر هو الواقف فلا يزيد على أجرة البثل .

(٤) إما من ماله أو من مال الوقف أو من منافع الموقوف كغلاته ، فإن انقطعت النفقة قُبل

بيت مال المسلمين صيانة لحرمة .

• الوقف لازم : فلا يجوز له الرجوع فيما بعد .

كما قال صاحب «صفوة الزبد» :

والوقف لازم ، وملك الباري الوقف ، والمسجد كالأخرار

- حكم بيع الوقف وتغيير هيئته : لا يجوز بيع الوقف ولا هيئته وإن

خرب<sup>(١)</sup> ، وكذلك يمتنع تغيير هيئته كجعل البستان داراً<sup>(٢)</sup> .

- إذا بلى الموقوف كسجاد المسجد فيجوز بيعه للمصلحة<sup>(٣)</sup> .

---

(١) وأجاز الإمام أبو حنيفة بيع المحل الخراب بشرط أن يكون قد آل إلى السقوط ، ويبدل بمحل آخر أحسن منه ، وأن يكون بعد حكم حاكم يرى صحته .

(٢) وقال السبكي : يجوز بثلاثة شروط :

١. أن يكون بسيراً لا يغير مساه .

٢. عدم إزالة شيء من عينه بل ينقله من جانب إلى جانب آخر .

٣. أن يكون فيه مصلحة للوقف .

(٣) لئلا تضيع ، فتحصيل يسير من ثمنها يعود إلى الوقف أولى من ضبايعها ، واستثنيت من

بيع الوقف ، لأنها صارت كالمعدومة ، ولا نظر لإمكان الانتفاع بها .



## باب الهبة<sup>(١)</sup>

• تعريف الهبة :

لغة : مأخوذة من هَبَّ بِمَعْنَى مَرَّ .

شرعاً : تملكك تطوُّع في الحياة<sup>(٢)</sup> .

• شرح التعريف :

- تملكك : خرج به : العارية والضيافة والوقف<sup>(٣)</sup> .

- تطوُّع : خَرَجَ بِهِ : الزَّكَاةُ فَهِيَ تَمْلِكُ وَاجِبٌ .

- في الحياة : خَرَجَ بِهِ : الرِّصِيَّةُ فَهِيَ بَعْدَ الْمَوْتِ .

• الأضلُّ فيها : قوله تعالى : ﴿وَأَنَّى الْمَالُ عَلَى حَبِيءٍ﴾ [البقرة: ١٧٧] وقوله

﴿يَا أَيُّهَا الْمُسْلِمَاتُ لَا تَحْقِرَنَّ جَارَةً لِجَارَتِهَا وَلَوْ فَرَسَنَ شَاةً﴾<sup>(٤)</sup> .

(١) أتى بها بعد الوقف ؛ لِمُنَاسَبَتِهَا لَهُ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهَا خَالِيَةً عَنِ الْعِوَضِ وَخُرُوجُهَا عَنْ مِلْكِ

الواهب.

(٢) فالهبة من أنواع التبرُّع وهو خمسة أنواع : وصية، وعتق، وهبة، ووقف، وإباحة ؛ وهي

كإباحة الشاة لشرب لبنها والطعام للفقراء ؛ وهي لا يتصرَّف فيها المباح له تصرُّف الملاك ، بل يقتصر فيها على ما يأكله أو يشربه ، ولا يجوز له أن يتصدَّق أو يبيع منه .

(٣) ١. فالعارية : ليست تملكاً ولكنها إباحة منفعة .

٢. والضيافة : إباحة لِمَنْ يَمْلِكُ الضَّيْفُ مَا أَكَلَهُ بَوْضِعِهِ فِي قَبْلِهِ مِلْكاً مُرَاعَى ، بِمَعْنَى أَنَّهُ

إِذَا ازْدَرَدَهُ - أَيِ بَلَعَهُ - اسْتَقَرَّ عَلَى مِلْكِهِ ، وَإِنْ أَخْرَجَهُ تَبَيَّنَ أَنَّهُ بَاقٍ عَلَى مِلْكِ صَاحِبِهِ .

٣. والوقف : إما إباحة أو تملك منفعة فَخَرَجَتْ عَنِ الْهَبَةِ الَّتِي هِيَ تَمْلِكُ عَيْنَ .

(٤) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٥٦٦) (٦٠١٧) وَمُسْلِمٌ (٢٤٢٦) وَالْمَعْنَى : أَيِ لَا تَحْقِرَنَّ جَارَةً مُهْدِيَةً

لِجَارَتِهَا الْمُهْدِي إِلَيْهَا أَوْ بِالْعَكْسِ وَلَوْ ظَلَفَ شَاةً مَشُوباً ، وَهُوَ مَبَالِغَةٌ فِي الْقِلَّةِ ؛ أَيِ : وَلَوْ شَيْئاً قَلِيلاً .

### • الْفَرْقُ بَيْنَ الْهَبَةِ وَالْهَدِيَّةِ وَالصَّدَقَةِ:

الْهَبَةُ بِالْمَعْنَى الْأَعْمُ تَشْمَلُ الْهَدِيَّةَ وَالصَّدَقَةَ لِأَنَّ مَعْنَاهَا: التَّمْلِيكَ بِلَا عَوِضٍ فَيَشْمَلُ مَا كَانَ عَلَى وَجْهِ الْإِكْرَامِ وَمَا قُصِدَ فِيهِ الثَّوَابُ وَتَمْلِيكَ الْمَحْتَاجِ وَغَيْرُ ذَلِكَ.

وَبِالْمَعْنَى الْأَخْصَّ لَا تَشْمَلُهُمَا بَلْ هِيَ قَسِيمَةٌ لِهَئِهِمَا وَهَذَا الْمَعْنَى الثَّانِي هُوَ مَا تَنْصَرِفُ إِلَيْهِ الْهَبَةُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ وَهُوَ مَا يَحْتَاجُ إِلَى إِجْبَابٍ وَقَبُولٍ<sup>(١)</sup>.

### • الْفَرْقُ بَيْنَ الْهَدِيَّةِ وَالصَّدَقَةِ<sup>(٢)</sup>:

- الْهَدِيَّةُ: مَا يَبْعَثُهُ الْإِنْسَانُ إِلَى مَنْ هُوَ أَعْلَى مِنْهُ غَالِباً عَلَى وَجْهِ الْإِكْرَامِ وَالْمَحَبَّةِ<sup>(٣)</sup>.

- الصَّدَقَةُ: تَمْلِيكَ مُحْتَاجٍ، وَبَعْضُهُمْ يَزِيدُ: بِقَصْدِ ثَوَابٍ الْآخِرَةِ.  
فَالْهَبَةُ الَّتِي هِيَ غَيْرُ الْهَدِيَّةِ وَالصَّدَقَةِ: تَمْلِيكَ تَطَوُّعٍ فِي الْحَيَاةِ لَا لِإِكْرَامٍ وَلَا لِأَجْلِ ثَوَابٍ أَوْ اخْتِيَاJ بِإِجْبَابٍ وَقَبُولٍ<sup>(٤)</sup>.

(١) فَكُلُّ صَدَقَةٍ وَهَدِيَّةٍ هَبَةٌ بِالْمَعْنَى الْأَعْمِ، وَلَيْسَ بِالْعَكْسِ، وَلِذَلِكَ لَوْ خَلَفَ أَنَّهُ لَا يَهَبُ لَهُ فَتَصَدَّقَ عَلَيْهِ أَوْ أَهْدَى إِلَيْهِ خَنَثَ دُونَ الْعَكْسِ.

(٢) وَالصَّدَقَةُ أَفْضَلُ مِنَ الْهَدِيَّةِ.

(٣) وَكَانَتْ الْهَدِيَّةُ تَحِلُّ لَهُ بِإِذْنِهِ، لِأَنَّ الْهَدِيَّةَ تُشْعِرُ بِعَظَمَةِ الْآخِذِ بِخِلَافِ الصَّدَقَةِ تُشْعِرُ بِاخْتِيَاJِهِ.

(٤) وَالْحَاصِلُ:

أَنَّهُ إِنْ مَلَكَ لِأَجْلِ الْاِخْتِيَاJ أَوْ لِقَصْدِ الثَّوَابِ مَعَ صِغَةِ كَانَ هَبَةً وَصَدَقَةً.  
وَإِنْ مَلَكَ بِقَصْدِ الْإِكْرَامِ مَعَ صِغَةِ كَانَ هَبَةً وَهَدِيَّةً.

وَإِنْ مَلَكَ لَا لِأَجْلِ الثَّوَابِ وَلَا لِإِكْرَامٍ بِصِغَةِ كَانَ هَبَةً فَقَطْ.

وَإِنْ مَلَكَ لِأَجْلِ الْاِخْتِيَاJ أَوْ الثَّوَابِ مِنْ غَيْرِ صِغَةِ كَانَ صَدَقَةً فَقَطْ.

وَإِنْ مَلَكَ لِأَجْلِ الْإِكْرَامِ مِنْ غَيْرِ صِغَةِ كَانَ هَدِيَّةً فَقَطْ.

فَبَيْنَ الثَّلَاثَةِ عُمُومٌ وَخُصُوصٌ مِنْ وَجْهِ.

• أَرْكَانُ الْهَبَةِ ، أَرْبَعَةٌ :

١. وَاهِبٌ . ٢. مَوْهُوبٌ لَهُ . ٣. مَوْهُوبٌ . ٤. صِبْغَةٌ .

• شُرُوطُ الْوَاهِبِ ، اِثْنَانِ :

١- إِطْلَاقُ التَّصَرُّفِ فِي مَالِهِ .

٢- أَنْ يَكُونَ مَالِكًا لِلْهَبَةِ : حَقِيقَةً أَوْ حُكْمًا<sup>(١)</sup> .

• شَرْطُ الْمَوْهُوبِ :

أَنْ يَصِحَّ بَيْعُهُ ، وَهُوَ مَا تَوَقَّرَتْ فِيهِ شُرُوطُ الْبَيْعِ الْخَمْسَةِ .

فَكُلُّ مَا يَصِحُّ بَيْعُهُ تَصِحُّ هِبَتُهُ : فَهَذَا مَنْطُوقُ الْعِبَارَةِ .

وَمَا لَا يَصِحُّ بَيْعُهُ لَا تَصِحُّ هِبَتُهُ : وَهَذَا مَفْهُومُ الْعِبَارَةِ .

• وَيُسْتَنْقَى مِنَ الْمَنْطُوقِ : أَشْيَاءُ يَصِحُّ بَيْعُهَا وَلَا تَصِحُّ هِبَتُهَا وَهِيَ :

١. مَالُ الْمُكَاتَبِ : يَجُوزُ بَيْعُ مَا فِي يَدِهِ وَلَا يَجُوزُ هِبَتُهُ<sup>(٢)</sup> .

٢. الْجَارِيَةُ الْمَرْهُونَةُ إِذَا اسْتَوْلَدَهَا الرَّاهِنُ الْمُغْسِرُ أَوْ أُعْتَقَهَا<sup>(٣)</sup> .

(١) يَشْمَلُ ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ :

١- هِبَةُ الصَّوْفِ مِنَ الْأُضْحِيَّةِ الْوَاجِبَةِ مَعَ خُرُوجِهَا عَنْ مِلْكِهِ بِالنَّذْرِ ؛ لِكَوْنِهِ لَهُ نَوْعُ الْخِصَاصِ .

٢- هِبَةُ حَقِّ التَّحَجُّرِ .

٣- هِبَةُ الضَّرَّةِ لَيْلَتِهَا لِضَرَّتِهَا .

(٢) أَيِ : مِنْ غَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ ، وَالْأَيُّ يَجُوزُ .

(٣) فَإِنَّهُ يَجُوزُ بَيْعُهَا لِلضَّرُورَةِ وَلَا يَجُوزُ هِبَتُهَا .

٣. الْمَنْفَعَةُ : يَجُوزُ بَيْعُهَا بِالْإِجَارَةِ وَلَا تَصِحُّ هِبَتُهَا ، كَهِبَةِ سُكْنَى الدَّارِ  
لَكِنَّ الْمُعْتَمَدَ : أَنَّهَا تَصِحُّ <sup>(١)</sup>.

\* وَدُسْتُقَى مِنَ الْمَفْهُومِ : أَشْيَاءُ لَا يَصِحُّ بَيْعُهَا وَتَصِحُّ هِبَتُهَا وَهِيَ :

١. حَبَّةُ الْقَمْحِ وَنَحْوُهَا .

٢. حَقُّ الشَّحْرِ <sup>(٢)</sup>.

٣. الصُّوفُ وَاللَّبَنُ وَجِلْدُ الشَّاةِ الْمَجْعُولَةُ أَضْحِيَّةً وَالْمَنْدُورَةُ .

٤. الثَّمَارُ قَبْلَ بُدْوِ الصَّلَاحِ مِنْ غَيْرِ شَرْطِ الْقَطْعِ .

كَمَا قَالَ صَاحِبُ «صَفْوَةِ الزُّبَدِ» :

تَصِحُّ فِيمَا يَبْعُهُ قَدْ صَحَا      وَاسْتَنْتِ نَحْرَ حَبَّتَيْنِ قَنَحَا

\* صُورَةُ الْهِبَةِ :

أَنْ يَقُولَ زَيْدٌ لِعَمْرٍو : (وَهَبْتُكَ <sup>(٣)</sup> هَذَا الْكِتَابَ) فَيَقُولَ عَمْرٌو : (قَبِلْتُ).

- وَمِنْ صِيَغِ الْهِبَةِ قَوْلُهُ : (أَعْمَرْتُكَ) <sup>(٤)</sup> فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْهِبَةِ وَإِنْ اخْتَلَفَ

لَفْظُهُ كَأَنْ يَقُولَ : (أَعْمَرْتُكَ هَذِهِ الدَّابَّةَ) ، أَيْ : جَعَلْتُهَا لَكَ مُدَّةَ عُمْرِكَ.

(١) وَتَكُونُ الْعَيْنُ الَّتِي وَهَبْتَ مَنَافِعَهَا أَمَانَةً لِأَنَّهَا تَمْلِكُ بِنَاءً عَلَى أَنَّ مَا وَهَبْتَ مَنَافِعَهُ

أَمَانَةً.

(٢) كَأَنْ نَصَبَ عَلَامَاتٍ فِي أَرْضِ مَوَاتٍ وَلَمْ يُحْيِهِ فَإِنَّهُ يَثْبُتُ لَهُ فِيهِ حَقُّ الشَّحْرِ فَيَجُوزُ هِبَتُهُ

وَلَا يَجُوزُ بَيْعُهُ.

(٣) هَذَا مِنْ صَرَائِحِ الْهِبَةِ ، وَمِنْهُ كَذَلِكَ : مَنَحْتُكَ ، وَمَلَكَتُكَ بِدُونِ ذِكْرِ عَوَاضٍ .

(٤) وَنَسِيَ (الْعُمْرَى) مُشْتَقَّةٌ مِنَ الْعُمَرِ لَوْجُودِ لَفْظِ (الْعُمَرِ) فِيهَا وَفِي الصَّحِيحَيْنِ : (الْعُمْرَى

مِيرَاثُ لِأَهْلِهَا).

حُكْمُهُ : الهِبَةُ صَحِيحَةٌ ، وَيَبْطُلُ الشَّرْطُ ، فَتَكُونُ لَهُ وَلِلْوَرَثَةِ مِنْ بَعْدِهِ <sup>(١)</sup> .  
وَلَا بُدَّ أَنْ يَجْعَلَهُ لِعُمْرِ السُّخَاطِبِ ، فَإِذَا قَالَ : ( وَهَبْتُ لَكَ هَذِهِ الدَّارَ مُدَّةَ  
عُمُرِكَ ) صَحَّتِ الهِبَةُ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا قَالَ : ( وَهَبْتُكَ هَذِهِ الدَّابَّةَ مُدَّةَ عُمُرِي )  
فَلَا تَصِحُّ ، لِأَنَّهَا مُوقَّتَةٌ .

- وَمِنْ صِيغِ الهِبَةِ قَوْلُهُ : ( أَرْقَبْتُكَ ) <sup>(٢)</sup> فَحُكْمُهُ حُكْمُ الهِبَةِ ، كَأَن يَقُولَ :  
( أَرْقَبْتُكَ هَذِهِ السَّيَّارَةَ ) ، أَي : جَعَلْتُهَا لَكَ لَكِن إِذَا مِتَّ قَبْلِي رَجَعَتْ إِلَيَّ وَإِذَا  
مِتَّ قَبْلَكَ فَهِيَ لَكَ وَلِلْوَرَثَةِ .

حُكْمُهُ : الهِبَةُ صَحِيحَةٌ ، وَيَبْطُلُ الشَّرْطُ ، فَتَكُونُ لَهُ وَلِلْوَرَثَةِ مِنْ بَعْدِهِ .  
كَمَا قَالَ صَاحِبُ «صَفْوَةِ الزُّبَدِ» :

بِصِغَةِ ، كَقَوْلِهِ : ( أَغْمَرْتُكَ مَا عِشْتَ ) أَوْ ( عُمُرِكَ ) أَوْ ( أَرْقَبْتُكَ )  
\* مِلْكُ الهِبَةِ : يَمْلِكُ الْمُتَهَبُ الهِبَةَ الصَّحِيحَةَ <sup>(٣)</sup> بِالقَبْضِ <sup>(٤)</sup> ؛ أَي :  
فَيَجُوزُ لِلَوَاهِبِ الرُّجُوعُ قَبْلَ القَبْضِ وَإِنْ تَلَفَّظَ بِالهِبَةِ ، وَالْعِبْرَةُ بِالقَبْضِ الْمُعْتَمَرِ  
وَهُوَ مَا كَانَ بِإِذْنِ الوَاهِبِ .

(١) وَفِيهِ يُقَالُ : لَيْسَ لَنَا مَوْضِعٌ يَصِحُّ فِيهِ الْعَقْدُ وَيَلْغُو فِيهِ الشَّرْطُ الْفَاسِدُ الْمُنَافِي لِمُقْتَضَاهُ  
إِلَّا هُنَا .

(٢) وَتُسَمَّى (الرُّقْبَى) مِنَ الرُّقُوبِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ مِنْهُمَا يَرْقُبُ مَوْتَ صَاحِبِهِ ، وَفِي الْحَدِيثِ عِنْدَ أَبِي  
دَاوُدَ ( لَا تَعْمُرُوا وَلَا تَرْقُبُوا فَمَنْ أَغْمَرَ شَيْئاً أَوْ أَرْقَبَهُ فَهُوَ لَوَرَثَتِهِ ) .

(٣) غَيْرَ الضَّمْنِيَّةِ وَغَيْرَ ذَاتِ الثَّوَابِ فَخَرَجَ بِذَلِكَ ثَلَاثَةٌ :

١. الهِبَةُ الْفَاسِدَةُ : فَلَا تُمْلِكُ أَصْلاً وَلَوْ بِالقَبْضِ .

٢. الهِبَةُ الضَّمْنِيَّةُ : كَمَا لَوْ قَالَ : ( أَغْتِقَ عَبْدَكَ عَنِّي مَجَاناً ) فَأَعْتَقَهُ عَنْهُ فَإِنَّهُ يَسْقُطُ القَبْضُ فِيهَا .

٣. الهِبَةُ ذَاتُ الثَّوَابِ : فَإِنَّهَا تُمْلِكُ وَتَلْزَمُ بِالْعَقْدِ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْخِيَارِ ؛ لِأَنَّهَا بَيِّعَ عَلَى الْمُعْتَمَرِ .

(٤) لِأَنَّ عَقْدَ الهِبَةِ عَقْدُ إِزْفَاقٍ كَالْقَرْضِ فَلَا تُمْلِكُ وَلَا تَلْزَمُ إِلَّا بِالقَبْضِ . وَالتَّبِيُّ بِاللهِ أَرْسَلَ  
إِلَى التَّجَاشِي هَدِيَّةً وَمَاتَ قَبْلَ أَنْ تَصِلَ إِلَيْهِ فَرُدَّتْ إِلَيْهِ فَقَسَمَهَا بَيْنَ زَوْجَاتِهِ .



كما قال صاحب «صفوة الربد» :

وإنما يملكه المتهب بقبضه والإذن ممن يهب

\* حكم الرجوع للواهب بعد القبض :

لا يجوز له الرجوع بعد القبض المعتبر<sup>(١)</sup> إلا في مسألة واحدة<sup>(٢)</sup> وهي :

إذا كان الواهب أضلاً<sup>(٣)</sup> (أباً أو أمّاً وإن غلا) وكان الموهوب له فرعاً (ابناً أو بنتاً وإن سفل).

\* شروط جواز<sup>(٤)</sup> رجوع الأضلي<sup>(٥)</sup> عن هبته للفرع ، أربعة :

١. ألا يكون ذلك الفرع رقيقاً : لأنها ستدخل في ملك السيد.

٢. ألا تكون هبة دين : لأنها إبراء فلا يمكن عودته بعد سقوطه.

٣. ألا يزول ملك الفرع : يبيع أو هبة أو غيرها.

٤. ألا يتعلّق به حق لازم : كالرهن<sup>(٦)</sup>.

(١) وورد في ذم الرجوع قوله بأنه لا : (العائد في هبته كالعائد في قبضه) رواه البخاري (٢٥٨٧)

ومسلم (١٢٥٩) وفي رواية النسائي في السنن الكبرى (٣٧٠٠) : (ليس لنا مثل السوء ، الرجوع في هبته كالكلب في قبضه)

(٢) لخبير : (لا يحل لرجل أن يعطي عطية أو يهب هبة فيرجع فيها إلا الولد فيما يعطي ولده)

رواه أبو داود (٣٥٤١) وأحمد (٤٨١٠).

(٣) وخص الأصل بذلك ؛ لانتفاء الشهمة عنه فلا يرجع إلا الحاجة أو مصلحة يوفور

شفقتهم بخلاف غيره.

(٤) مع الكراهة إلا لعذر فلا يكره كأن كان الولد عاقاً أو يصرفه في مفسدة.

(٥) خلافاً للحنفية فيجوز عندهم الرجوع لغير الأضلي ؛ لأنه في الأصل يورث الشحنة

والقبض فيترتب على ذلك العقوق بخلاف غير الأضلي من الأجانب.

(٦) ولا يمنع الرجوع زراعة للأرض أو إجارته ؛ لأن العين باقية بحالها.

- لو زاد الموهوب عند الفرع رجع إلى الأصل بزيادته المتصلة لا المنفصلة<sup>(١)</sup>.

- لو عاد إلى ملك الولد بعد أن زال بيع أو غيره فلا يرجع الأصل<sup>(٢)</sup>؛ لأن ذلك الزائل العائد كالذي لم يعد<sup>(٣)</sup>.

\* مسائل في الهبة :

- ١- هبة الدين : إذا كانت هبته لمن عليه الدين فتصح ويكون إبراء<sup>(٤)</sup>.
- ٢- حلي الزوجة : إذا اشترى الزوج لزوجته حلياً لتزوين بها لم تملكها إلا بصيغة .
- ٣- جهاز البنت : إذا جهز الأب ابنته فهو منه لها عارية إلا إذا ملكها .
- ٤- يكره التفضيل في عطية الفروع ولو أحفاداً<sup>(٥)</sup>.

(١) المتصلة : كالسمن ، والمنفصلة : كالأولاد .

(٢) ويمتنع الرجوع في مسائل :

- ١ . إذا باع الفرع الموهوب .
- ٢ . إذا أوقفه .
- ٣ . إذا أعتقه إن كان الموهوب رقيقاً .
- ٤ . إذا كاتب العبد الموهوب .
- ٥ . إذا استولت الأمة الموهوبة .
- ٦ . إذا رهن الموهوب وأقبضه .

(٣) وفي ذلك قال بغضهم :

وعائد كزائل لم يعد في البيع والقرض وفي الصداق  
في فليس مع هبة للولد يعكس ذلك الحكم باتفاق

(٤) أما هبته لمن لا دين عليه فهي باطلة ؛ لأنه غير مقدور على تسليمه لأن ما يقبض من المدين عين لا دين اعتمده الثوري في «المنهاج» والشهاب الرملي وابن أبي عمير ، «المغني» ، وقيل : صحيحة ، وعليه جرى شيخ الإسلام وظاهر «تحفة ابن حجر» .

(٥) محل الكراهة عند الاستواء في الحاجة وعدمها ، وفي الدين وقلته ، وفي البر وعدمه ، وألا فلا كراهة ، وعلى ذلك يحمل تفضيل الصحابة بعض أولادهم كالصديق رضي الله عنه فإنه فضل السيدة عائشة رضي الله عنها على غيرها من أولاده ، وكسيدنا عمر رضي الله عنه فإنه فضل ابنه عاصماً بشيء ، وكسيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما فإنه فضل بعض أولاده على بعضهم .

## باب اللقطة

عَلَى وَزْنِ فُعْلَةٍ وَتُسَمَّى الضَّالَّةُ .

\* تعريف اللقطة :

لُغَةً : الشَّيْءُ الْمُلْتَقِطُ .

شَرْعاً : مَا وَجَدَ مِنْ حَقٍّ مُحْتَرَمٍ ، غَيْرِ مُحَرَّرٍ ، لَا يَعْرِفُ الْوَاجِدُ مُسْتَحِقَّهُ .

\* شرح التعريف :

- مَا وَجَدَ مِنْ حَقٍّ مُحْتَرَمٍ : الْحَقُّ يَشْمَلُ الْمَالَ وَغَيْرَ الْمَالِ مِنَ الْاِخْتِصَاصَاتِ الْمُحْتَرَمَةِ .

- غَيْرِ مُحَرَّرٍ : أَيِ وَجَدَهُ فِي غَيْرِ حِزْزٍ مِثْلِهِ كَانَ وَجَدَ كِتَاباً فِي شَارِعٍ أَوْ مَقْبَرَةٍ ، وَأَمَّا إِذَا وَجَدَهُ فِي حِزْزِهِ فَهُوَ لِصَاحِبِ الْحِزْزِ إِنْ ادَّعَاهُ ، فَإِنْ لَمْ يَدَّعِهِ ، فَلِلْمَالِكِ الْحِزْزِ قَبْلَهُ ، وَهَكَذَا إِلَى أَنْ يَنْتَهِيَ إِلَى نُحْيِي الْحِزْزِ ، فَإِنْ لَمْ يَدَّعِهِ فَهُوَ لُقْطَةٌ<sup>(١)</sup> .

- لَا يَعْرِفُ الْوَاجِدُ مُسْتَحِقَّهُ<sup>(٢)</sup> : وَأَمَّا إِذَا عَرَفَ مُسْتَحِقَّهُ فَيَرُدُّهُ إِلَيْهِ ، وَلَا يَكُونُ لُقْطَةً فَلَا تَأْتِي فِيهِ أَحْكَامُ اللَّقْطَةِ<sup>(٣)</sup> .

(١) كَمَا قَالَهُ الْمُتَوَلَّى وَأَقَرَّهُ التَّوَوِيُّ فِي «الرَّوْضَةِ» .

(٢) كَأَنْ سَقَطَ عَلَى صَاحِبِهِ أَوْ غَفَلَ عَنْهُ فَضَاعَ فِيهِمَا .

(٣) وَكَذَلِكَ لَا يَكُونُ لُقْطَةً فِي حَالَاتٍ مِنْهَا :

١. لَوْ أُلْقِيَ الرِّيحُ ثَوْباً فِي دَارِهِ .

٢. لَوْ أُلْقِيَ مَنْ لَا يَعْرِفُهُ كَيْساً فِي جُجْرٍ وَهَرَبَ .

٣. لَوْ مَاتَ وَارِثُهُ عَنْ وَدَائِعَ لَا يَعْرِفُ مُلَّاكُهَا .

• الأُضْلُ فِيهَا : خَبَرُ الصَّحِيحَيْنِ <sup>(١)</sup> : سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ اللَّقْظَةِ ؟ فَقَالَ :  
(اِغْرِفْ عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا ، ثُمَّ عَرَّفْهَا سَنَةً ، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا ، وَإِلَّا فَشَأْنُكَ  
بِهَا) <sup>(٢)</sup>.

• فَضْلُهَا : يَنَالُ بِهَا الْمُسْلِمُ الْمُلتَقِطُ أَجْرَ مَعُونَةِ أَخِيهِ وَيَدْخُلُ فِي قَوْلِهِ  
تَعَالَى : ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى ﴾ [المائدة: ٢] وَفِي أَخْذِهَا لِحْفِظِهَا عَلَى مَالِكِهَا  
وَرَدِّهَا عَلَيْهِ بِرٍّ وَإِحْسَانٍ ، وَفِي الْحَدِيثِ : (وَاللَّهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا دَامَ الْعَبْدُ فِي  
عَوْنِ أَخِيهِ) .

### • أَرْكَانُ اللَّقْظَةِ ، ثَلَاثَةٌ :

١. التِّقَاطُ .

٢. مُلْتَقِطٌ .

٣. لَقْظَةٌ .

---

٤. مَا أَلْقَاهُ الْبَحْرُ عَلَى السَّاحِلِ مِنْ أَمْوَالِ الْغَرَقَى .  
فَحَكْمُ الْمَالِ فِي هَذِهِ الْحَالَاتِ حَكْمُ الْمَالِ الضَّائِعِ ، أَمْرُهُ لِلْإِمَامِ فَيَحْفَظُهُ أَوْ يَحْفَظُ ثَمَنَهُ إِنْ  
رَأَى بَيْعَهُ أَوْ يَقْتَرِضُهُ لِبَيْتِ الْمَالِ إِلَى ظَهْوَرِ مَالِكِهِ إِنْ تَوَقَّعَهُ وَإِلَّا صَرَفَهُ لِبَيْتِ الْمَالِ أَوْ يُصْرَفُ فِي  
مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ .

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٤٢٩) وَمُسْلِمٌ (٤٥٩٥) .

(٢) بَقِيَّةُ الْحَدِيثِ : قَالَ : فَضَالَةُ الْقَنَمِ ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (هِيَ لَكَ ، أَوْ لِأَخِيكَ ، أَوْ لِلذُّبِّ) ، قَالَ :

فَضَالَةُ الْإِبِلِ ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (مَا لَكَ وَلَهَا ؟ مَعَهَا سِقَاؤُهَا وَجِدَاؤُهَا ، تَرُدُّ الْمَاءَ ، وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ ، حَتَّى  
يَلْقَاهَا رَبُّهَا) .

• **الْمُلْتَقِطُ** : يَصِحُّ الْإِلْتِقَاطُ مِنَ الصَّيِّ وَالْمَجْنُونِ وَالسَّفِيهِ<sup>(١)</sup> وَالْكَافِرِ<sup>(٢)</sup> ،  
وَكَذَلِكَ الْفَاسِقُ وَالْمُرْتَدُّ يَصِحُّ لَقْطُهُمَا<sup>(٣)</sup> ، وَلَكِنْ يَنْزَعُهُ مِنْهُمَا الْقَاضِي  
وَيَضَعُهَا عِنْدَ غَدَلٍ<sup>(٤)</sup> .

• **أَحْكَامُ الْإِلْتِقَاطِ اللَّقْطَةِ ، خَمْسَةٌ :**

١. **وَاجِبٌ بِشَرْطَيْنِ :**

١- أَنْ يَكُونَ أَمِينًا وَتَعَيَّنَ عَلَيْهِ بِأَنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ أَمِينٌ غَيْرُهُ .

٢- أَنْ يَخَافَ لَوْ تَرَكَهَا التَّلَفَ أَوْ الضَّيَاعَ أَوْ تَسَلَّطَ أَيْدِي الظُّلَمَةِ عَلَيْهَا .

٢. **مَنْدُوبٌ** : إِذَا وَثِقَ بِأَمَانَةِ نَفْسِهِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ وَلَمْ يَتَعَيَّنْ عَلَيْهِ ، بِأَنْ  
وُجِدَ أَمِينٌ غَيْرُهُ .

كَمَا قَالَ صَاحِبُ «صَفْوَةِ الزُّبْدِ» :

وَأَخْذُهَا لِلْحُرِّ مِنْ مَوَاتٍ أَوْ طَرِيقٍ أَوْ مَوْضِعِ الصَّلَاةِ

أَفْضَلُ إِذَا خِيَانَةً قَدْ أَمِنَا وَلَا عَلَيْهِ أَخْذُهَا تَعَيَّنَا

٣. **مَبَاحٌ** : إِذَا لَمْ يَثِقَ بِأَمَانَةِ نَفْسِهِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ وَهُوَ وَاثِقٌ فِي الْحَالِ .

٤. **مَكْرُوهٌ** : إِذَا لَمْ يَثِقَ بِأَمَانَةِ نَفْسِهِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ وَهُوَ فَاسِقٌ<sup>(٥)</sup> .

٥. **حَرَامٌ** : إِذَا تَيَقَّنَ خِيَانَةَ نَفْسِهِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ .

(١) وَكَذَلِكَ يَصِحُّ مِنَ السَّفِيهِ التَّغْرِيفُ دُونَ الصَّيِّ وَالْمَجْنُونِ .

(٢) وَلَوْ كَانَ مُرْتَدًّا إِلَّا أَنَّ الْمُرْتَدَّ لَا يَتَمَلَّكُ بَعْدَ التَّغْرِيفِ ؛ لِأَنَّ مِلْكَهُ مَوْقُوفٌ .

(٣) وَأَمَّا الرَّقِيقُ فَلَا يَصِحُّ الْإِلْتِقَاطُ إِلَّا بِإِذْنِ سَيِّدِهِ لِأَنَّ اللَّقْطَةَ فِي مَعْنَى الْأَمَانَةِ وَالْوِلَايَةِ

اِبْتِدَاءً ، وَفِي مَعْنَى التَّمَلُّكِ انْتِهَاءً ، وَهُوَ لَيْسَ مِنْ أَهْلِهَا . وَلَا يَصِحُّ بِدُونِ إِذْنِ سَيِّدِهِ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهَ ،

وَأَمَّا الْمَكَاتِبُ كِتَابَةٌ صَحِيحَةٌ فَيَصِحُّ الْإِلْتِقَاطُ ؛ لِاسْتِقْلَالِهِ بِالْمِلْكِ وَالتَّصَرُّفِ .

(٤) لِأَنَّهُمْ لَيْسُوا مِنْ أَهْلِ الْحَفِظِ ؛ لِعَدَمِ أَمَانَتِهِمْ .

(٥) بِسَبَبِ خَشْيَةِ الضَّيَاعِ أَوْ طَرُوهِ الْخِيَانَةِ .



• الْعَمَلُ بَعْدَ الْإِلْتِقَاطِ :

- إِذَا التَّقْطُعُ عَرَفَهَا أَوْ سَلَّمَهَا إِلَى الْحَاكِمِ الْعَدْلِ <sup>(١)</sup> .

- وَإِذَا أَخَذَهَا دَخَلَتْ فِي ضَمَانِهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا حَرَّكَهَا مِنْ مَكَانِهَا بِدُونِ

رَنْجٍ .

• حُقُوقُ اللَّقْطَةِ : إِذَا أَخَذَ اللَّقْطَةَ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَقُومَ بِحُقُوقِهَا وَهِيَ

ثَلَاثَةٌ :

أَوَّلًا : أَنْ يَعْرِفَهَا : يُسَنُّ لَهُ مَعْرِفَتُهَا عِنْدَ الْإِلْتِقَاطِ ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ عِنْدَ تَعْرِيفِهَا ،  
وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَتَمَلَّكَهَا فَيَعْرِفَ جِنْسَهَا وَقَدَرَهَا وَوِعَاءَهَا وَوِكَاءَهَا ؛  
أَيَّ يَعْرِفُ جِنْسَهَا : مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ أَوْ زَرْقٍ أَوْ غَيْرِهِ .  
وَقَدَرَهَا : عَدَدًا أَوْ زَنًّا أَوْ كَيْلًا .

وَوِعَاءُهَا (عِفَاصُهَا) : ظَرْفُهَا مِنْ جِلْدٍ أَوْ خِرْقَةٍ أَوْ كَيْسٍ أَوْ قُفَّةٍ أَوْ  
صُنْدُوقٍ أَوْ كَرْتُونٍ .

وَوِكَاءُهَا : مَا تُرَبِّطُ بِهِ مِنْ خَيْطٍ أَوْ غَيْرِهِ .

- وَيُسَنُّ أَنْ يَكْتُوبَ : (التَّقْطُعُ بِوَقْتِ كَذَا) ، وَيَكْتُوبُ صِفَاتِهَا .

كَمَا قَالَ صَاحِبُ «صَفْوَةِ الرَّبْدِ» :

يَعْرِفُ مِنْهَا الْجِنْسَ وَالْوِعَاءَ وَقَدَرَهَا وَالْوَصْفَ وَالْوِكَاءَ

(١) وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِشْهَادُ بَلْ يُسَنُّ ؛ لِحَدِيثِ أَبِي دَاوُدَ (١٧١١) : (مَنْ وَجَدَ لَقْطَةً فَلْيُشْهِدْ ذَا عَدْلٍ - أَوْ ذَوَى عَدْلٍ - وَلَا يَكْتُمُ وَلَا يُغَيِّبُ فَإِنْ وَجَدَ صَاحِبَهَا فَلْيَرُدَّهَا عَلَيْهِ وَإِلَّا فَهُوَ مَالُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ) وَمَعْنَى (لَا يُغَيِّبُ) : أَيْ لَا يُغَيِّبُهَا عَنِ النَّاسِ .  
وَيُسَنُّ كَذَلِكَ تَعْرِيفُ شَيْءٍ مِنَ اللَّقْطَةِ لِلشُّهُودِ ، وَلَا بَضْمَنْ إِنْ اسْتَوْعَبَ الصِّفَاتِ فِي الْإِشْهَادِ ؛ لِعَدَمِ تَهْمَةِ الشُّهُودِ وَلَا أَنَّهُ أَبْلَغُ فِي الْحِفْظِ .

ثانياً : أَنْ يَحْفَظَهَا فِي حِرْزٍ مِثْلِهَا : فَإِذَا لَمْ يَحْفَظْهَا فِي حِرْزٍ مِثْلِهَا وَتَلِفَتْ ضَمِنَهَا .

ثالثاً : أَنْ يُعَرِّفَهَا : أَيِ يَبْحَثُ عَنْ مَالِكِهَا وَلَوْ التَّقْطُهَا لِلْحِفْظِ فَقَطْ كَمَا سِبَاقِي .

### \* كَيْفِيَّةُ تَعْرِيفِهَا :

مَكَاناً : يُنَادِي بِهَا فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي وَجَدَهَا فِيهِ <sup>(١)</sup> وَمَظَانٍ مَجَامِعِ النَّاسِ .  
زَمَاناً : بِحَيْثُ لَا يُنْسَى التَّعْرِيفُ الْأَوَّلُ فَلَا يُظَنُّ الشَّيْءُ جَدِيداً وَإِنَّمَا هُوَ تِكْرَارٌ لِلأَوَّلِ ، مَنْسُوبٌ إِلَيْهِ ، وَيَذْكَرُ بَعْضُ صِفَاتِهَا وَلَا يَسْتَوْعِبُهَا جَمِيعُهَا <sup>(٢)</sup> .

### \* مُدَّةُ التَّعْرِيفِ :

١. إِذَا كَانَ شَيْئاً حَقِيراً جِداً كَثَمَرَةً : فَلَا يَجِبُ تَعْرِيفُهَا ، وَيَسْتَقِلُّ (يَسْتَبِيدُ) بِهِ وَاجِدُهَا ، وَيَجُوزُ أَكْلُهَا <sup>(٣)</sup> .

٢. إِذَا كَانَ شَيْئاً نَزْراً ( قَلِيلاً ) : وَهُوَ الَّذِي لَا يَكْثُرُ تَأْسُفُ صَاحِبِهِ عَلَيْهِ (كِنْصِفِ رِيَال) فَيُعَرِّفُهَا مُدَّةً يَغْلِبُ فِيهَا عَلَى الظَّنِّ أَنَّ صَاحِبَهَا أَعْرَضَ عَنْهَا .

(١) لِأَنَّ ظَلَبَ الشَّيْءِ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي وَجَدَهَا فِيهِ أَكْثَرُ .

(٢) لِأَنَّهُ قَدْ بَعَثَهَا الْكَاذِبُ بَلْ قَدْ يَرْفَعُهُ إِلَى حَاجِمٍ مَذْهَبُهُ يَرَى أَنَّ اللَّاقِظَ يَلْزِمُهُ دَفْعُ اللَّفْظَةِ بِالصِّفَاتِ .

(٣) وَقَدْ رُوِيَ أَنَّ سَيِّدَنَا عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ رَأَى رَجُلًا يُنَادِي عَلَى عَتَبَةِ التَّقْطُهَا فَضَرَبَهُ بِالدَّرَّةِ ، وَقَالَ : إِنَّ مِنَ الْوَرَعِ مَا يَنْقُتُ اللَّهُ عَلَيْهِ ، فَدَلَّ عَلَى جَوَازِ تَمْلِكِهِ وَأَكْلِهِ فِي الْحَالِ وَلِأَنَّ الْغَالِبَ مِنَ حَالٍ فَاعِلٍ ذَلِكَ أَنَّهُ إِنَّمَا يَقْصُدُ بِهِ الرِّبَاءَ وَالسُّمْنَةَ وَإِظْهَارَ الْوَرَعِ وَالتَّعْقُفِ .

٣. إذا كان شيئاً نفيساً : كسيارة فيُعَرَّفُها سَنَةً<sup>(١)</sup> ثُمَّ يَتَمَلَّكُها بَعْدَ ذَلِكَ ، وَيَضْمَنُهَا إذا جاءَ صَاحِبُهَا فَيَرُدُّهَا إِنْ كَانَتْ باقيةً وإلا رَدَّ قِيَمَتَهَا فِي الْمُتَقَوِّمِ وَمِثْلَهَا فِي الْمِثْلِي.

\* وَتَجِبُ صِيغَةُ التَّمَلُّكِ : فَلَا يَمْلِكُ بِمَجَرَّدِ مُرُورِ سَنَةٍ<sup>(٢)</sup> عَلَى الْمُعْتَمَدِ فَيَقُولُ : (تَمَلَّكْتُ هَذِهِ السَّيَّارَةَ).

كَمَا قَالَ صَاحِبُ «صَفْوَةِ الزُّبَدِ» :

وَحَفَظَهَا فِي حِرْزٍ مِثْلِ عُرْفَا      وَإِنْ يُرَدُّ تَمْلِكُ نَزْرٍ عَرَفَا  
بَقَدْرِ طَالِبٍ ، وَغَيْرِهِ سَنَةً      وَلِيَتَمَلَّكَ إِنْ يُرَدُّ تَضْمَنَةُ

\* مَرَاتِبُ التَّعْرِيفِ :

- ١ - أَنْ يُعَرَّفَ كُلُّ يَوْمٍ مَرَّتَيْنِ طَرَفِي النَّهَارِ<sup>(٣)</sup> لِمُدَّةِ أُسْبُوعٍ<sup>(٤)</sup> .
- ٢ - أَنْ يُعَرَّفَ كُلُّ يَوْمٍ طَرَفَهُ لِمُدَّةِ أُسْبُوعٍ أَوْ أُسْبُوعَيْنِ .
- ٣ - أَنْ يُعَرَّفَ كُلُّ أُسْبُوعٍ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ إِلَى أَنْ تَتِمَّ سَبْعَةُ أُسَابِيعَ .
- ٤ - أَنْ يُعَرَّفَ كُلُّ شَهْرٍ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ إِلَى آخِرِ السَّنَةِ .

(١) فَالْعِبْرَةُ بِالسَّنَةِ ، وَالسَّبَبُ فِي ذَلِكَ أَنَّ الْقَوَائِلَ لَا تَتَأَخَّرُ فِيهَا غَالِباً ، وَلِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يُعَرَّفْ سَنَةً لَضَاعَتِ الْأَمْوَالُ عَلَى أَرْبَابِهَا ، وَلَوْ جُعِلَ التَّعْرِيفُ أَبَدًا لَامْتَنَعَ النَّاسُ مِنَ التِّقَاطِهَا ، فَكَانَ اغْتِبَارُ السَّنَةِ لِلتَّقْرِيفَيْنِ مَعًا.

(٢) أَيُ : مُدَّةُ التَّعْرِيفِ سَوَاءٌ كَانَتْ سَنَةً أَوْ أَقَلَّ ، كَالْمُدَّةِ الَّتِي لَا يُعْرَضُ فِيهَا غَالِباً عَنِ الشَّيْءِ

الْحَقِيرِ .

(٣) لِأَنَّهُمَا وَقْتُ اجْتِمَاعِ النَّاسِ ، فَلَا يَكُونُ التَّعْرِيفُ لَيْلًا وَلَا وَقْتُ الْقِيلُولَةِ .

(٤) وَإِنَّمَا جُعِلَ التَّعْرِيفُ فِي الْأَزْمَنَةِ الْأُولَى أَكْثَرَ ، لِأَنَّ طَلَبَ الْمَالِكِ فِيهَا أَكْثَرَ .

مسألة : إذا أرادَ حِفْظُهَا دُونَ تَمَلُّكِهَا فَهَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ التَّغْرِيفُ ؟ في  
المسألة خلاف قوي ، والمُعْتَمَد : أَنَّهُ يَجِبُ التَّغْرِيفُ <sup>(١)</sup> وَإِنْ أَخَذَهَا لِلْحِفْظِ .

\* الْمُؤَنَّةُ مُدَّةُ التَّغْرِيفِ :

- عَلَى الْمَالِكِ إِنْ التَّقَطُّ الْمُلتَقِطُ لِلْحِفْظِ ؛ لِأَنَّ الْحِطَّ فِيهِ لِلْمَالِكِ فَقَطْ .

وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مُؤَنَّتُهُ مِنَ اللَّقْظَةِ نَفْسِهَا فَيُبِيعُ جُزْءًا مِنْهَا لِيُنْفِقَ مِنْهُ  
عَلَى بَقِيَةِ اللَّقْظَةِ إِنْ أُمِكنَ ذَلِكَ .

فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْ فَيُرْتَّبُ الْقَاضِي مُؤَنَّتُهَا مِنْ بَيْتِ الْمَالِ إِنْ انْتَقَمَ أَوْ  
يَقْرَضُهَا عَلَى الْمَالِكِ .

فَإِذَا جَاءَ الْمَالِكُ يَرْجِعُ الْمُلتَقِطُ إِلَيْهِ .

فَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْقَاضِي أَشْهَدَ الْمُلتَقِطُ شَاهِدًا عَلَى أَنَّهُ يُنْفِقُ عَلَيْهِ لِيَرْجِعَ إِلَى  
الْمَالِكِ .

## أَقْسَامُ اللَّقْظَةِ

تنقسم إلى قسمين : غير حيوان وحيوان .

الأول : حُكْمُ التَّقَاطِطِ غَيْرِ الْحَيَوَانِ : يَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ :

(١) وَهَلْ يَجِبُ التَّغْرِيفُ عَلَى الْقَوْرِ أَوْ عَلَى التَّرَاخِي ؟ فِيهِ خِلَافٌ :

- صَحَّحَ الشَّيْخَانِ : أَنَّ التَّغْرِيفَ لَيْسَ عَلَى الْقَوْرِ .

- وَذَهَبَ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ : إِلَى وَجُوبِ الْقَوْرِ وَاعْتَمَدَهُ الْغَزَالِي .

- وَمُقْتَضَى كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ : جَوَازُ التَّغْرِيفِ بَعْدَ زَمَنِ طَوِيلٍ كَعِشْرِينَ سَنَةً وَهُوَ فِي غَايَةِ الْبُعْدِ ،

وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ : عَدَمُ الْقَوْرِ الْمُتَّصِلَةِ بِالْإِتْقَاطِ .

- وَالْأَوْجَهُ مَا قَالَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَهُوَ : عَدَمُ جَوَازِ تَأْخِيرِ التَّغْرِيفِ الْمُقَوَّتِ لِمَعْرِفَةِ الْمَالِكِ ، فَيَجُوزُ

التَّأْخِيرُ مَا لَمْ يَغْلِبْ عَلَى الظَّنِّ قَوَاتُ مَعْرِفَةِ الْمَالِكِ كَمَا قَالَهُ الْبُلْقِينِي .

(١) ما لا يَبْقَى عَلَى الدَّوام : أي يَتَغَيَّرُ وَيَفْسُدُ بِالتَّأخيرِ كالمأكولاتِ والقواكِيه فَيَتَخَيَّرُ فِيهِ بَيْنَ أَمْرَيْنِ :

١. التَّمَلُّكُ فِي الْحَالِ ، وَضَمَانُ قِيَمَتِهِ إِنْ جَاءَ صَاحِبُهُ .

٢. بَيْعُهُ ، وَحِفْظُ قِيَمَتِهِ .

(٢) ما لا يَدُومُ إِلَّا بِعِلَاجٍ <sup>(١)</sup> : كَرُطَبٍ وَعِصْبٍ ، فَإِذَا تَرَكَهُ تَغَيَّرَ وَتَلَفَ ، وَإِذَا اغْتَنَى بِهِ صَارَ ثَمَرًا وَزَبِيبًا .

فَحُكْمُهُ : يَفْعَلُ مَا فِيهِ الْأَصْلَحُ وَالْأَنْفَعُ وَالْأَلْيَقُ لِلْمَالِكِ <sup>(٢)</sup> مِنْ أَمْرَيْنِ :

١. عِلَاجُهُ حَتَّى يَكُونَ ثَمَرًا أَوْ زَبِيبًا وَحَفْظُهُ .

- وَقِيَمَةُ الْحِفْظِ مِنْ نَفْسِ اللَّقْطَةِ فَيَبِيعُ مِنْهَا شَيْئًا إِلَّا إِذَا هُوَ تَبَرَّعَ .

٢. بَيْعُهُ ، وَحِفْظُ ثَمَنِهِ <sup>(٣)</sup> .

(٣) ما يَبْقَى بِإِلَّا عِلَاجٍ : كأدوات صناعة أو نجارة أو أجهزة إلكترونية فَيَتَخَيَّرُ فِيهِ بَيْنَ أَمْرَيْنِ :

١. حِفْظُهُ .

٢. التَّمَلُّكُ بَعْدَ التَّعْرِيفِ بِشَرطِ ضَمَانِ قِيَمَتِهِ إِنْ جَاءَ صَاحِبُهُ .

كَمَا قَالَ صَاحِبُ «صَفْوَةِ الزُّبْدِ» :

إِنْ جَاءَ صَاحِبٌ ، وَمَا لَمْ يَدُمْ      كَالْبَقْلِ بَاعَهُ ، وَإِنْ شَاءَ يَطْعَمِ

مَنْ غُزِمِهِ ، وَذُو عِلَاجٍ لِلْبَقَا      كَرُطَبٍ يَفْعَلُ فِيهِ الْأَلْيَقَا

مِنْ بَيْعِهِ رَطْبًا ، أَوِ التَّجْنِيفِ .....

(١) وَالتَّقْصُودُ بِالدَّوامِ هُنَا : النَّسْبُ قَدَومُ كُلِّ شَيْءٍ بِمَحْسَبِهِ .

(٢) لَا عَلَى حَسَبِ التَّشْهِي .

(٣) وَيُقَدَّمُ الْعِلَاجُ عَلَى الْبَيْعِ إِنْ تَسَاوَا فِي الْمَصْلَحَةِ .



الثاني : حُكْمُ التِّقَاطِ الحَيَوَانِ :

يَنْقَسِمُ الحَيَوَانُ إِلَى قِسْمَيْنِ :

الحَيَوَانُ الْأَوَّلُ : يَمْتَنِعُ بِنَفْسِهِ مِنْ صِغَارِ السَّبَاعِ<sup>(١)</sup> : كالإِبِلِ وَالْحَيْلِ  
وَالْبِغَالِ وَالْحَمِيرِ بِقُوَّتِهِ ، وَالْأَرْزَبِ وَالظَّلِيِّ بِجَرَيَانِهِ ، وَالْحَمَامِ بِظَيْرَانِهِ .

فَإِذَا وَجَدَهُ فِي الصَّخْرَاءِ الْآمِنَةِ : فَيَجُوزُ التِّقَاطُ لِلْحِفْظِ ، وَيَحْرُمُ التِّقَاطُ  
لِلتَّمَلُّكِ<sup>(٢)</sup> .

وَإِذَا وَجَدَهُ فِي الْعُمُرَانِ أَوِ الصَّخْرَاءِ غَيْرِ الْآمِنَةِ : فَيَجُوزُ التِّقَاطُ  
لِلتَّمَلُّكِ<sup>(٣)</sup> أَوْ لِلْحِفْظِ<sup>(٤)</sup> .

الحَيَوَانُ الثَّانِي<sup>(٥)</sup> : لَا يَمْتَنِعُ بِنَفْسِهِ مِنْ صِغَارِ السَّبَاعِ : كَالشَّاةِ  
وَالْفَصِيلِ<sup>(٦)</sup> وَالْعِجْلِ<sup>(٧)</sup> ، فِيهِ تَفْصِيلٌ :

(١) بِخِلَافِ كِبَارِ السَّبَاعِ كَالْأَسَدِ فَهَذَا لَا يَمْتَنِعُ مِنْهُ شَيْءٌ .

(٢) لِأَنَّهُ مَصُونٌ بِالْإِمْتِنَاعِ مِنْ صِغَارِ السَّبَاعِ ، وَمُسْتَعْنٍ بِالرَّعْيِ إِلَى أَنْ يَجِدَهُ مَالِكُهُ ، وَلِأَنَّ  
طُرُقَ النَّاسِ فِي الصَّخْرَاءِ لَا يَعُمُّ فَلَا تَمْتَدُّ إِلَيْهِ أَيْدِي الْحَوْتَةِ .

(٣) وَجَارَ لَقَطُهُ فِي الْعُمُرَانِ لِلتَّمَلُّكِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَضِيعُ بِإِمْتِدَادِ الْأَيْدِي الْحَائِثَةِ إِلَيْهِ بِخِلَافِ  
الصَّخْرَاءِ الْآمِنَةِ فَيَحْرُمُ ؛ لِأَنَّ طُرُقَ النَّاسِ بِهَا نَادِرٌ .

(٤) خَوْفًا عَلَيْهِ أَنْ يَضِيعَ بِإِمْتِدَادِ الْيَدِ الْحَائِثَةِ إِلَيْهِ .

(٥) التَّفْصِيلُ الْآتِي فِي الْحَيَوَانِ الْمَأْكُولِ ، أَمَّا غَيْرُهُ فَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا الْحَضَلَتَانِ الْأَخِيرَتَانِ فَقَطْ

وَهُمَا : بَيْعُهُ وَحِفْظُ تَمَنِيهِ أَوْ حِفْظُهُ وَالْإِنْفَاقُ عَلَيْهِ .

(٦) وَهُوَ وَلَدُ النَّاقَةِ حِينَ يُفْصَلُ عَنْهَا .

- إذا وَجَدَهُ فِي الصَّخْرَاءِ : فَيَتَخَيَّرُ بَيْنَ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ <sup>(١)</sup> :

١. التَّمَلُّكُ فِي الْحَالِ وَأَكْلُهُ وَغُرْمُ ثَمَنِهِ ، وَيَضْمَنُ قِيَمَتَهُ يَوْمَ التَّمَلُّكِ إِذَا جَاءَ الْمَالِكُ .

٢. بَيْعُهُ ، وَحِفْظُ ثَمَنِهِ .

٣. حِفْظُهُ وَتَعْرِيفُهُ ثُمَّ تَمَلُّكُهُ وَيَنْفِقُ عَلَيْهِ مُدَّةَ التَّعْرِيفِ .

- إِذَا وَجَدَهُ فِي الْعُمُرَانِ : فَيَتَخَيَّرُ بَيْنَ اثْنَيْنِ <sup>(٢)</sup> :

١. بَيْعِهِ ، وَحِفْظُ ثَمَنِهِ .

٢. حِفْظُهُ وَتَعْرِيفُهُ ثُمَّ تَمَلُّكِهِ ، وَيَنْفِقُ عَلَيْهِ مُدَّةَ التَّعْرِيفِ .

كَمَا قَالَ صَاحِبُ «صَفْوَةِ الزُّبْدِ» :

وَحَرَّمُوا لِقْطاً مِنَ الْمَخُوفِ .....

لِمَلِكٍ حَيَوَانٍ مَنُوعٍ مِنْ أَذَاهُ      بَلِ الَّذِي لَا يَخْتَمِي مِنْهُ كِشَاهُ :

خَيْرُهُ بَيْنَ أَخْذِهِ مَعَ الْعَلْفِ      تَبَرُّعاً أَوْ إِذْنٍ قَاضٍ بِالسَّلْفِ

أَوْ بَاعِهَا وَحَفِظَ الْأَثْمَانَا      أَوْ أَكَلَهَا مُلْتَزِماً ضَمَانَا

\* مَسَائِلُ فِي اللَّقْطَةِ :

(١) مَا الْحُكْمُ إِذَا ادَّعَى أَحَدٌ أَنَّهُ مَالِكُ اللَّقْطَةِ ؟

فِيهِ تَفْصِيلٌ :

١. تَارَةً يَأْتِي بِالْوَصْفِ فَقَطْ : فَلَا يَجِبُ تَسْلِيمُهَا لَهُ وَيَجُوزُ أَنْ صَدَّقَهُ .

(١) زَادَ الْمَاوَرْدِيُّ شَيْئاً رَابِعاً وَهُوَ : أَنْ يَتَمَلَّكَهُ فِي الْحَالِ لِيَسْتَبْقِيَهُ حَيّاً وَيُسْتَفِيدَ مِنَ الدُّرِّ وَالنَّسْلِ ، قَالَ : لِأَنَّهُ لَمَّا اسْتَبَاحَ تَمَلُّكُهُ مَعَ اسْتِهْلَاكِهِ فَأَوَّلَى أَنْ يَسْتَبِيحَ تَمَلُّكُهُ مَعَ اسْتِفَائِهِ .

(٢) فَيَمْتَنِعُ تَمَلُّكُهُ لِأَكْلِهِ ؛ لِسَهُولَةِ بَيْعِهِ بِالْعُمُرَانِ بِخِلَافِ الصَّخْرَاءِ .

٢. تَارَةً يَأْتِي بِالْبَيِّنَةِ فَقَط (شَاهِدِينَ أَوْ شَاهِدٍ وَيَمِينٍ) : فَيَجِبُ تَسْلِيمُهَا إِلَيْهِ .

٣. تَارَةً لَا يَأْتِي بِالْوَصْفِ وَلَا بِالْبَيِّنَةِ : فَلَا يَجُوزُ تَسْلِيمُهَا إِلَيْهِ .

٤. تَارَةً يَأْتِي بِالْوَصْفِ وَالْبَيِّنَةِ : فَيَجِبُ تَسْلِيمُهَا إِلَيْهِ .

(٢) إِذَا جَاءَ الْمَالِكُ فَهَلْ يَرُدُّهَا بِزِيَادَتِهَا الْمُتَّصِلَةِ أَوِ الْمُنْفَصِلَةِ ؟

- إِذَا جَاءَ الْمَالِكُ وَلَمْ يَتَمَلَّكْهَا الْمُلتَقِطُ كَأَن جَاءَ فِي وَفْتِ التَّعْرِيفِ :

فَيَرُدُّهَا بِزِيَادَتِهَا الْمُتَّصِلَةِ كَالسَّيِّدِ وَالْمُنْفَصِلَةِ كَالْأَوْلَادِ .

- وَإِذَا جَاءَ الْمَالِكُ وَقَدْ تَمَلَّكَهَا الْمُلتَقِطُ : فَيَرُدُّهَا بِزِيَادَتِهَا الْمُتَّصِلَةِ لَا

الْمُنْفَصِلَةِ .

(٣) حُكْمُ لُقْطَةِ الْحَرَمِ الْمَكِيِّ : لَا يَجُوزُ التِّقَاطُهَا لِلتَّمَلُّكِ<sup>(١)</sup> بَلْ يَجِبُ

تَعْرِيفُهَا أَبَدًا ، وَإِذَا التَّقَطُّهَا بِالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ عَرَّفَهَا فِيهِ<sup>(٢)</sup> ، وَفِي الْحَدِيثِ : (وَلَا تُلْتَقِطُ لُقْطَتُهَا إِلَّا لِمُعَرِّفٍ)<sup>(٣)</sup> أَي دَائِمًا .

(٤) حُكْمُ التَّعْرِيفِ فِي الْمَسَاجِدِ : مَكْرُوهٌ إِنْ لَمْ يُشَوِّشْ وَإِلَّا حَرَمٌ إِلَّا

الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ فَلَا يُكْرَهُ ؛ لِأَنَّهُ يَجْمَعُ النَّاسَ .

(٥) الْحُكْمُ إِذَا تَلَفَتْ اللَّقْطَةُ<sup>(٤)</sup> :

يَضُمُّنَهَا الْمُلتَقِطُ إِنْ تَلَفَتْ بَعْدَ التَّمَلُّكِ فَيَضُمُّنُ مِثْلَهَا فِي الْمِثْلِيِّ وَقِيمَتَهَا

إِنْ كَانَتْ مُتَقَوِّمَةً يَوْمَ التَّمَلُّكِ<sup>(٥)</sup> .

(١) وَالسَّرُّ فِي ذَلِكَ أَنَّ حَرَمَ مَكَّةَ مِثَابَةٌ لِلنَّاسِ يَعُودُونَ إِلَيْهِ الْمَرَّةَ بَعْدَ الْأُخْرَى فَرُبَّمَا يَعُودُ

مَالِكُهَا مِنْ أَجْلِهَا أَوْ يَبْعَثُ فِي ظَلَمِهَا ، فَكَأَنَّهُ جَعَلَ مَالَهُ بِهِ مُحْفُوظًا عَلَيْهِ كَمَا غُلْظَتِ الدَّيَّةُ فِيهِ .

(٢) وَإِذَا أَرَادَ اللَّاقِطُ الشَّقْرَ دَفَعَهَا لِلْحَاكِمِ أَوْ لِأَمِينٍ .

(٣) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٣٤٩) .

(٤) سِوَاةَ كَانَ الثَّلْفُ جِسًّا أَوْ شَرْعًا كَأَن تَعَلَّقَ بِهَا حَقٌّ لَا زِمَ يَمْتَنِعُ بِبَيْعِهَا كَوَقْفٍ وَعَيْنِي وَرَهْنٍ .

(٥) لِأَنَّهُ وَقْتُ دُخُولِهَا فِي ضَمَانِهِ .

## باب اللَّقِيطِ

\* تعريف اللقيط<sup>(١)</sup>:

لُقَّةٌ : مَاخُودٌ مِنَ اللَّقِطِ وَهُوَ مُطْلَقُ الْأَخْذِ .  
شُرْعاً : صَبِيٌّ أَوْ مَجْنُونٌ لَا كَافِلَ لَهُ مَعْلُومٌ<sup>(٢)</sup> .

\* شرح التَّعْرِيفِ :

- صَبِيٌّ : يُلْتَقِظُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَهْتَدِي لِمَصَالِحِهِ وَكَذَلِكَ الصَّبِيَّةُ<sup>(٣)</sup> .

- مَجْنُونٌ : وَلَوْ بِالْغَا .

- لَا كَافِلَ<sup>(٤)</sup> لَهُ مَعْلُومٌ : بِأَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ كَافِلٌ أَضْلاً أَوْ لَهُ كَافِلٌ وَلَكِنْ جُهْلٌ .

\* فَضْلُهُ : عَظِيمٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ

جَمِيعاً﴾ [المائدة: ٣٢] .

(١) عَلَى وَزْنِ فَعِيلٍ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ أَيْ مَلْقُوطٍ .

(٢) وَفِي «شَرْحِ الْبَهْجَةِ» : أَنَّهُ الصَّغِيرُ الضَّائِعُ الَّذِي لَا يُعْلَمُ لَهُ كَافِلٌ ؛ بِأَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ كَافِلٌ أَضْلاً أَوْ لَهُ كَافِلٌ غَيْرُ مَعْلُومٍ .

(٣) وَإِنَّمَا وَجَبَ لِقُطْعِهِ لِحِفْظِ نَفْسِهِ وَنَسَبِهِ ، وَلِأَنَّهُ أَدْمِيٌّ مُحْتَرَمٌ فَوَجَبَ حِفْظُهُ كَالْمُضْطَرِّ إِلَى

طَعَامٍ غَيْرِهِ .

(٤) وَالْكَافِلُ هُوَ الْأَبُّ أَوِ الْجَدُّ عِنْدَ فَقْدِ الْأَبِّ أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُمَا كَالْوَصِيِّ وَالْقَيْمِ .

- يُلْتَقِطُ اللَّقِيطُ غَالِباً مِنَ الطَّرِيقِ أَوْ مِنْ عَلَى أَبْوَابِ الْمَسَاجِدِ أَوْ مَا شَابَهَا .

### • حُكْمُ التِّقَاطِ اللَّقِيطِ :

فَرَضُ كِفَايَةِ<sup>(١)</sup> ، فَإِذَا التَّقَطُّ وَاحِدٌ سَقَطَ الْحَرَجُ عَنِ الْبَاقِينَ وَالْأَعْمُ الْإِثْمُ جَمِيعٌ مَنْ عَلِمَ بِهِ مِنَ الْمُكَلَّفِينَ .

وَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ إِلَّا وَاحِدٌ كَانَ فَرَضٌ عَيْنٍ عَلَيْهِ .

### • أَزْكَانُ اللَّقِطِ الشَّرْعِيِّ ، ثَلَاثَةٌ :

١. لَقِطٌ لُغَوِيٌّ .

٢. لَاقِطٌ .

٣. مَلْقُوطٌ .

### • شُرُوطُ اللَّاقِطِ<sup>(٢)</sup> ، ثَلَاثَةٌ :

١. الْحُرِّيَّةُ : فَلَا يُلْتَقِطُ الْعَبْدُ إِلَّا بِإِذْنِ سَيِّدِهِ .

٢. الرُّشْدُ .

٣. الْعَدَالَةُ<sup>(٣)</sup> : فَلَيْسَ لِلْفَاسِقِ أَنْ يُلْتَقِطَ ، فَإِذَا التَّقَطُّ نَزَعَهُ مِنْهُ الْحَاكِمُ

وَسَلَّمَهُ إِلَى عَدْلٍ ، وَذَلِكَ خَوْفاً مِنْ سُوءِ تَرْبِيَّتِهِ .

(١) وَفَارَقَ اللَّقِيطُ اللَّقِطَةَ حَيْثُ لَا يَجِبُ لِقَاطُهَا أَصَالَةً ؛ لِأَنَّ الْمُغْلَبَ فِيهَا الْاِكْتِسَابُ ، وَالتَّنْفُسُ تَمِيلُ إِلَيْهِ ، فَاسْتُغْنِيَ بِذَلِكَ عَنِ الْوَجوبِ كَالْتِكَاثِ وَالْوَطْءِ فِيهِ ، فَإِنَّهُ اسْتُغْنِيَ بِمِيلِ النَّفْسِ إِلَيْهِمَا عَنِ الرُّجُوبِ .

(٢) فَإِذَا انْتَفَى أَحَدُ الشُّرُوطِ فَلَا يَصِحُّ لِقَاطُهَا ؛ لِأَنَّ حَقَّ الْحِصَانَةِ وَلاِبَتَهُ وَلَيْسَ هُوَ مِنْ أَهْلِهَا .

(٣) وَلَوْ مُسْتَوَرَّ الْعَدَالَةِ .



### • حُكْمُ الْإِشْهَادِ عَلَى الْإِلْتِقَاطِ :

يَجِبُ الْإِشْهَادُ عَلَيْهِ <sup>(١)</sup> لِئَلَّا يَسْتَرْقَهُ <sup>(٢)</sup> وَكَذَلِكَ يَجِبُ الْإِشْهَادُ عَلَى مَا مَعَهُ مِنَ الْمَالِ تَبَعاً لَهُ <sup>(٣)</sup>.

كَمَا قَالَ صَاحِبُ «صَفْوَةِ الزُّبَدِ» :

لِلْعَدْلِ أَنْ يَأْخُذَ طِفْلاً نِيْذاً      فَرَضَ كَفَايَةً، وَحَضَنَهُ كَذَا

### • نَفَقَةُ اللَّقِيطِ :

أَوَّلًا: يُنْفَقُ عَلَيْهِ مِنْ مَالِ اللَّقِيطِ نَفْسِهِ إِذَا وَجِدَ مَعَهُ مَالٌ مَنْسُوبٌ إِلَيْهِ كَأَنْ كَانَ فِي جَيْبِهِ أَوْ تَحْتَهُ أَوْ مَرْبُوطاً بِهِ <sup>(١)</sup>، أَوْ وَجِدَ اللَّقِيطَ فِي سَيَّارَةٍ فَتَكُونُ السَّيَّارَةُ كُلُّهَا مِلْكَهُ، وَكَذَلِكَ إِذَا وَجِدَهُ فِي بَيْتٍ وَجُهِلَ صَاحِبُهُ فَيَكُونُ الْبَيْتُ كُلُّهُ لَهُ.

(١) وَفَارَقَ الْإِشْهَادَ عَلَى الْإِلْتِقَاطِ اللَّقِطَةُ بِأَنَّ الْغَرَضَ مِنْهَا الْمَالُ غَالِباً، وَالْإِشْهَادُ بِالتَّصَرُّفِ الْمَالِي مُسْتَحَبٌّ.

(٢) فَالْغَرَضُ مِنَ الْإِشْهَادِ حِفْظُ حُرِّيَّتِهِ وَنَسَبِهِ كَمَا فِي التَّكَاجِ فَإِنَّهُ يَجِبُ الْإِشْهَادُ عَلَيْهِ لِحِفْظِ نَسَبِ الْوَلَدِ لِأَبِيهِ وَحُرِّيَّتِهِ.

(٣) وَإِنْ كَانَ لَا يَجِبُ الْإِشْهَادُ عَلَى الْمَالِ وَحْدَهُ، فَإِنْ لَمْ يُشْهَدْ عَلَى مَا مَعَهُ لَمْ تَنْتَبِتْ لِلْإِقِطِ وَلَا بَنَةُ الْحِفْظِ، وَرَجَبَ عَلَى الْحَاجِمِ نَزْعُهُ مِنْهُ.

(٤) بِخِلَافِ الْمَالِ الْمَذْفُونِ تَحْتَهُ فَلَا يُنْسَبُ إِلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ وَرَقَةٌ مَكْتُوبٌ فِيهَا أَنَّهُ لَهُ، وَكَذَلِكَ الْمَالُ الَّذِي يَقْرَبُهُ فَلَا يُنْسَبُ إِلَيْهِ، لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ رِعَايَةٌ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ غَيْرُ مُكَلَّفٍ بِخِلَافِ الْمُكَلَّفِ لَهُ رِعَايَةٌ.

وَيَكُونُ الْإِنْفَاقُ بِإِذْنِ الْحَاكِمِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ حَاكِمٌ أَشْهَدَ عَلَى الْإِنْفَاقِ<sup>(١)</sup>.

مَسْأَلَةٌ : إِذَا وَجَدْنَا مَالًا تَحْتَ الْأَرْضِ الَّتِي وَجَدْنَا فِيهَا اللَّقِيطَ فَهَلْ نَحْكُمُ بِأَنَّهُ لَهُ ؟

- إِنْ كَانَ ذَلِكَ الْمَالُ مُتَّصِلًا بِهِ يَنْخَوِ خَيْطٌ فَيَكُونُ مَالَهُ وَإِلَّا فَلَا .

ثَانِيًا : إِنْ لَمْ يَكُنْ الْمَالُ الَّذِي وَجَدْنَاهُ أَوْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ مَالٌ بِالْكُلِّيَّةِ : فَنَنْظُرُ :

إِنْ كَانَ هُنَاكَ وَقْفٌ لِلْقَطَاءِ : فَيُنْفَقُ عَلَيْهِ مِنْهُ .

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَمِنْ بَيْتِ الْمَالِ .

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَعَلَى مَيَاسِيرِ الْمُسْلِمِينَ<sup>(٢)</sup> ، وَتَكُونُ هَذِهِ الثَّفَقَةُ الَّتِي مِنْ مَيَاسِيرِ الْمُسْلِمِينَ قَرْضًا ؛ أَيْ : يَرْجِعُونَ بِهِ عَلَى اللَّقِيطِ بَعْدَ أَنْ يَكْبُرَ وَيَكْتَسِبَ الْمَالُ .

كَمَا قَالَ صَاحِبُ «صَفْوَةِ الزُّبَدِ» :

وَقَوْتُهُ مِنْ مَالِهِ بِمَنْ قَضَى      لِفَقْدِهِ أَشْهَدَ ثُمَّ اقْتَرَضَا  
عَلَيْهِ إِذَا يُفْقَدُ بَيْتُ الْمَالِ      وَالْقَرْضُ خُذَ مِنْهُ لَدَى الْكَمَالِ

(١) قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ : وَتُشْهَدُ عَلَى الْإِنْفَاقِ فِي كُلِّ مَرَّةٍ ، وَفِيهِ مِنَ الْخَرْجِ مَا لَا يَخْفَى كَمَا قَالَ ابْنُ

حَجَرٍ ، وَعِنْدَ الرَّمْلِيِّ : يَكْفِي الْإِشْهَادُ فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى ، وَهُوَ اللَّائِقُ بِمَحَاسِنِ الشَّرِيعَةِ .

(٢) وَهُمْ مَنْ يَمْلِكُونَ زِيَادَةً عَلَى نَفَقَةِ سَنَةٍ .

## \* مسائل في اللَّقِيط :

- (١) الْمُرَاحِمَةُ عَلَى الْإِلْتِقَاطِ : أَي إِذَا تَسَابَقَ إِلَيْهِ اثْنَانِ :  
١. فَإِنْ سَبَقَ أَحَدُهُمَا إِلَى الْإِلْتِقَاطِ : فَيُقَدَّمُ السَّابِقُ .
٢. فَإِنْ التَّقَطَّاهُ مَعاً : فَيُقَدَّمُ الْغَنِيُّ إِذَا كَانَ الْآخَرُ فَقِيراً<sup>(١)</sup> ، فَإِنْ كَانَ كِلَاهُمَا غَنِيًّا قُدِّمَ أَغْدَلُهُمَا<sup>(٢)</sup> . فَإِنْ اسْتَوَيَا كَذَلِكَ أُقْرِعَ بَيْنَهُمَا .
٣. وَإِذَا كَانَ أَحَدُهُمَا بَدَوِيًّا وَالثَّانِي حَضَرِيًّا فَيُقَدَّمُ الْحَضَرِيُّ<sup>(٣)</sup> .
٤. إِذَا التَّقَطَّاهُ الْبَدَوِيُّ فِي الْحَضَرِ فَلَا يَجُوزُ نَقْلُهُ إِلَى الْبَادِيَةِ<sup>(٤)</sup> بِخِلَافِ إِذَا كَانَ فِي الْبَادِيَةِ فَيَجُوزُ نَقْلُهُ إِلَى الْحَضَرِ<sup>(٥)</sup> .
- (٢) إِسْلَامُ اللَّقِيطِ<sup>(٦)</sup> : فِيهِ تَفْصِيلٌ :  
١. إِذَا كَانَ فِي بِلَادِ الْإِسْلَامِ فَيُحْكَمُ بِإِسْلَامِهِ<sup>(٧)</sup> .
٢. إِذَا كَانَ فِي بِلَادِ الْكُفْرِ : وَهِيَ الَّتِي لَمْ يَفْتَحْهَا الْمُسْلِمُونَ مِنْ قَبْلُ ، فَيُحْكَمُ بِإِسْلَامِهِ إِذَا كَانَ فِيهَا مُسْلِمٌ<sup>(٨)</sup> يَتَأْتَى كَوْنُهُ مِنْهُ بِأَنْ لَمْ يَكُنْ مَمْسُوحاً .

- 
- (١) لِأَنَّ الْغَنِيَّ سَيَاسِيَهُ بِيغْضِ مَالِهِ .
  - (٢) وَيُقَدَّمُ الْعَدْلُ الْبَاطِنُ عَلَى مَسْتَوْرِ الْعَدَالَةِ فَإِنْ اسْتَوَيَا أُقْرِعَ بَيْنَهُمَا .
  - (٣) إِنْ وَجَدَاهُ بِمَهْلَكَةٍ وَاسْتَوَيَا فِيهِ إِنْ وَجَدَاهُ بِمَحِلَّةٍ أَوْ قَبِيلَةٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ .
  - (٤) لِحُشُونَةِ الْبَادِيَةِ وَقَوَاتِ الْعِلْمِ بِالذِّينِ وَبِالصَّنْعَةِ .
  - (٥) إِلَّا إِذَا كَانَتْ الْبَادِيَةُ قَرِيبَةً بِحَيْثُ يَسْهُلُ الْمُرَادُ مِنَ الْحَضَرِ فَيَجُوزُ النَّقْلُ إِلَى الْبَادِيَةِ حَيْثُ يَنْبَغِي .
  - (٦) أَمَّا غَيْرُهُ فَيُحْكَمُ بِإِسْلَامِهِ تَبَعاً لِأَحَدِ أَصُولِهِ بِشَرْطِ أَنْ يُنْسَبَ إِلَيْهِ عَادَةً أَيْ يُعْرَفَ بِهِ .
  - (٧) إِلَّا إِنْ أَقَامَ كَافِرٌ بَيِّنَةً بِنَسَبِهِ فَيَتَّبَعُهُ فِي النَّسَبِ وَالذِّينِ فَيَكُونُ كَافِراً تَبَعاً .
  - (٨) وَلَوْ أَسِيرَ مُنْتَشِراً أَيْ غَيْرَ مُقَيَّدٍ ، وَلَوْ تَاجِراً ، أَوْ مُجْتَازاً تَغْلِيْباً لِلْإِسْلَامِ .

## باب الوديعۃ

• تعريف الوديعۃ :

لُغَةً : ما وُضِعَ عِنْدَ غَيْرِ مَالِكِهِ لِحِفْظِهِ .

شَرْعاً : الْعَقْدُ الْمُقْتَضِي لِلِاسْتِحْفَاطِ<sup>(١)</sup> .

• الْأَصْلُ فِيهَا : قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾

[النساء: ٥٨] وَقَوْلُهُ ﷺ : (أَدْ الْأَمَانَةَ إِلَى مَنِ اسْتَمَنَّكَ وَلَا تَخُنْ مَنْ خَانَكَ)<sup>(٢)</sup> .

• أَزْكَانُ الْوَدِيعَةِ ، أَرْبَعَةٌ :

١. وَدِيعَةٌ .

٢. صِغَةٌ .

٣. مُودِعٌ .

٤. وَدِيعٌ<sup>(٣)</sup> .

(١) فالأمانة متأصلة في الوديعۃ فالقصد منها الحفظ ، بخلاف الرهن فإن القصد منه التوثق ، والأمانة فيه تابعة .

(٢) رواه أبو داود (٣٥٣٦) والترمذي (١٢٦٤) .

(٣) ويشتَرَطُ في الوديع والمودع ما يشترط في الوكيل والموكل ، لأن الإيداع استنابة في

الحفظ .

• صورة الوديعة : أن يقول زيد لعمرى : (أودعْتُكَ هَذَا الْكِتَابَ) فَيَقُولَ  
عمرى : (قَبِلْتُ) أَوْ يَأْخُذَ الْكِتَابَ .

• أَحْكَامُ قَبُولِ الْوَدِيعَةِ ، خَمْسَةٌ :

١. وَاجِبٌ : بِشَرْطَيْنِ :

١- أن يتعَيَّنَ بأن لم يوجد<sup>(١)</sup> أمينٌ غيره .

٢- أن يخاف المالك ضياع المال إذا بقي عنده .

٢. مَندوبٌ<sup>(٢)</sup> : إذا لم يتعَيَّنَ بأن وجد أمينٌ غيره بِشَرْطِ أن يثق بِأَمَانَةِ  
نَفْسِهِ فِي الْحَالِ وَالْمُسْتَقْبَلِ .

٣. مُباحٌ : إذا لم يثق بِأَمَانَةِ نَفْسِهِ وَعَلِمَ الْمَالِكُ بِحَالِهِ .

٤. مَكْرُوهٌ : إذا لم يثق بِأَمَانَةِ نَفْسِهِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ<sup>(٣)</sup> وَلَمْ يَعْلَمْ الْمَالِكُ بِحَالِهِ .

٥. حَرَامٌ : إذا تَيَقَّنَ خِيَانَةَ نَفْسِهِ فِي الْحَالِ وَلَمْ يَعْلَمْ الْمَالِكُ بِحَالِهِ<sup>(٤)</sup> ، وإذا لم  
يَقْدِرْ عَلَى حِفْظِهَا<sup>(٥)</sup> .

كَمَا قَالَ صَاحِبُ «صَفْوَةِ الزُّبَدِ» :

سُنَّ قَبُولُهَا إِذَا مَا أَمِنَا      خِيَانَةً إِنْ لَمْ يَكُنْ تَعَيْنَا

(١) فِي مَسَاقَةِ الْعَدْوَى .

(٢) سَوَاءٌ كَانَ بِأَجْرَةٍ أَوْ لَا ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ ﴾ [التوبة: ٩١] وَحَدِيثُ :  
(وَاللَّهُ فِي عَوْنِ الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٧٠٢٨) .

(٣) فَيُكْرَهُ خَشْيَةُ الْخِيَانَةِ فِيهَا .

(٤) فَإِنْ عَلِمَ بِحَالِهِ فَلَا يَحْرُمُ وَلَا يُكْرَهُ قَبُولُهَا كَمَا تَقَدَّمَ .

(٥) لِأَنَّهُ فِي كُلِّ الْحَالَتَيْنِ يُعَرِّضُهَا لِلتَّلَفِ .



\* فإذا قبلها يجب عليه أن يحفظها في حِرْزٍ مثلها، ويختلف الحِرْزُ باختلاف المال والمكان وقوة السلطان، فإذا قصر ووضعها في غير حِرْزٍ مثلها ضيعها.

\* يد الوديع : يده يد أمانة فيصدق في دعوى الرد.

\* الحكم إذا ادعى الرد : صدق بيمينه.

قاعدة : كل أمين<sup>(١)</sup> ادعى الرد إلى من ائتمنه يصدق بيمينه<sup>(٢)</sup> إلا المرتهن والمستأجر فلا يصدقان إلا بالبينه<sup>(٣)</sup>.

ومؤنة الرد تكون على المالك.

\* الحكم إذا ادعى التلف :

(١) يصدق في دعوى التلف إن لم يبين السبب أو بين سبباً خفياً فيصدق كذلك بيمينه.

(٢) وأما إذا كان السبب ظاهراً (كالخريق) :

١. فإذا عرف ذلك السبب وعمومه ولم يتهم : فيصدق من غير بينة ولا يمين<sup>(٤)</sup>.

٢. وإذا عرف ذلك السبب دون عموميه : فيصدق بيمينه كخريق ونهب.

(١) كوكيل وشريك وعامل قراض ووديع.

(٢) وخرج بالأمين : الضامن كالغاصب والمستعير.

(٣) لأنهما أخذا المال لأنفسهما.

(٤) وأما إذا ائتمه فيصدق بيمينه.

٣. وأما إذا لم يُعرف أبداً : طَلِبَ مِنْهُ إِقَامَةُ الْبَيِّنَةِ عَلَى وَقْعِ السَّبَبِ ثُمَّ صُدِّقَ بيمينه .

قَالَ صَاحِبُ «صَفْوَةِ الزُّبْدِ» :

عَلَيْهِ حِفْظُهَا بِحِرْزِ الْمِثْلِ وَهُوَ أَمِينٌ مُودِعٌ فِي الْأَصْلِ  
يُقْبَلُ بِالْيَمِينِ قَوْلُ الرَّدِّ لِمُودِعٍ لَا الرَّدُّ بَعْدَ التَّخَدُّدِ

\* عَقْدُ الْوَدِيعَةِ : جَائِزٌ مِنَ الطَّرَفَيْنِ <sup>(١)</sup> وَيَنْقَسِحُ عَقْدُهَا بِمَا يَنْفَسِحُ بِهِ عَقْدُ الْوَكَالَةِ <sup>(٢)</sup>.

\* عَوَارِضُ التَّضْمِينِ :

هُنَاكَ عَوَارِضٌ لِلْوَدِيعَةِ تَجْعَلُ يَدَ الْوَدِيعِ يَدَ ضَمَانٍ بَعْدَ أَنْ كَانَتْ يَدُهُ يَدَ أَمَانَةٍ تَجْمُوعَةً فِي قَوْلِ الْإِمَامِ الدَّمِيرِيِّ :

عَوَارِضُ التَّضْمِينِ عَشْرٌ : وَدْعُهَا وَسَفَرُهَا، وَنَقْلُهَا، وَجَحْدُهَا  
وَتَرْكُ إِيْصَاءٍ، وَدَفْعُ مُهْلِكٍ وَمَنْعُ رَدِّهَا، وَتَضْيِيعُ حُكِي  
وَالِانْتِفَاعِ، وَكَذَا الْمُخَالَفَةُ فِي حِفْظِهَا إِنْ لَمْ يَزِدْ مَنْ خَالَفَهُ  
\* بَيَانُهَا نَثْرًا :

١. أَنْ يُوْدِعَ غَيْرَهُ بِلا إِذْنٍ مِنَ الْمَالِكِ وَلَا عُذْرٍ مِنَ الْوَدِيعِ .
٢. السَّفَرُ بِهَا مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى رَدِّهَا ؛ لِأَنَّ حِرْزَ السَّفَرِ دُونَ حِرْزِ الْحَضَرِ .
٣. أَنْ يَنْقُلَهَا إِلَى مَحَلَّةٍ أَوْ دَارٍ أُخْرَى دُونَهَا فِي الْحِرْزِ <sup>(٣)</sup>.

(١) لِأَنَّ الْمُوْدِعَ مَالِكٌ ، وَلِأَنَّ الْوَدِيعَ مُتَبَرِّعٌ بِالْحِفْظِ .

(٢) مِنْ مَوْتٍ أَحَدِهِمَا أَوْ جُنُونِهِ أَوْ إِغْمَائِهِ .

(٣) أَمَا نَقْلُهَا إِلَى مِثْلِهِ أَوْ إِلَى أَعْلَى فَلَا ضَمَانَ إِلَّا إِذَا نَهَاةَ الْمَالِكُ فَيَظْمَنُ مُظْلَفًا وَلَوْ كَانَ الْمُنْقُولُ إِلَيْهِ أَحْرَزَ ، وَكَذَلِكَ لَا يَضْمَنُ لَوْ نَقَلَهَا إِلَى مَا دُونَهُ فِي الْحِرْزِ وَلَكِنَّهُ حِرْزُهَا أَيْضًا فَلَا

٤. أَنْ يَجْحَدَهَا بِلاَ عُذْرِ بَعْدَ طَلَبِ المَالِكِ وَإِنْ رَجَعَ عَنْ جَحْدِهِ<sup>(١)</sup>.
٥. أَنْ يَتْرُكَ الإِيصَاءَ بِهَا<sup>(٢)</sup> عِنْدَ المَرَضِ أَوْ السَّفَرِ لِلْقَاضِي أَوْ الأَمِينِ عِنْدَ قَاضِي القَاضِي.
٦. أَنْ يَتْرُكَ دَفْعَ مُثْلِفَاتِهَا وَمُهْلِكَاتِهَا كَأَنْ يَتْرِكَ تَهْوِيَةَ ثِيَابِ الصُوفِ وَكَأَنْ يَتْرُكَ مَا يَحْفَظُهَا مِنَ المَطَرِ أَوْ الشَّمْسِ المُثْلِفِينَ لَهَا .
٧. أَنْ يَمْنَعَ رَدَّهَا بِلاَ عُذْرِ بَعْدَ طَلَبِ مَالِكِهَا<sup>(٣)</sup>.
٨. أَنْ يُضَيِّعَهَا : بِسَبَبِ إِهْمَالِهِ أَوْ نَسْيَانِهَا فِي مَكَانٍ وَكَذَلِكَ لَوْ ضَاعَتْ وَلَمْ يَذَرِ مَا سَبَبَ الضَّيْثُضَاعَ .
٩. أَنْ يَنْتَفِعَ بِهَا : كَلْبَسِ الثَّوبِ وَرُكُوبِ السَّيَارَةِ<sup>(٤)</sup> .
١٠. أَنْ يُخَالِفَ المَالِكَ فِي حِفْظِهَا إِلَّا إِذَا كَانَتْ المُخَالَفَةُ فِيهَا زِيَادَةً فِي الحِفْظِ .

قَالَ صَاحِبُ «صَفْوَةِ الزُّبْدِ» :

وَأَمَّا يَضْمَنُ بِالتَّعَدِي وَالْمَظْلِي فِي تَخْلِيَةٍ مِنْ بَعْدِ  
- طَلَبِهَا مِنْ غَيْرِ عُذْرِ بَيِّنٍ وَارْتَفَعَتْ بِالمَوْتِ وَالتَّجَنُّنِ  
وَيَضْمَنُ كَذَلِكَ لَوْ دَفَنَهَا بِمَوْضِعٍ وَسَافَرَ وَلَمْ يُعْلَمْ بِهَا أَمِيناً يُرَاقِبُهَا.

ضَمَانَ عَلَيْهِ كَأَنْ وَضَعَ الحَيَوَانَ فِي الدَّارِ ثُمَّ نَقَلَهُ إِلَى الزَّرْبَةِ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ بِالثَّقَلِ لِلدُّونِ لِأَنَّ ذَلِكَ الدُّونَ جِرْزٌ لَهَا أَيْضاً بِخِلَافِ مَا لَوْ عَيَّنَ لَهُ جِرْزاً فَتَقَلَّ لِدُونِهِ وَهُوَ جِرْزٌ لَهَا أَيْضاً فَيَضْمَنُ .

(١) بِخِلَافِ مَا لَوْ جَحَدَهَا ابْتِدَاءً مِنْ دُونِ طَلَبِ مَالِكِهَا ؛ لِأَنَّ إِخْفَاءَهَا أُبْلَغُ فِي حِفْظِهَا .

(٢) وَالإِيصَاءُ بِهَا هُوَ الإِغْلَامُ بِهَا مَعَ وَصْفِهَا بِمَا تَتَمَيَّزُ بِهِ إِنْ كَانَتْ غَائِبَةً أَوْ الإِشَارَةُ لِعَيْنِهَا إِنْ كَانَتْ حَاضِرَةً وَالْأَمْرُ بِرَدِّهَا .

(٣) الْمُرَادُ بِالرَّدِّ هُنَا التَّخْلِيَةُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ المَالِكِ ، أَمَا حَمْلُهَا إِلَيْهِ فَلَا يَلْزَمُهُ .

(٤) إِلَّا إِذَا كَانَ الانْتِفَاعُ لِمَصْلَحَةِ المَالِكِ فَلَا ضَمَانَ .

# كتاب الفرائض

# دار الميراث للبحوث

للدراسات والتحقيق وخدمة التراث



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كتاب الفرائض

\* تعريف علم الفرائض : هو فقه الموارث وعلم الحساب الموصل إلى معرفة ما يخص كل ذي حق من التركة .

التركة : ما خلفه الميت من مال كعقار وديّة<sup>(١)</sup> ، ومن حق خيار وشفعة وقصاص وحد قذف ، ومن اختصاص كخمر محترمة .

\* فضل تعلم الفرائض : ورد في الحديث عن النبي ﷺ أنه قال : (تعلّموا الفرائض وعلموها الناس فإنه نصف العلم وهو ينسى وهو أول علم ينزع من أمتي)<sup>(٢)</sup> .

وعن سفيان بن عيينة رضي الله عنه أنه قال : إنما قيل : الفرائض نصف العلم لأنه يبتلى به الناس كلهم<sup>(٣)</sup> .

وقوله ﷺ : (تعلّموا الفرائض وعلموه ، فإني امرؤ مقبوض ، وإن العلم سيقبض ، وتظهر الفتن ، حتى يختلف اثنان في الفريضة ؛ فلا يجدان من يقضي بها)<sup>(٤)</sup> .

(١) تؤخذ من قاتله تقدير أي يقدر أنها دخلت في ملك المقتول قبل موته بلحظة ثم بموته خلفها للورثة.

(٢) رواه ابن ماجه (٢٧١٩) والدارقطني (٤٠٥٩) والبيهقي في السنن الكبرى (١٢٥٣٧) والحاكم في المستدرک (٧٩٤٨) والطبراني في المعجم الأوسط (٥٢٩٣).

(٣) رواه البيهقي في السنن الكبرى (١٢٥٤٦).

(٤) رواه الحاكم في المستدرک (٧٩٥٠) واللفظ له (٧٩٥١) والدارقطني (٤١٠٣) (٤١٠٤).

وَقَوْلُهُ ﷺ : (الْعِلْمُ ثَلَاثَةٌ ، وَمَا سِوَى ذَلِكَ فَهُوَ فَضْلٌ : آيَةٌ مُحْكَمَةٌ أَوْ سُنَّةٌ قَائِمَةٌ أَوْ قَرِيبَةٌ عَادِلَةٌ) <sup>(١)</sup>.

وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَوْقُوفًا : (تَعَلَّمُوا الْقَرَائِضَ وَاللَّحْنَ وَالسُّنَّةَ كَمَا تَعَلَّمُونَ الْقُرْآنَ) <sup>(٢)</sup>.

وَعَنْ سَبْدَنَّا عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : (إِذَا لَهَوْتُمْ فَالْهَوْ بِالرِّيِّ وَإِذَا تَحَدَّثْتُمْ فَتَحَدَّثُوا بِالْفَرَائِضِ) <sup>(٣)</sup>.

وَعَنِ الصَّحَابِيِّ عِكْرِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَضَعُ الْكَبْلَ فِي رِجْلَيْ يُوَظِّفُ الْقُرْآنَ وَالْفَرَائِضَ <sup>(٤)</sup>.

وَعَنْ طَاوُوسٍ وَقَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : الْقَرِيبَةُ ثَلَاثُ الْعِلْمِ <sup>(٥)</sup>.

• حُكْمُ تَعَلُّمِهِ : قَرَضٌ كِفَايَةٌ : إِذَا صَلَحَ غَيْرُهُ لِتَعَلُّمِهِ .

وَقَرَضٌ عَيْنٌ : إِذَا تَعَيَّنَ عَلَيْهِ بِأَنْ لَمْ يَصْلُحْ غَيْرُهُ لِتَعَلُّمِهِ .

• الْأَصْلُ فِيهِ : آيَاتٌ كَثِيرَةٌ مِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿يُؤْمِنُ بِكُمْ اللَّهُ فِي أَوَّلِ كِتَابِهِ﴾

لِلذِّكْرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ ﴿النِّسَاءُ : ١١﴾ .

﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ﴾ (النِّسَاءُ : ١٢) .

وَأَحَادِيثٌ مِنْهَا : قَوْلُهُ ﷺ : (أَلْحِقُوا الْقَرَائِضَ بِأَهْلِهَا فَمَا بَقِيَ فَلْأُولَى رَجُلٍ ذَكَرٍ) <sup>(٦)</sup>.

(١) رواه البيهقي في السنن الكبرى (١٢٥٤٣).

(٢) رواه البيهقي في السنن الكبرى (١٢٥٣٨) وسعيد بن منصور في الفرائض (٢٢٧).

(٣) رواه الحاكم في المستدرک (٧٩٥٢) والبيهقي في السنن الكبرى (١٢٥٤٠).

(٤) رواه البيهقي في السنن الكبرى (١٢٥٤٥).

(٥) رواه عبدالرزاق في مصنفه (٢١٠١٣) والبيهقي في السنن الكبرى (١٢٥٤٦).

(٦) رواه البخاري (٦٧٣٧) (٦٧٤٦) ومسلم نحوه (٤٢٢٧) (٤٢٢٨).

## الحقوق المشتملة بتركة الميت<sup>(١)</sup>

خُمْسُهُ ، وَيَجِبُ التَّرْتِيبُ بَيْنَهَا عِنْدَ ضَيْقِ التَّرَكَةِ ، فَإِنْ لَمْ تَضِقْ فَيُنْدَبُ التَّرْتِيبُ وَهِيَ :

الحَقُّ الْأَوَّلُ : الْحَقُّ الْمُتَعَلِّقُ بِعَيْنِ التَّرَكَةِ<sup>(٢)</sup> : وَلَهُ صَوْرٌ مِنْهَا :

- ١- الزَّكَاةُ : إِذَا تَعَلَّقَتْ بِالنِّصَابِ ، بَأَنْ كَانَ بَاقِيًا فَتَتَعَلَّقُ بِالْعَيْنِ ، وَإِلَّا فَبِالدِّمَّةِ وَتَكُونُ مِنَ الدِّيُونِ الْمُرْسَلَةِ فِي الدِّمَّةِ ، وَفِي كُلِّ الْحَالَتَيْنِ وَجِبَ إِخْرَاجُهَا مِنَ التَّرَكَةِ .
- ٢- الْجِنَايَةُ : أَيْ إِذَا كَانَ فِي التَّرَكَةِ عَبْدٌ وَقَدْ حَصَلَتْ مِنْهُ جِنَايَةٌ عَلَى غَيْرِهِ<sup>(٣)</sup> فَلَا يَتَصَرَّفُ فِيهِ حَتَّى يُدْفَعَ أَرْشُ الْجِنَايَةِ وَهُوَ الْأَقْلُ مِنْ قِيَمَةِ الْعَبْدِ وَأَرْشُ الْجِنَايَةِ .
- ٣- الرَّهْنُ : لِأَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِعَيْنِ الْمَرْهُونِ فَالْمَيْتُ رَهْنُهُ بِدَيْنٍ عَلَيْهِ فَيُقْضَى دَيْنُهُ مِنَ الْمَرْهُونِ فَيُبَاعَ .

٤- سُكْنَى الْمُعْتَدَّةِ : أَيْ عِدَّةُ وَفَاة .

- ٥- الْمَبِيعُ لِلْمُفْلِسِ : أَيْ إِذَا اشْتَرَى شَخْصٌ قَبْلَ مَوْتِهِ سَلْعَةً ، ثُمَّ لَمْ يَدْفَعْ الثَّمَنَ ، ثُمَّ بَعْدَ مَوْتِهِ بَانَ إِفْلَاسُهُ ، فَلِلْبَائِعِ الْقَسْخُ وَأَخَذُ الْمَبِيعِ .
- ٦- حِصَّةُ الْعَامِلِ فِي رِبْحِ الْقِرَاضِ : أَيْ إِذَا مَاتَ الْمَالِكُ قَبْلَ قِسْمَةِ الرِّبْحِ فَتَقْدَمُ حِصَّتُهُ مِنَ الرِّبْحِ فَتُعْطَى لِلْعَامِلِ .

(١) الْحَقُّ الْمُتَعَلِّقُ بِالتَّرَكَةِ إِمَّا ثَابِتٌ قَبْلَ الْمَوْتِ وَإِمَّا ثَابِتٌ بِالمَوْتِ .

وَالأَوَّلُ : إِمَّا مُتَعَلِّقٌ بِالْعَيْنِ أَوْ مُتَعَلِّقٌ بِالدِّمَّةِ .

وَالثَّانِي : إِمَّا لِلْمَيْتِ وَهُوَ مَوْنُ التَّجْهِيزِ .

وَإِمَّا لِغَيْرِهِ وَهُوَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ ثَبُوتُهُ مِنْ جِهَةِ الْمَيْتِ بِحَيْثُ يَكُونُ لَهُ تَسَبُّبٌ فِي ذَلِكَ وَهُوَ الْوَصِيَّةُ .

أَوْ لَا يَكُونُ ثَبُوتُهُ مِنْ جِهَةِ الْمَيْتِ ، وَهُوَ الْإِرْثُ ، فَالْجُمْلَةُ خُمُسُهُ حَقْرٌ .

(٢) قُدِّمَ الْحَقُّ الْمُتَعَلِّقُ بِعَيْنِ التَّرَكَةِ لِأَنَّ صَاحِبَهُ يُقَدِّمُ بِهِ فِي الْحَيَاةِ أَيْ لَوْ كَانَ حَيًّا .

(٣) وَذَلِكَ كَانَ قَتْلَ نَفْسٍ أَوْ قَطْعَ ظَرْفٍ خَطَأً أَوْ شِبْهَ عَمْدٍ أَوْ عَمْدًا وَلَكِنْ عَفَى عَنْهُ مُسْتَحَقُّ الْقِصَاصِ عَلَى مَالٍ ، أَوْ لَا قِصَاصَ فِيهِ كَقَتْلِهِ وَلَدِهِ ، أَوْ أَثْلَفَ مَالٍ إِنْسَانٍ بِغَيْرِ تَسْلِيْطِهِ ثُمَّ مَاتَ السَّيِّدُ .

الحَقُّ الثَّانِي : مُؤْنُ التَّجْهِيزِ بِالمَعْرُوفِ<sup>(١)</sup> : أَي تَكَالِيفُ غُسْلِهِ وَتَكْفِينِهِ وَحَمْلِهِ وَدَفْنِهِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِكُلِّ ذَلِكَ .

وَقَوْلُنَا (بِالمَعْرُوفِ) : أَي عَلَى حَسَبِ إِسَارِ المَيِّتِ وَإِغْسَارِهِ مِنْ غَيْرِ إِسْرَافٍ وَلَا تَفْتِيرٍ .

مَسْأَلَةٌ : الزَّوْجَةُ المَتَوَقَّاةُ وَلَوْ كَانَتْ غَنِيَةً يَكُونُ تَجْهِيزُهَا عَلَى زَوْجِهَا إِذَا كَانَ مُوسِرًا بِشَرْطِ عَدَمِ نُشُوزِهَا ، لِأَنَّهُ يُسْقِطُ النِّفَاقَ ، وَالتَّجْهِيزُ تَابِعٌ لِلنِّفَاقِ .

الحَقُّ الثَّالِثُ : الدِّيُونُ المُرْسَلَةُ فِي الدِّمَّةِ<sup>(٢)</sup> : أَي مُطْلَقَةٌ عَنْ تَعَلُّقِهَا بِعَيْنِ التَّرَكَّةِ ، وَإِنَّمَا هِيَ فِي دِمَّةِ المَيِّتِ ، فَيُبَاعُ مِنَ التَّرَكَّةِ مَا يُقْضَى بِهَا ، وَيُقَدَّمُ دَيْنُ اللَّهِ كَحَجِّ عَلَى دَيْنِ الْآدَمِيِّ إِذَا ضَاقَتِ التَّرَكَّةُ عَنْهُمَا<sup>(٣)</sup> .

الحَقُّ الرَّابِعُ : الوَصَايَا بِالثُّلُثِ<sup>(٤)</sup> : أَي ثُلُثِ مَا بَقِيَ بَعْدَ مُؤْنِ التَّجْهِيزِ وَالدَّيْنِ لَا ثُلُثَ جَمِيعِ التَّرَكَّةِ ، وَتَكُونُ الوَصِيَّةُ لِلْأَجْنَبِيِّ لَا لِلوَارِثِ كَمَا سَيَأْتِي تَفْصِيلُهُ فِي بَابِ الوَصَايَا .

الحَقُّ الْخَامِسُ : الْإِرْثُ : وَهُوَ نَصِيبُ الْوَرَثَةِ .

(١) لِقَوْلِهِ ﷺ فِي الْمُحْرِمِ الَّذِي مَاتَ حِينَ وَقَصَتْهُ نَاقَتُهُ : (كَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٢٤٠) .

(٢) قُدِّمَتِ الدِّيُونُ عَلَى الوَصَايَا لِأَنَّ الدِّيُونَ حَقٌّ وَاجِبٌ عَلَى المَيِّتِ أَداؤُهُ ، وَالْوَصِيَّةُ تَبَرُّعٌ فَلِذَلِكَ أَخَّرَتْ ، وَتَقْدِيمُهَا فِي نَظْمِ الْآيَةِ لِلإِهْتِمَامِ بِشَأْنِهَا لِأَنَّهَا تَبَرُّعٌ وَعَادَةُ النَّفُوسِ أَنْ تَشِيعَ بِمَا يَذْقَعُ حِجَانًا .

(٣) لِقَوْلِهِ ﷺ : (فَدَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٩٥٣) وَمُسْلِمٌ (٢٧٤٩) وَفِي رَوَايَةٍ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (٧٣١٥) بِلَفْظٍ : (فَإِنَّ اللَّهَ أَحَقُّ بِالْوَفَاءِ) .

(٤) قُدِّمَتِ الوَصَايَا عَلَى الْإِرْثِ مُطْلَقَةٌ كَانَتْ أَوْ مُعَيَّنَةً لِأَنَّهَا لِنَصْلَحَةِ المَيِّتِ كَمَا فِي الْحَيَاةِ وَلِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٌ ﴾ (النساء: ١١) .

## بَابُ الْإِرْثِ

### تَعْرِيفُ الْإِرْثِ :

لُغَةً : الْبَقَاءُ وَانْتِفَالُ الشَّيْءِ مِنْ قَوْمٍ إِلَى قَوْمٍ آخَرِينَ .

شَرْعاً : حَقٌّ ، قَابِلٌ لِلتَّجْزِي ، يَثْبُتُ لِمُسْتَحِقٍّ ، بَعْدَ مَوْتِ مَنْ لَهُ ذَلِكَ ، لِقَرَابَةٍ بَيْنَهُمَا ، وَنَحْوِهَا .

- شَرْحُ التَّعْرِيفِ :

حَقٌّ : جَنْسٌ بِشَمَلِ الْمَالِ وَغَيْرِهِ .

قَابِلٌ لِلتَّجْزِي : خَرَجَ بِهِ : وَلايَةُ التَّكَاجِ فَلَا تَتَجَزَّأُ فَلَوْ كَانَ لَهَا ثَلَاثَةُ إِخْوَةٍ لَا يُقَالُ : لِكُلِّ وَاحِدٍ ثُلُثٌ وَلَا يَتَّيْهَا .

يَثْبُتُ لِمُسْتَحِقٍّ : أَيِ يَثْبُتُ لِلْوَارِثِ .

بَعْدَ مَوْتِ مَنْ لَهُ ذَلِكَ : أَيِ الْمَوْرُوثِ الَّذِي كَانَ يَمْلِكُ هَذَا الْحَقَّ ، خَرَجَ بِهِ : الْحَقُوقُ الثَّابِتَةُ بِالشَّرَاءِ وَالْإِثْمِ فِي الْحَيَاةِ لَا بَعْدَ الْمَوْتِ .

لِقَرَابَةٍ بَيْنَهُمَا : أَيِ لَسَبَبٍ مِنْ أَسْبَابِ الْإِرْثِ ، وَمِنْهَا الْقَرَابَةُ وَهِيَ الْمُعَبَّرُ عَنْهَا بِالنَّسَبِ .

وَنَحْوِهَا : مِنَ التَّكَاجِ وَالْوَلَاءِ كَمَا سَيَأْتِي .

### أَرْكَانُ الْإِرْثِ

ثَلَاثَةٌ :

١- وَارِثٌ : وَهُوَ الْحَيُّ ، أَوِ الْمُلْحَقُ بِالْأَحْيَاءِ كَالْحَلِی .

٢- مَوْرَثٌ : وَهُوَ الْمَيِّتُ ، أَوِ الْمُلْحَقُ بِالْأَمْوَاتِ كَالْمَفْقُودِ الْمَحْكُومِ بِمَوْتِهِ .

٣- حَقٌّ مَوْرُوثٌ : وَهِيَ التَّرِكَةُ مِنْ مَالٍ وَحَقٍّ .



## أسباب الإزث

ثلاثة مُتَّفَقٌ عَلَيْهَا ، والرابع مُخْتَلَفٌ فِيهِ :

(١) التَّكَاحُ : وَهُوَ عَقْدُ الزَّوْجِيَّةِ <sup>(١)</sup> الصَّحِيحُ <sup>(٢)</sup> وَإِنْ لَمْ يَحْصُلْ وَطْءٌ وَلَا خُلُوةٌ ، وَلَوْ فِي مَرَضِ الْمَوْتِ ، وَلَوْ فِي عِدَّةِ الطَّلَاقِ الرَّجْعِيِّ <sup>(٣)</sup> لَا الْبَائِنِ <sup>(٤)</sup> ، وَالتَّوْرِيثُ هُنَا يَكُونُ مِنَ الْجَانِبَيْنِ <sup>(٥)</sup> .

(٢) الْوَلَاءُ : وَهُوَ عُصَبَةٌ سَبَبُهَا نِعْمَةُ الْمُعْتِقِ عَلَى رَقِيقِهِ بِالْعِتْقِ بِأَيِّ تَوْرَجٍ مِنْ أَنْوَاعِهِ <sup>(٦)</sup> ، وَالتَّوْرِيثُ هُنَا يَكُونُ مِنْ جِهَةِ الْمُعْتِقِ لَا الْعَتِيقِ .

(٣) النَّسَبُ : أَيِ الْقَرَابَةِ وَهِيَ الْأَبُوَّةُ وَالْبُنُوَّةُ وَالْإِذْلَاءُ بِأَحَدِهِمَا .

وَالْتَّوْرِيثُ هُنَا يَكُونُ تَارَةً مِنَ الْجَانِبَيْنِ وَتَارَةً مِنْ جَانِبٍ وَاحِدٍ <sup>(٧)</sup> .

(٤) جِهَةُ الْإِسْلَامِ : فَيَرِثُ بِهَا بَيْتُ الْمَالِ إِنْ كَانَ مُنْتَظِمًا .

مَسْأَلَةٌ : مَا صَوْرَةُ اجْتِمَاعِ الْأَسْبَابِ الْأَرْبَعَةِ فِي شَخْصٍ وَاحِدٍ ؟

(١) خَرَجَ بِالْعَقْدِ : وَطْءُ الشَّبْهَةِ وَإِنْ لَحِقَ بِهِ الْوَلَدُ ، وَوَطْءُ الزَّنا فَلَا تَوَارِثَ بِهِمَا .

(٢) خَرَجَ بِالصَّحِيحِ : الْفَاسِدُ فَلَا تَوَارِثَ بِالنِّكَاحِ الْفَاسِدِ لَكِنْ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ أَنَّ حُكْمَ النِّكَاحِ الْمُخْتَلَفِ فِي صَحْتِهِ اخْتِلَافًا مَعْتَبَرًا كَالنِّكَاحِ الصَّحِيحِ إِلَّا نِكَاحَ الْمَرْضِ وَنِكَاحَ الْخُبَارِ لَا لِحْلَالِهِ كَمَا أَفَادَهُ ابْنُ شَهَابٍ فِي «فَتْوَحَاتِ الْبَاعِثِ» .

(٣) لِأَنَّ الرَّجْعِيَّةَ زَوْجَةً فِي سَائِرِ الْأَحْكَامِ إِلَّا الْوَطْءَ وَتَوَابِعَهُ .

(٤) عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ خِلَافًا لِلْأَثَمَةِ الثَّلَاثَةِ ، فَعِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ تَرِثُهُ مَا لَمْ تَنْقُضْ عِدَّتُهَا ، وَعِنْدَ الْحَنَابِلَةِ تَرِثُهُ مَا لَمْ تَتَزَوَّجْ أَوْ تَنْتَفِ تَهْمَةُ الْفِرَارِ مِنَ الْإِرْثِ بِأَنْ كَانَ يَطْلُبُهَا مِثْلًا ، وَعِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ تَرِثُهُ وَلَوْ اتَّصَلَتْ بِأَزْوَاجٍ حَيْثُ أَتَاهُمْ فِي طَلَاقِهَا بِالْفِرَارِ مِنْ إِرْثِهَا قِطْعًا وَكَذَا إِذَا لَمْ يُتَّهَمْ بِأَنْ كَانَ بِسُؤَالِهَا أَوْ عُلِقَ بِمَا لَهَا عَنْهُ غَفًى فَفَعَلَتْهُ عَلَى الْمُعْتَمِدِ عِنْدَهُمْ سَدًّا لِلذَّرَائِعِ .

(٥) لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَلَكُمْ مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ نَصْفٌ مِمَّا تَرَكَ آبَاؤُكُمْ مِنْهُ وَلَكُمْ مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ نَصْفٌ مِمَّا تَرَكَ آبَاؤُكُمْ مِنْهُ وَلَكُمْ مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ نَصْفٌ مِمَّا تَرَكَ آبَاؤُكُمْ مِنْهُ﴾ وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَلَهُمْ مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ حَقٌّ وَاحِدٌ﴾ .

تَرَكُّهُمْ (النساء: ١٢) .

(٦) لِقَوْلِهِ تَعَالَى : (الْوَلَاءُ لِحَمَّةٍ كُلِّ حَمَةٍ النَّسَبُ لَا تَبَاغٌ وَلَا تَوْهَبٌ) رَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدْرَكِ

(٧٩٩٠) وَابْنُ بَيْهَقٍ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (١٢٧٥٥) وَابْنُ حَبَانَ فِي صَحِيحِهِ (٤٩٥٠) .

(٧) مِثَالُهُ مِنَ الْجَانِبَيْنِ : الْابْنُ مَعَ أَبِيهِ ، وَالْأَخُ مَعَ أَخِيهِ ، وَمِثَالُهُ مِنْ أَحَدِ الْجَانِبَيْنِ : ابْنُ

الْأَخِ لِغَيْرِ أُمٍّ مَعَ عَمَّتِهِ فَإِنَّهُ يَرِثُهَا وَلَا تَرِثُهُ ، وَالْجَدَّةُ أُمُّ الْأُمِّ فَإِنَّهَا تَرِثُ وَلَدَ بِنْتِهَا وَلَا يَرِثُهَا .

صورتها : أن يشتري زيد ابنة عمه ، ثم يفتقها ، ثم يتزوجها ، ثم تموت  
والحال أنه إمام المسلمين فهو ابن عمها وزوجها ومولاها وصاحب بيت المال لأنه  
الإمام ، ويرث حينئذ بالزوجة وبنوة العم فقط .

## شروط الإرث

ثلاثة :

١. تحقق حياة الوارث بعد موت المورث : بالمشاهدة أو البينة أو بالحاقه  
بالأخياء تقديراً كحمل انفصل حياً حياة مستقرة لوقت يظهر منه وجوده عند  
الموت .

٢. تحقق موت المورث : بالمشاهدة أو البينة أو بالحاقه بالموتى حكماً أو  
تقديراً<sup>(١)</sup> .

٣. العلم بجهة الإرث : أي سبب من أسباب الإرث المتقدمة<sup>(٢)</sup> .

## موانع الإرث

سبعة : ثلاثة متفق عليها ، وثلاثة مختلف فيها :

١- القتل<sup>(٣)</sup> : فيمنع به كل من له دخل في القتل ، ولو بوجه ، ولو كان بحق<sup>(٤)</sup> لأن  
فيه تهمته الاستعجال<sup>(٥)</sup> ، وهو مانع من جانب القاتل<sup>(٦)</sup> .

(١) حكماً : كالمفقود إذا مضت المدة التي ينتظر فيها وحكم القاضي بموته .

وتقديراً : كما في الجنين المنفصل بجناية على أمه توجب غرة عبداً أو أمة تكون لورثة  
الجنين لأنه يقدر حياً عرّض له الموت بالنسبة إلى إرث الغرة عنه فقط إذ لا يورث عنه غيرها ،  
وبه بلغز فيقال : لنا حريورث ولا يرث .

(٢) وهذا الشرط يختص بالقاضي ومثله المفتي لا الشاهد لأنه قد يظن من ليس بوارث وارثاً .

(٣) لحديث أبي داود (٤٥٦٦) : (ليس للقاتل شيء) أي من الميراث .

(٤) كمقتض وإمام وجلاد بأمرهما أو أحدهما وشاهد ومزك ولو بغير قصد كقتل الخطأ .

(٥) والقاعدة تقول : من استعجل الشيء قبل أوانه عوقب بحرمانه .

(٦) لأن القتل قطع الموالاة التي هي سبب الإرث ولأنه لم يؤمن أن يستعجل الإرث بالقتل  
فاقتضت المصلحة منعه من الإرث .

٢- الرَّقُّ : بِجَمِيعِ أَنْوَاعِهِ ، وَهُوَ عَجْزٌ حُكْمِي يَقُومُ بِالْإِنْسَانِ بِسَبَبِ الْكُفْرِ ، وَهُوَ مَانِعٌ مِنَ الْجَانِبَيْنِ .

٣- اخْتِلَافُ الدِّينِ : وَهُوَ مَانِعٌ مِنَ الْجَانِبَيْنِ ، وَالْأَصَحُّ عِنْدَ الشَّافِعِيَةِ أَنَّ الْكُفْرَ كُلَّهُ مِلَّةٌ وَاحِدَةٌ<sup>(١)</sup> .

٤- اخْتِلَافُ ذَوِي الْكُفْرِ الْأَصْلِيِّ ذِمَّةٌ وَحَرَابَةٌ<sup>(٢)</sup> .

٥- الرَّدَّةُ .

٦- الدَّوْرُ الْحُكْمِي : ضَابِطُهُ : كُلُّ حُكْمٍ أَدَّى ثُبُوتُهُ لِنَفْسِهِ فَيَدُورُ عَلَى نَفْسِهِ وَيُكْرَهُ عَلَيْهِ بِالْبُظْلَانِ ، أَيْ : يَلْتَزِمُ مِنَ الثَّوْرِيثِ عَدَمُ الثَّوْرِيثِ .

صَوْرَتُهُ : كَانَ يُقَرَّرُ أَخٌ حَائِزٌ بِابْنٍ لِلْمَيِّتِ فَيُثَبِّتُ نَسَبُ الْإِبْنِ وَلَا يَرِثُ<sup>(٣)</sup> .

أَقْسَامُ النَّاسِ مِنَ نَاحِيَةِ الْإِرْثِ وَعَدَمِهِ :

١. قِسْمٌ يَرِثُ وَيُورَثُ : كَالْإِخْوَةِ وَالزَّوْجَيْنِ .

٢. قِسْمٌ لَا يَرِثُ وَلَا يُورَثُ : كَالرَّقِيقِ وَالْمُرْتَدِّ .

٣. قِسْمٌ يُورَثُ وَلَا يَرِثُ : كَالْمُبْعَعِضِ فِيمَا مَلَكَهُ بِبَعْضِهِ الْخَرُّ ، وَالْجَنِينِ فِي غُرَّتِهِ فَقَطْ .

٤. قِسْمٌ يَرِثُ وَلَا يُورَثُ : كَالْأَنْبِيَاءِ<sup>(٤)</sup> .

(١) لحديث البخاري (٦٧٦٤) ومسلم (٤٢٢٥) : (لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم) .

(٢) فلا توارث بين الذمي والحربي ، وأما المعاهد والمستأمن فحكمهما كالذمي .

(٣) لأنه لو ورث لحجب الأخ فلا يصح إقراره لأن شرط المقر أن يكون وارثاً حائزاً ، وإذا لم يصح إقراره للإبن لم يثبت نسبه فلا يرث فأدى إرثه إلى عدم إرثه .

(٤) لحديث البخاري (٣٠٩٣) ومسلم (٤٦٧١) : (لا تُورَثُ مَا تَرَكْنَاهُ صَدَقَةً) وفي مسند الربيع بن

حبيب (٦٦٩) : (نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة) ، والحكمة في ذلك : أن لا يتمنى أحد من الورثة موتهم لأجل الإرث فيهلك ، وأن لا يظن بهم الرغبة في الدنيا لأجل ورثتهم ، وأن يكون ما لهم صدقة بعد وفاتهم تكثيراً لأجرهم .

## تَعْرِيفُ الْفَرَضِ وَالتَّعْصِيبِ

الْفَرَضُ لُغَةً : يُطْلَقُ عَلَى مَعَانٍ مِنْهَا : النَّصِيبُ اللَّازِمُ .  
وَشَرْعاً : نَصِيبٌ ، مُقَدَّرٌ ، شَرْعاً ، لِوَارِثٍ ، لَا يَزِيدُ إِلَّا بِالرَّدِّ ، وَلَا يَنْقُصُ إِلَّا  
بِالْعَوْلِ <sup>(١)</sup> .

التَّعْصِيبُ مَا خُوِذَ مِنَ الْعَصَبَةِ وَهِيَ لُغَةً : قَرَابَةُ الرَّجُلِ لِأَبْنِهِ .  
وَشَرْعاً : مَنْ لَيْسَ لَهُ نَصِيبٌ مُقَدَّرٌ مِنَ الْمَجْمَعِ عَلَى تَوْرِيثِهِمْ حَالَةً  
تَعْصِيهِ <sup>(٢)</sup> .

## أَقْسَامُ الْوَرَثَةِ

ثَلَاثَةٌ :

١- مِنْهُمْ مَنْ يَرِثُ بِالْفَرَضِ فَقَطْ ، أَيْ لَهُ نَصِيبٌ مُقَدَّرٌ ( مُحَدَّدٌ ) : وَهُمْ جَمِيعُ  
النِّسَاءِ إِلَّا الْمُتَعَتَّةَ ، وَعَدَدُهُنَّ تِسْعَةٌ وَرَجُلَانِ ، وَهُمَا الزَّوْجُ وَالْأَخُ لِأُمِّ .

(١) فَيُودِ التَّعْرِيفِ :

نَصِيبٌ ، خَرَجَ بِهِ التَّعْصِيبُ الْمُسْتَعْرِقُ .  
مُقَدَّرٌ ، خَرَجَ بِهِ : التَّعْصِيبُ غَيْرُ الْمُسْتَعْرِقِ لِعَدَمِ تَقْدِيرِهِ . وَنَفَقَةُ الْقَرِيبِ لِأَنَّ الْمَدَارَ فِيهَا عَلَى  
قَدْرِ الْكِفَايَةِ .

شَرْعاً ، خَرَجَ بِهِ : الْوَصِيَّةُ فَإِنَّهَا مُقَدَّرَةٌ بِجَعْلِ الْمُوصِي لَا بِأَصْلِ الشَّرْعِ .

لِوَارِثٍ ، خَرَجَ بِهِ : نَحْوُ الْعَشْرِ فِي الزَّكَاةِ فَإِنَّهُ مُقَدَّرٌ لِغَيْرِ وَاثِرٍ .

لَا يَزِيدُ إِلَّا بِالرَّدِّ ، وَلَا يَنْقُصُ إِلَّا بِالْعَوْلِ ، وَهَذَا لِلتَّوْضِيحِ .

(٢) فَيُودِ التَّعْرِيفِ :

- مَنْ لَيْسَ لَهُ نَصِيبٌ مُقَدَّرٌ ، خَرَجَ بِهِ : أَهْلُ الْفُرُوضِ أَجْمَعُونَ لِأَنَّ أَنْصِبَاءَهُمْ مُقَدَّرَةٌ .

- مَنْ الْمَجْمَعُ عَلَى تَوْرِيثِهِمْ ، خَرَجَ : مَنْ يَنْزِلُ مَنْزِلَةُ الْعَصَبَةِ مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ فَإِنَّهُمْ وَإِنْ لَمْ

يُقَدَّرَ لَهُمْ نَصِيبٌ لَكُنْهُمْ لَيْسُوا مِنَ الْمَجْمَعِ عَلَى تَوْرِيثِهِمْ .

- حَالَةُ تَعْصِيهِ ، دَخَلَ فِيهِ : كُلُّ مَنْ يَرِثُ بِالْفَرَضِ قَارَةً وَبِالنَّصِيبِ أُخْرَى كَالْأَبِ فَإِنَّهُ وَإِنْ

كَانَ لَهُ نَصِيبٌ مُقَدَّرٌ لَكِنْ لَا فِي حَالَةِ تَعْصِيهِ بَلْ فِي حَالَةِ إِرْثِهِ بِالْفَرَضِ .

وَالنِّسَاءُ هُنَّ: الْبَنَاتُ، وَبَنَاتُ الْإِبْنِ وَإِنْ سَقَلَ<sup>(١)</sup>، وَالْأُمُّ، وَالْجَدَّةُ مِنْ جِهَةِ الْأَبِ، وَالْجَدَّةُ مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ وَإِنْ عَلَتَا، وَالْأُخْتُ الشَّقِيقَةُ، وَالْأُخْتُ لِأَبٍ، وَالْأُخْتُ لِأُمٍّ، وَالزَّوْجَةُ.

٢- مِنْهُمْ مَنْ يَرِثُ بِالتَّعْصِيبِ فَقَطْ، أَيْ لَهُ نَصِيبٌ غَيْرُ مُقَدَّرٍ (غَيْرُ مُحَدَّدٍ) فَقَدْ يَكُونُ كُلُّ الْمَالِ وَقَدْ يَكُونُ الْبَاقِي بَعْدَ أَخْذِ أَهْلِ الْفُرُوضِ فُرُوضَهُمْ.

وَهُوَ امْرَأَةٌ وَاحِدَةٌ وَهِيَ الْمُعْتِقَةُ وَجَمِيعُ الرِّجَالِ إِلَّا الزَّوْجَ وَالْأَخَ لِأُمٍّ، وَعَدَدُهُمْ أَحَدٌ عَشَرَ رَجُلًا، وَهُمْ: الْإِبْنُ، وَابْنُ الْإِبْنِ وَإِنْ سَقَلَ، وَالْأَخُ الشَّقِيقُ، وَالْأَخُ لِأَبٍ، وَابْنُ الْأَخِ الشَّقِيقِ وَإِنْ سَقَلَ، وَابْنُ الْأَخِ لِأَبٍ وَإِنْ سَقَلَ، وَالْعَمُّ الشَّقِيقُ، وَالْعَمُّ لِأَبٍ، وَابْنُ الْعَمِّ الشَّقِيقِ وَإِنْ سَقَلَ، وَابْنُ الْعَمِّ لِأَبٍ وَإِنْ سَقَلَ، وَالْمُعْتِقُ.

٣- مِنْهُمْ مَنْ يَرِثُ بِالْفَرَضِ تَارَةً وَبِالتَّعْصِيبِ تَارَةً وَتَارَةً بِهِمَا: وَهُمَا الْأَبُ وَالْجَدَّةُ.

### \* مَسَائِلُ فِيمَا مَضَى :

(١) لَوْ اجْتَمَعَ جَمِيعُ الْوَرَثَةِ الْمُتَقَدِّمِ ذِكْرُهُمْ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ فِي مَسْأَلَةٍ وَاحِدَةٍ فَلَا يَرِثُ مِنْهُمْ إِلَّا خَمْسَةٌ: الْأَبُ وَالْأُمُّ وَالْإِبْنُ وَالْبَنَاتُ وَأَحَدُ الزَّوْجَيْنِ<sup>(٢)</sup>.

(١) بفتح الفاء على الأفصح الأشهر، ويجوز ضمها وكسرهما، ومعناها: أي وإن نزل.

مَسْأَلَةُ الزَّوْجَةِ $\frac{3}{24}$ ٧٢				مَسْأَلَةُ الزَّوْجِ $\frac{3}{12}$ ٣٦			
٩	٣	جِه	$\frac{1}{8}$	٩	٣	ج	$\frac{1}{4}$
١٢	٤	أَب	$\frac{1}{6}$	٦	٢	أَب	$\frac{1}{6}$
١٢	٤	أُم	$\frac{1}{6}$	٦	٢	أُم	$\frac{1}{6}$
٢٦		ابْن	ع	١٠		ابْن	ع
١٣	١٣	بَنَات		٥	٥	بَنَات	



(٢) لو ماتت امرأة عن جميع الرجال المتقدم ذكرهم ورث منهم ثلاثة: الابن والزوج والأب<sup>(١)</sup>.

(٣) لو مات رجل عن جميع النسوة المتقدم ذكرهن ورث منهن خمسة:

الأم والبنت وبنت الابن والزوجة والأخت الشقيقة<sup>(٢)</sup>:

الحاصل: جُمْلَةٌ مَنْ يَرِثُ بِالْفَرَضِ فَقَطْ أَحَدَ عَشَرَ شَخْصاً: رَجُلَانِ وَتِسْعُ نِسْوَةٍ.

وَجُمْلَةٌ مَنْ يَرِثُ بِالتَّعْصِيبِ فَقَطْ اثْنَا عَشَرَ شَخْصاً: إِمْرَأَةً وَاحِدَةً وَعَشَرَ رَجُلًا.

وَالَّذِي يَرِثُ بِالْفَرَضِ تَارَةً وَبِالتَّعْصِيبِ تَارَةً: رَجُلَانِ وَهُمَا: الْأَبُ وَالْجَدُّ.

(٤) اخْتِصَارُ بَعْضِ الْأَلْفَافِ حَالَةَ الْحَلِّ فِي جَدُول:

وَذَلِكَ لِطَلَبِ سُرْعَةِ الْعَمَلِ وَالْحَلِّ فَتَقُولُ:

(قه) بَدَلْ أُخْتِ شَقِيقَةٍ.

و(ق) بَدَلْ أَخٍ شَقِيقٍ.

(١)

١٢

٧	ابن	ع
٢	أب	$\frac{١}{٢}$
٣	ج	$\frac{١}{٤}$

(٢)

٢٤

٤	أم	$\frac{١}{٦}$
١٢	بنت	$\frac{١}{٢}$
٤	بنت ابن	$\frac{١}{٦}$
٣	جه	$\frac{١}{٨}$
١	قه	ع

و(خب) بَدَلُ أَخٍ لِأَبٍ .

و(خم) بَدَلُ أَخٍ لِأُمٍّ .

و(ختم) بَدَلُ أُخْتٍ لِأُمٍّ .

و(ختب) بَدَلُ أُخْتٍ مِنْ أَبِي .

و(جه) بَدَلُ زَوْجَةٍ .

و(ج) بَدَلُ زَوْجٍ .

- وَيُخْتَصَرُ الْعَدَدُ بِكِتَابَتِهِ بِجَانِبِ صِنْفِ الْوَارِثِ كَأَرْبَعَةٍ إِخْوَةٍ لِأُمٍّ (خم٤) .

- وَإِذَا كَانَ فِي الْمَسْأَلَةِ زَوْجَةٌ وَأَوْلَادٌ فَيَنْبَغِي أَنْ يُعَيَّرَ مَنْ كَانَ مِنْهَا بِكِتَابَةِ

(ها) مَعَهُ وَمَنْ كَانَ مِنْ غَيْرِهَا بِكِتَابَةِ (غ) وَكَذَلِكَ مِنْ أَوْلَادِ الزَّوْجِ فَإِنَّ ذَلِكَ يَنْقَعُ فِي مَسَائِلِ الْمُنَاسَخَاتِ فِي مَوْتِ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ أَوْ أَحَدِ الْأَوْلَادِ .

- الْمَخْجُوبُ لَا يُرْسَمُ فِي الْجَدُولِ إِلَّا لِفَائِدَةٍ كَأَنْ كَانَ حَاجِبًا لِغَيْرِهِ حَجَبَ

نُقْصَانٍ<sup>(١)</sup>، وَيُوضَعُ بِجَانِبِهِ حَرْفُ (م) .

- السَّاقِطُ يَسَبِّبُ اسْتِغْرَاقَ الْفُرُوضِ التَّرَكَّةَ لَا يُرْسَمُ فِي الْجَدُولِ إِلَّا لِفَائِدَةٍ،

وَيُوضَعُ بِجَانِبِهِ حَرْفُ (س) .

- يُوضَعُ فِي عَمُودِ وَاحِدِ الْوَرِثَةِ وَبِجَانِبِهِ قَرْضُ كُلِّ وَارِثٍ كِنِصْفٍ أَوْ رُبْعٍ فَإِنْ

كَانَ نَصِيبُهُ عَصَبَةً فَيُوضَعُ بِجَانِبِهِ (ع) .

(١) كما في أبوين وأخوين فالأخوان مخجوبان بالأب وهما حاجبان للأم من الثلث إلى

السدس وإن لم يكونا وارثين .

## باب الفروض المقدرة في كتاب الله

الفروض المقدرة في كتاب الله تعالى ستة ، ولك في عدها ثلاث طرق :  
 الأولى : طريقة التدلي : وهي أن تذكر الكسر الأعلى أولاً ثم تنزل إلى ما تحته  
 فتقول : النصف  $(\frac{1}{2})$  ونصفه  $(\frac{1}{4})$  ونصف نصفه  $(\frac{1}{8})$  والثلاثان  $(\frac{2}{3})$   
 ونصفهما  $(\frac{1}{3})$  ونصف نصفهما  $(\frac{1}{6})$  .  
 الثانية : طريقة الترتي وهي أن تذكر الكسر الأدنى ثم ما فوقه فتقول : الثمن  
 $(\frac{1}{8})$  وضعفه  $(\frac{1}{4})$  وضعف ضعفه  $(\frac{1}{2})$  والسادس  $(\frac{1}{6})$  وضعفه  $(\frac{1}{3})$  وضعف  
 ضعفه  $(\frac{2}{3})$  .  
 الثالثة : طريقة التوسط : أن تذكر أولاً الكسر الوسط ثم تنزل درجة وتضعف  
 درجة فتقول : الربع  $(\frac{1}{4})$  ونصفه  $(\frac{1}{8})$  وضعفه  $(\frac{1}{2})$  والثلث  $(\frac{1}{3})$  ونصفه  $(\frac{1}{6})$   
 وضعفه  $(\frac{2}{3})$  .

### الفرض الأول : النصف

النصف فرض خمسة : الزوج والبنث وبنث الابن والأخت الشقيقة والأخت  
 لأب .

الأول : الزوج<sup>(١)</sup> : يرث نصف التركة<sup>(٢)</sup> بشرط عديم وهو عدم وجود الفرع  
 الوارث للميت ، والفرع الوارث هو أحد أربعة : ١. الابن ٢. البنث ٣. ابن  
 الابن وإن سفل ٤. بنت الابن وإن سفل .

فإذا وجد مع الزوج الفرع الوارث للميت فيستحق الزوج الربع .

(١) لقوله تعالى : ﴿ وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ ﴾ (البقرة: ١٣٠) .  
 (٢) ولو في عدة رجعية لأنها كالزوجة في خمسة أحكام وهي : التوارث ، ولحوق الطلاق ، والظهار ،  
 والإيلاء ، وامتناع نكاح نحو أختها وأربع سواها .

## \* مسائل في فرض النصف :

(١) مسألة النصفيتين ، وتسمى الذرة اليتيمة لأنها الوحيدة في الفرائض التي فيها يضافان قرصاً وهي : زوج وشقيقة أو أخت لأب وهي هذه :

٢

١	ج	$\frac{1}{2}$
١	قه أو ختب	$\frac{1}{2}$

(٢) مسألة الناقضة (الإلزام) <sup>(١)</sup> :

٦

٣	ج	$\frac{1}{2}$
١	أم	$\frac{1}{6}$
٢	ختم	$\frac{1}{3}$

الثاني : بنت الصلب : تستحق النصف <sup>(٢)</sup> بشرطين عديميين وهما :

(١) أن لا يكون لها معصب ، والمعصب لها أخوها أي ابن الميت ، فإن وجد معها معصب واحد أو أكثر انتقلت من حالة الفرض إلى حالة التفصيص ، للذكر مثل حظ الأنثيين .

(١) وتسمى الناقضة لأن ابن عباس رضي الله عنه لا يقول بالعول ولا يحجب الأم من الثلث إلى السدس بأقل من ثلاثة إخوة فإن أعطى الأم الثلث لكون الإخوة أقل من ثلاثة وأعطى الأختين من الأم الثلث عالت المسألة إلى سبعة ، وإن أعطى الأم السدس كالجهور لزم حجبها بأقل من ثلاثة من الإخوة وهو لا يرى ذلك ، فهذه المسألة تنقض مذهبه رضي الله عنه .

(٢) لقوله تعالى ﴿ وَإِنْ كَانَتْ وَحْدَةً فَلَهَا النِّصْفُ ﴾ (النساء : ١١) .

٢) أَنْ لَا يَكُونَ لَهَا مُمَائِلٌ ، وَالْمُمَائِلُ لَهَا أَخْتُهَا ، أَي : بِنْتُ الْمَيِّتِ ، فَإِنْ كَانَ مَعَهَا مُمَائِلٌ وَاحِدٌ أَوْ أَكْثَرُ فَهُمَا تَشْتَرِكَانِ فِي التُّلْثَيْنِ .  
أُمُيْلَةٌ :

٤

١	ج	
١	بِنْتُ	ع
٢	ابن	

٤

١	ج	$\frac{1}{4}$
٢	بِنْتُ	$\frac{1}{4}$
١	عم	ع

١٢

٣	ج	$\frac{1}{4}$
٤	بِنْتُ	$\frac{2}{3}$
٤	بِنْتُ	
١	عم	ع

الْقَالَتُ : بِنْتُ الْإِبْنِ وَإِنْ سَقَلَ : تَسْتَحِقُّ النِّصْفَ <sup>(١)</sup> بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ :  
الشَّرْطُ الْأَوَّلُ : أَنْ لَا يَكُونَ لِلْمَيِّتِ وَلَدٌ صُلْبٌ ( ابْنٌ أَوْ بِنْتُ ) وَلَا وَلَدٌ ابْنٍ  
أَقْرَبُ مِنْهَا ، فَإِنْ كَانَ مَعَهَا فَتَنْتَظَرُ :  
إِنْ كَانَ ذَكَرًا حَجَبَهَا حِزْمَانًا . وَإِنْ كَانَ أُنْثَى فَفِيهِ تَفْصِيلٌ :  
١. إِنْ كَانَتْ أُنْثَى وَاحِدَةً : فَلْيَبْنِ الْإِبْنُ السُّدُسُ تَكْمِلَةَ التُّلْثَيْنِ مَا لَمْ تُعْصَبْ  
كَمَا سَيَأْتِي .

(١) قياساً على بنت الصلب لأن ولد الولد كالولد إرثاً وحجماً الذكر كالذكر والأنثى كالأنثى .



٢. وإن كانت مُتَعَدِّدَةً : فَلَا شَيْءَ لِبِنْتِ الْإِبْنِ إِلَّا إِذَا عُصِّبَتْ بِقَرِيبٍ مُبَارَكٍ  
كَمَا سَيَأْتِي ، وَهُوَ الَّذِي لَوْلَاهُ لَسَقَطَتْ بِنْتُ الْإِبْنِ .

إِذَا كَانَ هَذَا الْقَرِيبُ أَنْزَلَ مِنْهَا فَلَا يُعَصِّبُهَا ، بَلْ يُفَرِّضُ لَهَا النِّصْفَ مَعَ  
وَجُودِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا شَيْءٌ بِأَنْ حُجِبَتْ ، فَهَذَا الْقَرِيبُ يُعَصِّبُهَا لِلذَّكَرِ مِثْلَ حَظِّ  
الْأُنثَى وَإِنْ كَانَ أَنْزَلَ مِنْهَا .

٤

١	ج	$\frac{1}{4}$
٣	ابن	ع
-	تبن	م

٤

أُمثلة :

١	ج	$\frac{1}{4}$
٢	تبن	$\frac{1}{2}$
١	عَم	ع

٣٦  $\frac{3}{12}$ 

٩	٣	ج	$\frac{1}{4}$
٢٤	٨	بنتان	$\frac{2}{3}$
١		تبن	
٢	١	ابن ابن	ع

١٢

٣	ج	$\frac{1}{4}$
٨	بنتان	$\frac{2}{3}$
-	تبن	م
١	عَم	ع

١٢

٣	ج	$\frac{1}{4}$
٦	بنت	$\frac{1}{2}$
٢	تبن	$\frac{1}{6}$
١	عَم	ع

الشَّرْطُ الثَّانِي : أَنْ لَا يَكُونَ لِبِنْتِ الْإِبْنِ مُعَصَّبٌ : أَيِ ابْنِ ابْنِ الْمَيِّتِ .

شَرْطُ الْمُعَصَّبِ لَهَا : أَنْ يَكُونَ فِي دَرَجَتِهَا : إِمَّا أَخُوها أَوْ ابْنُ عَمَّها ، فَإِنْ كَانَ  
أَنْزَلَ مِنْهَا فَلَا يَعَصِّبُهَا بَلْ تَأْخُذُ النِّصْفَ وَهُوَ يَأْخُذُ الْبَاقِي مَا لَمْ تَسْقُطْ .

فَإِذَا حُجِبَتْ (سَقَطَتْ) بِنْتُ الْإِبْنِ لاسْتِغْرَاقِ الثَّلَاثِينَ عَصَّبَهَا ابْنُ الْإِبْنِ الْأَنْزَلُ  
مِنْهَا وَيُسَمَّى قَرِيباً مُبَارَكاً إِذْ لَوْلَاهُ لَسَقَطَتْ بِنْتُ الْإِبْنِ .

٣ ٩			٤			٤		
٦	٢	بنتان	$\frac{٢}{٣}$	١	ج	$\frac{١}{٤}$	١	ج
١	١	بنت ابن	ع	٢	بنت ابن	$\frac{١}{٢}$	١	بنت ابن
٢		ابن ابن ابن		١	ابن ابن ابن	ع	٢	ابن ابن

الشَّرْطُ الثالث : أن لا يَكُونُ لِابْنِ ابْنِ مُمَاتِل :

والمُمَاتِلُ لها : أَخْتُها أو بِنْتُ عَمِّها ، فإن كَانَ لها مُمَاتِلٌ أو أَكْثَرُ فَلَهُمَا أو لَهَا  
الْعُلَّان .

١٢

٣	ج	$\frac{١}{٤}$
٤	بنت ابن	$\frac{٢}{٣}$
٤	بنت ابن	
١	عم	ع

الرَّابِعُ : الْأَخْتُ الشَّقِيقَةُ : تَسْتَحِقُّ النِّصْفَ <sup>(١)</sup> بِأَرْبَعَةِ شُرُوط :

الشَّرْطُ الْأَوَّلُ : أن لا يَكُونُ لِلْمَيِّتِ فَرْعٌ وَارِثٌ : فإن كَانَ لَهُ فَرْعٌ وَارِثٌ  
فَنَنْظُرُ إِنْ كَانَ ذَكَرًا (ابْنًا أو ابْنِ ابْنٍ) : حَجَبَهَا حِرْمَانًا .

وإن كَانَ أُنْثَى (بِنْتًا أو بِنْتِ ابْنٍ) وَاحِدَةً أو مُتَعَدَّةً : فَالشَّقِيقَةُ مَعَهَا عَصَبَةٌ  
أَي نَأْخُذُ بَقِيَّةَ الْمَالِ .

(١) لقوله تعالى ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنَّ أَمْرًا هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾ (النساء: ١٧٦).

$$4$$

١	ج	$\frac{1}{4}$
٢	بنت	$\frac{1}{4}$
١	قه	ع

$$4$$

١	ج	$\frac{1}{4}$
٣	ابن	ع
	قه	م

$$2$$

١	قه	$\frac{1}{2}$
١	عم	ع

الشَّرْطُ الثَّانِي : أَنْ لَا يَكُونَ لِلْمَيِّتِ أَبٌ : فَإِنْ كَانَ لَهُ أَبٌ فَيَحْجِبُ الْأُخْتِ الشَّقِيقَةَ حِرْمَانًا .

الشَّرْطُ الثَّالِثُ : أَنْ لَا يَكُونَ لِلْأُخْتِ الشَّقِيقَةُ مُعَصَّبٌ ، فَإِنْ كَانَ لَهَا مُعَصَّبٌ عَصَبَهَا ، وَصَارَ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ .

الشَّرْطُ الرَّابِعُ : أَنْ لَا يَكُونَ لِلْأُخْتِ الشَّقِيقَةُ مُمَائِلٌ<sup>(١)</sup> ، فَإِنْ كَانَ لَهَا مُمَائِلٌ وَاحِدٌ فَأَكْثَرُ فَلَهُمَا أَوْ لَهُنَّ الثَّلَاثَانِ .

$$7$$

٣	ج	$\frac{1}{7}$
٤	قه	$\frac{2}{3}$
	قه	

$$6 \quad \frac{3}{2}$$

٣	١	ج	$\frac{1}{6}$
١		قه	ع
٢	١	ق	

$$2$$

١	ج	$\frac{1}{2}$
١	أب	ع
	قه	م

الخَامِسُ : الْأُخْتُ لِأَبٍ<sup>(٢)</sup> : تَسْتَحِقُّ النِّصْفَ بِخَمْسَةِ شُرُوطٍ :

الشَّرْطُ الْأَوَّلُ : أَنْ لَا يَكُونَ لِلْمَيِّتِ فَرْعٌ وَارِثٌ :

فَإِنْ كَانَ لَهُ فَرْعٌ وَارِثٌ فَتَنْظَرُ :

إِنْ كَانَ ذَكَرًا (ابْنًا أَوْ ابْنِ ابْنٍ) : حَجَبَهَا حِرْمَانًا .

(١) لِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَإِنْ كَانَتَا أُخْتَيْنِ فَلَهُمَا الثَّلَاثَانِ بِمَا تَرَكَ﴾ (النساء: ١٧٦) .

(٢) لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنْ أَمْرُكَ هَلْكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ

فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾ (النساء: ١٧٦) .

وإن كان أنثى (بنتاً أو بنت ابن) واحدة أو متعدّدة: فالأخت لأب معها أو معهنّ عصبه، أي: تأخذ بقية المال<sup>(١)</sup>.

٤	٤	٢
١ ج $\frac{1}{4}$	١ ج $\frac{1}{4}$	١ ختب $\frac{1}{2}$
٢ بنت $\frac{1}{2}$	٣ ابن ع	١ عم ع
١ ختب ع	م ختب	

الشّرط الثاني: أن لا يكون للميت أب: فإن كان له أب فيحجب الأخت لأب جرماناً.

الشّرط الثالث: أن لا يكون مع الأخت لأب أحد من الأشقاء فإن كان فننظر:

فإن كان ذكراً: حجبها جرماناً.  
وإن كان أنثى:

فننظر فإن كانت واحدة واستحققت النصف بالقرض: أخذت الأخت لأب السدس فرضاً تكملة الثلثين.

وإن كانت متعدّدة: فلا شيء للأخت لأب ما لم تعصب بأخ مبارك. وإن كانت الشقيقة عصبه مع الفرع الوارث الأنثى: فلا شيء للأخت لأب بل تحجب جرماناً.

٧	٢	٢
٣ ج $\frac{1}{2}$	١ ج $\frac{1}{2}$	١ ج $\frac{1}{2}$
٣ قه $\frac{1}{2}$	١ ق ع	١ أب ع
١ ختب $\frac{1}{6}$	م ختب -	م ختب -

(١) بشرط فقد الأشقاء كما سيأتي.

٢			١ $\frac{٣}{٢}$				٣		
١	بنت	$\frac{١}{٢}$	٦	٢	قه	$\frac{٢}{٣}$	٢	قه	$\frac{٢}{٣}$
١	قه	ع	١	١	ختب	ع	-	ختب	م
-	ختب	م	٢		خب		١	عم	ع

الشَّرْطُ الرَّابِعُ : أَنْ لَا يَكُونَ لِلأُخْتِ لِأَبٍ مُعَصَّبٍ وَهُوَ أَخُو الْمَيِّتِ لِأَبٍ فَاكْثَرُ ، فَإِنْ كَانَ مَعَهَا : عَصَبُهَا وَصَارَ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ .

الشَّرْطُ الْخَامِسُ : أَنْ لَا يَكُونَ لِلأُخْتِ لِأَبٍ مُمَائِلٌ ، وَهُوَ أُخْتُ لِأَبٍ فَاكْثَرُ ، فَإِنْ كَانَ مَعَهَا : فَلَهُمَا أَوْ لَهُنَّ الثُّلَثَانِ .

٧			٦ $\frac{٣}{٢}$			
٣	ج	$\frac{١}{٢}$	٣	١	ج	$\frac{١}{٢}$
٢	ختب	$\frac{٢}{٣}$	١	١	ختب	ع
٢	ختب		٢		خب	

### الْفَرَضُ الثَّانِي وَالثَّالِثُ :

#### الرُّبْعُ وَالشُّعْنُ

(١) الزَّوْجُ<sup>(١)</sup> : يَسْتَحِقُّ الرُّبْعَ بِشَرْطٍ وَجُودِيٍّ : وَهُوَ أَنْ يَكُونَ لِلزَّوْجَةِ فَرْعٌ وَارِثٌ<sup>(٢)</sup> ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلزَّوْجَةِ فَرْعٌ وَارِثٌ أَخَذَ الزَّوْجُ النِّصْفَ كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْكَلَامِ عَلَى أَصْحَابِ النِّصْفِ .

(١) لقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا نَرَكُنَّ بِهِ ﴾ [النساء: ١٢٤] .

(٢) ذكر أو أنثى من الزوج أو من غيره ولو منفياً باللعان أو من الزنا لأن ولد الزنا ينسب إلى أمه ويرث منها .



(٢) الزَّوْجَةُ أَوْ الزَّوْجَاتُ : تَسْتَحِقُّ الرُّبْعَ بِشَرْطِ عَدَمِي : أَنْ لَا يَكُونَ لِلزَّوْجِ قَرْعٌ وَارِثٌ<sup>(١)</sup> : فَإِنْ كَانَ لَهُ قَرْعٌ وَارِثٌ فَلَهَا أَوْ لَهَا الثُّمْنُ<sup>(٢)</sup> .

٨		
١	جِه	$\frac{1}{8}$
٧	ابن	ع

٤		
١	جِه	$\frac{1}{4}$
٣	عَم	ع

٤		
١	ج	$\frac{1}{4}$
٣	ابن	ع

### الفَرَضُ الرَّابِعُ : الثُّلَثَانِ

الثُّلَثَانِ فَرَضُ أَرْبَعَةٍ وَهَم : بِنْتَا الصُّلْبِ فَأَكْثَرُ ، وَبِنْتَا الْإِبْنِ فَأَكْثَرُ ، وَأُخْتَانِ شَقِيقَتَانِ فَأَكْثَرُ ، وَأُخْتَانِ لِأَبٍ فَأَكْثَرُ .

ضَابِطُ أَصْحَابِ الثُّلَثَيْنِ : كُلُّ صَنِيفٍ تَعَدَّدَ مِنْ فَرَضِهِ النَّصْفُ أَوْ ذَوَاتُ النَّصْفِ إِذَا تَعَدَّدْنَ .

كما قَالَ صَاحِبُ «صَفْوَةِ الزُّبْدِ» :

وَالثُّلَثَانِ فَرَضٌ مَنْ قَدْ ظَفِرَا بِالنَّصْفِ مَعَ مِثْلِ لَهَا فَأَكْثَرَا

(١) الْبِنْتَانِ لِلصُّلْبِ فَأَكْثَرُ<sup>(٣)</sup> : تَسْتَحِقَّانِ الثُّلَثَيْنِ بِشَرْطِ وَاحِدٍ : أَنْ لَا يَكُونَ لُهُمَا مُعَصَّبٌ ، فَإِنْ كَانَ لُهُمَا مُعَصَّبٌ عَصَبَهُمَا وَصَارَ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ .

(١) ذَكَرَ أَوْ أُنْثَى مِنَ الزَّوْجَةِ أَوْ مِنْ غَيْرِهَا لَا إِنْ كَانَ مَنْفِيًّا بِاللَّعَانِ وَلَا مِنْ زِنَا وَلَوْ مِنَ الزَّوْجَةِ .

(٢) لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمْنُ مِمَّا تَرَكَتُمْ ﴾ [النساء : ١٢] .

(٣) دَلِيلُهُ فِي مَا زَادَ عَلَى الثَّنَيْنِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلَاثًا مِمَّا تَرَكَ ﴾

[النساء : ١١] وَفِي الثَّنَيْنِ قَضَاؤُهُ بِإِلَافٍ لِبَنَتِي سَعْدِ بْنِ الرَّبِيعِ بِالثَّنَيْنِ .

٣٢	$\frac{1}{8}$		
٤	١	جہ	$\frac{1}{8}$
١٤	٧	بنتان	ع
١٤		ابن	

٢٤			
٣	جہ	$\frac{1}{8}$	
١٦	بنتان	$\frac{2}{3}$	
٥	عم	ع	

(٢) بنتا الابن<sup>(١)</sup> فأكثر: تستحقان الثلثين بشرطين عديمين:

١- أن لا يكون للميت ولدٌ صلبٌ ولا ولدٌ ابنٌ أقرب منهما:

فإن كان فننظر:

إن كان ذكراً: حجبها جرمانا.

وإن كانت أنثى واحدة: فلهما السدس تكملة للثلثين.

وإن كانت أنثى متعددة: فلا شيء لبنتي الابن، ما لم تعصبا بقريب مبارك،

كما تقدم في الكلام على أصحاب النصف.

٢- أن لا يكون لهما معصب<sup>(٢)</sup>: فإن كان لهما معصب عصبيهما وصار للذكر

مثل حظ الأنثيين.

٢٤			
٣	جہ	$\frac{1}{8}$	
١٢	بنت	$\frac{1}{2}$	
٤	تبن	$\frac{1}{6}$	
٥	عم	ع	

٨			
١	جہ	$\frac{1}{8}$	
—	تبن	م	
٧	ابن	ع	

٢٤			
٣	جہ	$\frac{1}{8}$	
١٦	تبن	$\frac{2}{3}$	
٥	عم	ع	

(١) إذا تحاديا في الدرجة سواء كانا أختين أم لا.

(٢) من أخ أو ابن عم مساو لهما في الدرجة قياساً على البنات لأن بنت الابن كالبنات.

٩٦	$\frac{٤}{٢٤}$		
١٢	٣	جِه	$\frac{١}{٨}$
٦٤	١٦	بِنْتَان	$\frac{٢}{٣}$
١٠	٥	تَيْن؟	ع
١٠		ابْنُ ابْن	

٢٤			
٣	جِه	$\frac{١}{٨}$	
١٦	بِنْتَان	$\frac{٢}{٣}$	
-	تَيْن؟	م	
٥	عَم	ع	

(٣) الْأُخْتَانِ الشَّقِيقَتَانِ فَأَكْثَرُ<sup>(١)</sup> : تَسْتَحِقَانِ الثَّلَاثِينَ بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ عَدَمِيَّةٍ:

١- أَنْ لَا يَكُونَ لِلْمَيِّتِ قَرْعٌ وَارِثٌ، فَإِنْ كَانَ فَتَنْظُرُ:

فَإِنْ كَانَ ذَكَرًا: حَجَبَهُمَا جِرْمَانَا.

وَأِنْ كَانَ أُنْثَى وَاحِدَةً أَوْ مُتَعَدِّدَةً: فَالشَّقِيقَتَانِ مَعَهَا عَصْبَةٌ، فَتَأْخُذَانِ بَقِيَّةَ

الْمَالِ.

٨			
١	جِه	$\frac{١}{٨}$	
٣	قَه؟	ع	
٤	بِنْت	$\frac{١}{٢}$	

٨			
١	جِه	$\frac{١}{٨}$	
-	قَه؟	م	
٧	ابْن	ع	

١٢			
٣	جِه	$\frac{١}{٤}$	
٨	قَه؟	$\frac{٢}{٣}$	
١	عَم	ع	

٢- أَنْ لَا يَكُونَ لِلْمَيِّتِ أَبٌ: فَإِنْ كَانَ حَجَبَهُمَا جِرْمَانَا.

٣- أَنْ لَا يَكُونَ لَهَا مُعَصَّبٌ: فَإِنْ كَانَ عَصْبُهُمَا وَصَارَ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ

الْأُنْثَيَيْنِ.

(١) لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتَا أُخْتَيْنِ فَلَهُمَا النِّسَابَانِ مِمَّا تَرَكَ﴾ (النساء: ١٧٦).

١٦	$\frac{٤}{٤}$		
٤	١	جِه	$\frac{١}{٤}$
٦	٣	قَه	ع
٦		ق	

٤			
١	جِه	$\frac{١}{٤}$	
٣	أَب	ع	
-	قَه	م	

(٤) الأختان لأب فأكثر : تَسْتَحِقَانِ الثَّلَاثِينَ بِأَرْبَعَةِ شُرُوطٍ عَدَمِيَّةٍ:

١- أَنْ لَا يَكُونَ لِلْمَيِّتِ فَرْعٌ وَارِثٌ : فَإِنْ كَانَ فَتَنْظُرُ :

إِنْ كَانَ ذَكَرًا : حَجَبَهُمَا جِرْمَانَا .

وَأِنْ كَانَ أُنْثَى وَاحِدَةً أَوْ مُتَعَدَّةً : فَالْأُخْتَانِ لِأَبٍ عَصَبَةٌ مَعَهَا<sup>(١)</sup> فَتَأْخُذَانِ بَقِيَّةَ

الْمَالِ .

٨			
١	جِه	$\frac{١}{٤}$	
٤	بِنْتُ	$\frac{١}{٢}$	
٣	خَتَبٌ	ع	

٨			
١	جِه	$\frac{١}{٤}$	
٧	إِبْنٌ	ع	
-	خَتَبٌ	م	

١٢			
٣	جِه	$\frac{١}{٤}$	
٨	خَتَبٌ	$\frac{٢}{٣}$	
١	عَمٌ	ع	

٢- أَنْ لَا يَكُونَ لِلْمَيِّتِ أَبٌ : فَإِنْ كَانَ حَجَبَهُمَا جِرْمَانَا .

٣- أَنْ لَا يَكُونَ أَحَدٌ مِنَ الْأَشْقَاءِ : فَإِنْ كَانَ فَتَنْظُرُ :

إِنْ كَانَ ذَكَرًا : حَجَبَهُمَا جِرْمَانَا .

وَأِنْ كَانَ أُنْثَى : فَفِيهِ تَفْصِيلٌ : تَارَةً تَكُونُ وَاحِدَةً وَتَارَةً مُتَعَدَّةً :

(١) مع عدم وجود الأشقاء.

- فإن كانت واحدة وأخذت التصف قرصاً: فالأخت لأب تأخذ السدس  
تخيلة الثلثين، وإن كانت عصبه مع الفرع الوارث الأنثى: فتخرج الأخت لأب  
جزمانا.

- وإن كانت الشقيقة متعدده: فلا شيء للأختين لأب ما لم تعصبا بأخ  
مبارك.

٤- أن لا يكون لهما معصب: فإن كان عصبهما وصار للذكر مثل حظ  
الأنثيين.

١٢	٤	٤																														
<table border="1"> <tr><td>٣</td><td>جه</td><td><math>\frac{1}{4}</math></td></tr> <tr><td>٦</td><td>قه</td><td><math>\frac{1}{6}</math></td></tr> <tr><td>٢</td><td>ختبأ</td><td><math>\frac{1}{6}</math></td></tr> <tr><td>١</td><td>عم</td><td>ع</td></tr> </table>	٣	جه	$\frac{1}{4}$	٦	قه	$\frac{1}{6}$	٢	ختبأ	$\frac{1}{6}$	١	عم	ع	<table border="1"> <tr><td>١</td><td>جه</td><td><math>\frac{1}{4}</math></td></tr> <tr><td>٣</td><td>ق</td><td>ع</td></tr> <tr><td>-</td><td>ختبأ</td><td>م</td></tr> </table>	١	جه	$\frac{1}{4}$	٣	ق	ع	-	ختبأ	م	<table border="1"> <tr><td>١</td><td>جه</td><td><math>\frac{1}{4}</math></td></tr> <tr><td>٣</td><td>أب</td><td>ع</td></tr> <tr><td>-</td><td>ختبأ</td><td>م</td></tr> </table>	١	جه	$\frac{1}{4}$	٣	أب	ع	-	ختبأ	م
٣	جه	$\frac{1}{4}$																														
٦	قه	$\frac{1}{6}$																														
٢	ختبأ	$\frac{1}{6}$																														
١	عم	ع																														
١	جه	$\frac{1}{4}$																														
٣	ق	ع																														
-	ختبأ	م																														
١	جه	$\frac{1}{4}$																														
٣	أب	ع																														
-	ختبأ	م																														

٤٨  $\frac{4}{12}$

١٢	٣	جِه	$\frac{1}{4}$
٣٢	٨	قَه	$\frac{2}{3}$
٢	١	خَتَبْ	ع
٢		حَبْ	

١٢

٣	جِه	$\frac{1}{4}$
٨	قَه	$\frac{2}{3}$
—	خَتَبْ	م
١	عَم	ع

٨

١	جِه	$\frac{1}{8}$
٤	بِنت	$\frac{1}{2}$
٣	قَه	ع
—	خَتَبْ	م



## الْقَرَضُ الْخَامِسُ : الثُّلُثُ

الثُّلُثُ قَرَضٌ صِنْفَيْنِ : الْأُمُّ وَالْإِخْوَةُ لِأُمِّ.

(١) الْأُمُّ : تَسْتَحِقُّ الثُّلُثَ بِشَرْطَيْنِ عَدَمِيَّيْنِ :

١- أَنْ لَا يَكُونَ لِلْمَيِّتِ قَرْعٌ وَارِثٌ<sup>(١)</sup> : فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ صَارَ لِلْأُمِّ السُّدُسُ.

٢- أَنْ لَا يَكُونَ لِلْمَيِّتِ عَدَدٌ مِنَ الْإِخْوَةِ أَوْ الْأَخَوَاتِ اثْنَانِ فَأَكْثَرُ سِوَاةَ كَانُوا وَارِثِينَ أَوْ مُحْجُوبِينَ بِالشَّخْصِ<sup>(٢)</sup>، فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ صَارَ لِلْأُمِّ السُّدُسُ<sup>(٣)</sup>.

١٢	٢٤	١٢																											
<table border="1"> <tr><td>٣</td><td>جِه</td><td><math>\frac{1}{4}</math></td></tr> <tr><td>٢</td><td>أُم</td><td><math>\frac{1}{6}</math></td></tr> <tr><td>٧</td><td>ق ٢</td><td>ع</td></tr> </table>	٣	جِه	$\frac{1}{4}$	٢	أُم	$\frac{1}{6}$	٧	ق ٢	ع	<table border="1"> <tr><td>٣</td><td>جِه</td><td><math>\frac{1}{8}</math></td></tr> <tr><td>٤</td><td>أُم</td><td><math>\frac{1}{6}</math></td></tr> <tr><td>١٧</td><td>ابن</td><td>ع</td></tr> </table>	٣	جِه	$\frac{1}{8}$	٤	أُم	$\frac{1}{6}$	١٧	ابن	ع	<table border="1"> <tr><td>٣</td><td>جِه</td><td><math>\frac{1}{4}</math></td></tr> <tr><td>٤</td><td>أُم</td><td><math>\frac{1}{3}</math></td></tr> <tr><td>٥</td><td>عَم</td><td>ع</td></tr> </table>	٣	جِه	$\frac{1}{4}$	٤	أُم	$\frac{1}{3}$	٥	عَم	ع
٣	جِه	$\frac{1}{4}$																											
٢	أُم	$\frac{1}{6}$																											
٧	ق ٢	ع																											
٣	جِه	$\frac{1}{8}$																											
٤	أُم	$\frac{1}{6}$																											
١٧	ابن	ع																											
٣	جِه	$\frac{1}{4}$																											
٤	أُم	$\frac{1}{3}$																											
٥	عَم	ع																											
١٢																													
<table border="1"> <tr><td>٣</td><td>جِه</td><td><math>\frac{1}{4}</math></td></tr> <tr><td>٧</td><td>أَب</td><td>ع</td></tr> <tr><td>٢</td><td>أُم</td><td><math>\frac{1}{6}</math></td></tr> <tr><td>—</td><td>ق ٢</td><td>م</td></tr> </table>	٣	جِه	$\frac{1}{4}$	٧	أَب	ع	٢	أُم	$\frac{1}{6}$	—	ق ٢	م																	
٣	جِه	$\frac{1}{4}$																											
٧	أَب	ع																											
٢	أُم	$\frac{1}{6}$																											
—	ق ٢	م																											

فَإِذَا تَوَقَّرَ الشَّرْطَانِ فَتَأْخُذُ الْأُمُّ الثُّلُثَ إِلَّا فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ الْغَرَّائِيْنِ .

(١) يَقُولُهُ تَعَالَى : ﴿ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَتُهُ أَبَوَاهُ فَلِلْأُمِّ الثُّلُثُ ﴾ [النساء: ١١].

(٢) أَمَّا الْمَحْجُوبُ بِالْوَصْفِ فَلَا عِبْرَةَ بِهِ فَهُوَ كَالْعَدَمِ كَالْقَاتِلِ وَالرَّقِيقِ .

(٣) يَقُولُهُ تَعَالَى : ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِلْأُمِّ السُّدُسُ ﴾ [النساء: ١١].

## المَسْأَلَتَانِ الْغَرَاوَانِ

هما : زَوْجَةُ أَبٍ وَأُمٌّ ، وَزَوْجٌ وَأَبٌ وَأُمٌّ ، فَلِلْأُمِّ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ ثُلُثُ الْبَاقِي بَعْدَ فَرَضِ الزَّوْجَيْنِ وَالْبَاقِي لِلْأَبِ<sup>(١)</sup> ، وَسُمِّيَتَا بِذَلِكَ لِشُهْرَتَيْهِمَا .

مسألة الزوجة<sup>(٢)</sup> : مسألة الزوج :

٦

٣	ج	$\frac{1}{2}$
١	أُم	$\frac{1}{3}$ الباقي
٢	أَب	الباقي

٤

١	جِه	$\frac{1}{4}$
١	أُم	$\frac{1}{3}$ الباقي
٢	أَب	الباقي

(٢) الْإِخْوَةُ لِأُمِّ ذُكُورًا كَانُوا أَوْ إِنَاثًا يَسْتَحِقُّونَ الثُّلُثَ<sup>(٣)</sup> بِشَرْطٍ وَاحِدٍ وَهُوَ : أَنْ لَا يُحْجَبُوا .

وَالْحَاجِبُ لَهُمْ أَحَدُ اثْنَيْنِ :

١- أَضْلُ ذَكَرٍ : وَهُوَ الْأَبُ وَالْجَدُّ وَإِنْ عَلَا .

٢- أَوْ قَرْعٌ وَارِثٌ : وَهُمْ الْأَرْبَعَةُ الْمُتَقَدِّمُ ذِكْرُهُمْ .

وَيُقَسَّمُ الثُّلُثُ بَيْنَ الْأَخْوَةِ بِالسَّوِيَّةِ ذِكْرُهُمْ كَأُنثَاهُمْ :

(١) وهو ما قضى به عمر بن الخطاب ووافقته عثمان وابن مسعود وزيد بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وهو مذهب الأئمة الأربعة رحمهم الله . ووجهه : أن الأب والأم إذا اجتمعا يأخذان المال أثلاثاً وإذا زاحمهما ذو فرض كبنت فكذلك يأخذان ما فضل فيجب أن يأخذا ما بقي بعد فرض الزوجية كذلك مع أن الأصل إنه يكون للذكر ضعف ما للأنثى ، فلو جعل لها الثلث مع الزوج لفضلت على الأب أو مع الزوجة لم يفضل عليها التفضيل المعهود .

(٢) اجتمع في مسألة الزوجة ربعان وهما لا يجتمعان فرضاً أبداً .

(٣) لقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرًا مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ ﴾ [النساء: ١٢] .

٨

١	جِه	$\frac{1}{8}$
٤	تَبِن	$\frac{1}{4}$
-	خُم <sup>٢</sup>	م
٣	عَم	ع

٤

١	جِه	$\frac{1}{4}$
٣	أَب	ع
-	خُم <sup>٢</sup>	م

١٣

٣	جِه	$\frac{1}{4}$
٤	خُم <sup>٢</sup>	$\frac{1}{3}$
٦	قَه	$\frac{1}{2}$

\* يُخَالِفُ أَوْلَادُ الْأُمِّ غَيْرُهُمْ مِنَ الْإِخْوَةِ الْأَشْقَاءِ أَوْ لِأَبٍ فِي أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ:

- ١- لَا يُفَضَّلُ ذَكَرُهُمْ عَلَى أُنْثَاهُمْ لَا اجْتِمَاعاً وَلَا انْفِرَاداً وَغَيْرُهُمْ يُفَضَّلُ.
- ٢- يَرِثُونَ مَعَ مَنْ أَذَلُّوا بِهِ، وَهِيَ الْأُمُّ، وَغَيْرُهُمْ لَا يَرِثُ مَعَهُ.
- ٣- يَخْجُبُونَ مَنْ أَذَلُّوا بِهِ نَقْصَاناً، وَغَيْرُهُمْ لَا يَخْجُبُ مَنْ أَذَلَّى بِهِ.
- ٤- ذَكَرُهُمْ أَذَلَّى بِأُنْثَى نَسَباً وَيَرِثُ، وَذَكَرُ الْقَرَابَةِ فِي غَيْرِهِمْ لَا يَرِثُ إِنْ أَذَلَّى بِأُنْثَى<sup>(١)</sup>.

### الْفَرَضُ السَّادِسُ وَالْأَخِيرُ: السُّدُسُ

السُّدُسُ قَرَضُ سَبْعَةٍ: الْأَبُ، وَالْجَدُّ، وَالْأُمُّ، وَالْجَدَّةُ، وَبِنْتُ الْإِبْنِ، وَالْأَخُ لَأُمِّ، وَالْأَخْتُ لِأَبٍ.

(١) الْأَبُ: يَسْتَحِقُّ السُّدُسَ فَقَطْ إِذَا كَانَ لِلْمَيِّتِ فَرْعٌ وَارِثٌ ذَكَرٌ<sup>(٢)</sup>.

فَإِنْ كَانَ الْفَرْعُ أُنْثَى فَلِلْأَبِ السُّدُسُ فَرَضاً وَالباقِي تَغْصِيباً.

(١) كَمَثَلِ ابْنِ الْأَخْتِ فَإِنَّهُ ذَكَرٌ وَأَدَلَّى بِأُنْثَى.

(٢) لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يُوْثِرُونَ لِكُلِّ وَاٰدٍ مِنْهُمَا السُّدُسَ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ﴾ (النساء: ١١).

وإن عُدِمَ الفَرَجُ الوَارِثُ مُطْلَقاً فَلِأَبٍ يَرِثُ تَعْصِيَةً بِنَفْسِهِ فَيَأْخُذُ بَقِيَّةَ المَالِ  
بَعْدَ أَخْذِ أَهْلِ الفُرُوضِ فُرُوضَهُمْ .

١٢			٢٤			٢٤		
٣	جِه	$\frac{1}{4}$	٣	جِه	$\frac{1}{8}$	٣	جِه	$\frac{1}{8}$
٢	أُم	$\frac{1}{6}$	٥+٤	أَب	$\frac{1}{6}$ و ع	٤	أَب	$\frac{1}{6}$
٧	أَب	ع	١٢	بِنْت	$\frac{1}{2}$	١٧	إِبْن	ع
-	قَه	م						
-	خُم	م						

(٢) الجَدُّ : يَسْتَحِقُّ السُّدُسَ ، وهو كالأب في شَرْطِهِ ، وهو وُجُودُ الفَرَجِ الوَارِثِ الذَّكَرِ .

فإن كَانَ أَنْتَى فَلِلْجَدِّ السُّدُسُ فَرَضاً والباقى تَعْصِيَةً .

وَيُزَادُ فِي الجَدِّ شَرْطَانِ :

١- عَدَمُ الأَبِ : فإن كَانَ الأَبُ مَوْجُوداً فَيَحْجُبُ الجَدَّ .

٢- عَدَمُ الإِخْوَةِ الأَشْقَاءِ أَوْ لِأَبٍ : فإن كَانُوا فَفِيهِ تَفْصِيلٌ آخَرُ سَيَأْتِي فِي بَابِ  
الجَدِّ وَالْإِخْوَةِ .

١٢			٢٤			٢٤		
٣	جِه	$\frac{1}{4}$	٣	جِه	$\frac{1}{8}$	٣	جِه	$\frac{1}{8}$
٤	أُم	$\frac{1}{4}$	٥+٤	جَد	$\frac{1}{6}$ و ع	٤	جَد	$\frac{1}{6}$
٥	جَد	ع	١٢	بِنْت	$\frac{1}{2}$	١٧	إِبْن	ع

٤

١	ج هـ	١/٤
٣	أ ب	ع
-	ج د	م

• المسائل التي يخالف فيها الجد الأب، خمسة :

- ١- إذا كان مع الجد إخوة أشقاء أو لأب فإنهم يرثون معه ولا يحجبون<sup>(١)</sup>.
- ٢- ٣- في المسألتين الغراوين: لو كان الجد بدل الأب لكان للأم الثلث<sup>(٢)</sup> كاملاً وما بقي للجد<sup>(٣)</sup>.
- ٤- الإخوة الأشقاء أو لأب وبنينهم يحجبون الجد في الإرث بالولاء بخلاف الأب فإنه يحجبهم.
- ٥- الأب يحجب أم نفسه ولا يحجبها الجد.
- (٣) الأم: تستحق السدس إذا وجد أحد الشرطين :
  - ١- أن يكون للميت فرع وارث : ولد أو ولد ابن ذكراً أو أنثى .
  - ٢- أن يكون للميت اثنان فأكثر من الإخوة أو الأخوات - وإن كانوا محجوبين - سواء كانوا أشقاء أو لأب أو لأم<sup>(٤)</sup>.
 فإن فقد الشرطان قلها الثلث.

(١) بخلاف لو كانوا مع الأب فإنه يحجبهم.

(٢) ولم ينظر إلى كونها تأخذ أكثر من الجد في مسألة الزوج ولا إلى أنه لم يفضل عليها التفضيل المعهود في مسألة الزوجة لأنها أقرب منه .

(٣) لأنها والجد في درجة واحدة، بخلاف ما لو كانت مع الأب فإنها تأخذ ثلث الباقي.

(٤) خرج بالإخوة : بنوهم فلا يحجبون الأم من الثلث إلى السدس.



١٢			١٢			٢٤		
٣	جِه	$\frac{1}{2}$	٣	جِه	$\frac{1}{4}$	٣	جِه	$\frac{1}{8}$
٤	أُم	$\frac{1}{3}$	٢	أُم	$\frac{1}{6}$	٤	أُم	$\frac{1}{6}$
٥	عَم	ع	٧	قَه	ع	١٧	إِبْن	ع

١٢

٣	جِه	$\frac{1}{4}$
٧	أَب	ع
٢	أُم	$\frac{1}{6}$
-	قَه	م

(٤) الجَدَّةُ فَأَكْثَرُ: تَسْتَحِقُّ السُّدُسَ<sup>(١)</sup> سَوَاءَ كَانَتْ مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ أَوْ مِنْ جِهَةِ الْأَبِ<sup>(٢)</sup> بِشَرْطٍ وَاحِدٍ وَهُوَ: أَنْ لَا تُنْحَجَبَ .  
فَيُخْجَبُ الْجَدَّةُ الَّتِي مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ: الْأُمُّ، وَكُلُّ جَدَّةٍ أَقْرَبُ مِنْهَا مِنْ جِهَتِهَا فَقَطْ .

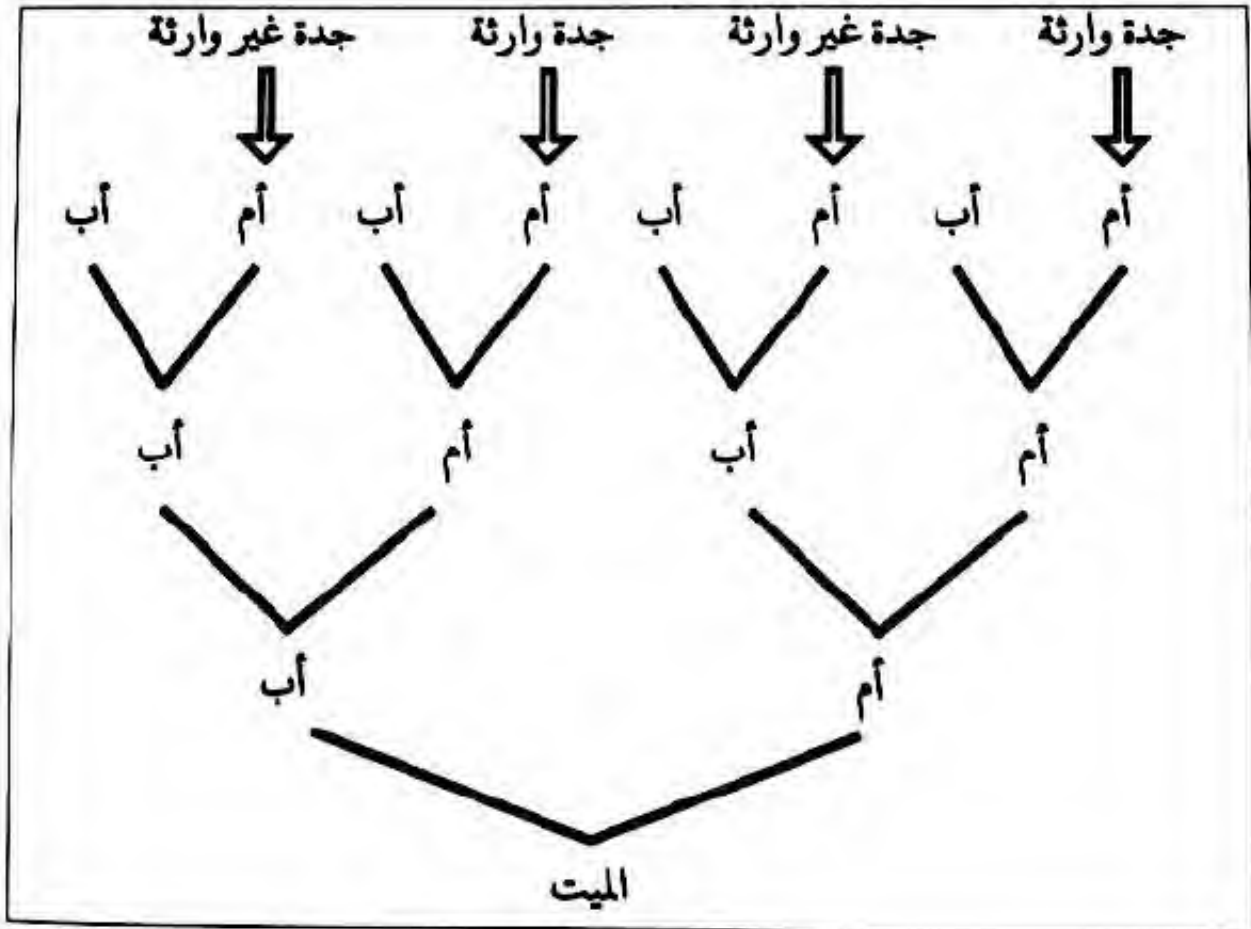
وَيُنْحَجَبُ الْجَدَّةُ الَّتِي مِنْ جِهَةِ الْأَبِ: الْأُمُّ، وَالْأَبُ، وَكُلُّ جَدَّةٍ أَقْرَبُ مِنْهَا مِنْ أَيِّ جِهَةٍ، وَكُلُّ جَدَّةٍ أَذْلَتْ بِهِ .

(١) سواء معها فرع وارث أم لا وسواء كان للاميت إخوة أم لم يكن .

(٢) لحديث بريدة أنه رضي الله عنه جعل للجدّة السدس إذا لم تكن دونها أم . رواه أبو داود (٢٨٩٧) وغيره ، ولحديث الحاكم في المستدرک (٧٩٨٤) أنه رضي الله عنه قضى للجدتين بالسدس .

### والجَدَّاتُ الْوَارِثَاتُ ثَلَاثَةٌ :

- ١- مَنْ أَذْلَتْ إِلَى الْمَيِّتِ بِنَاتٍ خُلِّصَ : كَأُمِّ أُمِّ الْأُمِّ .
  - ٢- مَنْ أَذْلَتْ إِلَى الْمَيِّتِ بِذُكُورٍ خُلِّصَ : كَأُمِّ أَبِي الْأَبِ .
  - ٣- مَنْ أَذْلَتْ إِلَى الْمَيِّتِ بِنَاتٍ إِلَى ذُكُورٍ : كَأُمِّ أُمِّ الْأَبِ .
- وَالْجَدَّةُ السَّاقِطَةُ هِيَ مَنْ أَذْلَتْ إِلَى الْمَيِّتِ بِغَيْرِ وَارِثٍ أَيْ بِذُكُورٍ إِلَى إِنَاتٍ كَأُمِّ أَبِي الْأُمِّ أَوْ بِذُكُورٍ بَيْنَ اثْنَيْنِ كَأُمِّ أَبِي الْأُمِّ .
- وَلَوْ أَذْلَتْ جَدَّةٌ بِأَكْثَرٍ مِنْ جِهَةٍ وَارِثَةٍ فَلَهَا السُّدُسُ فَقَطْ سَوَاءٌ كَانَتْ وَاحِدَةً أَوْ أَكْثَرَ<sup>(١)</sup> .



(١) أي تعددت الجدات .

(٥) يَنْتُ الْإِبْنُ فَأَكْثَرُ : تَسْتَحِقُّ السُّدُسُ تَكْمِلَةَ الثَّلَاثِينَ مَعَ بِنْتِ الصُّلْبِ الْوَاحِدَةِ ، أَوْ بِنْتِ ابْنٍ أَقْرَبَ مِنْهَا أَوْ مِنْهُمْ <sup>(١)</sup> .

فَإِنْ كَانَ مَعَهَا بِنْتَانِ صُلْبٍ فَلَا شَيْءَ لِبِنْتِ الْإِبْنِ مَا لَمْ تُعْصَبْ بِقَرِيبٍ مُبَارَكٍ كَمَا تَقْدَمُ .

٧٢ $\frac{٣}{٢٤}$				٢٤			٢٤		
٩	٣	جِه	$\frac{١}{٨}$	٣	جِه	$\frac{١}{٨}$	٣	جِه	$\frac{١}{٨}$
٤٨	١٦	بِنْتَانِ	$\frac{٢}{٣}$	١٦	بِنْتَانِ	$\frac{٢}{٣}$	١٢	بِنْتِ	$\frac{١}{٢}$
٥	٥	تَبْنِ	ع	—	تَبْنِ	م	٤	تَبْنِ	$\frac{١}{٦}$
١٠		ابْنِ ابْنِ		٥	عَمَ	ع	٥	عَمَ	ع

وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ مَعَهَا بِنْتُ ابْنٍ أَقْرَبَ مِنْهَا أَوْ مِنْهُمْ فَتَأْخُذُ بِنْتُ الْإِبْنِ الْأَقْرَبُ النِّصْفَ وَبِنْتُ الْإِبْنِ الْبُعْدَى لَهَا السُّدُسُ تَكْمِلَةَ الثَّلَاثِينَ .

فَإِنْ كَانَ مَعَهَا بِنْتَانِ ابْنٍ أَقْرَبَ مِنْهَا فَلَا شَيْءَ لِبِنْتِ الْإِبْنِ الْبُعْدَى مَا لَمْ تُعْصَبْ بِقَرِيبٍ مُبَارَكٍ ، وَيُعْصَبُهَا ذَكَرٌ فِي دَرَجَتِهَا مِنْ أَخٍ أَوْ ابْنِ عَمٍّ <sup>(٢)</sup> .

(٦) الْأَخْتُ لِأَبٍ فَأَكْثَرُ : تَسْتَحِقُّ السُّدُسُ إِذَا كَانَتْ مَعَ الْأَخْتِ الشَّقِيقَةِ الْوَاحِدَةِ . بِشَرْطٍ أَنْ تَرِثَ الشَّقِيقَةُ النِّصْفَ قَرْضاً ، فَإِنْ لَمْ تَرِثْ الْأَخْتُ النِّصْفَ قَرْضاً بَأَنْ :

١- وَرِثَتِ الثَّلَاثِينَ مَعَ مُمَائِلٍ لَهَا : فَلَا شَيْءَ لِلأَخْتِ لِأَبٍ مَا لَمْ تُعْصَبْ بِأَخٍ مُبَارَكٍ .

(١) لِلْإِجْمَاعِ ، وَلِقَوْلِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَدْ سُئِلَ عَنْ بِنْتِ وَبِنْتِ ابْنٍ وَأَخْتِ : (لَأَقْضِيَنَّ فِيهَا بِقَضَاءِ النَّبِيِّ ﷺ لِلْبِنْتِ النِّصْفَ وَلِبِنْتِ الْإِبْنِ السُّدُسَ وَمَا بَقِيَ فَلِلأَخْتِ) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٦٧٤٢) .  
(٢) وَهَكَذَا كُلُّ دَرَجَةٍ نَزَلَتْ ، انْفَرَدَتْ أَوْ تَعَدَّدَتْ مَعَ انْفِرَادٍ مِنْ فَوْقِهَا ، تَأْخُذُ السُّدُسَ نَكْمَلَةَ الثَّلَاثِينَ .

٢- أَوْ وَرِثْتَ نَفْصِيًّا مَعَ أَخِيهَا الشَّقِيقِ : فَلَا شَيْءَ لِلأُخْتِ لِأَبٍ .

٣- أَوْ وَرِثْتَ نَفْصِيًّا مَعَ أَخِيهَا الْبِنْتِ : فَلَا شَيْءَ لِلأُخْتِ لِأَبٍ .

٣٦      ٢				١٢				١٢			
٩	٣	جِه	$\frac{1}{4}$	٣	جِه	$\frac{1}{4}$		٣	جِه	$\frac{1}{4}$	
٢٤	٨	قَه	$\frac{2}{3}$	٨	قَه	$\frac{2}{3}$		٦	قَه	$\frac{1}{2}$	
١	١	خَتَب	ع	-	خَتَب	م		٢	خَتَب	$\frac{1}{6}$	
٢		خَب		١	عَم	ع		١	عَم	ع	
٨				٤							
١	جِه	$\frac{1}{8}$		١	جِه	$\frac{1}{4}$		١	جِه	$\frac{1}{4}$	
٤	بِنْت	$\frac{1}{2}$		١	قَه			١	قَه		
٣	قَه	ع		٢	٣	ق		٢	ق		
-	خَتَب	م		-	خَتَب	م		-	خَتَب	م	

(٧) الْأَخُ لِلأُمِّ أَوْ الْأُخْتُ لِلأُمِّ : يَسْتَحِقُّانِ السُّدُسَ<sup>(١)</sup> إِذَا كَانَ وَاحِدًا لَيْسَ مُتَعَدِّدًا .

بشرط واحدٍ وهو : أَنْ لَا يُحْجَبَ ، وَيُحْجَبُهُ : أَصْلُ ذَكَرٍ أَوْ فَرْعٌ وَارِثٌ<sup>(٢)</sup> كَمَا تَقَدَّمَ .

فَإِذَا تَعَدَّدَ فَلَهُمُ الثُّلُثُ مَا لَمْ يُحْجَبُوا كَمَا تَقَدَّمَ .

(١) لقوله تعالى ﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُوْرَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ﴾ [النساء: ١٢] أجمع المفسرون على أنها نزلت في أولاد الأم دون غيرهم كما قرأ به في الشواذ ابن مسعود وغيره : ﴿وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ مِّنْ أُمِّ﴾ [النساء: ١٢] وقراءة الصحابي كخبر الأحاد .  
(٢) لمفهوم آية الكلاله السابقة ، لأن الكلاله : ميت لم يخلف ولداً ولا والدأ إلا أنه خص مفهوم الكلاله الأم والجدة فلا يحجبان ولد الأم بالإجماع .

١٢

٣	جِه	$\frac{1}{4}$
٤	خُم	$\frac{1}{3}$
٥	عَم	ع

٤

١	جِه	$\frac{1}{4}$
٣	أَب	ع
-	خُم	م

١٢

٣	جِه	$\frac{1}{4}$
٢	خُم	$\frac{1}{3}$
٧	عَم	ع

فَائِدَةٌ : تَسْتَوِي الْأُنثَى الْوَاحِدَةُ وَالْإِنَاثُ الْمُتَعَدَّاتُ فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعَ :

الْأَوَّلُ : بِنْتُ الْإِنِّ أَوْ بَنَاتُهُ إِذَا كَانَتْ أَوْ كُنَّ مَعَ بِنْتِ الصُّلْبِ الْوَاحِدَةِ فَعَرَضُهَا أَوْ قَرَضُهَا السُّدُسُ تَكْمِلَةُ الثَّلَاثِينَ وَلَا يَزِيدُ بِزِيَادَةِ عَدِيدَةٍ .

الثَّانِي : الْأُخْتُ أَوْ الْأَخَوَاتُ مِنَ الْأَبِ إِذَا كَانَتْ أَوْ كُنَّ مَعَ الشَّقِيقَةِ الْوَاحِدَةِ لَهَا أَوْ لَهَا السُّدُسُ وَلَا يَزِيدُ بِزِيَادَةِ عَدِيدَةٍ .

الثَّالِثُ : الزَّوْجَةُ الْوَاحِدَةُ أَوْ الزَّوْجَاتُ لَهَا أَوْ لَهَا الرُّبْعُ فَقَطْ أَوْ الثَّمَنُ فَقَطْ .

الرَّابِعُ : الْجَدَّةُ الْوَاحِدَةُ أَوْ الْجَدَّاتُ لَهَا أَوْ لَهَا السُّدُسُ وَلَا يَزِيدُ بِزِيَادَةِ عَدِيدَةٍ .

### الْقَرِيبُ الْمُبَارَكُ وَالْقَرِيبُ الْمَشْهُومُ

الْقَرِيبُ الْمُبَارَكُ : هُوَ الَّذِي لَوْلَاهُ لَسَقَطَتِ الْأُنثَى الَّتِي يُعَصَّبُهَا ، وَقَدْ يَكُونُ فِي دَرَجَتَيْهَا أَوْ أَنْزَلَ مِنْهَا <sup>(١)</sup> .

مِثَالُهُ : الْأَخُ لِأَبٍ .

فَلَوْلَا وُجُودُ الْأَخِ لِأَبٍ مَعَ الْأُخْتِ لِأَبٍ لَسَقَطَتْ فِي حَالَةِ إِرْثِ الشَّقِيقَاتِ

لِلثَّلَاثِينَ .

(١) أَنْزَلَ مِنْهَا مِثْلُ ابْنِ ابْنِ ابْنٍ فِي مَسْأَلَةِ : بَنَتَيْنِ وَبَنَتِ ابْنِ وَابْنِ ابْنِ ابْنٍ .



٩       $\frac{٢}{٣}$

٦	٢	قه ٢	$\frac{٢}{٣}$
١	١	ختب	ع
٢		خب	
-	-	عم	م

٣

٢	قه ٢	$\frac{٢}{٣}$
-	ختب	م
١	عم	ع

القَرِيبُ المَشْهُومُ : هُوَ الَّذِي لَوْلَاهُ لَوَرَّثَتِ الْأُنثَى الَّتِي يُعَصِّبُهَا وَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مُسَاوِيًا لَهَا مِنْ أَخٍ مُطْلَقًا أَوْ ابْنِ ابْنٍ يَكُونُ ابْنُ عَمٍّ لِبْنَتِ الْإِبْنِ .

مِثَالُهُ : أَبٌ وَأُمٌّ وَزَوْجٌ وَبِنْتُ وَبِنْتُ ابْنٍ وَابْنُ ابْنٍ ، فَتَسْقُطُ بِنْتُ الْإِبْنِ لَوُجُودِ ابْنِ ابْنٍ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مَوْجُودًا لَوَرَّثَتْ .

١٥

٢	أب	$\frac{١}{٦}$
٢	أم	$\frac{١}{٦}$
٣	ج	$\frac{١}{٤}$
٦	بنت	$\frac{١}{٢}$
٢	بنت ابن	$\frac{١}{٦}$

١٣

٢	أب	$\frac{١}{٦}$
٢	أم	$\frac{١}{٦}$
٣	ج	$\frac{١}{٤}$
٦	بنت	$\frac{١}{٢}$
-	بنت ابن	س
-	ابن ابن	

## باب العَصَبَةِ

العَصَبَةُ : مَنْ لَيْسَ لَهُ نَصِيبٌ مُقَدَّرٌ .

وَتَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ :

### الْقِسْمُ الْأَوَّلُ : الْعَاصِبُ بِنَفْسِهِ

أَي : بِذَاتِهِ لَا بِوَاسِطَةٍ غَيْرِهِ<sup>(١)</sup> ، وَهُوَ الَّذِي إِذَا وُجِدَ أَخَذَ جَمِيعَ الْمَالِ إِذَا انْفَرَدَ ، وَبَقِيَّةَ الْمَالِ بَعْدَ أَخْذِ ذَوِي الْفُرُوضِ فُرُوضَهُمْ .

وَهُوَ الْمُعْتَقَةُ مِنَ النِّسَاءِ وَجَمِيعُ الذُّكُورِ (١٣) إِلَّا الزَّوْجَ وَالْأَخَ لِأُمِّ فَهْمَا مِنْ أَهْلِ الْفُرُوضِ لَا الْعَصَبَةُ .

ضَابِطُهُ : ذُو الْوَلَاءِ وَذَكَرٌ قَرِيبٌ لَمْ يُدَلِّ إِلَى الْمَيِّتِ بِأُنْثَى<sup>(٢)</sup> .

مِثَالُهُ : الْعَمُّ مِنْ أَهْلِ الْعَصَبَةِ .

١٢	٨	٤																											
<table border="1"> <tr> <td>٣</td><td>جِه</td><td><math>\frac{1}{4}</math></td></tr> <tr> <td>٦</td><td>قِه</td><td><math>\frac{1}{4}</math></td></tr> <tr> <td>٢</td><td>خَتَب</td><td><math>\frac{1}{4}</math></td></tr> <tr> <td>١</td><td>عَم</td><td>ع</td></tr> </table>	٣	جِه	$\frac{1}{4}$	٦	قِه	$\frac{1}{4}$	٢	خَتَب	$\frac{1}{4}$	١	عَم	ع	<table border="1"> <tr> <td>١</td><td>جِه</td><td><math>\frac{1}{8}</math></td></tr> <tr> <td>٤</td><td>بِنْت</td><td><math>\frac{1}{4}</math></td></tr> <tr> <td>٣</td><td>عَم</td><td>ع</td></tr> </table>	١	جِه	$\frac{1}{8}$	٤	بِنْت	$\frac{1}{4}$	٣	عَم	ع	<table border="1"> <tr> <td>١</td><td>جِه</td><td><math>\frac{1}{4}</math></td></tr> <tr> <td>٣</td><td>عَم</td><td>ع</td></tr> </table>	١	جِه	$\frac{1}{4}$	٣	عَم	ع
٣	جِه	$\frac{1}{4}$																											
٦	قِه	$\frac{1}{4}$																											
٢	خَتَب	$\frac{1}{4}$																											
١	عَم	ع																											
١	جِه	$\frac{1}{8}$																											
٤	بِنْت	$\frac{1}{4}$																											
٣	عَم	ع																											
١	جِه	$\frac{1}{4}$																											
٣	عَم	ع																											

وَإِذَا اجْتَمَعَ أَكْثَرُ مِنْ شَخْصٍ مِنَ الْعَصَبَةِ فَالْوَارِثُ هُوَ الْمُقَدَّمُ جِهَةً ثُمَّ قَرَابَةً ثُمَّ قُوَّةً .

(١) وَلِذَلِكَ يُقَدَّمُ ذِكْرُهُ عَلَى بَقِيَّةِ الْأَقْسَامِ .

(٢) قَوْلُهُ : ( ذَكَرٌ قَرِيبٌ ) : خَرَجَ بِهِ الزَّوْجُ .

وَقَوْلُهُ : ( لَمْ يُدَلِّ إِلَى الْمَيِّتِ بِأُنْثَى ) : خَرَجَ بِهِ الْأَخُ لِأُمِّ .

قال الجعفري :

فِي الْجِهَةِ التَّقْدِيمِ ثُمَّ بِقُرْبِهِ وَبَعْدَهَا التَّقْدِيمِ بِالقُوَّةِ اجْعَلَا

جِهَاتُ الْعُصُوبَةِ : سَبْعٌ :

١- الْبُنُوَّةُ .

٢- ثُمَّ الْأَبُوَّةُ .

٣- ثُمَّ الْجُدُودَةُ وَالْأُخُوَّةُ .

٤- ثُمَّ بَنُو الْأُخُوَّةِ .

٥- ثُمَّ الْعُمُومَةُ .

٦- ثُمَّ الْوَلَاءُ .

٧- ثُمَّ بَيْتُ الْمَالِ .

فَالْجِهَةُ الْمُقَدَّمَةُ تَحْجُبُ مَنْ بَعْدَهَا : كَالْأَخِ يَحْجُبُ الْعَمَّ .

فَإِنْ اسْتَوَتْ الْجِهَةُ قُدِّمَ الْأَقْرَبُ دَرَجَةً : كَابْنِ أَخٍ لِأَبٍ مُقَدَّمٌ عَلَى ابْنِ ابْنِ أَخٍ شَقِيقٍ لِأَنَّ الْأَوَّلَ أَقْرَبُ دَرَجَةً .

فَإِنْ اسْتَوَتْ دَرَجَتُهُمَا قُدِّمَ الْأَقْوَى : كَأَخٍ شَقِيقٍ فَهُوَ مُقَدَّمٌ عَلَى أَخٍ لِأَبٍ لِأَنَّ الْأَوَّلَ أَقْوَى .

وَإِذَا انْفَرَدَ الْعَاصِبُ بِنَفْسِهِ أَيْ لَمْ يَوْجَدْ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْفَرَضِ : فَيَأْخُذُ بِجَمِيعِ التَّرَكَّةِ<sup>(١)</sup> .

(١) للإجماع المستند بالنظر إلى بعض أفراد العاصب وهو الأخ لغير أم إلى قوله تعالى :

﴿وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ﴾ [النساء: ١١٧٦] ، وإلى القياس على الأخ بالنظر إلى الباقيين ، وهذا الحكم مختص بالعاصب بنفسه لأنه لا يتأق أفراد العاصب بغيره ولا العاصب مع غيره .

وإذا كان معه ذو قرض أخذ بقية المال إن فضل شيء منه .  
 وإذا لم يفضل شيء من التركة : سقط العاصب بنفسه إلا في المسألة  
 المشتركة<sup>(١)</sup> .

### المسألة المشتركة

هي ذات أربعة أركان :

- ١- زوج .
  - ٢- أم أو جدة .
  - ٣- إخوة لأم .
  - ٤- أخ شقيق فأكثر لوحيده أو مع شقيقة فأكثر .
- فالمسألة في الأصل : أنَّ الشقيق يسقط لاستغراق الفروض التركة ، ولكن في  
 هذه المسألة يشارك الشقيق أو الأشقاء إخوانهم من الأم ويترثون معهم ذكرهم  
 كأنثاهم<sup>(٢)</sup> .

(١) وإلا في المسألة الأكدية وستأتي في باب الجد والإخوة .

(٢) وهذا ما قضى به عمر بن الخطاب رضي الله عنه ثانياً بعد أن كان أسقطهم في العام الماضي  
 كما رواه ابن أبي شيبة (٣١٠٩٧) وغيره ، فقبل له في ذلك فقال : (ذاك على ما قضينا) أي : فيما  
 مضى (وهذا على ما نقضي) أي : الآن ، لأن الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد . وزوي أنه أراد أن  
 يقضي بما قضى به أولاً فقال له زيد بن ثابت رضي الله عنه : هبوا آباهم كان حماراً فما زادهم الأب إلا  
 قرباً ، وقيل : قال بعض الإخوة لعمر رضي الله عنه : هب أن أبانا كان حجراً ملقى في اليم ، ولهذا سميت  
 اليمية والحجرية والحمارية ، فلما قبل له في ذلك قضى فيها بالتشريك ووافقه على ذلك جماعة من  
 الصحابة منهم عثمان وزيد بن ثابت في أشهر الروايتين عنه وابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهم .

المَسْأَلَةُ فِي الْأَصْلِ<sup>(١)</sup>

٦

٣	ج	$\frac{1}{2}$
١	أُمُّ أَوْ جَدَّة	$\frac{1}{6}$
٢	إِخْوَةُ لَأُمِّ	$\frac{1}{3}$
-	ق	س

## المَسْأَلَةُ الْمُشْتَرَكَةُ :

٦

٣	ج	$\frac{1}{2}$
١	أُمُّ أَوْ جَدَّة	$\frac{1}{6}$
٢	إِخْوَةُ لَأُمِّ	$\frac{1}{3}$
-	ق	

أَمَّا إِذَا كَانَ بَدَلُ الشَّقِيقِ أَخًا لِأَبٍ فَيَسْقُطُ ، أَوْ أَخًا لِأَبٍ وَمَعَهُ أُخْتُ لِأَبٍ  
فَيَسْقُطَانِ كَذَلِكَ ، وَلَوْ كَانَ بَدَلُ الشَّقِيقِ شَقِيقَةً لَأَخَذَتِ النِّصْفَ وَلَأُعِيلَتِ الْمَسْأَلَةُ .

٩

٣	ج	$\frac{1}{2}$
١	أُمُّ أَوْ جَدَّة	$\frac{1}{6}$
٢	إِخْوَةُ لَأُمِّ	$\frac{1}{3}$
٣	قَهْ أَوْ خَتَب	$\frac{1}{6}$

٦

٣	ج	$\frac{1}{2}$
١	أُمُّ أَوْ جَدَّة	$\frac{1}{6}$
٢	إِخْوَةُ لَأُمِّ	$\frac{1}{3}$
-	خَبَّ مَعَ خَتَب	س

٦

٣	ج	$\frac{1}{2}$
١	أُمُّ أَوْ جَدَّة	$\frac{1}{6}$
٢	إِخْوَةُ لَأُمِّ	$\frac{1}{3}$
-	خَبَّ	س

(١) وهو الذي قضى به عمر رضي الله عنه أولاً وهو مروى عن علي وأبي بن كعب وأبي موسى الأشعري رضي الله عنه وهو مذهب الإمامين أبي حنيفة وأحمد بن حنبل رحمهما الله وبه قال الشعبي وابن أبي ليلى وشريك ويحيى بن آدم ونعيم بن حماد وأبو ثور وابن المنذر وداود رحمهم الله تعالى.



## القِسْمُ الثَّانِي مِنَ الْعَصَبَةِ : الْعَاصِبُ بِغَيْرِهِ

وَهُوَ أَنْثَى ذَاتُ سَهْمٍ عَصَبَهَا ذَكَرٌ<sup>(١)</sup> ، وَحِينَهَا يَكُونُ فِيهِ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ<sup>(٢)</sup> .  
وَهُوَ أَرْبَعَةٌ :

- ١- بَنَاتُ الصُّلْبِ بِالْبَنِينَ وَلَوْ وَاحِدَةً .
- ٢- بِنْتُ الْإِبْنِ مَعَ ابْنِ الْإِبْنِ سَوَاءٌ كَانَ فِي دَرَجَتَيْهَا أَوْ أُنْزِلَ مِنْهَا إِذَا كَانَتْ مُحْجُوبَةً بِاسْتِغْرَاقِ الثَّلَاثِينَ .
- ٣- الْأَخَوَاتُ الشَّقِيقَاتُ بِالْإِخْوَةِ الْأَشِقَاءِ<sup>(٣)</sup> .
- ٤- الْأَخَوَاتُ لِأَبٍ بِالْإِخْوَةِ لِأَبٍ .

## القِسْمُ الثَّالِثُ مِنَ الْعَصَبَةِ : الْعَاصِبُ مَعَ غَيْرِهِ

وَهُوَ أَنْثَى ذَاتُ سَهْمٍ عَصَبَهَا اجْتِمَاعُهَا مَعَ أَنْثَى أُخْرَى .  
وَهُنَّ الْأَخَوَاتُ الشَّقِيقَاتُ أَوْ لِأَبٍ<sup>(٤)</sup> مَعَ بِنْتِ الصُّلْبِ فَأَكْثَرُ أَوْ مَعَ بِنْتِ الْإِبْنِ فَأَكْثَرُ فَيَأْخُذُ الْأَخَوَاتُ بَقِيَّةَ الْمَالِ بَعْدَ قَرْضِ الْبِنْتِ أَوْ بِنْتِ الْإِبْنِ التَّصْفِيفِ إِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً أَوْ الثَّلَاثِينَ إِنْ كَانَ لَهَا مُمَائِلٌ .  
وَيُشْتَرَطُ أَنْ لَا تَكُونَ مَعَ الْأُخْتِ أَخُوهَا فَإِنْ كَانَ مَعَهَا عَصَبَهَا لِأَنَّ التَّعْصِيبَ بِالْغَيْرِ يَمْنَعُ التَّعْصِيبَ مَعَ الْغَيْرِ .

(١) ولذلك يقدم ذكره على العاصب مع غيره لأن المقصَّب للعاصب بغيره ذكرٌ بخلاف العاصب مع الغير فإن عصوبتها لأجل اجتماعها مع أنثى ، ولذا كُثر شرف على الأنثى كما هو معروف .

(٢) لقوله تعالى : ﴿ يُوْصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِهِ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ ﴾ [النساء: ١١] . وقال تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ ﴾ [النساء: ١٧٦] .

(٣) لقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ ﴾ [النساء: ١٧٦] .

(٤) لقوله ﷺ في حديث ابن مسعود : (وما بقي فلأخت) رواه البخاري (٦٧٤٢) فدل على أنها عصبية .

## \* فَوَائِدُ وَحَوَاصِلُ مِنَ الْعَصَبَةِ :

(١) لَوْ اجْتَنَعَ فِي مَسْأَلَةِ الْعَاصِبِ بغيرِهِ مَعَ الْعَاصِبِ مَعَ غَيْرِهِ قُدَّمَ الْأَوَّلُ :  
كَبِنَتْ وَشَقِيقَةٌ وَشَقِيقٌ فَلَا نَقُولُ : إِنَّ الشَّقِيقَةَ عَصَبَةٌ مَعَ الْبِنْتِ بَلْ هِيَ عَصَبَةٌ  
بِالشَّقِيقِ لِأَنَّهُ أَقْوَى فَلِلَّذَكَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ .

(٢) الْفَرْقُ بَيْنَ الْعَصَبَةِ بِالْغَيْرِ وَالْعَصَبَةِ مَعَ الْغَيْرِ :  
أَنَّ الْغَيْرَ فِي الْعَصَبَةِ بغيرِهِ (كَالابْنِ) يَكُونُ عَصَبَةً بِنَفْسِهِ فَتَتَعَدَّى الْعُصْبَةُ  
إِلَى الْأُنثَى (الْبِنْتِ) .

وَفِي الْعَصَبَةِ مَعَ غَيْرِهِ (كَالْبِنْتِ) لَا يَكُونُ عَصَبَةً أَصْلًا بَلْ تَكُونُ عُصْبَةً  
تِلْكَ الْعَصَبَةُ بِسَبَبِ اجْتِمَاعِهِ مَعَ ذَلِكَ الْغَيْرِ .

(٣) قَدْ يَجْتَمِعُ فِي شَخْصٍ جِهَتَا فَرْضٍ وَتَعْصِيبٍ كَابْنٍ عَمٍّ هُوَ أَخٌ لِأُمٍّ أَوْ زَوْجٌ  
فَيَرِثُ بِهِمَا إِنْ أُمِكنَ .

(٤) ابْنُ الْأَخِ الشَّقِيقِ أَوْ لِأَبٍ كَأَبِيهِ إِرْثًا وَحَجْبًا إِلَّا فِي سَبْعِ مَسَائِلَ :

١- لَا يَرُدُّ الْأُمُّ عَنِ الثَّلَاثِ إِلَى السُّدُسِ <sup>(١)</sup> .

٢- لَا يُعَصَّبُ أَخْتُهُ لِأَنَّ أَخْتَهُ مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ <sup>(٢)</sup> .

٣- لَا يَرِثُ مَعَ الْجَدِّ إِجْمَاعًا <sup>(٣)</sup> .

٤- ابْنُ الشَّقِيقِ يَسْقُطُ فِي الْمَشْتَرَكَةِ إِجْمَاعًا .

٥- ابْنُ الْأَخِ الشَّقِيقِ لَا يَحْجُبُ الْأَخَ لِأَبٍ <sup>(٤)</sup> .

(١) بخلاف الأخ الشقيق أو لأب فإنه يردها.

(٢) بخلاف الأخ الشقيق فإنه يعصبه أخته ، وكذلك الأخ لأب يعصب أخته .

(٣) بخلاف الأخ الشقيق ولأب فإنهما يرثان مع الجد .

(٤) بخلاف أبيه .

٦- ابنُ الأخ لأبٍ لا يَحْجُبُ ابنُ الأخ الشَّقِيقَ ، وأبوهُ أي الأخ لأبٍ يَحْجُبُ  
ابنُ الأخ الشَّقِيقَ .

٧- ابنُ الأخ الشَّقِيقِ أَوْ لأبٍ يَنْقُطَانِ إِذَا صَارَتِ الْأَخْتُ عَصْبَةً بِابْنَتِ أَوْ  
بْنَتِ الْإِبْنِ .

(٥) ابنُ العَمِّ الشَّقِيقِ أَوْ لِلأبِ كَأَبِيهِ إِزْنًا وَحَجَبًا إِلَّا فِي مَسْأَلَتَيْنِ:

١- ابنُ العَمِّ الشَّقِيقِ لا يَحْجُبُ العَمَّ لأبٍ بِخِلَافِ أَبِيهِ أَيِ العَمِّ الشَّقِيقِ فَإِنَّهُ  
يَحْجُبُ العَمَّ لأبٍ .

٢- ابنُ العَمِّ لأبٍ لا يَحْجُبُ ابنُ العَمِّ الشَّقِيقَ ، وأبوهُ أي العَمُّ لأبٍ يَحْجُبُ ابنُ  
العَمِّ الشَّقِيقِ .

(٦) الْوَرَثَةُ : أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ :

١- قِسْمٌ يَرِثُ بِالْفَرَضِ وَحَدَهُ مِنَ الْجِهَةِ الَّتِي سُمِّيَ بِهَا وَهُوَ سَبْعَةٌ : الْأُمُّ وَوَلَدُهَا  
الْأُمُّ وَالْجَدَّتَانِ وَالزَّوْجَانِ .

٢- قِسْمٌ يَرِثُ بِالتَّعْصِيبِ وَحَدَهُ كَذَلِكَ وَهُمْ : جَمِيعُ الْعَصْبَةِ بِالتَّنْفِيسِ غَيْرُ الْأَبِ  
وَالْجَدِّ .

٣- قِسْمٌ يَرِثُ بِالْفَرَضِ مَرَّةً وَبِالتَّعْصِيبِ أُخْرَى وَلَا يَجْمَعُ بَيْنَهُمَا وَهُنَّ : ذَوَاتُ  
النِّصْفِ وَالثُلُثَيْنِ .

٤- قِسْمٌ يَرِثُ بِالْفَرَضِ مَرَّةً وَبِالتَّعْصِيبِ أُخْرَى وَيَجْمَعُ بَيْنَهُمَا وَهُمَا : الْأَبُ  
وَالْجَدُّ<sup>(١)</sup> .

(١) فَإِنْ كَلَّا مِنْهُمَا يَرِثُ السُّدُسُ مَعَ ابْنِ أَوْ ابْنِ ابْنٍ ، وَحَيْثُ بَقِيَ بَعْدَ الْفُرُوضِ قَدْرُ  
السُّدُسِ أَوْ دُونَهُ أَوْ لَمْ يَبْقَ شَيْءٌ ، وَيَرِثُ بِالتَّعْصِيبِ إِذَا خَلَا عَنِ الْفُرْعِ الْوَارِثُ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى ،  
وَيَجْمَعُ بَيْنَ الْفَرَضِ وَالتَّعْصِيبِ إِذَا كَانَ مَعَهُ أُنْثَى مِنَ الْفُرُوعِ وَفَضْلُ بَعْدِ الْفَرَضِ أَكْثَرُ مِنَ  
السُّدُسِ .



(١١) حالات اجتماع القرض والتفصيل في شخص واحد :

- ١- قد يجتمع في الشخص جهتا تفصيل ك: معتق هو ابن عم، فيرث بأقواهما، والأقوى معلوم من القاعدتين السابقتين في العصبات.
- ٢- وقد يجتمع في الشخص جهتا قرض ولا يكون ذلك إلا في نكاح المجوس وفي وطاء الشبهة فيرث بأقواهما لا بهما على الأرجح.
- ٣- وقد يجتمع في الشخص جهتا قرض وتفصيل ك: ابن عم هو أخ لأم أو زوج فيرث بهما حيث أمكن اتفاقاً.

(١٢) مسألة القضاة المشهورة<sup>(١)</sup> :

صورتها : ابن و بنت ملكا أباهما ، فعتق عليهما بالملك ، ثم اشترى الأب عبداً فأعتقه ، ومات العبد بعد موت الأب عنهما فقط .  
الحكم : إرث الأب يكون لابن دون البنت ، لأن الابن عصبة المعتق من النسب بنفسه ، والبنت معتقة المعتق ، ومعتق المعتق مؤخر عن عصبة المعتق من النسب .

(١) سميت بذلك لكثرة القضاة الذين أخطأوا فيها ، قال العلامة سبط المارديني في «شرح الفصول» : غلط فيها من المتقدمين أربعئة قاض غير المتفقهة ، وقال في «الإنصاف» : يروى عن مالك أنه قال : سألت سبعين قاضياً من فضلاء العراق عنها فأخطأوا فيها.



## بَابُ الْحَجْبِ

قَالَ بَعْضُهُمْ : حَرَامٌ عَلَى مَنْ لَمْ يَعْرِفْ بَابَ الْحَجْبِ أَنْ يُفْتِيَ فِي الْقَرَائِضِ .

\* تَعْرِيفُ الْحَجْبِ :

لُغَةً : الْمَنْعُ وَالسُّتْرُ .

شَرْعاً : مَنْعٌ مَنْ قَامَ بِهِ سَبَبُ الْإِرْثِ مِنَ الْإِرْثِ إِمَّا بِالْكُلِّيَّةِ أَوْ مِنْ أَوْفَرِ حَظِّهِ ،  
فَالأَوَّلُ حَجْبُ حِرْمَانٍ ، وَالثَّانِي حَجْبُ نَقْصَانٍ :

الأَوَّلُ : حَجْبُ الْحِرْمَانِ : وَهُوَ مَنْعُ الشَّخْصِ مِنَ الْإِرْثِ بِالْكُلِّيَّةِ وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى  
قَاعِدَتَيْنِ ، وَهُمَا :

١- كُلُّ مَنْ أَذَلَّى بِوَاسِطَةٍ حَجَبَتْهُ تِلْكَ الْوَاسِطَةُ إِلَّا الْأَخَ لَأُمِّ ، فَوَاسِطَتُهُ إِلَى  
الْمَيِّتِ الْأُمُّ وَلَا تَحْجُبُهُ .

مِثَالُهُ : ابْنُ الْإِبْنِ يَحْجُبُ ابْنَ ابْنِ الْإِبْنِ ، وَالْأَخُ الشَّقِيقُ يَحْجُبُ ابْنَ الْأَخِ  
الشَّقِيقِ ، وَالْأَبُ يَحْجُبُ الْحَدَّ .

٢- دَرَجَاتُ الْعُصُوبَةِ : وَهِيَ الْمَذْكُورَةُ فِي قَوْلِ الْقَائِلِ :

فَبِالْجِهَةِ التَّقْدِيمِ ثُمَّ بِقُرْبِهِ وَبَعْدَهُمَا التَّقْدِيمُ بِالقُوَّةِ اجْعَلَا  
أَمْثِلَةً :

١- الْإِبْنُ يَحْجُبُ الْإِخْوَةَ مُطْلَقاً ، لِأَنَّ جِهَتَهُ مُتَقَدِّمَةٌ .

٢- ابْنُ الْإِبْنِ يَحْجُبُ ابْنَ ابْنِ الْإِبْنِ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الْمَيِّتِ .

٣- الأخ الشقيق يُحْجَبُ الأخ لأبٍ لِأَنَّهُ أَقْوَى<sup>(١)</sup>.

• ضابط من لا يُحْجَبُ حِرْمَانًا مِنَ الْوَرَثَةِ : كُلُّ مَنْ أَدْلَى بِنَفْسِهِ إِلَى الْمَيِّتِ إِلَّا

الْمُعْتَقُ<sup>(٢)</sup> فَعَصَبَةُ النَّسَبِ تُحْجَبُ ، وَهُمْ سِتَّةٌ : الْأَبَوَانِ وَالزَّوْجَانِ وَالابْنُ وَالْبِنْتُ .

الثاني : حَجَبُ نَقْصَانٍ : وَهُوَ مَنْعُ الشَّخْصِ مِنْ أَوْقَرِ حَظِّهِ .

وَهُوَ سَبْعُ أَنْوَاعٍ :

(١) حَجَبٌ بِانْتِقَالٍ مِنْ قَرِيبٍ إِلَى قَرِيبٍ آخَرَ : كَرَدُّ الْأُمِّ مِنَ الثَّلَاثِ إِلَى السُّدُسِ

لِوُجُودِ الْفَرْعِ الْوَارِثِ .

وَكَرَدُّ الزَّوْجِ مِنَ النِّصْفِ إِلَى الرَّبْعِ لِوُجُودِ الْفَرْعِ الْوَارِثِ .

وَكَرَدُّ الزَّوْجَةِ مِنَ الرَّبْعِ إِلَى الثَّمَنِ لِوُجُودِ الْفَرْعِ الْوَارِثِ .

(٢) حَجَبٌ بِانْتِقَالٍ مِنْ تَعْصِيبٍ إِلَى تَعْصِيبٍ آخَرَ : كَرَدُّ الْأُخْتِ مِنَ التَّعْصِيبِ

مَعَ الْبِنْتَيْنِ إِلَى التَّعْصِيبِ بِأَخِيهَا ، فَرَدَّهَا أَخُوها مِنَ ثُلْثِ التَّرِكَةِ إِلَى ثُلْثِ الثَّلَاثِ .

(٣) حَجَبٌ بِانْتِقَالٍ مِنْ قَرِيبٍ إِلَى تَعْصِيبٍ : كَرَدُّ الْأُخْتِ مِنْ قَرِيبِ النِّصْفِ إِلَى

التَّعْصِيبِ مَعَ الْبِنْتَيْنِ ، فَرَدَّتْ مِنْ نِصْفِ التَّرِكَةِ إِلَى ثُلْثِهَا .

(٤) حَجَبٌ بِانْتِقَالٍ مِنْ تَعْصِيبٍ إِلَى قَرِيبٍ : كَرَدُّ الْأَبِ مِنْ أَخْذِ جَمِيعِ الْمَالِ إِذَا

انْفَرَدَ إِلَى السُّدُسِ عِنْدَ وُجُودِ الْابْنِ .

(٥) حَجَبٌ بِمُزَاحِمَةٍ فِي قَرِيبٍ : كَبِنْتُ ابْنِهَا السُّدُسُ خَالِصًا مَعَ الْبِنْتِ تَكْمِلَةً

لِلثَّلَاثَيْنِ ، فَإِنْ كَانَ مَعَ بِنْتِ الْابْنِ أُخْتُهَا فَقَدْ زَاخَمَتْ أُخْتُهَا فِي قَرِيبِهَا فَيَشْتَرِكَانِ فِي

السُّدُسِ .

(١) وَلِحَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : (قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ أَغْيَانَ بَنِي الْأُمِّ

يَتَوَارَثُونَ دُونَ بَنِي الْعَلَّاتِ ، يَرِثُ الرَّجُلُ أَخَاهُ لِأَبِيهِ وَأُمَّهُ ، دُونَ إِخْوَتِهِ لِأَبِيهِ) رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه

(٢٧٣٩) وَنَحْوُهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٠٩٤) .

(٢) فَالْمُعْتَقُ أَدْلَى إِلَى الْمَيِّتِ بِنَفْسِهِ وَمَعَ ذَلِكَ يُحْجَبُ ، لِأَنَّ الْعَتَقَ فَرَعٌ عَنِ النَّسَبِ وَمُشَبَّهٌ

بِهِ فَقَدْ مَنَعَ النَّسَبُ عَلَى الْعَتَقِ .

(٦) حَجَبُ بِمُزَاحِمَةٍ فِي تَفْصِيصٍ : كَأَخٍ مَعَ الْبِنْتِ فَلَهَا النِّصْفُ وَلَهُ الْبَاقِي تَفْصِيصًا ، فَلَوْ كَانَ مَعَهُ أَخٌ ثَانٍ لِمُزَاحِمَتِهِ فِي النِّصْفِ وَكَانَ بَيْنَهُمَا بِالسَّرِيَّةِ .

(٧) حَجَبُ بِمُزَاحِمَةٍ فِي عَوْلٍ : كَأَخْتِ شَقِيقَةٍ وَزَوْجِ فَلِلْأَخْتِ النِّصْفُ ، فَلَوْ كَانَ مَعَهَا أُخْتُ لِأَبٍ لِأَعِيلٍ لَهَا بِالسُّدُسِ ، وَلَرُدَّتِ الشَّقِيقَةُ مِنَ النِّصْفِ إِلَى مَا هُوَ أَنْقَضَ عَنْهُ بِسَبَبِ الْعَوْلِ .

### \* أَنْوَاعُ الْمَحْجُوبِ ، اثْنَانِ :

(١) مَحْجُوبٌ بِالْوَصْفِ أَيْ بِمَنَاجِيعَ ، كَالْعَمِّ الْقَاتِلِ أَوِ الرَّقِيقِ أَوِ الْكَافِرِ ، وَهُوَ لَا يُؤَثَّرُ عَلَى أَحَدٍ فَلَا يَحْجُبُ أَحَدًا وَلَا حِرْمَانًا وَلَا نُقْصَانًا .

(٢) مَحْجُوبٌ بِالشَّخْصِ ، قَدْ يَحْجُبُ غَيْرَهُ نُقْصَانًا فِي صُورِ مَنَاجِيعَ :

أُمٌّ وَأَبٌ وَإِخْوَةٌ كَيْفَ كَانُوا ، فَإِنَّ الْأُمَّ تَحْجُبُ بِهِمْ مِنَ الثَّلَاثِ إِلَى السُّدُسِ وَالْبَاقِي لِلْأَبِ لِأَنَّهُمْ مَحْجُوبُونَ بِهِ<sup>(١)</sup> .

---

(١) وَأُمٌّ وَجَدَ وَعَدَدٌ مِنَ أَوْلَادِ الْأُمِّ ، فَأَوْلَادُ الْأُمِّ مَحْجُوبُونَ بِالْجَدِّ وَهُمْ يَحْجُبُونَ الْأُمَّ مِنَ الثَّلَاثِ إِلَى السُّدُسِ وَالْبَاقِي لِلْجَدِّ .

وَأُمٌّ وَأَخٌ شَقِيقٌ وَأَخٌ لِأَبٍ ، فَلِأَخٍ مِنَ الْأَبِ مَحْجُوبٌ بِالشَّقِيقِ وَهُمَا حَاجِبَانِ لِلْأُمِّ مِنَ الثَّلَاثِ إِلَى السُّدُسِ .

وَأُمٌّ وَجَدَ وَأَخٌ مِنَ أُمٍّ وَأَخٌ لِغَيْرِ أُمٍّ ، فَلِأَخٍ مِنَ الْأُمِّ مَحْجُوبٌ بِالْجَدِّ وَهُوَ مَعَ الْأَخِ لِغَيْرِ أُمٍّ يَرُدُّانِ الْأُمَّ إِلَى السُّدُسِ وَالْبَاقِي بَيْنَ الْجَدِّ وَالْأَخِ لِغَيْرِ أُمٍّ .

وَأُمٌّ وَزَوْجٌ وَأَخْتُ شَقِيقَةٍ وَأَخٌ مِنَ أَبٍ ، فَلِلْأُمِّ السُّدُسُ وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الزَّوْجِ وَالشَّقِيقَةِ النِّصْفُ وَتَعُولُ مَسْأَلَتُهُمْ لِسَبْعَةٍ وَلَا شَيْءَ لِلْأَخِ مِنَ الْأَبِ لِاسْتِغْرَاقِ الْفُرُوضِ ، فَحُجِبَتِ الْأُمُّ مِنَ الثَّلَاثِ إِلَى السُّدُسِ فِي الْمَسَائِلِ الثَّلَاثِ الْأَخِيرَةِ بَوَارِثٌ وَمَحْجُوبٌ .

## باب الجِدِّ والإِخْوَةِ

\* أحوال الجِدِّ مَعَ الإِخْوَةِ<sup>(١)</sup> : له حالان :

الأَوَّلُ : أَنْ لَا يَكُونَ مَعَ الجِدِّ والإِخْوَةِ ذُو قَرْبَى : أَي لَا أَحَدَ غَيْرُهُمَا وَارِثٌ مِنْ أَصْحَابِ الْقُرُوضِ .

الحُكْمُ : يَتَعَيَّنُ لِلجِدِّ الأَفْضَلُ ( الأَحْظَ ) مِنْ أَمْرَيْنِ : المُقَاسِمَةِ أَوْ ثُلُثِ جَمِيعِ المَالِ<sup>(٢)</sup> .

١- المُقَاسِمَةُ : أَي لِلإِخْوَةِ فَيَعْدُ كَأَنَّهُ ذَكَرُ ، وَيَكُونُ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنثَيَيْنِ إِذَا كَانَ مَعَهُ أُخْتُ أَوْ أَكْثَرُ .

وَضَائِطُ كَوْنِ المُقَاسِمَةِ أَفْضَلَ : أَنْ يَكُونَ مَعَهُ مِنَ الإِخْوَةِ والأَخَوَاتِ أَقْلٌ مِنْ مِثْلِيهِ أَي : أَقْلٌ مِنْ مِثْلِ نَصِيبِ الجِدِّ مَرَّتَيْنِ .

وَعَدَدُ صَوَرِهَا خَمْسٌ وَهَآكُهَا مَعَ حَلِّهَا :

(١) أَحْكَامُ الجِدِّ الإِخْوَةِ ثَبَتَتْ بِاجْتِهَادِ الصَّحَابَةِ وَرَوَى أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خَطَبَ النَّاسَ فَقَالَ : هَلْ رَأَى أَحَدُكُمْ النَّبِيَّ ﷺ قَضَى لِلجِدِّ بَشْيَءَ ؟ ، فَقَالَ رَجُلٌ : رَأَيْتُهُ حَكَمَ لِلجِدِّ بِالسُّدُسِ فَقَالَ : مَعَ مَنْ كَانَ مِنَ الْوَرِثَةِ ؟ فَقَالَ : لَا أَدْرِي فَقَالَ : لَا دَرَيْتَ ، ثُمَّ قَامَ آخِرَ فَقَالَ : رَأَيْتُهُ قَضَى لِلجِدِّ بِالثُّلُثِ ، فَقَالَ : مَعَ مَنْ كَانَ مِنَ الْوَرِثَةِ ؟ فَقَالَ : لَا أَدْرِي ، فَقَالَ : لَا دَرَيْتَ ، وَعَلَى هَذِهِ الْوَتِيرَةِ شَهِدَ ثَالِثٌ بِالنِّصْفِ وَرَابِعٌ بِالجَمِيعِ ، ثُمَّ إِنَّهُ جَمَعَ الصَّحَابَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فِي بَيْتٍ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الجِدِّ عَلَى قَوْلٍ وَاحِدٍ فَسَقَطَتْ حَيَّةٌ مِنَ السَّقْفِ فَتَفَرَّقُوا مَذْعُورِينَ فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : أَبَى اللَّهُ أَنْ نَجْتَمِعُوا فِي الجِدِّ عَلَى شَيْءٍ .

(٢) أَمَّا المُقَاسِمَةُ : فَلأنَّهَا الأَصْلُ فِي جَعْلِهِمْ فِي دَرَجَتِهِ ، وَأَمَّا الثُّلُثُ : فَلأنَّ الأُمَّ وَالجِدَّ إِذَا اجْتَمَعَا وَلَيْسَ مَعَهُمَا غَيْرُهُمَا فَلَهُ مِثْلَا مَا لَهَا ، وَالإِخْوَةُ لَا يَنْقُصُونَ الأُمَّ عَنِ السُّدُسِ فَلَا يَنْقُصُونَهُ عَنْ ضَعْفِهِ .

٤	٢	جَد	
٢	٢	أُخْتَانِ	قسم
٥			

٢	١	جَد	
١	١	أَخ	قسم
٥			

٣	٢	جَد	
١	١	أُخْت	قسم

	٢	جَد	
٣	٣	أَخَوَات	قسم

	٢	جَد	
٢	٢	أَخ	قسم
١	١	أُخْت	

وَلَوْ أُعْطِينَا الْجَدَّ فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ الثَّلَاثِ لَكَانَ نَصِيبُهُ أَقَلَّ مِنَ الْمُقَاسَمَةِ  
فَالْأَحْظَ لَهُ الْمُقَاسَمَةُ.

٢- ثُلُثُ جَمِيعِ الْمَالِ : أَيِّ لِلْجَدِّ الثَّلَاثُ وَالْبَاقِي لِلْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ .

وَضَائِطُ كَوْنِ الثَّلَاثِ أَفْضَلَ لِلْجَدِّ : أَنْ يَكُونَ مَعَهُ مِنَ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ أَكْثَرُ  
مِنْ مِثْلَيْهِ ، أَيُّ أَكْثَرُ مِنْ مِثْلِ نَصِيبِهِ مَرَّتَيْنِ ، وَعَدَدُ صُورِهِ لَا تَنْحَصِرُ<sup>(١)</sup> ، وَهَآكُنَا أَقَلُّهَا  
ذُكُوراً وَإِنَاثاً.

١٥	٥	٣	
٥	١	جَد	$\frac{1}{3}$
١٠	٢	أَخَوَات ٥	الباقى

٩	٣		
٣	١	جَد	$\frac{1}{3}$
٦	٢	إِخْوَة ٣	الباقى

وَلَوْ أُعْطِينَا الْجَدَّ بِالْمُقَاسَمَةِ لَكَانَ نَصِيبُهُ أَقَلَّ مِنَ الثَّلَاثِ فَالْأَحْظَ لَهُ الثَّلَاثُ.

(١) لأن عدد الإخوة والأخوات غير منحصر.



وَضَائِطُ اسْتِوَاءِ ثُلُثِ الْمَالِ وَالْمُقَاسَمَةِ : أَنْ يَكُونَ مَعَهُ مِنَ الْإِخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ  
مِثْلًا ، أَي مِثْلَ نَصِيبِهِ مَرَّتَيْنِ فَقَطْ ، وَعَدَدُ صَوَرِهَا ثَلَاثٌ وَهَاتِفَا:

٦	٦	٣																											
<table border="1"> <tr> <td>جَدَّ</td><td>٢</td><td></td></tr> <tr> <td>أَخ</td><td>٢</td><td>قسم</td></tr> <tr> <td>أُخْتَانِ</td><td>٢</td><td></td></tr> </table>	جَدَّ	٢		أَخ	٢	قسم	أُخْتَانِ	٢		<table border="1"> <tr> <td>جَدَّ</td><td>٢</td><td></td></tr> <tr> <td>أَخَوَاتِ</td><td>٤</td><td>قسم</td></tr> <tr> <td></td><td></td><td></td></tr> </table>	جَدَّ	٢		أَخَوَاتِ	٤	قسم				<table border="1"> <tr> <td>جَدَّ</td><td>١</td><td></td></tr> <tr> <td>أَخَوَانِ</td><td>٢</td><td><math>\frac{1}{3}</math> أو قسم</td></tr> <tr> <td></td><td></td><td></td></tr> </table>	جَدَّ	١		أَخَوَانِ	٢	$\frac{1}{3}$ أو قسم			
جَدَّ	٢																												
أَخ	٢	قسم																											
أُخْتَانِ	٢																												
جَدَّ	٢																												
أَخَوَاتِ	٤	قسم																											
جَدَّ	١																												
أَخَوَانِ	٢	$\frac{1}{3}$ أو قسم																											

$9 \frac{2}{3}$			
3	1	جَدَّ	
3	2	أَخ	$\frac{1}{3}$
3		أُخْتَانِ	

$6 \frac{2}{3}$			
2	1	جَدَّ	$\frac{1}{3}$
4	2	أَخَوَاتِ	

الثاني : أَنْ يَكُونَ مَعَ الْجَدِّ وَالْإِخْوَةِ ذُو فَرَضٍ : أَي يَوْجَدُ مَعَ الْجَدِّ وَارِثٌ مِنْ  
أَصْحَابِ الْفُرُوضِ .

الْحُكْمُ : يَتَعَيَّنُ لِلْجَدِّ الْأَفْضَلُ ( الْأَحْظُ ) مِنْ ثَلَاثَةِ أُمُورٍ :

١- سُدُسُ جَمِيعِ الْمَالِ .

٢- أَوْ ثُلُثُ الْبَاقِي بَعْدَ الْفَرَضِ .

٣- الْمُقَاسَمَةُ <sup>(١)</sup> .

(١) أما سدس جميع المال فلأن الأولاد لا ينقصون الجد عن السدس فالأخوة أولى، وأما  
ثلث الباقي فقياساً على الأم في الغراوين لأن لكل منهما ولادة ولأنه لو لم يكن ذو فرض لكان له  
الثلث فيجعل ما يأخذ ذو الفرض كالتالف ، وأما المقاسمة كأخ فلأنها الأصل في تنزيله  
منزلتهم .

فَسُدُسُ الْمَالِ أَفْضَلُ لِلْجَدِّ فِي مِثْلِ : زَوْجَةٍ وَبَنَتَيْنِ وَجَدٍّ وَأَخٍ<sup>(١)</sup> .  
وَتُلْتُ الْبَاقِي أَفْضَلُ لَهُ فِي مِثْلِ : جَدَّةٌ وَجَدٌّ وَخَمْسَةُ إِخْوَةٍ<sup>(٢)</sup> .  
وَالْمُقَاسَمَةُ أَفْضَلُ لَهُ فِي مِثْلِ : جَدَّةٌ وَجَدٌّ وَأَخٍ<sup>(٣)</sup> .

$\frac{2}{6}$ ١٢				$\frac{7}{3}$ ١٨				٢٤		
$\frac{1}{6}$	جَدَّة	١	٢	$\frac{1}{6}$	جَدَّة	١	٣	$\frac{1}{8}$	جِه	٣
قسم	جَد	٥	٥	$\frac{3}{4}$ الباقي	جَد	٥	٥	$\frac{2}{3}$	بَنَتَانِ	١٦
ق		٥	٥	الباقي	ق ٥	١٠		$\frac{1}{6}$	جَد	٤
								الباقي	ق	١

وَتَسْتَوِي الْأُمُورُ الثَّلَاثَةُ فِي مِثْلِ : زَوْجٍ وَجَدٍّ وَأَخَوَيْنِ .  
وَتَسْتَوِي الْمُقَاسَمَةُ وَالسُّدُسُ فِي مِثْلِ : بَنَتَيْنِ وَجَدٍّ وَأَخٍ .  
وَتَسْتَوِي الْمُقَاسَمَةُ وَتُلْتُ الْبَاقِي فِي مِثْلِ : أُمٍّ وَجَدٍّ وَأَخَوَيْنِ .  
وَتَسْتَوِي السُّدُسُ وَتُلْتُ الْبَاقِي فِي مِثْلِ : زَوْجٍ وَجَدٍّ وَثَلَاثَةِ إِخْوَةٍ .

- 
- (١) لأن الباقي منها بعد الفروض خمسة من أربعة وعشرين ثلثها اثنان إلا ثلثا ، وسهمه منها بالمقاسمة اثنان ونصف ، وسدس جميع المال أربعة فهو الأحظ له .  
(٢) لأن الباقي بعد فرض الجدة وهو ثلاثة من ثمانية عشر أحد الأصلين المختلف فيهما خمسة عشر ثلثه خمسة وهي الأحظ له لأنها أكثر من سدس الجميع وهو ثلاثة ، وأكثر مما يخصه بالمقاسمة وهو ثلاثة أيضاً ، وإنما مثل بالخمسة ليكون الباقي منقسماً .  
(٣) لأن الباقي بعد فرض الجدة وهو واحد من ستة خمسة ، وسدس جميع المال واحد ، وثلث الباقي اثنان إلا ثلثا ، وحصته بالمقاسمة اثنان ونصف فهو الأحظ له وتصح من اثني عشر .

٦	٢	بنتان	٤
١	جَدَّ	١	١
١	ق	١	١

٦	٣	ج	١
١	جَدَّ	١	١
٢	ق	٢	٢

٦	٣	ج	١
١	جَدَّ	١	١
٢	ق	٣	٢

١٨	٣	أُم	١
٥	جَدَّ	٥	١٠
١٠	ق	٢	٢

تَبَيَّنَات :

١- إذا لَمْ يَبْقَ بَعْدَ الْفَرَضِ إِلَّا السُّدُسُ : فَارِزُهُ الْجَدُّ وَتَسْقُطُ الْإِخْوَةُ.

مِثَالُهُ : بِنْتَانِ وَأُمٌّ وَجَدٌّ وَإِخْوَةٌ .

٢- إذا بَقِيَ بَعْضُ السُّدُسِ : فَرِضَ السُّدُسُ لِلْجَدِّ وَتَعُولُ الْمَسْأَلَةُ وَتَسْقُطُ

الْإِخْوَةُ .

مِثَالُهُ : بِنْتَانِ وَزَوْجٌ وَجَدٌّ وَإِخْوَةٌ .

٣- إذا لَمْ يَبْقَ شَيْءٌ أَضْلًا<sup>(١)</sup> : فَرِضَ السُّدُسُ لِلْجَدِّ كَذَلِكَ وَتَسْقُطُ الْإِخْوَةُ

وَتَعُولُ الْمَسْأَلَةُ .

مِثَالُهُ : بِنْتَانِ وَزَوْجٌ وَأُمٌّ وَجَدٌّ وَإِخْوَةٌ .

(١) ولا يتصور ذلك إلا والمسألة عائلة كالمثال .

١٥

٨	بنتان	$\frac{٢}{٣}$
٣	ج	$\frac{١}{٤}$
٢	أم	$\frac{١}{٦}$
٢	جد	$\frac{١}{٦}$
	إخوة	س

١٣

٨	بنتان	$\frac{٢}{٣}$
٣	ج	$\frac{١}{٤}$
٢	جد	$\frac{١}{٦}$
	إخوة	س

٦

٤	بنتان	$\frac{٢}{٣}$
١	أم	$\frac{١}{٦}$
١	جد	$\frac{١}{٦}$
	إخوة	س

#### ٤- مسائل المعادة :

وهي المسائل التي يجتمع الجد فيها مع إخوة أشقاء وإخوة لأب .

(١) الحكم : إذا اجتمع مع الجد إخوة أشقاء وإخوة لأب فتحل المسألة كما مر ثم بعد ذلك يأخذ الذكر من الأشقاء نصيب الإخوة لأب فيعدون على الجد ثم يسقطون .

مثاله : جد وأخ شقيق وأخ لأب .

فيعطى الجد ثلث المال لاستوائه مع المقاسمة ثم يأخذ الشقيق نصيب أخيه من الأب ، فيكون للشقيق ثلثا التركة وللجد الثلث .

(٢) وإذا لم يكن في الأشقاء ذكر وفيه شقيقة فتأخذ نصف التركة<sup>(١)</sup> والباقي للإخوة لأب<sup>(٢)</sup> .

(١) النصف الذي تأخذه الشقيقة في مسائل المعادة ليس فرضاً محضاً ولا لأعيل لها بكامل النصف ولا تعصياً محضاً ولا لكان للجد مثلاًها .

(٢) وعدد المسائل التي يفضل منها شيء للإخوة لأب بعد أخذ الجد والشقيقة نصيبها

ست وهي :

١- عشرية زيد وهي التي في الأعلى في الصفحة الآتية .

٢- عشرينية زيد وهي جد وشقيقة وأختان من الأب .

٣- جد وشقيقة وأخ أو أخت لأب .

مثالهُ : جَدُّ وَشَقِيقَةُ وَأَخٌ لِأَبٍ وَتُسَمَّى عَشْرِيَّة زَيْد .

(٣) إِذَا لَمْ يَبْقَ بَعْدَ أَخْذِ الْجَدِّ حَقُّهُ إِلَّا نِصْفُ الْمَالِ : فَارْتَبِ بِهِ الشَّقِيقَةُ وَسَقَطَ الْأَخُ لِأَبٍ .

مثالهُ : زَوْجَةُ وَجَدُّ وَشَقِيقَةُ وَأَخٌ لِأَبٍ .

٤

٣ (عشرية زيد)  $\frac{2}{10}$ 

١	جِه	$\frac{1}{4}$
١	جَدُّ	$\frac{1}{3}$ الباقي
٢	قِه	الباقي
-	خَبَّ	س

٤	٢	جَدُّ	قسم
٥	٢.٥	قِه	$\frac{1}{2}$
١	٠.٥	خَبَّ	الباقي

١	جَدُّ	قسم أو $\frac{1}{3}$
٢	ق	
-	خَبَّ	م

- 
- ٤- جد وشقيقة وثلاث أخوات .  
 ٥- جد وشقيقة وأم (أو جدة) وأخ لأب (أو أخت لأب) (ثلاثة الزيديات) .  
 ٦- تسعينية زيد وهي أم وجد وأخت شقيقة وأخوان لأب وأخت لأب (رابعة الزيديات) .



## مِنَ الْغَارِ وَمَسَائِلِ الْجَدِّ وَالْإِخْوَةِ

- ١- امرأةٌ جاءت إلى ورثة يفتسمون تركتها فقالت: لا تغفلوا فإني حُبلى فإن ولدت ذكراً أو أنثى فقط لم يرث وإن ولدتهم معاً ورثا ٢.

٥٤	$\frac{3}{18}$	$\frac{1}{6}$		
٩	٣	١	أم	$\frac{1}{3}$
١٥	٥	٥	جد	$\frac{1}{3}$ الباقي
٢٧	٩		قه	$\frac{1}{6}$ بعد أخذ الجد نصيبه
٢	١		خب	الباقي
١			ختب	

الجواب: هذا ميت ترك أمًا وجدًا وأختًا شقيقة وامرأة أبٍ حاملاً.

- ٢- رجل مات وخلف ثلاثة ذكور وثلاث إناث وترك تسعين ديناراً وليس فيها دين ولا وصية فأخذت إحدى الإناث ديناراً ٢.

الجواب: هي تسعينية زيد وصاحبة الدينار هي الأخت من الأب من مسألة: أم وجد وأخت شقيقة وأخوان لأب وأخت لأب.

- ٣- المسألة المحرقاء<sup>(١)</sup>: وهي أم وجد وأخت شقيقة أو لأب.

$$٩ \quad \frac{3}{3}$$

٣	١	أم	$\frac{1}{3}$
٤		جد	قسم
٢	٢	قه أو ختب	

(١) سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِتَحْرُقِ -أي اختلاف- أقوال الصحابة فيها وتسمى بالعثمانية والمربعة

## المسألة الأكدرية<sup>(١)</sup>

وهي زوج<sup>(٢)</sup> وأم وجد وأخت شقيقة أو لأب

المسألة الأكدرية:

٢٧  $\frac{٣}{٩}$

٩	٣	ج	$\frac{١}{٢}$
٦	٢	أم	$\frac{١}{٣}$
٨	١	جد	$\frac{١}{٦}$
٤	٣	قه أو ختب	$\frac{١}{٢}$

٦

٣	ج	$\frac{١}{٢}$
٢	أم	$\frac{١}{٣}$
١	جد	$\frac{١}{٦}$
-	قه أو ختب	-

المسألة في الأصل: أنَّ الجدَّ يأخذ السُّدُسَ لأنَّه هو الباقي بعد أخذ ذوي الفروض فروضهم، ولم يفضل شيء، ويكون مصير الشقيقة أو الأخت لأب السُّقُوط لاستغراق التركة.

الحل الصحيح: يفرض للأخت الشقيقة أو لأب النصف وتعمل المسألة، ثمَّ يُجْمَعُ بَيْنَ نَصِيبِ الجدِّ وهو (١) ونصيب الأخت وهو (٣) ويُقْتَسَمَانِ الأربعة أثلاثاً بالعُصُوبَةِ، فله ضعف ما لها<sup>(٣)</sup>، وهذه المسألة مُسْتَثْنَاءٌ مِنْ قَاعِدَةِ الحَلِّ المشهورة في باب الجد والإخوة.

(١) وسميت بالأكدرية:

١. لنسبتها إلى أكدر وهو المستول عن المسألة.
٢. أو لتكدر أقوال الصحابة فيها.
٣. أو لأنها كدرت على زيد أصله لأنه لا يفرض للأخوات مع الجد ولا يعيل مسائل الجد والإخوة وقد فعل ذلك هنا.
٤. أو لأن زيدا كدر على الأخت ميراثها لأنه أعطاها النصف ثم استرجعه.
- (٢) ولو لم يكن فيها زوج لكانت المسألة الحرقاء وقد تقدمت في الصفحة السابقة.
- (٣) لأنها لو فازت بالنصف لفُضِّلَتْ على الجد ولا سبيل لذلك.

## باب الحساب

الحِسَابُ : عِلْمٌ بِأُصُولٍ يُتَوَصَّلُ بِهَا إِلَى اسْتِخْرَاجِ مَا يُخَصُّ كُلُّ ذِي حَقٍّ مِنَ التَّرَكَّةِ ، وَهِيَ الْمَسَائِلُ الَّتِي يُعْرَفُ بِهَا تَأْصِيلُ الْمَسَائِلِ وَتَضْجِيحُهَا وَقِسْمَةُ التَّرَكَّاتِ وَتَوَابِعُهَا .

### أُصُولُ الْمَسَائِلِ

مَعْنَى أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ : هُوَ أَقْلُ عَدَدٍ يُخْرَجُ مِنْهُ فَرَضُهَا أَوْ فُرُوضُهَا إِنْ كَانَتْ وَإِلَّا فَعَدَدُ رُؤُوسِ الْعَصَبَاتِ .

وَأُصُولُ الْمَسَائِلِ سَبْعَةٌ وَهِيَ : ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٦ ، ٨ ، ١٢ ، ٢٤ .

وَضَائِبُهَا : الْأَرْبَعَةُ ، وَالسَّتَّةُ ، وَنِصْفُ كُلِّ ، وَضِعْفُهُ ، وَضِعْفُ ضِعْفِ السَّتَّةِ .

وَزَادَ الْمُتَاخَرُونَ <sup>(١)</sup> عَلَيْهَا اثْنَيْنِ وَهُمَا : ١٨ ، ٣٦ .

وَتَفْصِيلُ أُصُولِ الْمَسَائِلِ وَتَحَارِجُهَا :

الْأَوَّلُ : ٢ مَخْرَجُ  $(\frac{1}{2})$  <sup>(٢)</sup> .

الثَّانِي : ٣ مَخْرَجُ  $(\frac{1}{3})$  <sup>(٣)</sup> أَوْ  $(\frac{2}{3})$  <sup>(٤)</sup> أَوْ  $(\frac{1}{3} \text{ مَعَ } \frac{2}{3})$  <sup>(٥)</sup> .

الثَّالِثُ : ٤ مَخْرَجُ  $(\frac{1}{4})$  <sup>(٦)</sup> أَوْ  $(\frac{1}{4} \text{ مَعَ } \frac{1}{4})$  <sup>(٧)</sup> أَوْ  $(\frac{1}{4} \text{ مَعَ } \frac{1}{3} \text{ الْبَاقِي})$  <sup>(٨)</sup> .

(١) مِنْهُمْ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ وَالنَّوَوِي .

(٢) كَزَوْجٍ أَوْ بِنْتٍ أَوْ بِنْتِ ابْنٍ أَوْ أُخْتٍ لِأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ مَعَ عَاصِبٍ لَا يَحْجِبُ ذَا الْفَرَضِ وَلَا يَغْيِرُ فَرَضَهُ كَعَمٍّ ، وَكَزَوْجٍ وَأُخْتٍ شَقِيقَةٍ أَوْ لِأَبٍ .

(٣) كَأُمٍّ أَوْ أَخَوَيْنِ لِأُمٍّ مَعَ عَمٍّ .

(٤) كَبْنَتَيْنِ أَوْ بَنَتِي ابْنٍ أَوْ أُخْتَيْنِ لِأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ مَعَ عَمٍّ .

(٥) كَأُخْتَيْنِ لِغَيْرِ أُمٍّ وَأُخْتَيْنِ لَهَا .

(٦) كَزَوْجٍ وَابْنٍ أَوْ زَوْجَةٍ وَعَمٍّ .

(٧) كَزَوْجٍ وَبِنْتٍ وَعَمٍّ ، وَكَزَوْجَةٍ وَأُخْتٍ لِغَيْرِ أُمٍّ وَعَمٍّ .

(٨) فِي إِحْدَى الْغُرَاوِينِ وَهِيَ زَوْجَةٌ وَأَبْوَانٌ .

الرابع: ٦ مخرج  $(\frac{1}{6})^{(١)}$  أو  $(\frac{1}{6} \text{ مع } \frac{1}{6})^{(٢)}$  أو  $(\frac{1}{6} \text{ مع } \frac{1}{6})^{(٣)}$  أو  $(\frac{1}{6} \text{ مع } \frac{1}{6})^{(٤)}$  أو  $(\frac{1}{6} \text{ مع } \frac{1}{6} \text{ و } \frac{1}{6})^{(٥)}$  أو  $(\frac{1}{6} \text{ مع } \frac{1}{6} \text{ و } \frac{1}{6} \text{ و } \frac{1}{6})^{(٦)}$  أو  $(\frac{1}{6} \text{ مع } \frac{1}{6} \text{ و } \frac{1}{6} \text{ و } \frac{1}{6} \text{ و } \frac{1}{6})^{(٧)}$ .

الخامس: ٨ مخرج  $(\frac{1}{8})^{(٨)}$  أو  $(\frac{1}{8} \text{ مع } \frac{1}{8})^{(٩)}$ .

السادس: ١٢ مخرج  $(\frac{1}{12} \text{ و } \frac{1}{12})^{(١٠)}$  أو  $(\frac{1}{12} \text{ و } \frac{1}{12} \text{ و } \frac{1}{12})^{(١١)}$  أو  $(\frac{1}{12} \text{ و } \frac{1}{12} \text{ و } \frac{1}{12} \text{ و } \frac{1}{12})^{(١٢)}$  أو  $(\frac{1}{12} \text{ و } \frac{1}{12} \text{ و } \frac{1}{12} \text{ و } \frac{1}{12} \text{ و } \frac{1}{12})^{(١٣)}$  أو  $(\frac{1}{12} \text{ و } \frac{1}{12} \text{ و } \frac{1}{12} \text{ و } \frac{1}{12} \text{ و } \frac{1}{12} \text{ و } \frac{1}{12})^{(١٤)}$ .

- 
- (١) كأم وأخوين لأبوين أو لأب، وكأم وجد وابن.
  - (٢) كجدة وبنت وعم، وكثلاث أخوات مختلفات وعم، وكبنت وبنت ابن وأب وأم.
  - (٣) كأم وأخ لأم وعم.
  - (٤) كبنتين وأم وعم، وكأبوين وبنتين.
  - (٥) كزوج وأم وأخ لأم، وكمسألة الإلزام وهي زوج وأم وأختان لأم.
  - (٦) كإحدى الغراوين وهي زوج وأم وأب.
  - (٧) كزوج وأم وعم.
  - (٨) كزوجة وابن.
  - (٩) كزوجة وبنت وعم.
  - (١٠) وهو مما لا يكون أصلاً لمسألة يكون فيها مفرداً، ولا يكون إلا لذات فرض متعدد، ولا بد من وجود أحد الزوجين في مسألة أصلها اثنا عشر لأنه لا بد من ربع وهو لا يكون فرضاً لغيرهما.
  - (١١) كزوج وأم وابن، وكزوج وأبوين وابن.
  - (١٢) كزوج وبنت وأم وعم.
  - (١٣) كزوجة وأم وولديها وعم.
  - (١٤) كزوجة وأم وعم.
  - (١٥) كزوج وبنتين وعم.

السابع : ٢٤ مخرج  $(\frac{1}{8} \text{ و } \frac{1}{4})^{(١)}$  أو  $(\frac{1}{8} \text{ و } \frac{1}{4} \text{ و } \frac{1}{8})^{(٢)}$  أو  $(\frac{1}{8} \text{ و } \frac{1}{4})^{(٣)}$  أو  $(\frac{1}{8} \text{ و } \frac{1}{4} \text{ و } \frac{1}{8})^{(٤)}$ .

الثامن : ١٨ مخرج كل مسألة فيها  $(\frac{1}{4} \text{ و } \frac{1}{8} \text{ الباقي والباقي})^{(٥)}$ .

التاسع : ٣٦ مخرج كل مسألة فيها  $(\frac{1}{4} \text{ و } \frac{1}{8} \text{ و } \frac{1}{8} \text{ الباقي والباقي})^{(٦)}$ .

---

(١) كزوجة وأم وابن ، وكزوجة وأبوين وابن .

(٢) كزوجة وبنت وبنت ابن وعم ، وكزوجة وبنت وأبوين .

(٣) كزوجة وبنتين وعم ، ولا يتصور اجتماع العمن مع العلت في مسألة واحدة وكذلك

لا يتصور اجتماع العمن مع الربع .

(٤) كزوجة وبنتين وأب .

(٥) كأم وجد وأخوين وأخت لغير أم .

(٦) كأم وزوجة وجد وثلاثة إخوة وأخت لأبوين أو لأب .



## باب العَوْل<sup>(١)</sup>

**العَوْل** : هو زيادة في السَّهَامِ عِنْدَ اِزْدِحَامِهَا يَلْزَمُهَا تَقْصَانُ فِي الْأَنْصِبَاءِ بِحَسَبِ الْحِصَصِ .

الَّذِي يَعُولُ مِنَ الْأَصُولِ ثَلَاثَةٌ :

الأول : (٦) تَعُولُ إِلَى ٧ ، وإلى ٨ ، وإلى ٩ ، وإلى ١٠<sup>(٢)</sup> .

الثاني : (١٢) تَعُولُ إِلَى (١٣) ، وإلى (١٥) ، وإلى (١٧)<sup>(٣)</sup> .

(١) وقد أجمع عليه الصحابة رضي الله عنهم حين جمعهم عمر رضي الله عنه مستشكلاً القسمة في زوج وأختين فأشار عليه العباس رضي الله عنه به أخذاً مما هو معلوم فيمن مات وترك ستة وعليه لرجل ثلاثة ولرجل أربعة إن المال يجعل سبعة أجزاء ووافقوه ثم خالف فيه ابن عباس رضي الله عنه .

(٢) - أمثلة الذي يَعُولُ إِلَى (٧ : ١) زوج وأختان لغير أم ، (٢) أم وشقيقة وأخت لأب وولداً أم ، (٣) زوج وأخت لغير أم وأخ لها ، (٤) أم وأختان لغيرها وأخوان لها .

- أمثلة الذي يَعُولُ إِلَى (٨ : ١) زوج وأختان لغير أم وأم ، (٢) زوج وثلاث أخوات مفترقات ، (٣) زوج وأم وأخت لغيرها ، وتسمى بالمباهلة لأن ابن عباس رضي الله عنه جعل فيها للزوج النصف وللأم الثلث والباقي للأخت ، وقال : من شاء باهلتها إن المسائل لا تعول إن الذي أحصى رمل عالج عدداً لم يجعل في مال نصفاً ونصفاً وثلاثاً هذان النصفان ذهباً بالمال فأين موضع الثلث !!!

- أمثلة الذي يَعُولُ إِلَى (٩ : ١) زوج وأختان لغير أم وأم وأخ لأم ، (٢) زوج وأم وثلاث أخوات مفترقات ، (٣) زوج وشقيقة وأم وولداها ، (٤) الأكدرية (٥) زوج وأختان لغير أم وأختان لها ، وتسمى هذه بالفراء وبالشرحية وبالمروانية .

- مثال الذي يَعُولُ إِلَى (١٠ : ١) زوج وأختان لغير أم وأم وأكثر من واحد من أولادها ، وتلقب هذه بأم الفروخ لكثرة السهام العائلة فيها شبهت بطائر وحوله أفراخه ، وتلقب بالشرحية لوقوعها زمن القاضي شريح ، روي أن رجلاً أتاه وهو قاض بالبصرة فسأله عنها فجعلها من عشرة .

(٣) - أمثلة الذي يَعُولُ إِلَى (١٣ : ١) زوجة وأم وأختين لغير أم (٢) زوجة وثلاث أخوات مختلفات (٣) زوجة وأم وأخت لغيرها .

الثالث : (٢٤) تَعُولُ إِلَى (٢٧) فَقَطْ<sup>(١)</sup>.

### النَّسَبُ الْأَرْبَعُ :

هي التَّمَاتِلُ والتَّدَاخُلُ والتَّوَافُقُ والتَّبَايُنُ .

وَكُلُّ عَدَدَيْنِ فَرِضًا لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا نِسْبَةٌ مِنَ النَّسَبِ الْأَرْبَعِ<sup>(٢)</sup>.

(١) التَّمَاتِلُ : هو أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْمَخَارِجِ مُمَاتِلًا لِلْآخَرِ مِثْلَ (٢ مع ٢) و (٦ مع ٦) .

حُضْمُ التَّمَاتِلِ : يُكْتَفَى بِأَحَدِ الْمُتَمَاتِلِينَ فِي التَّائَصِيلِ أَوْ التَّضْجِيجِ أَوْ الْقِسْمَةِ.

مِثَالُهُ :

المخرج ٢				المخرج ٣			
٢	ج	$\frac{١}{٢}$	١	٣	قَه	$\frac{٢}{٣}$	٢
٢	قَه	$\frac{١}{٢}$	١	٣	خُم	$\frac{١}{٣}$	١

- أُمُثِلَةُ الَّذِي يَعُولُ إِلَى (١٥ : ١) زوجة وأم وأختين لغير أم وأخ لأم ٢) أخوان لأم وأختان لغير أم وزوجة ٢) زوجة وأم وثلاث أخوات مختلفات ٣) زوجة وأخت شقيقة وأم وأخوان لأم .  
- أُمُثِلَةُ الَّذِي يَعُولُ إِلَى (١٧ : ١) زوجة وأم وأختان لغير أم وأخوان لأم ٢) زوجة وأم وأخوان لأم وأخت لأبوين وأخت لأب ٣) ثلاث زوجات وجدتان وأربع أخوات لأم وثمان أخوات شقيقات أو لأب وتسمى : الدينارية الصغرى .

(١) أُمُثِلَةُ الَّذِي يَعُولُ إِلَى (٢٧ : ١) بنتان وأبوان وزوجة ٢) زوجة وبنت وبنت ابن وأبوان.

(٢) والعلة في انحصار النسب بين الأعداد في النسب الأربع : أنك إذا نسبت عدداً إلى آخر فإن ساواه فمتماثلان ، وإلا فإن كان الأقل مفضياً للأكثر فمتداخلان ، وإن لم يكن مفضياً له فلما أن يفنيهما عدد غير الواحد فهما متوافقان ، أو لا يفنيهما غير الواحد فمتباينان .

(٢) التداخل : هو أن يكون أحد العددين ضعف الآخر مرة فأكثر كالتنين مع أربعة أو ثلاثة مع ستة<sup>(١)</sup>.

حكم التداخل : يُكْتَفَى بِالْعَدَدِ الْأَكْبَرِ.

المخرج ٦				المخرج ٤			
٣	$\frac{1}{3}$	أم	٢	٤	$\frac{1}{4}$	جه	١
٦	$\frac{1}{6}$	خم	١	٢	$\frac{1}{2}$	قه	٢
	ع	عم	٣		ع	عم	١

(٣) التوافق : هو أن يتوافق العددين في نسبة صحيحة بدون كسر كاربعة وستة لكل منها نصف صحيح بدون كسر ، وستة وتسعة لكل منهما ثلث صحيح بدون كسر ، وعشرة وخمسة عشر لكل منهما خمس صحيح بدون كسر.

وإذا تعدد التوافق من أكثر من وجه فالعبرة بأقل جزء ليسهل الحساب: كـ (١٨ و ١٢) بينهما توافق بالثلث والستس والنصف فالعبرة بتوافقيهما بالستس لأنه أقل جزء.

حكم التوافق : نَضْرِبُ وَفْقَ أَحَدِهِمَا فِي كَامِلِ الْآخَرِ.

الرفق ١٢				الرفق ٢٤			
٣	$\frac{1}{4}$	ج	٣	٤	$\frac{1}{6}$	أم	٤
٢	$\frac{1}{6}$	أم	٢	٣	$\frac{1}{8}$	جه	٣
٧	ع	ابن	٧		ع	ابن	٧

(١) وهو ما يفني الأكبر ولا يبقى من الأكبر شيء لو طرح من الأصغر أكثر من مرة كالتنين وستة فإذا طرحت الاثنين من الستة مرة واحدة يبقى أربعة وإذا طرحت مرة ثانية يبقى اثنان وإذا طرحت مرة ثالثة لا يبقى شيء.

(٤) التَّبَايُنُ : هو أن لا يَكُونَ بَيْنَ الْعَدَدَيْنِ تَوَافُقٌ فِي جُزْءٍ صَحِيحٍ مِنَ الْأَجْزَاءِ أَوْ أَنْ لَا يَكُونَ بَيْنَ الْعَدَدَيْنِ تَوَافُقاً وَلَا تَدَاخُلًا .

حُكْمُ التَّبَايُنِ : نَضْرِبُ أَحَدَهُمَا فِي الْآخَرِ .

المخرج			١٢
٤	$\frac{1}{4}$	جـه	٣
٣	$\frac{1}{3}$	أُمّ	٤
	ع	عم	٥

المخرج			٦
٣	$\frac{1}{3}$	أُمّ	٢
٢	—	قَه	٣
	ع	عم	١

## باب تصحيح المسألة

معنى التصحيح : هو تحصيل أقل عدد يصح منه نصيب كل مستحق في التركة من إرث أو وصية أو دين أو شركة من غير كسر .  
 كيفية التصحيح :

ننظر بين سهام الورثة وعدد رؤوسهم : فتارة تنقسم عليها ، وتارة لا تنقسم .  
 ١. فإن انقسمت عليها فالعمل واضح وذلك : كزوج وثلاثة بنين فالزوج له الربع قرصاً ، والبنون لهم الباقي عصبه وهو ثلاثة وعددهم ثلاثة .  
 ٢. وإن لم تنقسم عليه : فيسمى هذا انكساراً ، وتارة يكون على فريق واحد وتارة يكون على أكثر .

(١) حكم الانكسار على فريق واحد :

ننظر بين سهام الورثة وعدد رؤوسهم ينظرين : التوافق والتباين<sup>(١)</sup> .  
 الحكم إن كان بينهما توافق : وفق الرؤوس  $\times$  أصل المسألة (أو عولها إن عالت) = ما صحت منه المسألة .

الحكم إن كان بينهما تباين : جميع الرؤوس  $\times$  أصل المسألة (أو عولها إن عالت) = ما صحت منه المسألة .

(١) ووجه انحصار المقابلة بين السهام والرؤوس في النسبتين المذكورتين : أنه إن مائل السهام الرؤوس فهي منقسمة فلا حاجة إلى العمل وإن تداخلا وكانت السهام الأكثر فكذلك وإن كانت السهام الأقل فهو داخل في التوافق إذ كل متداخلين متوافقان والعمل بالوفق أخصر . فإن تباين السهام والرؤوس ضرب عدد الرؤوس في أصل المسألة فقط إن لم تعمل وفيها بعولها إن عالت ومن مسطح ضرب عدد الرؤوس في أصل المسألة تصح المسألة . وإن توافق رؤوس الصنف وسهامه في جزء من الأجزاء والمعتبر أقلها ضرب وفق عدد الصنف في أصل المسألة فقط إن لم تعمل وفيه بعولها إن عالت فما بلغ بذلك الضرب صحت منه المسألة .



## مِثَالُ التَّوَافُقِ :

$$٤٥ \quad \frac{١٥}{٣}$$

١	٣	ج	$\frac{١}{٤}$
٦	٢	أب	$\frac{١}{٦}$
٦	٢	أم	$\frac{١}{٦}$
٢٤	٨	بنت ٦	$\frac{٢}{٣}$

$$٦ \quad \frac{٢}{٣}$$

٢	١	أم	$\frac{١}{٣}$
٤	٢	عم ٤	ع

## مِثَالُ التَّبَايُنِ :

$$٣٥ \quad \frac{٥}{٧}$$

١٥	٣	ج	$\frac{١}{٢}$
٢٠	٤	قه ٥	$\frac{١}{٣}$

$$٨ \quad \frac{٢}{٤}$$

٢	١	جه	$\frac{١}{٤}$
٦	٣	ق ٢	ع

## أَمْثَلَةٌ أُخْرَى :

$$٣٠ \quad \frac{٢}{١٥}$$

٦	٣	جه	$\frac{١}{٤}$
٨	٤	خم ٨	$\frac{١}{٣}$
١٦	٨	ختب ٨	$\frac{٢}{٣}$

$$١٢ \quad \frac{٢}{٦}$$

٢	١	أم	$\frac{١}{٦}$
١٠	٥	ابن ١٠	ع

## ٢) حُصْمُ الانْحِسَارِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ فَرِيقٍ : طَرِيقَةُ الْحُلِّ :

١. نَنْظُرُ بَيْنَ رُؤُوسِ كُلِّ فَرِيقٍ وَسِهامِهِ بِنَظَرَيْنِ : التَّوَافِقِ وَالتَّبَايُنِ
  ٢. نَحْفَظُ الْوَفْقَ إِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا مُوَافَقَةٌ ، وَنَحْفَظُ جَمِيعَ الرُّؤُوسِ إِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا مُبَايَنَةٌ ، وَنُسَمِّي مَا حُفِظَ أَوَّلًا : الْمَحْفُوظَ الْأَوَّلَ وَمَا بَعْدَهُ الْمَحْفُوظَ الثَّانِي... وَهَكَذَا.
  ٣. نَنْظُرُ بَيْنَ الْمَحْفُوظَاتِ بِالنَّسَبِ الْأَرْبَعَةِ وَكَمَا تَقَدَّمَ :
- فَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا تَمَاطُلٌ : ضَرَبَ أَحَدُهُمَا فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ ، وَهَذَا الْمَضْرُوبُ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ يُسَمَّى جُزْءَ السَّهْمِ<sup>(١)</sup>.
- وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا تَدَاخُلٌ : ضَرَبَ أَكْثَرُهُمَا فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ ، وَالْحَاصِلُ هُوَ جُزْءُ السَّهْمِ.
- وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا تَوَافُقٌ : ضَرَبَ وَفْقَ أَحَدِهِمَا فِي كَامِلِ الْآخِرِ ثُمَّ ضَرَبَ الْحَاصِلُ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ ، وَهَذَا الْمَضْرُوبُ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ يُسَمَّى جُزْءَ السَّهْمِ.
- وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا تَبَايُنٌ : ضَرَبَ كَامِلَ أَحَدِهِمَا فِي كَامِلِ الْآخِرِ ثُمَّ ضَرَبَ الْحَاصِلُ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ ، وَهَذَا الْمَضْرُوبُ فِي أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ يُسَمَّى جُزْءَ السَّهْمِ.
- إِذَنْ :
- حَاصِلُ النَّسَبَةِ بَيْنَ الْمَحْفُوظَاتِ (جُزْءُ السَّهْمِ)  $\times$  أَصْلُ الْمَسْأَلَةِ = مَا صَحَّحَتْ مِنْهُ الْمَسْأَلَةُ .

(١) أي حظ السهم الواحد من أصل المسألة ، ووجه تسميته بذلك : أن الواحد من المقسوم عليه وهو أصل المسألة ولو عائلاً يسمى سهماً والحظ الخارج لذلك الواحد من التصحيح يسمى جزءاً فلذلك قيل له : جزء السهم .

أُمِّيَّةٌ :

مثال التداخل<sup>(١)</sup> :مثال التماثل<sup>(١)</sup> :

٢٤	$\frac{1}{6}$	المَحْفُوظَات		
٤	١	أُم	$\frac{1}{6}$	
٨	٢	خُم	$\frac{1}{3}$	٢
١٢	٣	عَمَّ	ع	٤

٣٠	$\frac{5}{6}$	المَحْفُوظَات		
٥	١	أُم	$\frac{1}{6}$	
١٠	٢	خُم	$\frac{1}{3}$	٥
١٥	٣	عَمَّ	ع	٥

مثال التباين<sup>(١)</sup> :مثال التوافق<sup>(٢)</sup> :

٣٦	$\frac{6}{6}$	المَحْفُوظَات		
٦	١	أُم	$\frac{1}{6}$	
١٢	٢	خُم	$\frac{1}{3}$	٣
١٨	٣	عَمَّ	ع	٢

١٨٠	$\frac{30}{6}$	المَحْفُوظَات	الوَفَق	
٣٠	١	أُم	$\frac{1}{6}$	
٦٠	٢	خُم	$\frac{1}{3}$	١٥
٩٠	٣	عَمَّ	ع	١٠

- (١) وَمِنْ أُمِّيَّةٍ تَمَاطِلِ المَحْفُوظَاتِ : أُم وخمسة إخوة لأم وخمسة عشر عمًّا ، وكذلك أُم وعشرة إخوة لأم وخمسة عشر عمًّا .
- (٢) وَمِنْ أُمِّيَّةٍ تَدَاخُلِ المَحْفُوظَاتِ : أُم وأربعة إخوة لأم واثنا عشر عمًّا ، وكذلك أُم وخمسة إخوة لأم وعشرة أعمام .
- (٣) وَمِنْ أُمِّيَّةٍ تَوَافِقِ المَحْفُوظَاتِ : أُم وخمسة عشر أخًا لأم وثلاثون عمًّا ، وكذلك أُم وثلاثون أخًا لأم وعشرة أعمام .
- (٤) وَمِنْ أُمِّيَّةٍ تَبَايُنِ المَحْفُوظَاتِ : أُم وثلاثة إخوة لأم وستة أعمام ، وكذلك أُم وستة إخوة لأم وثمان أعمام ، وكذلك أُم وستة إخوة لأم وستة أعمام .

وَقَدْ يَكُونُ الانْكِسَارُ عَلَى ثَلَاثَةِ فِرَقٍ<sup>(١)</sup> .  
أَمْثَلَةٌ :

التَحْفُوظَات $\frac{2}{12}$ ٢٤					التَحْفُوظَات $\frac{1}{12}$ ٤٨				
٢	$\frac{1}{4}$	ج ٢	٣	٦	٤	$\frac{1}{4}$	ج ٤	٣	١٢
٢	$\frac{1}{3}$	خ ٨	٤	٨	٤	$\frac{1}{6}$	جدة ٨	٢	٨
٢	ع	خ ب ٢	٥	١٠	٤	$\frac{1}{3}$	خ ١٦	٤	١٦
٤	ع	ع م ٤	٣	١٢	٤	ع	ع م ٤	٣	١٢

(١) من أمثلة الانكسار على ثلاثة فرق :

١. خمس جدات وخمس أخوات لأم وخمسة أعمام .
٢. زوجة وأربع جدات وثمانى أخوات لأم وستة عشر أختاً لأب .
٣. جدتان وأربعة أخوة لأم وستة أعمام .
٤. ثلاث جدات وثلاثة إخوة لأم وتسعة أعمام .
٥. خمس أخوات لأم وعشر جدات وعشرون عمّاً .
٦. زوجة وأربع جدات وستة عشر أخاً لأم وأربع وستون أختاً لأب .
٧. ثلاث جدات وتسعة إخوة لأم وأربعة وخمسون عمّاً .
٨. جدتان وثمانية إخوة لأم وأربعة وعشرون عمّاً .
٩. عشر جدات وخمسة عشر أخاً لأم وخمسة وعشرون عمّاً .
١٠. زوجة واثنان عشر جدة واثنان وثلاثون أخاً لأم وثمانون أختاً لأب .
١١. أربع جدات واثنان عشر أخاً لأم وثلاثون عمّاً .
١٢. ست جدات وثمانية إخوة لأم وعشرة أعمام .
١٣. جدتان وثلاثة إخوة لأم وخمسة أعمام .
١٤. جدتان وستة أخوة لأم وخمسة عشر عمّاً .
١٥. جدتان وثلاثة إخوة لأم وخمسة عشر عمّاً .
١٦. زوجة وست جدات وعشر أخوات لأم وأربع عشر أخت لأب .

وَقَدْ يَكُونُ الْإِنْكَسَارُ عَلَى أَرْبَعَةٍ فِرْقٍ<sup>(١)</sup>.

مِثَالُهُ :

$$\frac{4}{12} \quad 48$$

٤	$\frac{1}{4}$	ج ٤	٣	١٢
٤	$\frac{1}{6}$	جدة ٨	٢	٨
٤	$\frac{1}{3}$	خ ١٦	٤	١٦
٤	ع	عم ٤	٣	١٢

مَسْأَلَةُ الْإِمْتِحَانِ الشَّهِيرَةِ<sup>(٢)</sup> : وَهِيَ أَرْبَعُ زَوَاجَاتٍ وَخَمْسُ جَدَّاتٍ وَسَبْعُ بَنَاتٍ

وَتِسْعَةُ أَعْمَامٍ.

$$\frac{1260}{24} \quad 30240$$

٤	$\frac{1}{8}$	ج ٤	٣	٣٧٨٠
٥	$\frac{1}{6}$	جدة ٥	٤	٥٠٤٠
٧	$\frac{2}{3}$	بنت ٧	١٦	٢٠١٦٠
٩	ع	عم ٩	١	١٢٦٠

وَلَا يَكُونُ الْإِنْكَسَارُ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعَةٍ فِرْقٍ.

(١) من أمثلة الانكسار على أربعة فرق :

١. أربع زوجات وثمان جدات وستة عشر أخاً لأم وأربعة أعمام .
٢. أربع زوجات وأربع جدات واثنان وثلاثون أخاً لأم ومائة وثمانية وعشرون اختاً لأب.
٣. أربع زوجات واثننا عشرة جدة وأربعين أخاً لأم ومائة وأربع وأربعون اختاً لأب.
٤. زوجتان وست جدات وعشرة إخوة لأم وسبعة أعمام .

(٢) سميت مسألة الامتحان لأنه يقال فيها : ترك أربع فرق من الورثة كل فريق أقل من

عشرة ومع ذلك صحت من أكثر من ثلاثين ألفاً ما صورتها ٢.

فيستغرب المسؤول من ذلك لأنه يجد في المسائل ما يبلغ فيه بعض الفرق أكثر من مائة

ومع ذلك تصح من أقل من هذا المقدار ولهذا كانوا في الصدر الأول كثيراً ما يمتحنون بها الطلبة.



## طُرُقُ مَعْرِفَةِ نَصِيبِ كُلِّ وَارِثٍ مِنْ كُلِّ فَرِيقٍ :

هَنَّاكَ عِدَّةُ طُرُقٍ :

(١) سَهَامُ الْفَرِيقِ + عَدَدُ الرُّؤُوسِ = نَصِيبُ الْفَرْدِ الْوَاحِدِ .

(٢) جُزْءُ السَّهْمِ ÷ عَدَدُ الرُّؤُوسِ × نَصِيبُ الْفَرِيقِ مِنْ أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ = نَصِيبُ الْفَرْدِ الْوَاحِدِ .

(٣) نَصِيبُ الْفَرِيقِ مِنْ أَصْلِ الْمَسْأَلَةِ ÷ عَدَدُ الرُّؤُوسِ × جُزْءُ السَّهْمِ = نَصِيبُ الْفَرْدِ الْوَاحِدِ .

مِثَالُ لِلتَّطْبِيقِ :

نصيب الفرد	٧٢٠	$\frac{١٢}{٦٠}$			
٤٥	١٨٠	٣	ج هـ	$\frac{١}{٤}$	٤
٩٦	٤٨٠	٨	ق هـ	$\frac{٢}{٣}$	٥
٢٠	٦٠	١	عم ٣	ع	٣

الحلُّ بِالطَّرِيقَةِ الْأُولَى :

سَهَامُ الْفَرِيقِ + عَدَدُ الرُّؤُوسِ = نَصِيبُ الْفَرْدِ الْوَاحِدِ .

$$٤٥ = ٤ + ١٨٠$$

$$٩٦ = ٥ + ٤٨٠$$

$$٢٠ = ٣ + ٦٠$$

الحلُّ بالطريقة الثانية :

جزء السهم ÷ عدد الرؤوس × نصيب الفريق من أصل المسألة = نصيب الفرد الواحد

$$٤٥ = ٣ \times ٤ \div ٦٠$$

$$٩٦ = ٨ \times ٥ \div ٦٠$$

$$٢٠ = ١ \times ٣ \div ٦٠$$

الحلُّ بالطريقة الثالثة :

نصيب الفريق من أصل المسألة ÷ عدد الرؤوس × جزء السهم = نصيب الفرد الواحد.

$$٤٥ = ٦٠ \times ٤ \div ٣$$

$$٩٦ = ٦٠ \times ٥ \div ٨$$

$$٢٠ = ٦٠ \times ٣ \div ١$$

## بابُ المناسخات

الْمُنَاسَخَاتُ : جَمْعُ مُنَاسَخَةٍ ، وَهِيَ مُقَاعَلَةٌ مِنَ النِّسْخِ .  
وَهُوَ لُغَةٌ : الْإِزَالَةُ ، وَالتَّغْيِيرُ ، وَالتَّقْلُّ<sup>(١)</sup> .

اضْطِلَاحًا : هِيَ أَنْ يَمُوتَ أَحَدُ الْوَرَثَةِ بَعْدَ مَوْتِ الْأَوَّلِ وَقَبْلَ قِسْمَةِ تَرَكَّتِيهِ .

\* حَالَاتُ مَسَائِلِ الْمُنَاسَخَاتِ : لَهَا حَالَتَانِ :

الْحَالَةُ الْأُولَى : أَنْ يَكُونَ وَرَثَةُ الْمَيِّتِ الثَّانِي هُمْ وَرَثَةُ الْمَيِّتِ الْأَوَّلِ وَلَمْ يَخْتَلِفْ قَدْرُ اسْتِحْقَاقِهِمْ .

مِثَالُهُ : مَاتَ زَيْدٌ عَنْ إِخْوَةٍ بَنَيْنَ وَبَنَاتٍ أَشْقَاءَ ثُمَّ مَاتَ أَحَدُ الْأَخْوَةِ عَنْ الْبَاقِينَ .

الْحَالَةُ الثَّانِيَّةُ : يُجْعَلُ الْمَيِّتُ الثَّانِي كَأَنْ لَمْ يَكُنْ وَتَكُونُ الْمَسْأَلَةُ كَأَنَّ الْمَيِّتَ الْأَوَّلَ مَاتَ عَنِ الْبَاقِينَ فَقَطْ .

٦	٨		
	٢	ت	ق
٢	٢		ق
١	١		قه
١	١		قه
١	١		قه
١	١		قه

(١) فمن الأول : نسختِ الشمسُ الظلَّ ، أي : أزالته .  
ومن الثاني : نسختِ الريحُ آثارَ الديار ، أي : غيرتها .  
ومن الثالث : نسختُ الكتابُ ، أي : نقلت ما فيه .

الحالة الثانية : لها صورتان :

١- أن يكون ورثة الميت الثاني هم ورثة الميت الأول ولكن اختلف قدر استحقاقهم.

مثاله : زوجة وثلاثة أبناء وبنت ثم مات أحد الأبناء.

٢- أن يكون ورثة الميت الثاني هم غير ورثة الميت الأول أو بعضهم من ورثته والبعض من غيرهم .

الحكم : تتبع الخطوات التالية :

١/ نعمل للميت الأول مسألة :

٢/ ثم نعمل للميت الثاني مسألة أخرى :

٣/ ننظر بين سهام الميت الثاني من المسألة الأولى وبين ما صححت منه مسألكه .  
وتارة تنقسم السهام عليه وتارة لا تنقسم :

١. فإن انقسمت سهامه عليه فواضح فتكون الجامعة للمسائلتين عين الأولى .

مثاله : (١) زوج وأب وأم (إحدى الغراوين) ثم مات الزوج عن ابن وبنت .

(٢) زوج وشقيقتان ثم ماتت إحدى الشقيقتين عن بنتين لها .

٧	٢		٧	
٣			٣	ج
٢			٢	قه
		تت	٢	قه
١	١	بنت		
١	١	بنت		

٦	٣		٦	
		ت	٣	ج
٢			٢	أب
١			١	أم
٢	٢	ابن		
١	١	بنت		

٢. وَإِنْ لَمْ تَنْقَسِمَ : فَتَنْظُرُ بَيْنَ سِهَامِ الْمَيِّتِ الثَّانِي فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى وَبَيْنَ مَسْأَلَتِهِ بِنَظَرَيْنِ : التَّوَافِقِ وَالتَّبَايُنِ .

فَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا تَوَافُقٌ فَالْعَمَلُ هُوَ :

وِفْقُ الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ  $\times$  جَمِيعُ الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى - الْجَامِعَةُ .

وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا تَبَايُنٌ فَالْعَمَلُ هُوَ :

جَمِيعُ الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ  $\times$  جَمِيعُ الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى - الْجَامِعَةُ .

ثُمَّ :

مَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى : يَأْخُذُهُ مَضْرُوباً  $\times$  فِي مَا ضَرِبَ فِي الْأُولَى (وَفْقُ الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ أَوْ جَمِيعِهَا) .

وَمَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ : يَأْخُذُهُ مَضْرُوباً  $\times$  وَفْقُ سِهَامِ الْمَيِّتِ الثَّانِي (فِي التَّوَافِقِ) أَوْ  $\times$  جَمِيعِ سِهَامِ الْمَيِّتِ الثَّانِي (فِي التَّبَايُنِ)

• حَاصِلُ قَاعِدَةِ الْحَلِّ :

نَصِيبُ الْوَارِثِ فِي الْجَامِعَةِ إِذَا كَانَ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى -

نَصِيبُهُ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى  $\times$  وَفْقُ الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ (فِي التَّوَافِقِ)

أَوْ  $\times$  جَمِيعُ الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ (فِي التَّبَايُنِ)

نَصِيبُ الْوَارِثِ فِي الْجَامِعَةِ إِذَا كَانَ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ -

نَصِيبُهُ فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ  $\times$  وَفْقُ سِهَامِ الْمَيِّتِ الثَّانِي مِنَ الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى (فِي

التَّوَافِقِ)

أَوْ  $\times$  جَمِيعُ سِهَامِ الْمَيِّتِ الثَّانِي مِنَ الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ (فِي التَّبَايُنِ)



## أَمْثِلَةٌ مَا إِذَا كَانَ بَيْنَ السَّهَامِ وَالْمَسْأَلَةِ مُوَافَقَةً :

	مَسْأَلَةُ الْمَبَاهِلَةِ	مَسْأَلَةُ الْمُنْتَرِيَةِ	
	$\frac{9}{8}$	$\frac{1}{27}$	٧٢
ج	٣	ت	
أم	٢		١٨
قه	٣	جه	٣٠
		أم	٤
		بنت	٨
		بنت	٨
		أب	٤

	$\frac{2}{6}$	$\frac{1}{6}$	١٢
ج	٣	ت	
أب	٢		٤
أم	١		٢
		ابن	٦

## مَسْأَلَةُ الْمَأْمُونِيَّة<sup>(١)</sup> :

وَذَلِكَ بِجَعْلِ الَّذِي مَاتَ رَجُلًا عَنْ وَرَثَتِهِ ثُمَّ مَاتَتْ إِحْدَى بَنَاتِهِ<sup>(٢)</sup> وَهِيَ هَذِهِ :

	$\frac{9}{6}$	$\frac{1}{18}$	٥٤	الجامعة
أب	١	جد	١٠	١٩ = ١٠ + ٩
أم	١	جدة	٣	١٢ = ٣ + ٩
بنت	٢	قه	٥	٢٣ = ٥ + ١٨
بنت	٢	ت		

(١) وسبب تسمية هذه المسألة بالمأْمُونِيَّة أنه لما أراد أبو العباس المأمون بن الرشيد أن يولي يحيى

بن أكثم قضاء البصرة استحضره ، فحضر فاستصغره ؛ لأنه كان إذ ذاك ابن إحدى وعشرين سنة ، ففطن يحيى لذلك فقال : يا أمير المؤمنين سلني فإن المقصود علمي لا خلقي . وكانوا في الزمان الأول يمتحنون القضاة بالفرائض ، فقال له المأمون : ما تقول في أبوين وابنتين لم تقسم التركة حتى ماتت إحدى البننتين عمن في المسألة ، وقيل : عنهم وعن زوج ؟ . فقال : يا أمير المؤمنين الميت الأول ذكر أم أنثى فعرف المأمون فطنته وأعجبه وقال له : إذا عرفت التفصيل عرفت الجواب فولاه القضاء .

(٢) أما لو ماتت امرأة عمن ذكر لم يرث الأب إن ماتت إحدى البننتين لأنه أب لأم وهو

لا يرث .

أَمْثِلُهُ مَا إِذَا كَانَ بَيْنَ السَّهَامِ وَالْمَسْأَلَةِ مُبَايَنَةً :

مَسْأَلَةُ أُمِّ الْفُرُوحِ				
$\frac{3}{4}$		$\frac{4}{10}$		
٤٠		ت	٣	ج
			١	أُم
٤			٤	قَه
١٦			٢	خْتَم
٨		أَب		
٦	٢	أُم		
٣	١	جِه		
٣	١			

$\frac{3}{4}$				
٢٤		ت	٣	ج
			٢	أَب
٨			١	أُم
٤		جِه		
٣	١	عَم		
٩	٣			

$\frac{1}{18}$ $\frac{3}{6}$ $\frac{18}{8}$					
١٤٤	٣	١	أُم	١	جِه
٢١-٣+١٨	٥	٥	ق	٢	ابن
٤١-٥+٣٦	٥		ق	٢	ابن
٤١-٥+٣٦	٥		ق	٢	ابن
٤١-٥+٣٦			ت	١	بنت

## باب أحكام المفقود

المفقود: هو من انقطع خبره وجعل حاله فلا يُدري أحيى هو أم ميت؟ سواء أكان سبب ذلك سفره الطويل أو حضوره قتالاً أو انكسار سفينة أو أسرته عند أهل الحرب أو نحو ذلك.

\* أحوال المفقود: له حالتان:

### (١) حالة إرث المفقود من غيره

أي مات الميت وكان هذا المفقود من جملة الورثة ولكنه مفقود. حكمه: يُعامل كل الورثة بالأضر (بالبقيين) في حقه من مَوْتِ المفقود أو حياته فيُعطى نصيبه المتيقن منه ويوقف المشكوك حتى يظهر حال المفقود بالموت أو الحياة أو يقضي القاضي بموته اجتهاداً.

\* كيفية حل مسائل المفقود:

نعمل مسألة لكل من حالتيه: مسألة للحياة ومسألة للموت ثم ننظر بينهم بالنسب الأربع كما تقدم ومنه نصح الجامعة ونعامل كل الورثة بالأضر (الاحتياط) ويوقف المشكوك فيه.

٥٦	$\frac{٨}{٧}$	$\frac{٧}{٨}$		
٢٤	٣	٤	ج	$\frac{١}{٢}$
٧	٢	١	خَب	$\frac{٢}{٣}$
٧	٢	١	خَب	
		٢	م خَب	
		حياته	موته	

الموقوف (١٨)

٦	$\frac{٢}{٢}$	$\frac{٢}{٣}$		
٢	١	١	جَد	
٣	١	٢	ق	
			م خَب	
		حياته	موته	

الموقوف (١)

- مَنْ يَرِثُ بِكُلِّ تَقْدِيرٍ مِنَ الْحَيَاةِ وَالْمَوْتِ وَاتَّخَذَ إِرْثُهُ عَلَى كِلَا التَّقْدِيرَيْنِ يُعْطَاهُ  
ثَامًا كَزَوْجَةٍ مَعَ ابْنِ حَاضِرٍ وَابْنِ آخَرَ مَفْقُودٍ لِأَنَّهُ نَصِيبُهَا الثُّنَى عَلَى كِلَا الْحَالَيْنِ .  
- مَنْ يَخْتَلِفُ إِرْثُهُ كَأَمٍّ مَعَ أَخٍ حَاضِرٍ وَأَخٍ آخَرَ مَفْقُودٍ يُعْطَى الْأَقْلُ مِنَ النَّصِيبَيْنِ  
وَهُوَ السُّدُسُ لِلْأُمِّ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ لِأَنَّهُ لَهَا بِتَقْدِيرِ الْحَيَاةِ وَلَهَا الثُّلُثُ بِتَقْدِيرِ الْمَوْتِ .  
- مَنْ لَا يَرِثُ فِي أَحَدِ التَّقْدِيرَيْنِ (الْحَيَاةِ وَالْمَوْتِ) لَا يُعْطَى شَيْئًا كَعَمٍّ حَاضِرٍ مَعَ  
ابْنٍ مَفْقُودٍ ، وَكَبْنَتِ ابْنٍ مَعَ ابْنَتَيْنِ وَابْنِ ابْنٍ مَفْقُودٍ فَلَا يُعْطَى الْعَمُّ وَابْنَتُ الْإِبْنِ شَيْئًا ،  
وَيُوقَفُ الْمَالُ كُلُّهُ حَتَّى يَظْهَرَ الْحَالُ بِمَوْتِهِ أَوْ حَيَاتِهِ فَيَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مُقْتَضَاهُ أَوْ يَخْرُجُ  
الْقَاضِي بِمَوْتِهِ اجْتِهَادًا .

- حُكْمُ مَا وَقَفَ لِأَجْلِ الْمَفْقُودِ مِنَ التَّرَكَةِ :  
إِنْ قَدِمَ الْمَفْقُودُ : أَخَذَ مَا وَقَفَ لَهُ وَأَخَذَ الْبَاقِي الْمُسْتَحِقُّونَ .  
إِنْ اسْتَمَرَ الْجَهْلُ بِحَالِهِ إِلَى الْحُكْمِ بِمَوْتِهِ : فَيُرَدُّ لَوَرَثَةِ الْمَيِّتِ الْأَوَّلِ الْحَاضِرِينَ عَلَى  
حَسَبِ إِرْثِهِمْ حَالِ مَوْتِهِ وَلَيْسَ لَوَرَثَةِ الْمَفْقُودِ مِنْهُ شَيْءٌ <sup>(١)</sup> .

## (٢) حَالَةُ إِرْثٍ غَيْرِ الْمَفْقُودِ مِنْهُ :

لَا يَرِثُ أَحَدٌ مِنْهُ إِلَّا بَعْدَ ثُبُوتِ مَوْتِهِ وَذَلِكَ بِأَحَدِ ثَلَاثَةِ أُمُورٍ :

١- الْبَيِّنَةُ . ٢- الْمُشَاهَدَةُ . ٣- بِحُكْمِ الْقَاضِي بِمَوْتِهِ بَعْدَ اجْتِهَادِهِ .

كَيْفِيَّةُ اجْتِهَادِ الْحَاكِمِ فِي الْحُكْمِ : يَنْظُرُ إِلَى الْمُدَّةِ فَإِنْ مَضَتْ مُدَّةٌ يَغْلِبُ عَلَى  
الظَّنِّ أَنَّهُ لَا يَعِيشُ فَوْقَهَا لِكَوْنِ مِثْلِهِ لَا يَعِيشُ إِلَيْهَا فَيُحْكَمُ بِمَوْتِهِ .  
وَبَعْدَ الْحُكْمِ بِمَوْتِهِ : يُقَسَّمُ مَالُهُ عَلَى وَرَثَتِهِ وَقَدْ حُكِمَ بِمَوْتِهِ .

(١) إِذَا لَا إِرْثَ بِالشَّكِّ لِاحْتِمَالِ مَوْتِهِ قَبْلَ مَوْرَثِهِ وَقِيَاسًا عَلَى الْحَمْلِ لِأَنَّهُ إِنْ انْفَصَلَ حَيًّا  
اسْتَحَقَّ نَصِيبَهُ الْمَوْقُوفَ لَهُ وَإِنْ انْفَصَلَ مَيِّتًا أَخَذَ الْوَرِثَةُ مَا كَانَ مَرْقُوفًا .  
وعند الحنابلة : وجهان المذهب عندهم ، منهما أنه إن لم يعلم موت المفقود حال موت  
مورثه فحكم ما وقف له كبقية ماله فيورث عنه ويقضي منه دينه وبه جزم الجمهور منهم .  
والوجه الثاني : أنه يرد إلى ورثة الميت الأول الحاضرين عند موت مورثهم وفاناً للشافعية  
والمالكية والحنفية .

## باب حكم إرث الحمل

المُرَادُ بِهِ : حَمْلٌ يُحْتَمَلُ أَنْ يَرِثَ أَوْ يَحْجُبَ غَيْرَهُ بِتَقْدِيرِ مِنَ التَّقَادِيرِ الَّتِي هِيَ مَوْتُهُ أَوْ حَيَاتُهُ أَوْ كَوْنُهُ ذَكَراً أَوْ أُنْثَى وَاحِداً أَوْ مُتَعَدِّداً .

شُرُوطُ الْحَمْلِ الْمَوْثِّرِ فِي الْإِرْثِ :

١- أَنْ يُعْلَمَ<sup>(١)</sup> وَجُودُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ عِنْدَ مَوْتِ مَوْرَثِهِ<sup>(٢)</sup>، وَفِيهِ تَفْصِيلٌ :

إِنْ وَلِدَ قَبْلَ مُضِيِّ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ مَوْتِ الْمَوْرَثِ : فَوُجُودُهُ مُتَبَيِّنٌ عِنْدَ الْمَوْتِ فِيرِثُ<sup>(٣)</sup> .

وَإِنْ وَلِدَ بَعْدَ مُضِيِّ أَرْبَعِ سَنَوَاتٍ مِنْ مَوْتِ الْمَوْرَثِ : فَعَدَمُ وَجُودِهِ مُتَبَيِّنٌ عِنْدَ الْمَوْتِ<sup>(٤)</sup> .

وَإِنْ وَلِدَ بَيْنَهُمَا : فَتَنْظُرُ :

إِنْ لَمْ تَكُنْ فِرَاشاً (أَيَ غَيْرَ مُتَزَوِّجَةً)<sup>(٥)</sup> : فَالْحَمْلُ (الْجَنِينُ) يَرِثُ<sup>(٦)</sup> .

(١) والمراد بالعلم هنا الحقيقي أو ما نزل منزلته من الظن والحق الولد بالفراش هنا ظن

أقامه الشارع مقام العلم

(٢) ولو كان وجوده نطفة في بطن أمه .

(٣) لأن أقل مدة الحمل ستة أشهر بالإجماع فحياته دليل على أنه كان موجوداً قبل الموت .

(٤) لأن الأربع السنين هي أكثر مدة الحمل عند الشافعية والحنابلة وعلى أحد القولين

عند المالكية والقول الثاني عندهم أنها خمس سنين . وعند الحنفية : أكثر مدة الحمل سنتان ، وفرق الحنفية بين ما إذا كان الحمل للميت أو لغيره قالوا : إن كان له فالحكم في المدة ما مر عنهم وإن كان الحمل لغيره كأن مات وزوجة أبيه حاملاً لم يرث إلا إذا أتت به قبل مضي ستة أشهر سواء أكانت فراشاً أم لا .

(٥) ولا سُرِّيَّة .

(٦) لأن الظاهر حينئذ وجوده عند موت مورثه والأصل عدم حدوثه .



وإن كانت فراشاً (أي مُتَزَوِّجَةً): فلا يرث الحمل (الجنين) <sup>(١)</sup>.

٢- أن ينفصل الحمل (الجنين) كله حياً حياةً مُستَقِرَّةً وذلك بِعَلَامَةٍ كَقَطَائِهِ وَضَجِّهِ وَتَنَفُّسِهِ لَا تُجَرِّدُ اخْتِلَاجَهُ <sup>(٢)</sup>.

**حُكْمُ إِرْثِ الْحَمْلِ:**

يعامل الورثة بالأضر (الاحتياط) مِنْ أَرْبَعِ تَقْدِيرَاتٍ: وَجُودِهِ، وَمَوْتِهِ وَذُكُورِيَّتِهِ، وَأُنُوثِيَّتِهِ مُتَعَدِّدَاً وَانْفِرَاداً، وَيُوقَفُ الْمَشْكُوكُ فِيهِ إِلَى وَضْعِ الْحَمْلِ <sup>(٣)</sup> أَوْ إِلَى أَنْ يَتَبَيَّنَ أَنْ لَا حَمْلَ <sup>(٤)</sup>.

ثُمَّ نَنْظُرُ بَيْنَ الْمَسَائِلِ بِالنَّسَبِ الْأَرْبَعِ وَيَكُونُ حَاصِلُهَا هُوَ الْجَامِعَةُ.

الجامعة

الموقوف (١٧)

٢٤	$\frac{1}{24}$	$\frac{1}{24}$	$\frac{1}{24}$	$\frac{2}{12}$	
٣	٣	٣	٣	٣	جـ ح
٤	٤	٤	٤	٤	أم
	١	٥	م	٥	ق
	١٦	١٢	١٧		وَلَد ح
		أُنْثَى وَاحِدَةٌ	ذُكُورُهُ	مَوْتُهُ	
		أُنْثَى مُتَعَدِّدَةٌ			

(١) لأن الافتراض سبب ظاهر في حدوثه فلا يرث، نعم إن اعترف الورثة بوجوده الممكن عند الموت ورث.

(٢) لأنه قد يقع لنحو انضغاط وتقلص نحو عصب ومن ثم ألغى كل ما احتمل من العلامات أن يكون لعارض آخر.

(٣) سواء أكان حياً حياةً مستقرة أم ميتاً لأن الحياة إنما هي شرط لإرث الحمل ولا دخل لها في وقف المشكوك.

(٤) كأن ظهر أن ما بها نفاخ أو رحاً أو ما يسي في هذا الزمن الحمل الكاذب.

## الجامعة

	٢١٦	$\frac{8}{27}$	$\frac{9}{24}$	$\frac{9}{24}$	$\frac{54}{4}$	
جَه ح	٢٤	٣	٣	٣	١	
أَب	٣٢	٤	٥	٤	٢	
أُم	٣٢	٤	٤	٤	١	
وَلَد ح		١٦	١٢	١٣		
		أُنثَى مُتَعَدِّدَة	أُنثَى وَاحِدَة	ذُكُورَتِه	مَوْتِه	

الموقوف (١٢٨)

- الأولى تأخير القسمة إن رضي الورثة إلى وضع الحمل<sup>(١)</sup>.
- إذا وضع الحمل ميتاً أو بان أن لا حمل أو وضع حياً ولم يعلم وجوده عند الموت : عاد الموقوف للموجودين من الورثة عند الموت ، وكأنه لم يكن حمل .
- لو كان انفصاله بجنائية على أمه تُوجب غرة ورثت عنه الغرة فقط دون الموقوف لأجله كما مر في شروط الإرث .

(١) خروجاً من خلاف المالكية.

## حكم ميراث الغرقى ونحوهم

**صُورَتُهُ :** إِذَا مَاتَ مُتَوَارِثَانِ أَوْ مُتَوَارِثُونَ بِغَرَقٍ أَوْ هَذِمٍ أَوْ حَرِيقٍ أَوْ فِي مَعْرَكَةٍ قِتَالٍ أَوْ طَاعُونٍ أَوْ فِي بِلَادٍ غُرَبِيَّةٍ ، وَلَمْ يُعْلَمْ أَمَاتَ أَحَدُهُمَا بَعْدَ الْآخِرِ أَمْ مَاتَا مَعًا فِي آنٍ وَاحِدٍ ؟ .

**حُكْمُهُ :** لَمْ يَتَوَارَثَا إِجْمَاعًا لِأَنَّ شَرْطَ الْإِرْثِ تَحَقُّقُ حَيَاةِ الْوَارِثِ بَعْدَ مَوْتِ الْمَوْرِثِ .

**مَسْأَلَةٌ :** أَخَوَانِ مَاتَا عِنْدَ الزَّوَالِ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ وَوَرِثَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ ، مَا صُورَتُهُ ذَلِكَ ؟ .

**صُورَتُهُ :** هَذَانِ مُتَوَارِثَانِ مَاتَا عِنْدَ الزَّوَالِ فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ وَلَمْ يَكُونَا فِي بَلَدٍ وَاحِدٍ بَلْ كَانَ أَحَدُهُمَا بِالْمَشْرِقِ وَالْآخَرُ بِالْمَغْرِبِ ، وَالْوَارِثُ مَنْ مَاتَ بِالْمَغْرِبِ لِمَوْتِهِ بَعْدَ الَّذِي مَاتَ بِالْمَشْرِقِ لِأَنَّ الشَّمْسَ وَغَيْرَهَا مِنَ الْكَوَاكِبِ السَّيَّارَةِ تَظْلُعُ وَتَزُولُ وَتَغْرُبُ فِي الْمَشْرِقِ قَبْلَ الْمَغْرِبِ .

## باب أحكام الرد على ذوي الفروض<sup>(١)</sup> وكيفية تاسيل مسائلها

مَعْنَى الرَّدِّ : هُوَ زِيَادَةُ فِي أَنْصِبَاءِ الْوَرَثَةِ وَنُقْصَانُ فِي السَّهَامِ وَهُوَ ضِدُّ الْقَوْلِ .  
الْأَصْلُ فِيهِ : قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﴾ (الأنفال: ٧٥) أَي بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِمِيرَاثِ بَعْضٍ بِسَبَبِ الرَّحِمِ<sup>(٢)</sup> .  
الرَّدُّ يَكُونُ عَلَى جَمِيعِ أَهْلِ الْفُرُوضِ مَا عَدَا الزَّوْجَيْنِ فَلَا رَدَّ عَلَيْهِمَا<sup>(٣)</sup> .  
أَقْسَامُ مَسَائِلِ الرَّدِّ : ائْتَانِ :  
١ . قِسْمٌ لَا يَكُونُ فِيهِ زَوْجٌ وَلَا زَوْجَةٌ .  
٢ . قِسْمٌ يَكُونُ فِيهِ أَحَدُهُمَا .

(١) القول بالرد هو مذهب الإمامين أبي حنيفة وأحمد رحمهما الله مطلقاً انتظم بيت المال أم لا .  
والراجح عند الشافعية أنه إن لم ينتظم أمر بيت المال يرد على ذوي الفروض بحسب فروضهم وعليه الفتوى .  
قال العلامة سبط المارديني في «كشف الغوامض» : وقد يئسنا من انتظامه إلى أن ينزل السيد المسيح عليه السلام .  
والأرجح عند المالكية أن المال أو الباقي بعد الفروض حيث لا عصبه لبيت المال سواء انتظم أم لا .  
قال الشيخ الباجوري رحمه الله : هذا كلام ابن الحاجب والشيخ خليل لكن ذكر الخطاب نقولاً صريحة في اشتراط الانتظام ، وهو المعتمد كما في «شرح الأجهوري» فلا يصرف له شيء إن كان غير منتظم بل يرد على من يرد عليه .  
(٢) وفي السنة : منعه عليه السلام لسعد بن الربيع أن يوصي بما زاد على الثلث مع أنه لم يكن له إلا بنت واحدة إذ لو لم تستحق الزيادة على النصف بالرد لجوز له الوصية بالنصف .  
(٣) لأن الرد إنما يستحق بالرحم ولا رحم للزوجين من حيث الزوجية .

## (١) الرَّدُّ الَّذِي لَا يَكُونُ فِيهِ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ

لَهُ خَالَاتٌ :

- إِنْ كَانَ مَنْ يُرَدُّ عَلَيْهِ شَخْصًا وَاحِدًا كَ: أُمِّ مَثَلًا أَوْ جَدَّةٍ أَوْ بِنْتٍ أَوْ بِنْتِ ابْنٍ أَوْ أُخْتٍ أَوْ وَلَدٍ أُمِّ :

الْحُكْمُ : الْمَالُ لَهُ قَرْضًا وَرَدًّا فَيَأْخُذُ بِمِقْدَارِ قَرْضِهِ بِالْقَرْضِ وَالْبَاقِي بِالرَّدِّ وَلَا عَمَلٌ فِيهِ <sup>(١)</sup>.

- إِذَا كَانَ الْمَرْدُودُ عَلَيْهِ صِنْفًا وَاحِدًا مُتَعَدِّدًا كَ: الْجَدَّاتِ أَوِ الْبَنَاتِ أَوْ بَنَاتِ الْإِبْنِ أَوْ أَوْلَادِ الْأُمِّ :

الْحُكْمُ : نَعْرِفُ أَصْلَ الْمَسْأَلَةِ وَهُوَ عَدَدُهُمْ وَمِنْهُ تَصِحُّ <sup>(٢)</sup> ذُكُورًا كَانُوا كِاخَوَةٍ لِأُمِّ أَوْ إِنَاثًا كَجَدَّاتٍ أَوْ ذُكُورًا أَوْ إِنَاثًا كِاخَوَةٍ وَأَخَوَاتٍ لِأُمِّ كَالْعَصْبَةِ <sup>(٣)</sup> .  
- إِذَا كَانَ الْمَرْدُودُ عَلَيْهِ صِنْفَيْنِ فَأَكْثَرُ <sup>(٤)</sup>.

الْحُكْمُ : تُحْلَى الْمَسْأَلَةُ وَيُعْرَفُ أَوَّلًا أَصْلُ مَسْأَلَتِهِمْ <sup>(٥)</sup> وَبَعْدَهَا تُجْمَعُ فُرُوضُهُمْ وَهُوَ سِيَاهُمْ مَنْ يُرَدُّ عَلَيْهِ مِنْ أَصْلِ تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ لِتِلْكَ الْفُرُوضِ فَالْمُجْتَمِعُ مِنْهَا أَصْلُ لِمَسْأَلَةِ الرَّدِّ وَأُسْقِطَ الْبَاقِي <sup>(٦)</sup>.

(١) لأن تقدير الفروض إنما شرع لمكان المزاومة ولا مزاومة هنا.

(٢) لأن المال بينهم بالسوية .

(٣) لاستوائهم في موجب الإرث .

(٤) ولا يتجاوز ثلاثة لأنهم إن جاوزوا الثلاثة لم يكن في المسألة رد بل تكون مستغرقة أو زائدة.

(٥) بقطع النظر عن الرد ولا يكون إلا ستة .

(٦) ثم اقسما بينهم، فإن انتفى الكسر صحت من ذلك الأصل وإلا فاضرب جزء السهم في مسألة الرد وهي عدد السهام المأخوذة من الستة لا في الستة لأن العدد المأخوذ منها صار أصل مسألتهم كما صارت السهام في المسألة العائلة أصلاً يضرب فيه جزء السهم وما بلغ بضرب جزء السهم في العدد المأخوذ هو الذي تصح منه.



**قاعدة:** جميع مسائل الرد التي ليس فيها أحد الزوجين بتقدير عدم الرد لا تكون إلا من ستة<sup>(١)</sup>، وبتقدير الرد تكون المسألة من مجموع سهام الورثة .  
أمثلة :

رد			
٥	٦		
٣	٣	بنت	$\frac{1}{4}$
١	١	تين	$\frac{1}{6}$
١	١	أم	$\frac{1}{6}$

رد			
٣	٦		
٢	٢	أم	$\frac{1}{3}$
١	١	خم	$\frac{1}{6}$

رد					
١٨	$\frac{7}{3}$	٦			المحفوظات
٦	١	١	جدة ٢	$\frac{1}{6}$	٢
١٢	٢	٢	خم ٣	$\frac{1}{3}$	٣

(١) والسبب أنها لا تكون إلا من ستة لأن أصلي اثنين وثلاثة لا يجتمع فيهما أكثر من صنفين والفروض الواقعة فيهما نصف ونصف وثلث وثلثان وهما مستفرقان . ولأن أصول أربعة وثمانية واثنى عشر وأربعة وعشرين لا بد فيها من أحد الزوجين وفرض المسألة خلافه . ولا يتصور الرد في الأصلين المختلف فيهما لوجود العاصب فيها ولأن الفروض كلها موجودة في الستة إلا الربع والنمن ولا يكونان لغير الزوجين ولبسا من أهل الرد، فانحصر الرد على الصنفين وعلى الثلاثة في أصل ستة والله أعلم .

## (٢) الرَّدُّ الَّذِي يَكُونُ فِيهِ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ

طَرِيقَةُ الْحَلِّ :

يَسْتَقِيلُ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ بِفَرَضِهِ فَقَطْ ، وَهُوَ إِمَّا نِصْفٌ أَوْ رُبْعٌ أَوْ ثُلُثٌ ، فَخُذْ لَهُ فَرَضَهُ مِنْ تَخْرِجِ الزَّوْجِيَّةِ ، وَهُوَ وَاحِدٌ مِنْ اثْنَيْنِ أَوْ أَرْبَعَةٍ أَوْ ثَمَانِيَّةٍ ، وَاقْسِمِ الْبَاقِي بَعْدَ فَرَضِ الزَّوْجِيَّةِ ، وَهُوَ إِمَّا وَاحِدٌ أَوْ ثَلَاثَةٌ أَوْ سَبْعَةٌ عَلَى مَسْأَلَةِ أَهْلِ الرَّدِّ.

ثُمَّ نَنْظُرُ :

١. إِنْ كَانَ مَنْ يُرَدُّ عَلَيْهِ شَخْصاً وَاحِداً أَوْ صِنْفاً وَاحِداً سِوَاءِ انْقِسَامِ عَلَيْهِ الْبَاقِي أَمْ لَمْ يَنْقَسِمِ : فَأَصْلُ مَسْأَلَةِ الرَّدِّ تَخْرِجُ فَرَضِ الزَّوْجِيَّةِ :  
أَمْثِلُهُ :

٨

١	جِه	$\frac{1}{8}$
٧	بنت	$\frac{1}{4}$ ورداً

٢

١	ج	$\frac{1}{2}$
١	أم	$\frac{1}{3}$ ورداً

مِثَالُ مَا انْقَسَمَ الْبَاقِي بَعْدَ فَرَضِ الزَّوْجِيَّةِ :

٨

١	جِه	$\frac{1}{8}$
٧	بنت ٧	$\frac{2}{3}$ ورداً

٤

١	ج	$\frac{1}{4}$
٣	بنت ٣	$\frac{2}{3}$ ورداً

مِثَالُ مَا لَمْ يَنْقَسِمِ الْبَاقِي بَعْدَ فَرَضِ الزَّوْجِيَّةِ :

٢٤	$\frac{3}{8}$		
٣	١	جِه	$\frac{1}{8}$
٢١	٧	بنت ٣	$\frac{2}{3}$ ورداً

(٢) إِذَا كَانَ مَنْ يُرَدُّ عَلَيْهِ مَعَ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ أَكْثَرُ مِنْ صَنِيفٍ<sup>(١)</sup> :  
فَفِيهِ تَفْصِيلٌ :

إِذَا كَانَ يَنْقَسِمُ الْبَاقِي بَعْدَ فَرَضِ الزَّوْجِيَّةِ عَلَى مَسْأَلَةِ الرَّدِّ: فَمَخْرَجُ فَرَضِ  
الزَّوْجِيَّةِ أَضْلُ مَسْأَلَةِ الرَّدِّ وَلَا حَاجَةَ لِلْعَمَلِ<sup>(٢)</sup>.  
مِثَالُ ذَلِكَ :

	رد			
٤	٣	٤		
١		١	جِه	$\frac{1}{4}$
١	١	٣	أُم	$\frac{1}{6}$
٢	٢		خَم	$\frac{1}{3}$

(١) بَأَن كَانَ صَنْفَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً وَلَا يَتَجَاوَزُهَا.

(٢) وَهَذَا إِنَّمَا يَكُونُ فِي مَسْأَلَةٍ وَاحِدَةٍ وَهِيَ مَا إِذَا كَانَ مَعَ الزَّوْجَةِ مِنْ أَهْلِ الرَّدِّ مِنْ فَرَضِهِ

ثَلَاثٌ وَسَدَسٌ فَقَطْ .

إذا كَانَ لَا يَنْقَسِمُ الباقِي بَعْدَ فَرَضِ الزَّوْجِيَّةِ عَلَى مَسْأَلَةِ الرَّدِّ:  
ضَرَبْتُ مَسْأَلَةَ الرَّدِّ جَمِيعُهَا<sup>(١)</sup> فِي أَصْلِ مَسْأَلَةِ الزَّوْجِيَّةِ .  
وَالْحَاصِلُ هُوَ أَصْلُ الْمَسْأَلَةِ الْجَامِعَةِ لِمَسْأَلَتِي الرَّدِّ وَالزَّوْجِيَّةِ .  
ثُمَّ:

مَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنْ مَسْأَلَةِ الرَّدِّ أَخَذَهُ مَضْرُوبًا فِي الْبَاقِي مِنْ تَخْرُجَ فَرَضِ أَحَدِ  
الزَّوْجَيْنِ<sup>(٢)</sup> .

مَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنْ تَخْرُجَ فَرَضِ الزَّوْجِيَّةِ أَخَذَهُ مَضْرُوبًا فِي مَسْأَلَةِ الرَّدِّ .  
أَمْثِلُهُ :

رد	الجامعة			
$\frac{3}{4}$	٨	$\frac{2}{4}$		
	٢	١	جه	$\frac{1}{4}$
١	٣	٣	جدة	$\frac{1}{6}$
١	٣		خم	$\frac{1}{6}$

رد	الجامعة			
$\frac{1}{2}$	٤	$\frac{2}{2}$		
	٢	١	ج	$\frac{1}{2}$
١	١	١	جدة	$\frac{1}{6}$
١	١		خم	$\frac{1}{6}$

رد	الجامعة			
$\frac{7}{4}$	٣٢	$\frac{4}{8}$		
	٤	١	جه	$\frac{1}{8}$
٣	٢١	٧	بنت	$\frac{1}{6}$
١	٧		قبن	$\frac{1}{6}$

رد	الجامعة			
$\frac{3}{4}$	١٦	$\frac{4}{4}$		
	٤	١	جه	$\frac{1}{4}$
٣	٩	٣	قه	$\frac{1}{6}$
١	٣		خم	$\frac{1}{6}$

(١) لأنه لا تتأق فيها الموافقة .

(٢) لأن حق كل من يرد عليه إنما هو في الباقي بعد أخذ من لا يرد عليه فرضه من

## باب ميراث ذوي الأرحام<sup>(١)</sup>

الأزحام : جمع رَحِم ، وهو لَفَّة : مَوْضِعُ تَكْوِينِ الْوَلَدِ ، ثُمَّ سُمِّيَتْ بِهِ الْقَرَابَةُ.

وَاضْطِلَاحاً : كُلُّ قَرِيبٍ لِلْمَيِّتِ غَيْرُ مَعْدُودٍ مِنْ أَهْلِ الْفُرُوضِ الْمَذْكُورِينَ وَلَا مِنَ الْعَصَبَاتِ السَّابِقِ ذِكْرُهُمْ<sup>(٢)</sup>.

الأَضْلُ فِيهِ : قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ<sup>(٣)</sup>﴾ (الأنفال: ٧٥) وَقَوْلُهُ ﷺ : (اللَّهُ وَرَسُولُهُ مَوْلَى مَنْ لَا مَوْلَى لَهُ وَالْحَالُ وَارِثُ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ)<sup>(٤)</sup>.

(١) وقد انتشر الخلاف بين الصحابة ومن بعدهم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ في إرثهم فقد روي عن عمر وعلي وابن مسعود وأبي عبيدة ومعاذ بن جبل وأبي الدرداء وابن عباس في رواية عنه رضوان الله عنهم أجمعين توريتهم عند عدم العصبية وذوي الفروض غير الزوجين، وبه قال شريح وعمر بن عبد العزيز وعطاء وطاووس وعلقمة وابن سيرين ومجاهد ومسروق رحمهم الله .  
وذهب إليه الإمامان أبو حنيفة وأحمد رحمهما الله تعالى مطلقاً والإمام الشافعي رحمه الله إذا لم ينتظم بيت المال وهو أيضاً معتمد المالكية على ما نقله الخطاب .

وكان زيد بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لا يورثهم ويجعل المال أو الباقي لبيت المال وبه قال سعيد بن المسيب وسعيد بن جبير وهو أحد قولي المالكية.

(٢) والعلة في توريتهم : أن ذا الرحم ساوى الناس في الإسلام وزاد عليهم بالقرابة إلى الميت فكان أولى بالميراث من بقية الناس ، ولأنه أيضاً كان في الحياة أحق بصلته وصدقته ووصيته بعد الموت فيكون أولى بميراثه .

(٣) معناه : بعضهم أولى بميراث بعض فيما كتب الله وحكم به وهذه الآية نسخت التوارث بالموالة والمواخاة كما كان عند قدومه عليه الصلاة والسلام المدينة .

(٤) وهو ما رواه أحمد (١٨٩) وحسنه الترمذي (٢١٠٣) أن رجلاً رى سهماً إلى سهل بن حنيف الأنصاري فقتله ولم يكن له وارث إلا خاله فكتب في ذلك أبو عبيدة إلى عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فأجابه بأن النبي قال كذا وذكر الحديث.



وَقَوْلُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : (الْحَالُ وَارِثٌ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ يَغْفِلُ عَنْهُ وَيَرِثُهُ) <sup>(١)</sup> .  
 وَقَوْلُهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا مَاتَ ثَابِتُ بْنُ الدَّخْدَاجِ قَالَ عَاصِمُ بْنُ عَدِي الْأَنْصَارِيِّ :  
 (هَلْ تَعْرِفُونَ لَهُ نَسَبًا فِيكُمْ؟) <sup>(٢)</sup> فَقَالَ : إِنَّهُ كَانَ فِينَا غَرِيبًا وَلَا نَعْرِفُ لَهُ إِلَّا  
 ابْنَ أُخْتٍ هُوَ أَبُو لُبَابَةَ بْنُ الْمُثْنِيرِ فَجَعَلَ مِيرَاثَهُ لَهُ <sup>(٣)</sup> .

## أَصْنَافُ ذَوِي الْأَرْحَامِ

كثيرةٌ وبالاختصارِ هي أَرْبَعَةٌ :  
 الْأَوَّلُ : مَنْ يَنْتَمِي إِلَى الْمَيِّتِ وَهُمْ أَوْلَادُ الْبَنَاتِ وَإِنْ نَزَلُوا ذُكُورًا كَانُوا أَوْ  
 إِنَاثًا وَأَوْلَادُ بَنَاتِ الْإِبْنِ وَإِنْ نَزَلُوا كَذَلِكَ .

الثَّانِي : مَنْ يَنْتَمِي إِلَيْهِمُ الْمَيِّتُ وَهُمْ الْأَجْدَادُ وَالْجَدَّاتُ السَّاقِطُونَ وَإِنْ  
 عَلُوا كَالْجَدِّ أَبِي أُمِّ الْمَيِّتِ وَأُمِّهِ .

(١) رواه أبو داود (٢٩٠١) عن المقداد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(٢) رواه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٢٥٧٩) .

(٣) واحتج النافون لتوريث ذوي الأرحام بأن الله تعالى ذكر في آيات الموارث نصيب  
 ذوي الفروض والعصبات ولم يذكر لذوي الأرحام شيئاً ولو كان لهم حق لبينه وما كان ربك نسياً،  
 وبما رواه أبو هريرة قَالَ سُئِلَ النَّبِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ مِيرَاثِ الْعَمَّةِ وَالْحَالَةِ فَقَالَ : (لَا أَذْرى حَتَّى يَأْتِيَنِي  
 جَنْبِرِلُ) ثُمَّ قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : (أَيُّ السَّائِلِ عَنْ مِيرَاثِ الْعَمَّةِ وَالْحَالَةِ؟) قَالَ فَأَتَى الرَّجُلُ فَقَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ :  
 (سَأَرَنِي جَنْبِرِلُ أَنَّهُ لَا شَيْءَ لَهَا) رواه الدارقطني (٤٢٠٣) وغيره .

الثَّالِثُ : مَنْ يَنْتَبِي إِلَى أَبِي المَيِّتِ وَهُمْ أَوْلَادُ الْأَخَوَاتِ <sup>(١)</sup> وَإِنْ سَقَلُوا  
ذُكُوراً كَانُوا أَوْ إِنَاثاً ، وَبَنَاتُ الْإِخْوَةِ مُطْلَقاً وَمَنْ يُدْلِي بِهِمْ وَإِنْ نَزَلُوا .

الرَّابِعُ : مَنْ يَنْتَبِي إِلَى أَجْدَادِ المَيِّتِ وَجَدَّاتِهِ وَهُمْ الْأَعْمَامُ مِنَ الْأُمِّ  
وَالْعَمَّاتُ مُطْلَقاً وَالْأَخْوَالُ وَالْخَالَاتُ وَإِنْ تَبَاعَدُوا وَأَوْلَادُهُمْ وَإِنْ نَزَلُوا <sup>(٢)</sup> .

(١) سواء أكانت الأخوات لأب وأم أو لأب فقط أو لأم فقط .

(٢) وبعضهم عد ذوي الأرحام أحد عشر وهم :

١. الجد الساقط .

٢. الجدة الساقطة .

٣. أولاد البنات وأولاد بنات الابن .

٤. بنات الأخوة لأبوين أو لأب أو لأم .

٥. أولاد الأخوات لأبوين أو لأب أو لأم ذكوراً كانوا أو إناثاً .

٦. بنو الإخوة للأم وبناتهم الداخليات أيضاً في بنات الأخ .

٧. العم للأم وهو أخو الأب أو الجد لأب لأمه وإن علا .

٨. بنات العم شقيقاً أو لأب أو لأم .

٩. العمات من كل جهة سواء كن عمات الميت أم عمات أبيه أم عمات جده .

١٠. الأخوال والخالات أي إخوة الأم وأخواتها سواء كانوا أشقاء أو لأب أو لأم وكذا

أخوال الأم وخالاتها وأخوال الأب وخالاته وأخوال الجد وخالاته .

١١. المدلون بالمذكورين من الأصناف كأولاد العم للأم وإن سفلوا وأولاد العمات وإن

بعدوا وأولاد الأخوال والخالات وإن انتشروا .

ويستثنى من المدلين الصنف الأول وهم الأجداد والجدات الساقطون لأن المدلين بهم

كخزولة أبوي الميت لأب وعمومة أمه كذلك داخلون في الأصناف السابقة فليسوا من الصنف

الحادي عشر .

## كَيْفِيَّةُ تَوْرِيثِ ذَوِي الرَّحِمِ<sup>(١)</sup>

بِطَرِيقَةِ التَّنْزِيلِ الْمُعْتَمَدَةِ وَهِيَ:

أَنَّهُ يُنْزَلُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مَنَزَلَةً مَنْ يُذَلِّي بِهِ بِالنَّسَبَةِ لِلْإِرْثِ لَا لِحُجُبِ  
أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ نَقْصَانًا وَهُوَ - أَيْ الْمَدْلَى بِهِ - أَوَّلُ وَارِثٍ بِالْفَرَضِ أَوْ التَّغْصِيبِ مِمَّا  
يَلِي ذَوِي الْأَرْحَامِ<sup>(٢)</sup>.

وَجَيْنِثُذِ قَيْعُطَى نَصِيبُ كُلِّ وَارِثٍ بِفَرَضٍ أَوْ تَغْصِيبٍ مَنْ أَدْلَى بِهِ<sup>(٣)</sup>.

### الاسْتِثْنَاءُ فِي التَّنْزِيلِ

وَيُسْتَثْنَى مِنْ هَذَا التَّنْزِيلِ مَا يَلِي :

١- الْأَخْوَالُ وَالْحَالَاتُ يُنْزَلُونَ مَنَزَلَةَ الْأُمِّ ، لَا مَنَزَلَةَ مَنْ أَدْلَوْا بِهِ وَهُمْ  
الْأَجْدَادُ وَالْجَدَّاتُ لِلْأُمِّ .

٢- الْأَعْمَامُ لِلْأُمِّ وَالْعَمَّاتُ مُظْلَقًا وَبَنَاتُ الْأَعْمَامِ يُنْزَلُونَ مَنَزَلَةَ الْأَبِ لَا  
مَنَزَلَةَ مَنْ أَدْلَوْا بِهِ وَهُمْ الْأَجْدَادُ أَيْضًا .

(١) وفي ذلك مذاهب :

١. أشهرها مذهب أهل التنزيل وسيأتي بيانه مفصلاً أعلاه.

٢. ومذهب القرابة : وهو توريث الأقرب فالأقرب كالعصباء وهو مذهب الحنفية وبه قطع  
المتولي والبهوي من الشافعية وسيأتي فيه بعض بيان .

٣. ومذهب أهل الرحم : وهو مهجور والحكم عندهم التسوية بين ذوي الأرحام ولا  
فرق عندهم بين القريب والبعيد والذكر والأنثى . فإذا وجد مثلاً بنت بنت وبنت خال فالمال  
بينهما بالسوية عندهم والأصح منها عند أئمتنا معاشر الشافعية وعند الحنابلة وكذا عند  
المالكية حيث ورثوا ذوي الأرحام كما نقله الخطاب مذهب أهل التنزيل لأنه الأقبيس على  
الأصول ولأن القائلين به من الصحابة رضوان الله عليهم ومن بعدهم أكثر .

(٢) فينزل كل فرع منزلة أصله في الوراثة وإن كان فرعه في الولادة، وينزل أصله منزلة  
أصله وهكذا بعد درجة إلى أن تصل إلى وارث.

(٣) فإن أدلى بعاصب أخذه عصوبة وإن أدلى بذئ فرض أخذه فرضاً ورداً إن لم يستغرق  
ومن كان محجوباً لم يعط شيئاً .

٣- أحوال الأمّ وخالاتها يُنزّلون منزلة الجدة أمّ الأمّ، وأعمامها وعمّاتها منزلة الجدّ أبي الأمّ.

٤- أحوال الأب وخالاته يُنزّلون منزلة الجدة أمّ الأب التي هي أختهم، وأعمامه وعمّاته يُنزّلون منزلة الجدّ الذي هو أخوهم وهو أبو الأب<sup>(١)</sup>.

### كَيْفِيَّةُ الْعَمَلِ بَعْدَ التَّنْزِيلِ :

نَنْظُرُ بِثَلَاثَةِ أَنْظَارٍ :

١. فَنَنْظُرُ أَوَّلًا فِي ذَوِي الْأَرْحَامِ هَلْ سَبَقَ بَعْضُهُمْ إِلَى الْوَارِثِ أَوْ لَا ؟

٢. ثُمَّ نَنْظُرُ حَيْثُ لَا سَبَقَ إِلَى الْوَارِثِ بَيْنَ الْوَرَّةِ الْمُدْلَى بِهِمْ بِمَرَاتِبِ الْحَجَبِ أَيْ وَقَدْرِ الْاسْتِحْقَاقِ بِتَقْدِيرِ حَيَاتِهِمْ.

٣. ثُمَّ نَنْظُرُ إِذَا لَمْ يَحْجُبْ أَحَدُ الْوَرَّةِ الْآخَرَ بَيْنَ ذَوِي الْأَرْحَامِ بِذَلِكَ أَيْضًا أَيْ بِمَرَاتِبِ الْحَجَبِ وَقَدْرِ الْاسْتِحْقَاقِ عُصُوبَةً أَوْ قَرْضًا وَكَأَنَّ مَنْ أَذْلَوْا بِهِ مَاتَ وَخَلَّفَهُمْ.

### حَالَاتُ الْعَمَلِ :

١. إِنْ سَبَقَ بَعْضُ ذَوِي الْأَرْحَامِ إِلَى الْوَارِثِ : خُصَّ بِالْمَالِ إِنْ كَانَ شَخْصًا وَاحِدًا

٢. إِنْ كَانَ هَذَا الْبَعْضُ مُتَعَدِّدًا وَكَانَ الْوَارِثُ الَّذِي أَذْلَى بِهِ مُتَعَدِّدًا كَذَلِكَ وَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ مِنْهُمْ مُحْجُوبًا بِالْآخِرِ : قُسِّمَ الْمَالُ أَوَّلًا بَيْنَ الْفِرَقِ الْمُدْلِيَةِ بِالْوَرَّةِ عَلَى حَسَبِ مَا يَأْخُذُهُ الْوَرَّةُ الْمُدْلَى بِهِمْ مِنْ تَرْكَةِ الْمَيِّتِ عُصُوبَةً أَوْ قَرْضًا وَجُعِلَ نَصِيبُ كُلِّ مِنَ الْوَرَّةِ لِلْمُدْلِينَ بِهِ .

(١) على هذا القياس يجعل كل خال وخالة بمنزلة الجدة التي هي أختها، وكل عم وعمّة بمنزلة الجد الذي هو أخوها.

ثُمَّ مَنِ انْفَرَدَ بِنَصِيبٍ وَارِثِهِ أَخَذَهُ كُلُّهُ وَإِلَّا فَيُقَسَّمُ بَيْنَهُمْ عَلَى حَسَبِ مَا يَأْخُذُونَهُ مِنْ تَرْكَةِ الْوَارِثِ لَوْ كَانَ هُوَ الْمَيِّتَ عُصُوبَةً وَفَرَضاً وَحَجَباً .

### الاستثناء في العمل

يُسْتَثْنَى مِنْ هَذَا الْعَمَلِ مَا يَلِي :

- ١- أَنَّ أَوْلَادَ وَلَدِ الْأُمِّ يُنَزَّلُونَ مَنْزِلَةَ وَلَدِ الْأُمِّ وَلَكِنْ يَرِثُونَ نَصِيبَهُ بِالسَّوِيَّةِ ذَكَرَهُمْ كَأُنْثَاهُمْ بِلَا تَفْضِيلٍ كَأَصُولِهِمْ<sup>(١)</sup> .
- ٢- أَنَّ الْأَخْوََالَ وَالْحَالَاتِ مِنَ الْأُمِّ يُنَزَّلُونَ مَنْزِلَةَ وَلَدِ الْأُمِّ وَلَكِنْ يَرِثُونَ نَصِيبَهَا وَيُقَسَّمُ بَيْنَهُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ<sup>(٢)</sup> .  
أَمِثْلُهُ :

- ١- الْحَالُ الشَّقِيقُ يَحْجُبُ الْحَالَ لِأَبٍ<sup>(٣)</sup> .
- ٢- أَبُو الْأُمِّ يَحْجُبُ الْحَالَ<sup>(٤)</sup> .
- ٣- الْعَمَّةُ تَحْجُبُ بِنْتَ الْأَخِ<sup>(٥)</sup> .
- ٤- بِنْتُ الْعَمِّ الشَّقِيقِ تَحْجُبُ بِنْتَ الْعَمِّ لِلْأَبِ<sup>(٦)</sup> .

(١) هذا مع أننا لو قدرنا أن ولد الأم هو الميت وخلف أولاداً ذكوراً أو إناثاً لقسم ميراثهم بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين لأن الأولاد يعصب ذكرهم أنثاهم فللذكر مثل حظ الأنثيين .  
(٢) مع أنه في الأصل لو ماتت الأم وخلفتهم كانوا إخوانها وأخواتها لأم ولا تفضيل بينهم .  
(٣) لأنها إخوان للأم المدلى بها ، والأخ الشقيق يحجب الأخ لأب .  
(٤) لأنها ينزلان منزلة الأم وهما لها أب وأخ ، والأب يحجب الأخ .  
(٥) لتزيل العمة منزلة الأب وبنت الأخ منزلة الأخ ، والأب يحجب الأخ .  
(٦) لأنهم ينزلون منزلة الأب ويقدر كأن الأب مات وخلفهم فيكونون بالنسبة له كأخ شقيق وأخ لأب .



٥- خَلَفَ جَدًّا هُوَ أَبُو أُمِّهِ وَثَلَاثَةَ بَنِي أَخَوَاتٍ مُتَفَرِّقَاتٍ فَكَأَنَّهُ إِذَا نَزَّلَتْهُمْ مَنَزِلَةَ الْمُذَلِّينَ بِهِمْ خَلَفَ أُمًّا وَثَلَاثَ أَخَوَاتٍ مُتَفَرِّقَاتٍ :  
الحُلُّ : أَبُو الْأُمِّ يَأْخُذُ فَرَضَ بِنْتِهِ وَهِيَ الْأُمُّ وَابْنُ الْأُخْتِ الشَّقِيقَةِ النَّصَفُ  
فَرَضَ أُمِّهِ وَهِيَ الْأُخْتُ الشَّقِيقَةُ وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْبَاقِينَ السُّدُسُ وَهُوَ فَرَضُ  
أُمِّيهِمَا .

### ٦ التنزيل

١	أم	جد (أبو الأم)	$\frac{1}{6}$
٣	قه	ابن قه	$\frac{1}{6}$
١	ختب	ابن ختب	$\frac{1}{6}$
١	ختم	ابن ختم	$\frac{1}{6}$

٦- خَلَفَ بِنْتَ بِنْتٍ وَابْنُ أَخٍ لِأُمِّ ، فَبَعْدَ التَّنْزِيلِ كَأَنَّهُ مَاتَ عَنْ بِنْتِ  
وَأَخٍ لِأُمِّ ، قَالَ الْمَالُ كُلُّهُ لِبِنْتِ الْبِنْتِ فَرَضًا وَرَدًّا كَأُمِّهَا وَلَا شَيْءَ لِابْنِ الْأَخِ مِنَ  
الْأُمِّ لِأَنَّ أَبَاهُ مُحْجُوبٌ بِأُمِّهَا .

٧- خَلَفَ ابْنُ بِنْتٍ وَأَوْلَادُ أَخَوَاتٍ مُتَفَرِّقَاتٍ وَنَزَّلْنَا كُلًّا مِنْهُمْ مَنَزِلَةً مَنْ  
يُدْلِي بِهِ فَكَأَنَّهُ خَلَفَ بِنْتًا وَثَلَاثَ أَخَوَاتٍ مُتَفَرِّقَاتٍ .

### ٢ التنزيل

١	بنت	ابن بنت	$\frac{1}{6}$
١	قه	ابن قه	ع
-	ختب	ابن ختب	م
-	ختم	ابن ختم	م

أَمِثْلُهُ أُخْرَى بِوُجُودِ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ مَعَ ذِي الرَّحِمِ <sup>(١)</sup>

٨- مَاتَتْ عَنْ زَوْجٍ وَبِنْتٍ أُخْتٍ وَبِنْتٍ أَخٍ : فَلِلزَّوْجِ النِّصْفُ وَالْبَاقِي بَيْنَهُمَا أَثْلًا ثَلَاثًا.

التنزيل  $\frac{3}{4}$  ٣ ٦

$\frac{1}{2}$	ج		١		٣
ع	بنت قه	قه	١	١	١
	بنت ق	ق		٢	٢

٩- مَاتَتْ عَنْ زَوْجٍ وَبِنْتٍ بِنْتٍ وَخَالَهٍ وَبِنْتٍ عَمٍّ لِغَيْرِ أُمٍّ : فَلِلزَّوْجِ النِّصْفُ وَلِبِنْتِ الْبِنْتِ نِصْفُ الْبَاقِي وَلِلْخَالَهٍ سُدُسُ الْبَاقِي وَلِبِنْتِ الْعَمِّ الْبَاقِي .

الجامعة

التنزيل  $\frac{7}{8}$   $\frac{1}{8}$  ١٢

	ج		١		٦
الباقي	بنت بنت	بنت	١	٣	٣
$\frac{1}{4}$ الباقي	خالة	أم		١	١
$\frac{1}{8}$ الباقي فرضاً ورداً	بنت عم لأب	أب		٢	٢

(١) إذا وجد زوج أو زوجة مع ذي الرحم أخذ فرضه تاماً فلا يحجب الزوج من النصف إلى الربع ولا الزوجة من الربع إلى الثمن بأحد من الفروع الوارثين بالرحم ولا يدخل على أحد منهما ضرر العول بازدياد الفروض، وما بقي بعد فرض أحد الزوجين فلزوي الأرحام يقسم عليهم كما يقسم الجميع لو انفردوا كأن لم تكن زوجة.

## خَاتِمَةٌ

## فِي حُكْمِ الْمَالِ الَّذِي لَا وَارِثَ لَهُ

وَهُوَ الْمَالُ الَّذِي لَا وَارِثَ لَهُ مِنْ ذِي فَرَضٍ أَوْ عَصْبَةٍ أَوْ ذِي رَحِمٍ أَوْ مَا فَضَلَ بَعْدَ فَرَضِ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ مَعَ عَدَمِ انْتِظَامِ بَيْتِ الْمَالِ .

الْحُكْمُ : هُوَ مَالٌ ضَائِعٌ .

مَضْرَفُ الْمَالِ الضَّائِعِ : يَجِبُ صَرْفُهُ فِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ فَيُكَلَّفُ بِهِ أَمِينٌ يَقُومُ بِذَلِكَ .

## باب الوصية<sup>(١)</sup>

\* تَعْرِيفُ الْوَصِيَّةِ :

لُغَةً : الْإِيصَالُ ، مِنْ قَوْلِهِمْ : وَصَى الشَّيْءَ بِالشَّيْءِ إِذَا وَصَلَهُ بِهِ<sup>(٢)</sup> .  
شَرْعًا : تَبَرُّعٌ بِحَقِّ مُضَافٍ لِمَا بَعْدَ الْمَوْتِ وَلَوْ تَقْدِيرًا لَيْسَ بِتَذْيِيرٍ وَلَا تَعْلِيْقٍ عِتْقٍ .

\* شَرْحُ التَّعْرِيفِ :

تَبَرُّعٌ : خَرَجَ بِهِ الْبَيْعُ وَغَيْرُهُ مِنَ الْمَعَاوَضَاتِ الْمَالِيَّةِ .  
بِحَقِّ : يَشْمَلُ الْمَالَ وَغَيْرَهُ مِنَ الْاِخْتِصَاصَاتِ .  
مُضَافٍ لِمَا بَعْدَ الْمَوْتِ : خَرَجَ بِهِ التَّبَرُّعَاتُ فِي الْحَيَاةِ كَالْهَبَةِ وَالتَّذْرِ .  
وَلَوْ تَقْدِيرًا : كَأَنْ يَقُولَ : (أَوْصِيْتُ لِفُلَانٍ بِكَذَا) بِذَوْنِ قَوْلِهِ : (بَعْدَ مَوْتِي)<sup>(٣)</sup> فَيَصِحُّ<sup>(٤)</sup> .

لَيْسَ بِتَذْيِيرٍ : وَهُوَ قَوْلُ السَّيِّدِ لِعَبْدِهِ : (إِنْ مِتُّ فَأَنْتَ حُرٌّ) ، فَهَذَا لَيْسَ بِوَصِيَّةٍ وَإِنْ كَانَ يُسَلَّكُ بِهِ مَسَلُّكَ الْوَصِيَّةِ .  
وَلَا تَعْلِيْقٍ عِتْقٍ : وَهُوَ أَنْ يُعَلَّقَ السَّيِّدُ عِتْقَ عَبْدِهِ بِمَوْتِهِ فَيَقُولَ : (إِنْ مِتُّ فَعَبْدِي حُرٌّ) .

(١) الوصية أخرت عن الفرائض لأن الفرائض ثابتة بكم الشرع لا تصرف للميت فيها والوصية عارضة قد توجد وقد لا توجد .

(٢) لأن الموصي وصل خير دنياه بخير عقباءه .

(٣) فإن قال : (بعد موتي) فهذا تحقيق .

(٤) فلا يتوقف على قوله : (بعد موتي) لأن الوصية لا تكون إلا بعد الموت .

• الأَضْلُ فِيهَا: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٌ﴾<sup>(١)</sup> ﴿النساء: ١١﴾.

وَحَبَّرَ الصَّحِيحَيْنِ: (مَا حَقَّ أَمْرِي مُسْلِمٌ لَهُ شَيْءٌ يُوصِي فِيهِ يَبِيتُ لَيْلَتَيْنِ إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ)<sup>(٢)</sup>.

وقوله ﷺ: (الْمَحْرُومُ مَنْ حُرِمَ وَصِيَّتُهُ)<sup>(٣)</sup>.

وقوله ﷺ: (مَنْ مَاتَ عَلَى وَصِيَّةٍ مَاتَ عَلَى سَبِيلِ سُنَّةٍ، وَمَاتَ عَلَى تُقَى وَشَهَادَةٍ، وَمَاتَ مَغْفُورًا لَهُ)<sup>(٤)</sup>.

• أَحْكَامُ الْوَصِيَّةِ:

١. وَاجِبَةٌ: إِذَا تَرْتَّبَ عَلَى تَرْكِهَا ضْيَاعٌ حَقٌّ عَلَيْهِ أَوْ عِنْدَهُ.
٢. مَنْدُوبَةٌ: وَهُوَ الْأَضْلُ فِيهَا<sup>(٥)</sup>، وَالصَّدَقَةُ فِي الْحَيَاةِ أَفْضَلُ مِنْهَا.
٣. مُبَاحَةٌ: كَالْوَصِيَّةِ لِلْأَغْنِيَاءِ وَاللَّكَاثِرِ.
٤. مَكْرُوهَةٌ: كَالْوَصِيَّةِ بِزَائِدٍ عَلَى الثَّلَاثِ أَوْ كَانَتْ لِوَارِثٍ.
٥. حَرَامٌ: كَالْوَصِيَّةِ لِمَنْ يَغْلِبُ عَلَى ظَنِّ الْمُوصِي أَنَّهُ يُضَرُّ الْمَوْصَى بِهِ فِي مَغْصِيَّةٍ.

(١) قدمت الوصية على الدين للاهتمام بها لأن النفوس قد تشعح بها لكونها تبرعاً بخلاف الدين فقدمت عليه حثاً عليها وإن كان الدين مقدماً عليها بعد مؤن التجهيز.

(٢) رواه البخاري (٢٧٣٨) مسلم (٤٢٩١).

(٣) رواه ابن ماجه (٢٧٠٠).

(٤) رواه ابن ماجه (٢٧٠١).

(٥) وكانت واجبة في صدر الإسلام للموالدين والأقربين لقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا

حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ أَنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾<sup>(١٨٠)</sup> ﴿البقرة: ٢١٨﴾ ثم نسخ وجوبها بآية الموارث.



### \* أَزْكَانُ الْوَصِيَّةِ ، أَرْبَعَةٌ :

١. مُوصٍ .
٢. مُوصَى لَهُ .
٣. مُوصَى بِهِ .
٤. صِغَةً .

### \* شُرُوطُ الْمُوصِي : ثَلَاثَةٌ :

١. التَّكْلِيفُ : أَي كَوْنُهُ بِالِغَا عَاقِلًا .
٢. الْحُرِّيَّةُ .
٣. وَالِاخْتِيَارُ .

فَتَصِحُّ الْوَصِيَّةُ مِنْ كَافِرٍ وَلَوْ حَرْبِيًّا<sup>(١)</sup> وَمِنْ الْمَخْجُورِ عَلَيْهِ بِسَفِهِ أَوْ قَلِيلٍ<sup>(٢)</sup> .

### \* شُرُوطُ الْمُوصَى لَهُ : ثَلَاثَةٌ :

١. عَدَمُ الْمَعْصِيَةِ إِنْ كَانَ جَهَّةً<sup>(٣)</sup> .
  ٢. أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا ، فَلَا يَصِحُّ لِأَحَدِ الرَّجُلَيْنِ<sup>(٤)</sup> لِلْجَهْلِ بِهِ .
  ٣. أَنْ يَكُونَ أَهْلًا لِلْمِلْكِ إِنْ كَانَتِ الْوَصِيَّةُ لِمُعَيَّنٍ ، فَلَا تَصِحُّ الْوَصِيَّةُ لِمَيِّتٍ أَوْ ذَابَّةٍ أَوْ عَبْدٍ لِعَدَمِ الْأَهْلِيَّةِ لِلتَّمْلِكِ<sup>(٥)</sup> .
- وَيَصِحُّ أَنْ يَكُونَ الْمُوصَى لَهُ كَافِرًا أَوْ قَاتِلًا .

(١) وكذا المرتد إن رجع للإسلام ، فإن مات مرتدًا بطلت لأن ملكه موقوف على الأصح لتبين زوال ملكه من حين الردة بموته مرتدًا .

(٢) لصحة عبارته واحتياجه للشواب وفقد المعنى الذي من أجله حجر عليه .

(٣) لأن القصد من الوصية تدارك ما فات من الإحسان في حال الحياة فلا يجوز أن تكون

معصية .

(٤) وإن قال : أعطوا أحد الرجلين صح لأنه تفويض لغيره وهو إنما يعطي معيناً .

(٥) إلا إن قصد التصديق عن الميت أو قصد مالك الدابة أو سيد العبد فيصح .

• شُرُوطُ الْمَوْصِي بِهِ ، ثَلَاثَةٌ :

١. كَوْنُهُ مَقْصُودًا : فَلَا تَصِحُّ الْوَصِيَّةُ بِدَمٍ وَتَصِحُّ بِالنَّجَسِ الَّذِي يَحِلُّ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ <sup>(١)</sup>.
٢. كَوْنُهُ قَابِلًا لِلنَّقْلِ اخْتِيَارًا : فَلَا تَصِحُّ الْوَصِيَّةُ بِنَحْوِ أُمِّ الْوَلَدِ لِأَنَّهَا لَا تَقْبَلُ النَّقْلَ مِنْ شَخْصٍ لِآخَرٍ <sup>(٢)</sup>.
٣. كَوْنُهُ مُبَاحًا .

• صُورَةُ الْوَصِيَّةِ <sup>(٣)</sup> : أَوْصَيْتُ لِعَمْرٍو بِمِائَةِ دِينَارٍ أَوْ أَوْصَيْتُ لِلْفُقَرَاءِ بِهَذِهِ الْأَرْضِ <sup>(٤)</sup>.

- صِيغَتُهَا : تَشْتَمِلُ عَلَى الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ :
- فَالْإِيجَابُ يَكُونُ صَرِيحًا وَيَكُونُ كِنَايَةً :
- ١- صَرِيحًا كَ : أَوْصَيْتُ لِفُلَانٍ بِكَذَا .  
أَوْ أَعْطَوَا لِفُلَانٍ كَذَا بَعْدَ مَوْتِي .  
أَوْ هُوَ لَهُ بَعْدَ مَوْتِي .  
أَوْ وَهَبْتُهُ لَهُ بَعْدَ مَوْتِي .
  - ٢- كِنَايَةً مَعَ النَّيَّةِ ، كَقَوْلِهِ : هُوَ لَهُ مِنْ مَالِي <sup>(٥)</sup> .

(١) كَجِلْدٍ مَيْتَةٍ قَابِلٍ لِلدَّبْغِ وَزَيْتٍ نَجَسٍ وَمَيْتَةٍ لَطْعَمِ الْجَوَارِحِ وَخَمْرٍ مُحْتَرَمَةٍ وَكَلْبٍ مُعْلَمٍ أَوْ قَابِلٍ لِلتَّعْلِيمِ .

(٢) وَكَذَا قِصَاصٌ وَحَدٌّ قَذْفٌ لغيرِ مَنْ هُمَا عَلَيْهِ فَإِنْ مُسْتَحَقُّهُمَا لَا يَتِمَكَّنُ مِنْ نَقْلِهِمَا لِغَيْرِهِ وَإِنْ انْتَقَلَا لَوَارِثِهِ ، فَإِنْ أَوْصَى لِمَنْ هُمَا عَلَيْهِ صَحَّتْ .

(٣) وَيَشْتَرِطُ فِي صِيغَةِ الْوَصِيَّةِ أَنْ تَكُونَ بِلَفْظٍ بِشَعْرٍ بِالْوَصِيَّةِ وَفِي مَعْنَاءِ الْكِتَابَةِ وَإِشَارَةِ الْآخَرِ .

(٤) وَيَكْفِي فِي الْجِهَةِ إعْطَاءُ ثَلَاثَةٍ مِنْهُمْ فَلَا يَجِبُ اسْتِيعَابُهُمْ وَلَا التَّسْوِيَةُ بَيْنَهُمْ .

(٥) وَلَوْ قَالَ : (هُوَ لَهُ) وَلَمْ يَقُلْ : (مِنْ مَالِي) فَهَذَا إِقْرَارٌ لَا وَصِيَّةَ .

وَالْقَبُولُ : يَكُونُ بَعْدَ مَوْتِ الْمُوصِي <sup>(١)</sup> وَلَوْ بِتَرَاخٍ <sup>(٢)</sup> إِنْ كَانَ الْمُوصَى لَهُ مُعَيَّنًا <sup>(٣)</sup>.

• الرَّجُوعُ عَنِ الْوَصِيَّةِ : يَصِحُّ الرَّجُوعُ عَنْهَا كُلِّهَا أَوْ بَعْضِهَا .  
وَيَحْضُلُ الرَّجُوعُ بِالْقَوْلِ وَبِالْبَيْعِ وَالرَّهْنِ كَمَا يَقُولُ : (أَنْبَطَلْتُ الْوَصِيَّةَ أَوْ رَجَعْتُ عَنْهَا) أَوْ يَبِيعُ مَا أَوْصَى بِهِ أَوْ رَهَنَهُ .  
وَيَحْضُلُ بِالْفِعْلِ الَّذِي يُشْعِرُ بِالرَّجُوعِ أَوْ يُزِيلُ الْأَسْمَ <sup>(٤)</sup> .  
• مَا خَذَ الْوَصِيَّةَ :

تَوَخَّذُ مِنْ ثُلُثِ مَالِ الْمُوصِي <sup>(٥)</sup> وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَنْقُصَ مِنْهُ شَيْئًا <sup>(٦)</sup> .  
شَرْطُ الثُّلُثِ : أَنْ يَكُونَ فَاضِلًا عَنْ دَيْنِ الْمُوصِي .  
وَالْعِبْرَةُ بِهَا وَقْتُ مَوْتِ الْمُوصِي سَوَاءٌ كَانَ الْمَالُ قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا .  
حُكْمُ الْوَصِيَّةِ بِالزِّيَادَةِ عَلَى الثُّلُثِ : مَكْرُوهَةٌ عَلَى الْمُعْتَمِدِ <sup>(٧)</sup> .  
وَإِذَا زَادَتْ الْوَصِيَّةُ عَلَى الثُّلُثِ وَقِفَ الزَّائِدُ عَلَى إِجَازَةِ الْوَرَثَةِ .  
شَرْطُ الْوَارِثِ الْمُجِيزِ : إِطْلَاقُ التَّصَرُّفِ أَيْ بِالِغَا عَاقِلًا غَيْرَ مُتَحْجِرٍ عَلَيْهِ .

(١) فلا يصح القبول قبل الموت لأن للموصي أن يرجع في وصيته .

(٢) وإنما لم يشترط الفور في القبول لأنه إنما يشترط في العقود التي يشترط فيها ارتباط القبول بالإيجاب كالبيع .

(٣) فإن كان غير معين كالفقراء فلا يشترط القبول بل لا يتأق لتعذره .

(٤) كخلطه برأ معيناً وصى به أو طحنه برأ وصى به أو عجنه دقيقاً وصى به ونحو ذلك .

(٥) لقوله ﷺ : (إِنَّ اللَّهَ تَصَدَّقَ عَلَيْكُمْ ، عِنْدَ وَقَاتِكُمْ ، بِثُلُثِ أَمْوَالِكُمْ ، زِيَادَةُ لَكُمْ فِي أَعْمَالِكُمْ) رواه ابن ماجه (٢٧٠٩) .

(٦) لقوله ﷺ لسعد بن أبي وقاص : (الثُّلُثُ وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ) رواه البخاري (٢٧٤٤) .

(٧) وإن قصد حرمان الورثة لأنهم إن أجازوا لم ينفذ الزائد إلا بإجازتهم وإن لم يجيزوا لغت

الوصية بالزائد .

فَإِنْ كَانَ بَعْضُهُمْ غَيْرَ مُطْلَقٍ التَّصَرُّفِ وَتَوَقَّعَتْ أَهْلِيَّتُهُ بِالْبُلُوغِ أَوْ الْإِقَاقَةِ  
أَوْ الرُّشْدِ وَقَفَّ الْمَالُ<sup>(١)</sup> .

وَقْتُ الْإِجَازَةِ : بَعْدَ مَوْتِ الْمُوصِي ، وَلَا عِبْرَةَ بِإِجَازَتِهِمْ وَلَا رَدَّهُمْ فِي حَيَاةِ  
الْمُوصِي<sup>(٢)</sup> ، وَلَا يَجُوزُ لَهُمُ الرُّجُوعُ بَعْدَ الْإِجَازَةِ .  
الْحُكْمُ الْمُرْتَبِّ عَلَى الْإِجَازَةِ : هُوَ تَنْفِيذُ الْوَصِيَّةِ .  
فَإِنْ لَمْ يُجِزُوا بَطَلَتْ الْوَصِيَّةُ فِي الزَّائِدِ .  
فَإِنْ أَجَازَ الْبَعْضُ دُونَ الْآخِرِ صَحَّتْ فِي قِسْطِ الْمُجِيزِينَ دُونَ قِسْطِ  
الَّذِينَ لَمْ يُجِزُوا .

• حُكْمُ الْوَصِيَّةِ لِوَارِثٍ : تَجُوزُ<sup>(٣)</sup> ، وَحُكْمُهَا حُكْمُ الْوَصِيَّةِ بِالزِّيَادَةِ عَلَى  
الثَّلَثِ فَتَتَوَقَّفُ عَلَى إِجَازَةِ بَقِيَّةِ الْوَرَّةِ<sup>(٤)</sup> .

- مَسْأَلَةٌ : مَا هِيَ الصُّورَةُ الَّتِي لَا تَتَوَقَّفُ عَلَى إِجَازَةِ الْوَرَّةِ ؟  
هِيَ مَا لَوْ وَقَفَ مَا يَخْرُجُ مِنَ الثَّلَثِ عَلَى وَرَثَتِهِ بِحَسَبِ نَصِيْبِهِمْ كَأَنْ وَقَفَ  
دَاراً تَخْرُجُ مِنَ الثَّلَثِ : ثُلُثُهَا عَلَى ابْنِهِ وَثُلُثُهَا عَلَى بِنْتِهِ فَإِنَّهُ يَنْفَدُ وَلَا يَتَوَقَّفُ  
عَلَى إِجَازَةِ الْوَرَّةِ .

(١) وإلا بطلت الوصية كما في «الإقناع» .

(٢) لأنه لا استحقاق لهم قبل موته .

(٣) وفي معنى الوصية لوارث : الوقف عليه وإبرأؤه من دين عليه وهبته عيناً في مرض موته  
فيتوقف ذلك على إجازة الورثة .

(٤) لحديث : ( لا وصية لوارث إلا أن تجيز الورثة ) رواه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٢٩١٧) .

## باب الإيصاء

• تعريف الإيصاء :

لُغَةً : الإيصال .

شَرْعاً : إثباتُ تَصَرُّفٍ مُضَافٍ لِمَا بَعْدَ الْمَوْتِ .

• الْأَصْلُ فِيهِ : قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ﴾ (الحج: ٧٧).

• أَرْكَانُ الْإِصَاءِ ، أَرْبَعَةٌ :

١. مُوصٍ : بِقَضَاءِ الْحَقُوقِ الَّتِي عَلَيْهِ وَرَدَّ الْوَدَائِعِ وَنَحْوِهَا .

٢. وَصِيٌّ .

٣. مُوصَى فِيهِ .

٤. صِنْفَةٌ .

• شُرُوطُ الْمُوصِي : أَرْبَعَةٌ :

٢. التَّكْلِيفُ : أَيُّ كَوْنُهُ بَالِغًا عَاقِلًا .

٣. الْحُرِّيَّةُ : وَلَوْ فِي بَعْضِهِ .

٤. وَالِاخْتِيَارُ .

٥. وَلَايَةٌ لَهُ عَلَى الْمُوصَى فِيهِ : إِذَا كَانَ أَمْرَ طِفْلٍ أَوْ مَجْنُونٍ أَوْ مُنْجُورٍ

عَلَيْهِ يَسْفَهُ ابْتِدَاءً مِنَ الشَّرْعِ<sup>(١)</sup> .

(١) لا بتفويض فلا يصح الإيصاء من صبي ومجنون ورقيق ومكره ولا من أم أو عم لعدم الولاية لهما ولا من الوصي لأن ولايته ليست شرعية ابتداء بل جعلية بتفويض الأب أو الجد إليه إلا إن أذن فيه كأن قال : أوص عني فأوصى عن الولي لا عن نفسه .



### \* شروط الوصي ، سبعة :

١. الاسلام : فلا يصح إيصاء كافر على مسلم<sup>(١)</sup>.
٢. البلوغ.
٣. العقل.
٤. الحرية.
٥. العدالة<sup>(٢)</sup> : فلا يصح إيصاء إلى فاسق ولا بدّ هنا من العدالة الباطنة.
٦. عدم العجز عن التصرف.
٧. عدم العداوة بينه وبين المخجور عليه.

### \* شروط الموصى فيه ، اثنان :

١. كونه تصرفاً مالياً<sup>(٣)</sup>.
٢. كونه مباحاً<sup>(٤)</sup>.

### \* صورة الإيصاء :

أَنْ يَقُولَ زَيْدٌ : أَوْصَيْتُ إِلَى عَمْرٍو فِي قَضَاءِ دِيُونِي وَرَدَّ وَدَائِعِي وَالتَّظَرِّي فِي  
أَوْلَادِي وَمَحَاجِيرِي .  
وَيَكُونُ الْقَبُولُ بَعْدَ الْمَوْتِ مَتَى شَاءَ عَمْرُو<sup>(٥)</sup> .

(١) أما إيصاء كافر على كافر فيصح .

(٢) وبعضهم يعبر بالأمانة .

(٣) فلا يصح الإيصاء في تزويج بنته أو ابنه لأن هذا ليس تصرفاً مالياً وكذلك غير الأب  
والجد لا يزوج الصغيرة والصغير .

(٤) فلا يصح الإيصاء في معصية كبناء كنيسة للتعبّد لكون الإيصاء قرينة وهي تنافي  
المعصية .

(٥) كما في الوصية بمال ويكتفى بالعمل كما في الوكالة .

وَبَصَّحُ الْإِصْءِ الْمَعْلَقُ وَالْمَوْقَتُ<sup>(١)</sup> :  
كَأَوْصَيْتُ إِلَيْكَ إِلَى بُلُوغِ ابْنِي أَوْ قَدُومِ زَيْدٍ<sup>(٢)</sup> .  
فَإِذَا بَلَغَ أَوْ قَدِمَ فَهُوَ الْوَصِي .

• عَقْدُ الْإِصْءِ : جَائِزٌ مِنَ الظَّرْفَيْنِ .  
فَيَجُوزُ لِكُلِّ مِنَ الْمُوصِي وَالْوَصِيِّ الرَّجُوعُ عَنِ الْإِصْءِ مَتَى شَاءَ .  
إِلَّا إِنْ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ وَغَلَبَ عَلَى الظَّنِّ اسْتِيْلَاءُ ظَالِمٍ فَلَيْسَ لَهُ الرَّجُوعُ .

• مَسَائِلُ فِي الْإِصْءِ :

١. لَوْ خَافَ الْوَصِيُّ عَلَى مَالِ الْيَتِيمِ وَتَخَوَّهُ مِنْ اسْتِيْلَاءِ الظَّالِمِ عَلَيْهِ فَلَهُ تَخْلِيصُهُ بِشَيْءٍ مِنْهُ فَيَبْدُلُ شَيْئاً مِنْهُ فِي سَبِيلِ ذَلِكَ .
٢. يَجُوزُ لِلْوَصِيِّ تَغْيِيبُ مَالِ الْيَتِيمِ إِذَا خَافَ عَلَيْهِ الْغَضَبُ لِأَجْلِ حِفْظِهِ<sup>(٣)</sup> .

وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ عَلَى خَاتِمِ النَّبِيِّينَ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ

﴿ سُبْحَنَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾ (١٨٠)

وَسَلَّمَ عَلَى الْمُرْسَلِينَ ﴿ ١٨١ ﴾

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿ ١٨٢ ﴾ .

(١) لأنه يحتمل الجهالات والأخطار .

(٢) ولو قال : (أوصيت إلى الله وإلى فلان) حمل ذكر الله على التبرك .

(٣) كما في قصة الخضر عليه السلام وقد حكاها الله تعالى بقوله : ﴿ أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ

لِمَسْكِينٍ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴾ (٣٠) [الكهف ٧٩] .

## أهم المراجع الفقهية

١. أسنى المطالب لشيخ الإسلام زكريا .
٢. إحياء علوم الدين للإمام الغزالي .
٣. بغية المسترشدين للسيد عبدالرحمن المشهور .
٤. البيان للعمرفي .
٥. تحفة المحتاج لابن حجر .
٦. ترشيح المستفيدين للسقاف .
٧. تكملة زبدة الحديث لبن حفيظ .
٨. حاشية إعانة الطالبين لسطا .
٩. حاشية البجيرمي على الإقناع .
١٠. حاشية الباجوري على ابن قاسم .
١١. حاشية الجمل على شرح المنهج .
١٢. حاشية الشرقاوي على شرح التحرير .
١٣. حواشي الشرواني وابن قاسم على التحفة .
١٤. حاشيتا قليوبي وعميرة على شرح المحلي .
١٥. روضة الطالبين للنووي .
١٦. عمدة السالك لابن النقيب وشرحه للجفري .
١٧. غاية البيان شرح زيد ابن رسلان للرملي .
١٨. فتح الجواد شرح الإرشاد لابن حجر .
١٩. فتوحات الباعث شرح تقرير المباحث لابن شهاب الدين .
٢٠. الفصول المهمة في موارد الأمانة لابن الهائم .
٢١. المذهب للشيرازي وشرحه المجموع للنووي .
٢٢. مغني المحتاج شرح المنهاج للخطيب الشريفي .
٢٣. مجلدات مجمع الفقه الإسلامي .
٢٤. نهاية المحتاج للرملي .
٢٥. الياقوت النفيس وشرحه للشاطري .

**الفهرس التفصيلي لأهم المسائل من قسم البيوع والفرائض  
من كتاب التقريرات السديدة**

المسألة	ص	المسألة	ص
كِتَابُ الْبَيْعِ	٧	حَقُّ قَبْضِ التَّبِيعِ وَخَبْرِهِ	٣١
تَعْرِيفُ الْبَيْعِ	٩	حُكْمُ بَيْعِ التَّبِيعِ قَبْلَ الْقَبْضِ	٣١
الْأَصْلُ فِيهِ	١٠	ضَمَانُ التَّبِيعِ قَبْلَ الْقَبْضِ	٣١
أَحْكَامُ التَّبِيعِ	١١	التَّصَرُّفَاتُ الَّتِي تَصَحُّ قَبْلَ الْقَبْضِ	٣١
أَرْكَانُ التَّبِيعِ	١٢	حُكْمُ بَيْعِ الْقَرَرِ	٣١
شُرُوطُ الْعَاقِدَيْنِ	١٣	الِاحْتِكَارُ وَحُكْمُهُ	٣٢
حُكْمُ بَيْعِ الْأَعْنَى	١٣	أَنْوَاعُ الْعُقُودِ مِنْ جِهَةِ لُزُومِهَا وَعَدَمِهَا	٣٢
شُرُوطُ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ	١٤	الْعُقُودُ الْجَائِزَةُ مِنَ الطَّرَفَيْنِ	٣٢
الصِّيغَةُ	١٥	الْعُقُودُ الْجَائِزَةُ مِنْ طَرَفٍ وَاللَّازِمَةُ مِنْ	٣٣
شُرُوطُ الصِّيغَةِ	١٦	الْآخَرِ	
حُكْمُ إِشَارَةِ الْأَخْرَسِ	١٨	الْعُقُودُ اللَّازِمَةُ مِنَ الطَّرَفَيْنِ	٣٣
أَنْصَابُ الْمَبِيعِ	١٩	بَابُ الْخِيَارِ	٣٥
بَابُ الرِّبَا	٢٠	الْأَصْلُ فِي التَّبِيعِ	٣٥
الْأَصْلُ فِي تَحْرِيمِهِ	٢٠	مَعْنَى الْخِيَارِ	٣٥
تَعْرِيفُ الرِّبَا	٢١	أَنْصَابُ الْخِيَارِ	٣٥
الِاتِّحَادُ فِي عِلَّةِ الرِّبَا	٢٢	الْأَوَّلُ : خِيَارُ الْمَجْلِسِ	٣٦
أَنْصَابُ الرِّبَا	٢٣	شُرُوطُ الْمَعَاوِضَةِ الَّتِي يَتَّبَعُ فِيهَا الْخِيَارُ	٣٦
شُرُوطُ صِحَّةِ بَيْعِ الرِّبْوِيِّ	٢٤	انْقِطَاعُ خِيَارِ الْمَجْلِسِ	٣٦
اعْتِبَارُ الثَّمَانِ فِي حَالَةِ الْكَمَالِ	٢٤	الثَّانِي : خِيَارُ الشَّرْطِ	٣٨
اسْتِثْنَاءُ بَيْعِ الْقَرَابَا	٢٥	شُرُوطُ صِحَّةِ خِيَارِ الشَّرْطِ	٣٨
حُكْمُ بَيْعِ اللَّحْمِ بِالْخَبَوَانِ وَالْعَكْسِ	٢٦	الثَّالِثُ : خِيَارُ الْعَيْبِ	٣٩
الْمَخْرُجُ الشَّرْعِيُّ لِلْخَلَاصِ مِنَ الرِّبَا	٢٧	ضَابِطُ الْعَيْبِ	٣٩
حُكْمُ اتِّفَاقِ مُؤَسَّسَةِ مَالِيَّةٍ وَعَبِيدٍ عَلَى	٢٨	أَسْبَابُ خِيَارِ الْعَيْبِ	٤٠
شِرَاءِ سِلْعَةٍ بِثَمَنِ خَالٍ ثُمَّ بَيْعِهَا		شُرُوطُ رَدِّ التَّبِيعِ الْمَعِيبِ	٤٠
مَالُ الشَّخْصِ الَّذِي نَحَسَتْ يَدُ غَيْرِهِ عَلَى	٢٩	مَسْأَلَةٌ : إِذَا تَنَازَعَا فِي الْعَيْبِ	٤١
ثَلَاثَةِ أَنْصَابٍ		مِلْكُ التَّبِيعِ أَثْنَاءَ مُدَّةِ الْخِيَارِ	٤١
		التَّصَرُّفُ فِي مُدَّةِ الْخِيَارِ	٤٢

المسألة	ص	المسألة	ص
لزوم الرهن	٥٥	حكم بيع المبيع بشرط براءته من الغيوب	٤٢
مقى يُعتبر قبض المرتهن؟	٥٥	مسألة: لو وجد عيب قديم لكن لا يُعرف	٤٢
قاعدة في زيادة الرهن والدين:	٥٥	باب الأصول والقمار	٤٣
مسائل في الرهن:	٥٥	حالائه	٤٣
١- الحكم إذا تلف المرهون عند المرتهن	٥٥	الحكم	٤٣
٢- الحكم إذا ادعى المرتهن الرد	٥٦	وإذا باع الثمرة فقط أو الزرع فقط	٤٣
٣- عقد الرهن: لازم من جهة الراهن	٥٦	مقنى بدو الصلاح	٤٤
بعد القبض	٥٦	باب القرض	٤٥
٤- مسألة: لو رهن شيئاً وأذن له في استعماله بعد شهر	٥٧	تعريف القرض	٤٥
٥- نفقة المرهون	٥٧	حكمه	٤٥
٦- انفكاك الرهن	٥٧	فضله	٤٥
٥- حكم العين المرهونة إذا حل	٥٧	حكم الاقتراض	٤٥
الأجل ولم يسدد الدين	٥٧	أركان القرض	٤٥
باب الحاجر	٥٨	مسائل في القرض	٤٦
تعريف الحاجر	٥٨	القرض الحكمي	٤٦
الأشخاص الذين يُحجر عليهم:	٥٨	باب السلم	٤٧
الأصل فيه	٥٩	تعريف السلم	٤٧
أقسام المخجور عليهم	٥٩	الأصل فيه	٤٧
الأول: الصبي	٥٩	أركان السلم	٤٧
حكم تصرفاته	٦٠	صورة السلم	٤٨
ولي الصبي	٦٠	الحلول والتأجيل في السلم	٤٨
الثاني: المجنون	٦١	شروط السلم فيه	٤٨
الثالث: السفیه	٦١	شروط صحة عقد السلم	٤٩
أقسام السفیه	٦٢	باب الرهن	٥١
الرابع: المفلِس	٦٢	تعريف الرهن	٥١
الأصل فيه	٦٢	الأصل فيه	٥٢
شرط الحجر عليه	٦٣	أركان الرهن	٥٢
حكمه	٦٣	صورة الرهن	٥٢
الخامس: المريض	٦٤	شروط المرهون به (الدين)	٥٣
مقنى المرَض المخوف	٦٤	شرط المرهون	٥٤



المسألة	ص	المسألة	ص
حُكْمُ تَصَرُّفَاتِهِ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ	٦٤	شُرُوطُ الضَامِنِ	٧٩
السادس: القَبْدُ	٦٥	شُرُوطُ الْمُضْمُونِ (الدَّيْنِ)	٨٠
مَا يَجِبُ عَلَى الْقَبْدِ إِذَا تَصَرَّفَ	٦٥	صَوْرَةُ ضَمَانِ الْقَبْذِ	٨١
بَابُ الصُّلْحِ	٦٦	مَسَائِلُ	٨١
تَعْرِيفُ الصُّلْحِ	٦٦	١. ضَمَانُ الْمَجْهُولِ	٨١
الْأَصْلُ فِيهِ	٦٦	٢. مَطَالِبَةُ الضَّامِنِ وَالْأَصِيلِ	٨١
فَضْلُهُ	٦٦	٣. تَغْلِيْقُ الضَّمَانِ وَتَوْقِيْعُهُ	٨٢
شُرُوطُ صِحَّةِ الصُّلْحِ	٦٧	٤. الرُّجُوعُ عَلَى الْمُضْمُونِ عَنْهُ	٨٢
صَوْرَةُ الصُّلْحِ	٦٨	ضَمَانُ الْبَدَنِ (الْكَفَالَةُ)	٨٣
صِيغَةُ الصُّلْحِ	٦٨	صَحَّتْهَا	٨٣
أَنْسَاءُ الصُّلْحِ	٦٨	شَرْطُهَا	٨٣
الأول: صُلْحُ الْخَطِيئَةِ	٦٨	بِرَاءَةُ الْكَفِيلِ	٨٣
الثاني: صُلْحُ الْمُعَاوَضَةِ	٦٩	وَاجِبُ الْكَفِيلِ	٨٣
الْحَقُوقُ الْمُشْتَرَكَةُ	٧١	إِمْهَالُ الْكَفِيلِ	٨٣
أَنْسَاءُ الطَّرِيقِ	٧١	مَوْتُ الْمَكْفُولِ	٨٤
الأول: طَرِيقُ نَافِذٍ	٧١	إِحْضَارُ الْجَنَّةِ :	٨٤
الثاني: طَرِيقُ غَيْرِ نَافِذٍ	٧١	صَوْرَةُ ضَمَانِ الْبَدَنِ	٨٤
مَسَائِلُ	٧٣	بَابُ الشَّرَكَةِ	٨٥
بَابُ الْحَوَالَةِ	٧٤	تَعْرِيفُ الشَّرَكَةِ	٨٥
تَعْرِيفُ الْحَوَالَةِ	٧٤	الْأَصْلُ فِيهِ	٨٥
الْأَصْلُ فِيهِ	٧٤	أَرْكَانُ الشَّرَكَةِ	٨٦
صَوْرَةُ الْحَوَالَةِ	٧٥	صَوَرَتُهَا	٨٦
أَرْكَانُ الْحَوَالَةِ	٧٥	أَنْسَاءُ الشَّرَكَةِ	٨٦
شُرُوطُ صِحَّةِ الْحَوَالَةِ	٧٥	(١) شَرَكَةُ الْعِنَانِ	٨٦
فَائِدَةُ الْحَوَالَةِ	٧٧	(٢) شَرَكَةُ الْأُبْدَانِ (الْأَعْمَالِ)	٨٦
بَابُ الضَّمَانِ	٧٨	(٣) شَرَكَةُ الْمُعَاوَضَةِ	٨٧
تَعْرِيفُ الضَّمَانِ	٧٨	(٤) شَرَكَةُ الْوُجُوهِ	٨٧
الْأَصْلُ فِيهِ	٧٨	شُرُوطُ شَرَكَةِ الْعِنَانِ	٨٨
حُكْمُهُ	٧٨	مُبْطَلَاتُ الشَّرَكَةِ	٨٩
أَرْكَائِهِ	٧٩	بَابُ الْوَكَالَةِ	٩٠
صَوْرَةُ ضَمَانِ الدَّيْنِ	٧٩	أَحْكَامُ الْوَكَالَةِ	٩٠

المسألة	ص	المسألة	ص
حُكْمُ قَبُولِ الْوَكَاةِ	٩١	الْحُكْمُ إِذَا أَقْرَأَ بِمَجْهُولٍ	١٠٢
الْأَصْلُ فِيهَا	٩١	الْحُكْمُ إِذَا أَقْرَأَ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ	١٠٣
أَرْكَانُ الْوَكَاةِ	٩٢	الاستِثْنَاءُ فِي الْإِقْرَارِ	١٠٣
صُورَةُ الْوَكَاةِ	٩٢	شُرُوطُ صَحَةِ الْإِسْتِثْنَاءِ فِي الْإِقْرَارِ	١٠٣
التَّوْقِيتُ وَالتَّعْلِيقُ فِي الْوَكَاةِ	٩٢	مِنْ مَسَائِلِ الْإِسْتِثْنَاءِ	١٠٤
شَرْطُ الْمَوْكَلِ	٩٣	<b>بَابُ الْعَارِيَةِ</b>	١٠٦
شُرُوطُ الْوَكِيلِ	٩٣	تَعْرِيفُ الْعَارِيَةِ	١٠٦
قَاعِدَةٌ : كُلُّ مَا جَازَ لِلشَّخْصِ أَنْ يُبَايِعَهُ	٩٣	الْأَصْلُ فِيهِ	١٠٦
بِنَفْسِهِ جَازِلَةٌ أَنْ يُوَكَّلَ فِيهِ غَيْرُهُ	٩٣	أَرْكَانُ الْعَارِيَةِ	١٠٧
مَفْهُومُ الْقَاعِدَةِ	٩٣	صُورَةُ الْعَارِيَةِ	١٠٧
مَنْطُوقُ الْقَاعِدَةِ	٩٤	أَحْكَامُ الْعَارِيَةِ	١٠٧
مُبْطَلَاتُ الْوَكَاةِ	٩٥	شَرْطُ الْمُعَارِ	١٠٨
ضَمَانُ الْوَكِيلِ	٩٦	مَسْأَلَةٌ : مَا هِيَ الطَّرِيقَةُ الشَّرْعِيَّةُ لِحُلِّ	
يَشْتَرِطُ فِي الْوَكَاةِ أَنْ تَكُونَ مَعْلُومَةً وَلَوْ	٩٦	إِعَارَةَ الشَّاةِ وَالشَّجَرَةِ ؟	١٠٨
مِنْ رَجَاءٍ	٩٦	شَرْطُ الْمُعِيرِ	١٠٩
يَجُوزُ أَنْ يُوَكَّلَ بِقَوْلِهِ لَوَكِيلِهِ : بَيْعُ هَذَا بِكُمْ	٩٧	حُكْمُ عَقْدِ الْعَارِيَةِ	١٠٩
شَتَّتْ	٩٧	ضَمَانُ الْعَارِيَةِ	١١٠
شُرُوطُ الْوَكَاةِ الْمُطْلَقَةِ بِالسَّيِّعِ	٩٧	مُؤَنَّةُ رَدِّ الْعَارِيَةِ	١١٠
إِذَا وَكَّلَهُ فِي بَيْعِ ثَوْبٍ مَثَلًا فَبَاعَ الْوَكِيلُ	٩٧	حُكْمُ إِعَارَةِ الْمُسْتَعِيرِ الْعَارِيَةَ لِآخَرٍ	١١١
الثَّوْبَ لِنَفْسِهِ فَهَلْ يَصِحُّ ؟	٩٧	<b>بَابُ الْقَضْبِ</b>	١١٢
وَلَا يَصِحُّ إِذَا بَاعَهُ لِمَوْلَاهِ كَوَلَدِهِ الصَّغِيرِ أَوْ	٩٧	تَعْرِيفُ الْقَضْبِ	١١٢
الْمُتَجَنِّونَ	٩٧	حُكْمُ الْقَضْبِ	١١٢
<b>بَابُ الْإِقْرَارِ</b>	٩٩	الْأَصْلُ فِيهِ	١١٢
تَعْرِيفُ الْإِقْرَارِ	٩٩	الْفَرْقُ بَيْنَ الْقَضْبِ وَالسَّرْقَةِ وَالْإِخْتِلَاسِ	١١٣
الْفَرْقُ بَيْنَ الْإِقْرَارِ وَالِدَّعْوَى وَالشَّهَادَةِ	٩٩	أَقْسَامُ الْقَضْبِ مِنْ نَاحِيَةِ الْإِثْمِ وَالضَّمَانِ	١١٣
الْأَصْلُ فِيهِ	٩٩	ضَمَانُ الْمَقْصُوبِ	١١٤
أَرْكَانُ الْإِقْرَارِ	٩٩	ضَمَانُ أَجْرَةِ الْمَثَلِ	١١٤
شُرُوطُ الْمُقَرَّرِ	١٠٠	ضَمَانُ مُؤَنَةِ الرَّدِّ	١١٤
شُرُوطُ الْمُقَرَّرِ لَهُ	١٠١	مَسْأَلَةٌ : لَوْ نَسِيَ الْفَاصِبُ عَيْنَ الْمَالِكِ	١١٤
شُرُوطُ الْمُقَرَّرِ بِهِ	١٠١	الْحُكْمُ إِذَا تَلَفَ الْمَقْصُوبُ	١١٤
شَرْطُ الصِّيْفَةِ	١٠١	<b>بَابُ الشَّفَعَةِ</b>	١١٦
أَنْوَاعُ الْمُقَرَّرِ بِهِ	١٠٢	تَعْرِيفُ الشَّفَعَةِ	١١٦

المسألة	ص	المسألة	ص
الأصل فيه	١١٧	حُكْمُ الْمُسَاقَاةِ وَالْمُخَابَرَةِ وَالْمُزَارَعَةِ	١٣١
سَبَبُ مَشْرُوعِيَّتِهَا	١١٨	أَرْكَانُ الْمُسَاقَاةِ	١٣٢
أَرْكَانُ الشُّفْعَةِ	١١٨	شَرْطُ الْمَالِكِ وَالْعَامِلِ	١٣٢
صَوْرَةُ الشُّفْعَةِ	١١٨	شُرُوطُ عَمَلِ الْمُسَاقَاةِ	١٣٢
شُرُوطُ الْمَشْفُوعِ	١١٨	شُرُوطُ الثَّمَرَةِ	١٣٣
شَرْطُ الْمَشْفُوعِ مِنْهُ	١١٩	شُرُوطُ مَوْرِدِ الْقَتْلِ (الشَّجَرِ)	١٣٣
مِلْكُ الشَّفِيعِ الشَّفِيعِ	١٢٠	حُكْمُ الزَّرْعِ فِي الْمَزَارَعَةِ	١٣٤
الْحَالَاتُ الَّتِي لَا تُكُونُ فِيهَا الشُّفْعَةُ	١٢٠	شُرُوطُ جَوَازِ الْمَزَارَعَةِ تَبَعًا لِلْمُسَاقَاةِ	١٣٥
مَسَائِلُ	١٢١	فَوَائِدُ مِنْ بَابِ الْمُسَاقَاةِ	١٣٥
مِثَالُ : أَرْضُ مَسَاحَتِهَا = ١٠٠ م بين ثلاث شركاء	١٢٢	أَفْضَلُ الْمَكَائِبِ	١٣٥
بَابُ الْقِرَاضِ	١٢٣	النَّخْلُ وَالْعِنَبُ : يُخَالِفَانِ غَيْرَهُمَا فِي خَمْسَةِ أُمُورٍ	١٣٦
تَعْرِيفُ الْقِرَاضِ	١٢٣	أَفْضَلِيَةُ النَّخْلِ عَلَى الْعِنَبِ	١٣٦
الْحِكْمَةُ مِنْ جَوَازِهِ	١٢٣	بَابُ الْإِجَارَةِ	١٣٧
الأصل فيه	١٢٤	تعريف الإجارة	١٣٧
أَرْكَانُ الْقِرَاضِ	١٢٤	الأصل فيها	١٣٨
فَضْلُهُ	١٢٤	الْحِكْمَةُ مِنْهَا	١٣٨
صَوْرَةُ الْقِرَاضِ	١٢٤	أَرْكَانُ الْإِجَارَةِ	١٣٨
شُرُوطُ مَالِ الْقِرَاضِ	١٢٥	الْإِجَارَةُ تَرَعَانِ : إِجَارَةُ عَيْنٍ وَإِجَارَةُ ذِمَّةٍ	١٣٨
شُرُوطُ الرَّبْحِ	١٢٥	شُرُوطُ الْأَجَرَةِ	١٣٩
شُرُوطُ عَمَلِ الْقِرَاضِ	١٢٦	الْفَرْقُ بَيْنَ إِجَارَةِ الْعَيْنِ وَالذِّمَّةِ	١٤٠
مَسَائِلُ فِي الْقِرَاضِ	١٢٦	شُرُوطُ الْمَنْفَعَةِ	١٤٠
حُكْمُ تَغْلِيْقٍ وَتَأْنِيْتِ الْقِرَاضِ	١٢٦	مَسَائِلُ فِي الْإِجَارَةِ	١٤١
تَقْسِيمُ الرَّبْحِ	١٢٧	١. تَقْدِيرُ الْإِجَارَةِ	١٤١
عَقْدُ الْقِرَاضِ	١٢٧	٢. ثَلَاثُ الْعَيْنِ الْمُسْتَأْجَرَةِ فِي إِجَارَةِ الْعَيْنِ	١٤٢
مِلْكُ الْعَامِلِ رِبْحَ حِصَّتِهِ	١٢٨	٣. إِذَا صَدَرَ الْعَمَلُ مِنْ مُطْلَقِ الثَّصْرِفِ وَلَمْ يَشَرْطْ أَجَرَةً	١٤٢
زَكَاةُ مَالِ الْقِرَاضِ	١٢٨	مِنْ خَالَاتٍ غَدَمِ انْفِسَاخِ الْإِجَارَةِ	١٤٢
بَابُ الْمُسَاقَاةِ	١٣٠	١- مَوْتُ أَحَدِ الْمُتَعَاقِدَيْنِ	١٤٢
تعريف المساقاة	١٣٠	٢- غَضَبُ الْعَيْنِ الْمُسْتَأْجَرَةِ أَوْ تَعْيِيبُهَا	١٤٢
الأصل فيه	١٣٠	ضَمَانُ الْعَيْنِ الْمُسْتَأْجَرَةِ	١٤٣
صَوْرَةُ الْمُسَاقَاةِ	١٣١		

المسألة	ص	المسألة	ص
الحكم إذا ادعى المستأجر الرد	١٤٣	وَجُوبُ بَذْلِ الْمَاءِ	١٥٥
الإجازة الفاسدة	١٤٣	شُرُوطُ وَجُوبِ بَذْلِ الْمَاءِ	١٥٥
الحكم إذا أجز الأرض بقطاع معلوم	١٤٤	مَسَائِلُ فِي الْحَقُوقِ الْمَشْتَرَكَةِ	١٥٦
مسألة: إذا أجز الدابة على أن يُشبعها	١٤٤	الْمَعْدِنِ	١٥٧
وَاجِبُ الْمَوْجَرِّ (المالك) نَجَاءَ مَا يُؤْجَرُهُ	١٤٤	١. الْمَعْدِنُ الظَّاهِرُ وَمِثَالُهُ وَحُكْمُهُ	١٥٧
حُكْمُ عَقْدِ الْإِيجَارِ الْمُنْتَهِي بِالْتَّمْلِيكِ	١٤٥	٢. الْمَعْدِنُ الْبَاطِنُ وَمِثَالُهُ وَحُكْمُهُ	١٥٧
بَابُ الْجِعَالَةِ	١٤٧	بَابُ الْوَقْفِ	١٥٨
تعريف الجعالة	١٤٧	الأصل فيه	١٥٨
الأصل فيها	١٤٧	تعريف الوقف	١٥٩
أركان الجعالة	١٤٨	أركان الوقف	١٦٠
صورة الجعالة	١٤٨	شُرُوطُ الْوَاقِفِ	١٦١
عقد الجعالة	١٤٨	شُرُوطُ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ	١٦١
شُرُوطُ عَاقِدِ الْجِعَالَةِ	١٤٩	مسألة: إذا وَقَفَ شَيْئًا لغير موجود	١٦٢
شُرُوطُ عَمَلِ الْجِعَالَةِ	١٤٩	شُرُوطُ الْمَوْقُوفِ	١٦٢
الجعالة تخالف الإجازة في ثَمَنَةِ أَحْكَامٍ	١٥٠	صورة الوقف	١٦٤
من مسائل الجعالة	١٥٠	حُكْمُ التَّغْلِيْقِ فِي الْوَقْفِ	١٦٤
بَابُ إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ	١٥١	حُكْمُ الْوَقْفِ الْمُنْقَطِعِ	١٦٥
معنى الموات	١٥١	١. الْمُنْقَطِعُ الْأَوَّلُ	١٦٥
معنى إحياء الموات	١٥١	٢. الْمُنْقَطِعُ الثَّانِي (الوسط)	١٦٥
الأصل فيه	١٥١	٣. الْمُنْقَطِعُ الْآخِرُ	١٦٦
حُكْمُهُ	١٥١	حكم شرط الواقف	١٦٦
ضابط الأرض الموات التي تُمْلِكُ بِالْإِحْيَاءِ	١٥٢	ناظر الوقف	١٦٧
إذا عُمِرَتِ الْأَرْضُ فِي الْإِسْلَامِ زَمَاتٍ صَاحِبُهَا	١٥٢	شُرُوطُ النَّاطِرِ	١٦٧
ضابط الإحياء الذي يُمْلِكُ بِهِ الْمَوَاتُ	١٥٣	وَضَائِقُهُ	١٦٧
مسألة: إذا جُهِلَتِ الْأَرْضُ هَلْ عُمِرَتْ فِي		عَزَلِ النَّاطِرِ	١٦٧
الجاهلية أو الإسلام	١٥٣	أجره الناظر	١٦٧
الشَّحْجَرُ عَلَى الْأَرْضِ	١٥٤	نَفَقَةُ الْمَوْقُوفِ وَمَوْتُهُ فَتَجْهِيزُهُ	١٦٧
حُكْمُ الْأَرْضِ بَعْدَ الشَّحْجَرِ	١٥٤	الوقف لازم	١٦٨
الحقوق المشتركة	١٥٤	بَابُ الْهَبَةِ	١٦٩
الأصل فيها	١٥٤	تعريف الهبة	١٦٩
مسائل خُفْرِ الْيَثْرِ بِمَوَاتٍ أَوْ مِلْكٍ	١٥٤	الأصل فيها	١٦٩



المسألة	ص	المسألة	ص
الْفَرَقُ بَيْنَ الْهَبَةِ وَالْهَدِيَةِ وَالصَّدَقَةِ	١٧٠	(٢) خِيَوَانٍ لَا يَمْتَنِعُ بِتَقْبِهِ مِنْ صِغَارِ السَّبَاعِ	١٨٤
الْفَرَقُ بَيْنَ الْهَدِيَةِ وَالصَّدَقَةِ	١٧٠	مَسَائِلُ فِي اللَّقْظَةِ	١٨٥
أَرْكَانُ الْهَبَةِ	١٧١	مَا الْحُكْمُ إِذَا ادَّعَى أَحَدُ أَهْلِ مَالِكِ اللَّقْظَةَ	١٨٥
شُرُوطُ الْوَاجِبِ	١٧١	إِذَا جَاءَ الْمَالِكُ فَهَلْ يَرْدُّهَا بِزِيَادَتِهَا	١٨٥
شَرْطُ الْمَوْهُوبِ	١٧١	الْمُتَّصِلَةُ أَوِ الْمُنْفَصِلَةُ	١٨٥
وَيُسْتَنْقَى مِنَ الْمَنْطُوقِ	١٧١	حُكْمُ لَقْظَةِ الْحَزْمِ الْمَكِّيِّ	١٨٥
وَيُسْتَنْقَى مِنَ الْمَقْهُومِ	١٧٢	حُكْمُ التَّعْرِيفِ فِي الْمَسَاجِدِ	١٨٥
صَوْرَةُ الْهَبَةِ	١٧٢	الْحُكْمُ إِذَا تَلَفَتْ اللَّقْظَةُ	١٨٥
مِلْكُ الْهَبَةِ	١٧٣	بَابُ اللَّقِيطِ	١٨٧
حُكْمُ الرَّجُوعِ لِلْوَاجِبِ بَعْدَ الْقَبْضِ	١٧٤	تَعْرِيفُ اللَّقِيطِ	١٨٧
شُرُوطُ جَوَازِ رَجُوعِ الْأَصْلِ عَنْ هَبَتِهِ لِلْفَرَعِ	١٧٤	فَضْلُهُ	١٨٧
مَسَائِلُ فِي الْهَبَةِ	١٧٥	حُكْمُ التِّقَاطِ اللَّقِيطِ	١٨٨
بَابُ اللَّقْظَةِ	١٧٦	أَرْكَانُ اللَّقَطِ الشَّرْعِيِّ	١٨٨
تَعْرِيفُ اللَّقْظَةِ	١٧٦	شُرُوطُ اللَّاقِطِ	١٨٨
الْأَصْلُ فِيهَا	١٧٧	حُكْمُ الْإِشْهَادِ عَلَى الْإِلْتِقَاطِ	١٨٩
فَضْلُهَا	١٧٧	تَفَقُّعُ اللَّقِيطِ	١٨٩
أَرْكَانُ اللَّقْظَةِ	١٧٧	مَسْأَلَةٌ : إِذَا وَجَدْنَا مَالًا تَحْتَ الْأَرْضِ	١٩٠
الْمُنْتَقِطُ	١٧٨	الَّتِي وَجَدْنَا فِيهَا اللَّقِيطَ	١٩٠
أَحْكَامُ التِّقَاطِ اللَّقْظَةِ	١٧٨	مَسَائِلُ فِي اللَّقِيطِ	١٩١
الْعَمَلُ بَعْدَ الْإِلْتِقَاطِ	١٧٩	الْمُزَاحَمَةُ عَلَى الْإِلْتِقَاطِ	١٩١
حُقُوقُ اللَّقْظَةِ	١٧٩	إِسْلَامُ اللَّقِيطِ	١٩١
كَيْفِيَّةُ تَعْرِيفِهَا	١٨٠	بَابُ الْوَدِيعَةِ	١٩٢
مُدَّةُ التَّعْرِيفِ	١٨٠	تَعْرِيفُ الْوَدِيعَةِ	١٩٢
مَرَاتِبُ التَّعْرِيفِ	١٨١	الْأَصْلُ فِيهِ	١٩٢
الْمُؤَنَّةُ مُدَّةُ التَّعْرِيفِ	١٨٢	أَرْكَانُ الْوَدِيعَةِ	١٩٢
أَقْسَامُ اللَّقْظَةِ	١٨٢	صَوْرَةُ الْوَدِيعَةِ	١٩٣
الْأَوَّلُ : حُكْمُ التِّقَاطِ غَيْرِ الْحَيَوَانِ	١٨٢	أَحْكَامُ قَبُولِ الْوَدِيعَةِ	١٩٣
(١) مَا لَا يَنْقُضُ عَلَى التَّوَامِ	١٨٣	بَدْءُ الْوَدِيعِ	١٩٤
(٢) مَا لَا يَدُومُ إِلَّا بِعِلَاجٍ	١٨٣	الْحُكْمُ إِذَا ادَّعَى الرَّدَّ	١٩٤
(٣) مَا يَنْقُضُ بِإِلَاحٍ	١٨٣	الْحُكْمُ إِذَا ادَّعَى التَّلَفَ	١٩٤
الثَّانِي : حُكْمُ التِّقَاطِ الْحَيَوَانِ	١٨٤	عَقْدُ الْوَدِيعَةِ	١٩٥
(١) خِيَوَانٍ يَمْتَنِعُ بِتَقْبِهِ مِنْ صِغَارِ السَّبَاعِ	١٨٤	عَوَارِضُ التَّضْمِينِ	١٩٥



المسألة	ص	المسألة	ص
كِتَابُ الْقَرَايِصِ	١٩٧	(٢) الزَّوْجَةُ أَوْ الزَّوْجَات	٢١٩
تَعْرِيفُ عِلْمِ الْقَرَايِصِ	١٩٩	الْفَرَضُ الرَّابِعُ : الثَّلَاثَانِ	٢١٩
فَضْلُ تَعَلُّمِ الْقَرَايِصِ	١٩٩	(١) الْبِنْتَانِ لِلصُّلْبِ فَأَكْثَرُ	٢١٩
حُكْمُ تَعَلُّبِهِ	٢٠٠	(٢) بِنْتَا الْإِبْنِ فَأَكْثَرُ	٢٢٠
الْأَصْلُ فِيهِ	٢٠٠	(٣) الْأَخْتَانِ الشَّقِيقَتَانِ فَأَكْثَرُ	٢٢١
الْحَقُوقُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِتَرْكَةِ الْمَيِّتِ	٢٠١	(٤) الْأَخْتَانِ لِأَبٍ فَأَكْثَرُ	٢٢٢
(١) الْحَقُّ الْمُتَعَلِّقُ بِعَيْنِ التَّرَكَةِ	٢٠١	الْفَرَضُ الْخَامِسُ : الثَّلَاثُ	٢٢٤
(٢) مَوْزُنُ التَّجْهِيزِ بِالمَعْرُوفِ	٢٠٢	(١) الْأُمُّ	٢٢٤
(٣) الدُّيُونُ الْمُرْسَلَةُ فِي الدِّمَةِ	٢٠٢	الْمَسْأَلَتَانِ الْقَرَأَوَانِ	٢٢٥
(٤) الْوَصَايَا بِالثَّلَاثِ	٢٠٢	(٢) الْإِخْوَةُ لِأُمِّ	٢٢٥
أَرْكَانُ الْإِرْثِ	٢٠٣	يُخَالِفُ أَوْلَادُ الْأُمِّ غَيْرُهُمْ مِنَ الْإِخْوَةِ	٢٢٦
أَسْبَابُ الْإِرْثِ	٢٠٤	الْفَرَضُ السَّادِسُ وَالْأَخِيرُ : السُّدُسُ	٢٢٦
شُرُوطُ الْإِرْثِ	٢٠٥	(١) الْأَبُ	٢٢٦
مَوَانِعُ الْإِرْثِ	٢٠٥	(٢) الْجَدُّ	٢٢٧
أَنْسَامُ الثَّلَاثِ مِنْ نَاجِيَةِ الْإِرْثِ وَعَدَمِهِ	٢٠٦	الْمَسَائِلُ الَّتِي يُخَالِفُ فِيهَا الْجَدُّ الْأَبَ	٢٢٨
تَعْرِيفُ الْفَرَضِ وَالتَّعْصِيبِ	٢٠٧	(٣) الْأُمُّ	٢٢٨
أَنْسَامُ الْوَرَقَةِ	٢٠٧	(٤) الْجَدَّةُ فَأَكْثَرُ	٢٢٩
مَسَائِلُ فِيهَا مَضَى	٢٠٨	الْجَدَّاتُ الْوَارِثَاتُ	٢٣٠
اِخْتِصَارُ بَعْضِ الْأَلْفَافِ خَالَةً الْحَلِّ فِي جَدُولٍ	٢٠٩	(٥) بِنْتُ الْإِبْنِ فَأَكْثَرُ	٢٣١
بَابُ الْفُرُوضِ الْمَقْدَّرَةِ فِي كِتَابِ اللَّهِ	٢١١	(٦) الْأَخْتُ لِأَبٍ فَأَكْثَرُ	٢٣١
الْفَرَضُ الْأَوَّلُ : التَّصَفُّ	٢١١	(٧) الْأَخُ لِلْأُمِّ أَوْ الْأَخْتُ لِلْأُمِّ	٢٣١
(١) الزَّوْجُ	٢١١	فَائِدَةٌ : تَسْتَوِي الْأُنثَى الْوَاحِدَةُ وَالْإِنَاثُ	
مَسْأَلَةُ التَّضْفِيفَتَيْنِ	٢١٢	الْمُتَعَدَّاتُ	٢٣٣
مَسْأَلَةُ التَّاقِضَةِ (الْإِلْزَامِ)	٢١٢	الْقَرِيبُ الْمُبَارَكُ وَالْقَرِيبُ الْمَشْهُورُ	٢٣٣
(٢) بِنْتُ الصُّلْبِ	٢١٢	بَابُ الْعَصَبَةِ	٢٣٥
(٣) بِنْتُ الْإِبْنِ وَإِنْ سَقَلَ	٢١٣	الْقِسْمُ الْأَوَّلُ : الْعَاصِبُ بِنَفْسِهِ .	٢٣٥
(٤) الْأَخْتُ الشَّقِيقَةُ	٢١٥	جِهَاتُ الْعُصْبَةِ	٢٣٦
(٥) الْأَخْتُ لِأَبٍ	٢١٦	الْمَسْأَلَةُ الْمُشْتَرَكَةُ	٢٣٧
الْفَرَضُ الثَّانِي وَالثَّلَاثُ : الرَّبْعُ وَالْثَمَنُ	٢١٨	الْقِسْمُ الثَّانِي مِنَ الْعَصَبَةِ : الْعَاصِبُ بِغَيْرِهِ	٢٣٩
(١) الزَّوْجُ	٢١٨	الْقِسْمُ الثَّالِثُ مِنَ الْعَصَبَةِ : الْعَاصِبُ مَعَ غَيْرِهِ	٢٣٩
		قَوَائِدُ وَخَوَاصِلُ مِنَ الْعَصَبَةِ	٢٤٠

المسألة	ص	المسألة	ص
الْفَرْقُ بَيْنَ الْقَضِيَّةِ بِالْفَمِ وَالْقَضِيَّةِ مَعَ الْغَمِ	٢٤٠	<b>بابُ الْعَوْلِ</b>	٢٥٩
ابْنُ الْأَخِ الشَّقِيقِ أَوْ لِأَبِ كَأَبِيهِ إِزْنًا	٢٤٠	النَّسَبُ الْأَزْنَعُ	٢٦٠
وَحَجْبًا إِلَّا فِي سَبْعِ مَسَائِلَ	٢٤٠	(١) الثَّمَانِلَ	٢٦٠
ابْنُ الْعَمِّ الشَّقِيقِ أَوْ لِأَبِ كَأَبِيهِ إِزْنًا	٢٤١	(٢) الثَّدَاخِلَ	٢٦١
وَحَجْبًا إِلَّا فِي مَسَائِلَ ثَلَاثِينَ	٢٤١	(٣) الثَّوَاقِفَ	٢٦١
الْوَرَثَةُ : أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ	٢٤١	(٤) الثَّبَائِنَ	٢٦٢
حَالَاتُ اجْتِمَاعِ الْقَرْضِ وَالتَّغْصِيبِ فِي	٢٤٣	<b>بابُ تَضْجِيعِ الْمَسْأَلَةِ</b>	٢٦٣
شَخْصٍ وَاحِدٍ	٢٤٣	(١) حُكْمُ الْإِنْكَسَارِ عَلَى فَرِيقٍ وَاحِدٍ	٢٦٣
مَسْأَلَةُ الْقَضَاءِ الْمَشْهُورَةِ	٢٤٣	(٢) حُكْمُ الْإِنْكَسَارِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ فَرِيقٍ	٢٦٥
<b>بابُ الْحَجْبِ</b>	٢٤٤	مَسْأَلَةُ الْأَمْتِحَانِ الشَّهِيرَةِ	٢٦٨
تَعْرِيفُ الْحَجْبِ :	٢٤٤	طُرُقُ مَعْرِفَةِ نَصِيبِ كُلِّ وَارِثٍ مِنْ كُلِّ فَرِيقٍ	٢٦٩
الْأَوَّلُ : حَجْبُ الْحِزْمَانِ	٢٤٤	<b>بابُ الْمُنَاسَخَاتِ</b>	٢٧١
الثَّانِي : حَجْبُ نُقْصَانِ	٢٤٥	الْحَالَةِ الْأُولَى : أَنْ يَكُونَ وَرَثَةُ النِّسَبِ	٢٧١
أَنْوَاعُ الْمَخْجُوبِ وَهُوَ سَبْعُ أَنْوَاعٍ	٢٤٦	الثَّانِي هُمْ وَرَثَةُ النِّسَبِ الْأَوَّلِ وَلَمْ يَخْتَلِفْ	٢٧١
		فَذُرَّ اسْتِحْقَاقُهُمْ	٢٧١
<b>بابُ الْجَدِّ وَالْإِخْوَةِ</b>	٢٤٧	الْحَالَةُ الثَّانِيَّةُ : لَهَا صَوْرَتَانِ	٢٧٢
حَالَاتُ الْجَدِّ مَعَ الْإِخْوَةِ	٢٤٧	أُمُثْلُهُ مَا إِذَا كَانَ بَيْنَ السَّهَامِ وَالْمَسْأَلَةِ	٢٧٤
الْأَوَّلُ : أَنْ لَا يَكُونَ مَعَ الْجَدِّ وَالْإِخْوَةِ ذُو	٢٤٧	مُؤَافَقَةٍ	٢٧٤
قَرْضٍ	٢٤٧	مَسْأَلَةُ الْمُبَاهَلَةِ مَسْأَلَةُ الْيَنْتِرَةِ	٢٧٤
الْمُقَاسَمَةُ	٢٤٧	مَسْأَلَةُ التَّامُونِيَّةِ	٢٧٤
ثُلُثُ جَمِيعِ الْمَالِ	٢٤٨	أُمُثْلُهُ مَا إِذَا كَانَ بَيْنَ السَّهَامِ وَالْمَسْأَلَةِ	٢٧٥
الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ مَعَ الْجَدِّ وَالْإِخْوَةِ ذُو قَرْضٍ	٢٤٩	مُبَايَنَةٍ	٢٧٥
ثَبِيَّاتٌ	٢٥١	مَسْأَلَةُ أُمِّ الْفُرُوحِ	٢٧٥
مَسَائِلُ الْمُعَادَةِ	٢٥٢	<b>أَحْكَامُ الْمَفْقُودِ</b>	٢٧٦
مِنْ أَلْفَاظٍ وَمَسَائِلُ الْجَدِّ وَالْإِخْوَةِ	٢٥٤	(١) حَالَةُ إِزْتِ الْمَفْقُودِ مِنْ غَيْرِهِ	٢٧٦
الْمَسْأَلَةُ الْحَرَقَاءُ	٢٥٤	(٢) حَالَةُ إِزْتِ غَيْرِ الْمَفْقُودِ مِنْهُ	٢٧٧
الْمَسْأَلَةُ الْأَكْدَرِيَّةُ	٢٥٥	<b>حُكْمُ إِزْتِ الْحَمْلِ</b>	٢٧٨
<b>بابُ الْحِسَابِ</b>	٢٥٦	شُرُوطُ الْحَمْلِ الْمُؤَثِّرِ فِي الْإِزْتِ	٢٧٨
أَصُولُ الْمَسَائِلِ	٢٧٤	حُكْمُ إِزْتِ الْحَمْلِ	٢٧٩
تَفْصِيلُ أَصُولِ الْمَسَائِلِ وَمَخَارِجُهَا	٢٧٤	<b>حُكْمُ مِيرَاثِ الْقَرَقِ وَنَحْوِهِمْ</b>	٢٨١

المسألة	ص	المسألة	ص
شُرُوطُ الْمُوصَى لَهُ	٢٩٩	أَحْكَامُ الرَّدِّ عَلَى ذَوِي الْقُرُوبِ	٢٨٢
شُرُوطُ الْمُوصَى بِهِ	٣٠٠	وَكَيْفِيَّةُ تَأْصِيلِ مَسَائِلِهِ وَتَضْيِيقُهَا	
الرُّجُوعُ عَنِ الْوَصِيَّةِ	٣٠١	أَنْسَامُ مَسَائِلِ الرَّدِّ : اثْنَانِ	٢٨٢
مَأْخَذُ الْوَصِيَّةِ	٣٠١	(١) الرَّدُّ الَّذِي لَا يَكُونُ فِيهِ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ	٢٨٣
حُكْمُ الْوَصِيَّةِ بِالزِّيَادَةِ عَلَى الثَّلَاثِ	٣٠١	(٢) الرَّدُّ الَّذِي يَكُونُ فِيهِ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ	٢٨٥
شَرْطُ الْوَارِثِ الْمُجِيزِ وَوَقْتُ الْإِجَازَةِ	٣٠١	مِثَالُ مَا لَمْ يَنْقَسِمِ الْبَاقِي بَعْدَ فَرَضِ الزَّوْجِيَّةِ	٢٨٦
الْحُكْمُ الْمُتَرْتَّبُ عَلَى الْإِجَازَةِ	٣٠٢	إِذَا كَانَ لَا يَنْقَسِمُ الْبَاقِي بَعْدَ فَرَضِ الزَّوْجِيَّةِ عَلَى مَسْأَلَةِ الرَّدِّ	٢٨٧
حُكْمُ الْوَصِيَّةِ لَوَارِثٍ	٣٠٢	مِيرَاثُ ذَوِي الْأَرْحَامِ	٢٨٨
مَا هِيَ الصُّورَةُ الَّتِي لَا تَتَوَقَّفُ عَلَى إِجَازَةِ الْوَرَثَةِ ؟	٣٠٢	أَصْنَافُ ذَوِي الْأَرْحَامِ	٢٨٩
بَابُ الْإِبْصَاءِ	٣٠٣	كَيْفِيَّةُ تَوْرِثِ ذَوِي الرَّجْمِ	٢٩١
تَعْرِيفُ الْإِبْصَاءِ	٣٠٣	الاسْتِثْنَاءُ فِي التَّنْزِيلِ	٢٩١
الْأَضْلُ فِيهِ	٣٠٣	كَيْفِيَّةُ الْعَمَلِ بَعْدَ التَّنْزِيلِ	٢٩٢
أَرْكَانُ الْإِبْصَاءِ	٣٠٣	حَالَاتُ الْعَمَلِ	٢٩٢
شُرُوطُ الْوَصِيِّ	٣٠٣	الاسْتِثْنَاءُ فِي الْعَمَلِ	٢٩٣
شُرُوطُ الْوَصِيِّ	٣٠٤	أَمْثِلَةٌ أُخْرَى بِوُجُودِ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ مَعَ ذِي الرَّجْمِ	٢٩٥
شُرُوطُ الْمُوصَى فِيهِ	٣٠٤	خَاتِمَةٌ فِي حُكْمِ الْمَالِ الَّذِي لَا وَارِثَ لَهُ	٢٩٦
وَيَصِحُّ الْإِبْصَاءُ الْمُعَلَّقُ وَالْمُؤَقَّتُ	٣٠٥	بَابُ الْوَصِيَّةِ	٢٩٧
عَقْدُ الْإِبْصَاءِ	٣٠٥	تَعْرِيفُ الْوَصِيَّةِ	٢٩٧
مَسَائِلُ فِي الْإِبْصَاءِ	٣٠٥	الْأَضْلُ فِيهَا	٢٩٧
أهم المراجع الفقهية		أَحْكَامُ الْوَصِيَّةِ	٢٩٨
		أَرْكَانُ الْوَصِيَّةِ	٢٩٩
		شُرُوطُ الْوَصِيِّ	٢٩٩

## الفهرس الإجمالي لقسم البيوع والفرائض من التقارير

الصفحة

المحتوى

٧

### كِتَابُ الْبَيْعِ

٩	تَعْرِيفُ الْبَيْعِ .....
١٣	شُرُوطُ الْعَاقِدَيْنِ .....
١٤	شُرُوطُ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ .....
١٥	شُرُوطُ الصَّيْغَةِ .....
٢٠	بَابُ الرَّبَا .....
٢٣	أَقْسَامُ الرَّبَا .....
٣٢	الاحتكار .....
٣٢	أنواع العقود مِنْ جِهَةِ لُزُومِهَا وَعَدَمِهَا .....
٣٥	بَابُ الْخِيَارِ .....
٣٦	الأول : خيارُ المَجْلِسِ .....
٣٨	الثاني : خيارُ الشَّرْطِ .....
٣٩	الثالث : خيارُ الْعَيْبِ .....
٤٣	بَابُ الْأَصُولِ وَالْقَمَارِ .....
٤٥	بَابُ الْقَرْضِ .....
٤٧	بَابُ السَّلَمِ .....
٥١	بَابُ الرَّهْنِ .....
٥٨	بَابُ الْحَجَرِ .....
٥٩	الأول : الصَّيِّءُ .....
٦١	الثاني : المَجْنُونُ .....
٦١	الثالث : السَّفِيهُ .....
٦٢	الرابع : المُفْلِسُ .....
٦٤	الخامس : المَرِيضُ .....
٦٥	السادس : الْعَبْدُ .....



الصفحة	المحتوى
٦٦	بابُ الصُّلْحِ.....
٧١	الحقوقُ المُشْتَرَكَةُ.....
٧٤	بابُ الحَوَالَةِ.....
٧٩	بابُ الضَّمانِ.....
٨٣	ضَمَانُ البَدَنِ (الكفالة).....
٨٥	بابُ الشَّرَكَةِ.....
٩٠	بابُ الوَكَالَةِ.....
٩٩	بابُ الإِقْرَارِ.....
١٠٦	بابُ العَارِيَةِ.....
١١٢	بابُ الغَضَبِ.....
١١٦	بابُ الشُّفْعَةِ.....
١٢٣	بابُ القِرَاضِ.....
١٣٠	بابُ المُسَاقَاةِ.....
١٣٧	بابُ الإِجَارَةِ.....
١٤٨	بابُ الجِعَالَةِ.....
١٥١	بابُ إَحْيَاءِ المَوَاتِ.....
١٥٤	الحقوقُ المُشْتَرَكَةُ.....
١٥٧	المَعْدِنِ.....
١٥٨	بابُ الوَقْفِ.....
١٦٩	بابُ الهِبَةِ.....
١٧٦	بابُ اللَّقْطَةِ.....
١٨٢	أقسام اللقطة.....
١٨٢	الأول : حُكْمُ التَّقَاطِ غيرِ الحيوان.....
١٨٤	الثاني : حُكْمُ التَّقَاطِ الحيوان.....
١٨٧	بابُ اللَّقِيطِ.....



الصفحة	المحتوى
١٩٢	بابُ الوَدِيعَةِ.....
١٩٧	<b>كِتَابُ الْفَرَائِضِ</b>
٢٠١	الْحَقُوقُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِرَكَّةِ الْمَيِّتِ.....
٢٠٣	بابُ الْإِرْثِ.....
٢١١	بابُ الْفُرُوضِ الْمُقَدَّرَةِ فِي كِتَابِ اللَّهِ.....
٢١١	الْفَرَضُ الْأَوَّلُ : النِّصْفُ.....
٢١٨	الْفَرَضُ الثَّانِي والثَّالِثُ : الرُّبْعُ وَالثُّمْنُ.....
٢١٩	الْفَرَضُ الرَّابِعُ : الثُّلُثَانُ.....
٢٢٤	الْفَرَضُ الْخَامِسُ : الثُّلُثُ.....
٢٢٦	الْفَرَضُ السَّادِسُ وَالْأَخِيرُ : السُّدُسُ.....
٢٣٥	بابُ الْعَصَبَةِ.....
٢٤٤	بابُ الْحُجْبِ.....
٢٤٧	بابُ الْحَدِّ وَالْإِخْوَةِ.....
٢٥٦	بابُ الْحِسَابِ.....
٢٥٩	بابُ الْعَوْلِ.....
٢٦٣	بابُ تَضْحِيحِ الْمَسْأَلَةِ.....
٢٧١	بابُ الْمُنَاسَخَاتِ.....
٢٧٦	بابُ أَحْكَامِ الْمَقْفُودِ.....
٢٧٨	بابُ حُكْمِ إِرْثِ الْحَمْلِ.....
٢٨١	حُكْمُ مِيرَاثِ الْغَرَقِيِّ وَنَحْوِهِم.....
٢٨٢	بابُ أَحْكَامِ الرَّدِّ عَلَى ذَوِي الْفُرُوضِ وَكَيْفِيَّةِ تَأْصِيلِ مَسَائِلِهِ وَتَضْحِيحِهَا.....
٢٨٨	بابُ مِيرَاثِ ذَوِي الْأَرْحَامِ.....
٢٩٧	بابُ الْوَصِيَّةِ.....
٣٠٣	بابُ الْإِنِّصَاءِ.....